

باب غرم السارق

٦٨ -

قال الشافعي : أغرم السارق ما سرق ، قطع أو لم يقطع ( ١ ) ، وكذلك قاطع الطريق ، والحد ( ٢ ) لله تعالى ولا يسقط حد ( ٣ ) الله غرم ما أُلِف للمباد ( ٤ ) .

إذا كانت السرقة باقية : فإنها ترد على مالها ، ويقطع ( ٥ ) سارقها وهو

اجماع .

وان كانت تالفة : فقد اختلف الناس في حكمها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : - وهو مذهب الشافعي - أنه يغرمها السارق ويقطع ، سواء تقدم

الغرم على القطع أو تأخر عنه ، وسواء كان موسرا أو معسرا .

وه قال من التابعين ( ٦ ) : الحسن البصري ( ٧ ) .

( ١ ) ن ( يقطع ) ساقطه .

( ٢ ) ج ( فالحد ) ن ( حد ) ساقطه .

( ٣ ) ك ( حق ) .

( ٤ ) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٤ / ٨ ) .

( ٥ ) ن ( وقطع ) .

( ٦ ) ن ( الناس ) .

( ٧ ) روى البيهقي في ( السرقة ) من طريق سعيد بن منصور ، عن هشيم ، عن بعض

أصحابنا ، عن الحسن أنه كان يقول : ( هو ضامن للسرقة مع قطع يده ) .

انظر : ( سنن البيهقي ٢٧٧ / ٨ ) . . . . . وأيضا : ( البيان ١٠ / ١٥٥ )

( شرح مختصر المزني ٩ / ١٥٤ ) . . . . .

وابراهيم النخعي (١) والزهرى (٢) .  
ومن الفقهاء : الازاعي (٣) والليث بن سعد (٤) وابن شبرمه (٥) واحمد  
 بن حنبل (٦) .

- 
- (١) روى البيهقي في (السرقة) من طريق أبي حنيفة ، عن حماد ، عن ابراهيم  
 أنه كان يقول : ( يضمن السرقة استهلكها أو لم يستهلكها وعليه القطع ) . . .  
 انظر : ( سنن البيهقي ٢٧٨ / ٨ ) . . .
- (٢) انظر : ( مصنف عبد الرزاق ٢١٩ / ١٠ ) ( بحر المذهب ٨٧ / ١٠ )  
 ( أحكام القرآن - للجصاص - ٤٣١ / ٢ ) . . .
- (٣) انظر : ( بحر المذهب ٨٧ / ١٠ ) .
- (٤) انظر : ( بداية المجتهد ٤٨٨ / ٢ ) ( الاوسط ٢١ ) ( المغنى ١٣٠ / ٩ ) .  
 ابو الحارث الليث بن سعد الفهمي ( ٩٤ - ١٧٥ هـ ) .  
 امام أهل مصر في عصره حديثا وفقها . . . أصله من خراسان . قال الشافعي :  
 الليث أفقه من مالك الا أن أصحابه لم يقيموا به . . . من مؤلفاته : التاريخ ،  
 المسائل في الفقه . . . توفي بالقاهرة .  
 انظر ترجمته في : ( الارشاد ١١ / ١ ) ( السابق واللاحق ل ٣٥ ) ( المقتبس  
 ٤٨١ ) ( الثقات - لابن شاهين - ل ٨٥ ) ( طبقات المحدثين بأصبهان  
 ل ٦٠ ) ( المختصر في علم رجال الاثر ١٥١ ) ( ترتيب المدارك ٢٥٦ / ١ ) .
- (٥) نقل لابن شبرمه في هذه المسألة قولان :  
 الاول : كذهب الشافعي حكاه الرويانى في : ( بحر المذهب ٨٧ / ١٠ )  
 والثانى : كذهب أبى حنيفة حكاه ابن المنذر في : ( الاوسط ٢١ ) ( الجصاص  
 في ( أحكام القرآن ٤٣١ / ٢ ) وابن الهمام في : ( شرح فتح القدير  
 ٢٦١ / ٤ ) .
- (٦) انظر : ( الانصاف ٢٨٩ / ١٠ ) ( منار السبيل ٣٩٢ / ٢ ) ( المقنع ٥٠٠ / ٣ )  
 ( الهداية ١٠٥ / ٢ ) ( دليل الطالب ٢٧٤ ) ( غاية المنتهى  
 ٣٤٤ / ٣ ) .

والمذهب الثاني :- وهو مذهب (١) أبي حنيفة - أنه لا يجمع عليه

بين الفرم والقطع ، فان قطع لم يفرم ( وأن أغرم لم يقطع ) (٢) .

وربها قبل الفرم والقطع بالخيار بين أن يطالب بالفرم فلا يقطع (٣)

وبين أن ( يسقط الفرم عنه ) (٤) فيقطع .

ولو قطع والسرقة باقية فأتلفها أجنبي لم يضمنها السارق ، لأنه غير مالك

ولا (٥) يفرمها (٦) لربها لكلا (٧) يجمع بين القطع والفرم . (٨)

(١) ن هـ ج ( قول ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في ( ج هـ ) .

(٣) ن هـ ج ( ولا يقطع ) .

(٤) ك هـ ( يمسك عنه ) .

(٥) ج ( فلا ) .

(٦) ن هـ ك ( يفرمها ) ساقطه .

(٧) ك ( لان لا ) .

(٨) قال الامام الطحاوي : ومن قطع في شيء \* ما ذكرنا وهو قائم رد على المسروق

منه ، وان كان قد هلك باستهلاك السارق أو باستهلاك غيره فلا ضمان

على السارق في ذلك .

وان كان الذي استهلكه غير السارق ، كان للمسروق منه أن يضمن المستهلك

قيمه . .

وان كان هلك في يد رجل أودعه اياه السارق لم يجب على السارق ولا على

المستودع فيه ضمان ، لأننا لو ضمنا المستودع رجع به على السارق . .

انظر : ( مختصر الطحاوي ٢٦٩ ) وايضا : ( الهداية ١٣٠ / ٢ ) ( الباب ٣ / ٢١٠ )

( الاختيار ١١١ / ٤ ) بدائع الصنائع ٩ / ٤٢٦٨ .

وقال : لو سرق حديدا فضربه كوزا فقطع لم (١) يرد الكوز ، لأنه صار  
كاليمين الاخرى (٢) .

: ولو سرق ثوبا فضبغه (٣) أسود لم يرد ، اذا قطع ، لأنه بالسواد  
صار كالمستهلك ، ولو صبغه أحمر رد (٤) ، ولا نجعله كالمستهلك (٥) .  
والمذهب الثالث : — وهو قول مالك — انه ان كان موسرا : قطع واغرم  
كقولنا ،

-----

- (١) ن ( لم ) ساقطه .
- (٢) قال الطحاوي : ومن سرق من رجل حديدا فعمله كوزا ، ثم قطع فيه ، لم  
يكن للمسروق منه على الكوز سبيل في قولهم جميعا . .  
انظر : ( مختصر الطحاوي ٢٧٢ ) . .
- (٣) ك ( وصبغه ) .
- (٤) ن ( يرد ) .
- (٥) جاء في ( الهداية ) : فان سرق ثوبا فضبغه أحمر : قطع ، ولم يؤخذ منه  
الثوب ، ولم يضمن قيمة الثوب . . .  
... وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف — رحمهما الله — .  
وقال محمد — رحمه الله — : يؤخذ منه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه . .  
وجاء ايضا : وان صبغه أسود أخذ منه في المذهبين ، يعني عند أبي  
حنيفة ومحمد — رحمهما الله — .  
وعند أبي يوسف — رحمه الله — هذا والأول سواء ، لان السواد زيادة عند  
كالحرمة . . . . .  
انظر : ( الهداية ١٣١/٢ ، ١٣٢ ) وايضا : ( حاشية ابن عابدين ١١٢/٤ )  
( كشف الحقائق ٣٠٣/١ ) ( البحر الرائق ٧٢/٥ ) . .



وان كان معسرا : قطع ولم يفرم اذا ايسر كقول أبي حنيفة . ( ١ )  
 واحتج من منع من ( ٢ ) الجمع بين الفرم والقطع :

يقول الله تعالى : ( وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا  
 كَسَبَا ) ( ٣ ) فجعل جزاء سرقة ( ٤ ) القطع دون الفرم .  
 ومحدث عبد الرحمن بن عوف ( ٥ ) أن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
 قال : ( اذا قطع السارق فلا غرم عليه ) ( ٦ ) وهذا نص .

- ( ١ ) قال ابن عبد البر : واذا قطعت يد السارق ووجدت عنده السرقة ردت على  
 ربه . . . ولا ضمان على سارق قطع وقد استهلك سرقة ان كان معدما  
 وعليه الفرم ان كان مليا في كل الوقتين جميعا وقت السرقة ووقت  
 القطع ، وان كان معسرا في أحدهما لم يفرم شيئا . . . . .  
 انظر : ( الكافي ١٠٨٦ / ٢ ) وايضا : ( البهجة شرح التحفة ٣٦٢ / ٢ )  
 ( ميارة الفاسي ٢٦٨ / ٢ ) ( قوانين الاحكام ٣٩٠ ) .
- ( ٢ ) لك ( من ) ساقطه .
- ( ٣ ) سورة المائدة الاية ( ٣٨ ) .
- ( ٤ ) ج ( السرقة ) ن ( سرقة ) .
- ( ٥ ) أبو محمد عبد الرحمن بن عوف الزهري ( ٤٤ ق هـ - ٣٢ هـ ) .  
 من كبار الصحابة ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد بدرا والمشاهد  
 كلها . . . أعتق في يوم واحد ثلاثين عبدا . . . توفي بالمدينة .  
 انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٩ / ٥ ) ( الرياض النضرة ٧٦ / ٤ )  
 ( الجمع بين رجال الصحيحين ٢٨١ / ١ ) ( صفة الصفوة ٣٤٩ / ١ )  
 ( الرياض المستطابة ١٧٦ ) ( الحلية ٩٨ / ١ ) . . .
- ( ٦ ) رواه الدارقطني في ( الحدود ) والنسائي ، والبيهقي في ( السرقة ) من  
 طريق سعد بن ابراهيم ، عن المسور بن ابراهيم ، عن عبد الرحمن بن

.....

== عوف ، بلفظ : ( لا يفرم السارق اذا أقيم عليه الحد ) ..

قال النسائي : هذا حديث مرسل ، وليس بثابت .

قال الدارقطني : سعد بن ابراهيم مجهول ، والمسور بن ابراهيم لم

يدرك عبد الرحمن بن عوف ، وان صح اسناده كان مرسلا .

قال البيهقي : هذا حديث رواه المفضل بن فضالة ، واختلف عليه فيه ..

فان كان سعد هذا هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، فقال

أهل العلم بالحديث : لا نعرف له في التواريخ أخا معروفا بالرواية

يقال له : المسور ...

وان كان غيره : فلا نعرفه ولا نعرف أخاه ....

قال الزيلعي : ورواه الامام البزار في ( مسنده ) بلفظ : ( لا يضمن السارق

سرقته بعد اقامة الحد ) ... وقال : المسور بن ابراهيم لم يلق عبد الرحمن

بن عوف ، فهو منقطع ....

ورواه الامام الطبراني في ( معجمه الوسط ) وقال : لا يروى عن عبد الرحمن

بن عوف الا بهذا الاسناد ، وهو غير متصل ، لان المسور لم يسمع من

جده عبد الرحمن ...

قال عبد الحق في ( أحكامه ) : اسناده منقطع .....

وقال أبو حاتم في ( المعلى ) : هذا حديث منكرو ، ومسور لم يلق عبد الرحمن ..

قال ابن التركماني في ( الجوهر ) أخرج هذا الحديث ابن جرير الطبري في

( تهذيب الآثار ) موصولا ، فقال : حدثنا احمد بن الحسن الترمذي ،

عن سعيد بن كثير بن عفير ، عن المفضل بن فضالة ، عن يونس بن يزيد

عن سعد بن ابراهيم ، عن أخى المسور بن ابراهيم ، عن أبيه عبد الرحمن

بن عوف ، بلفظ : ( اذا أقيم الحد على السارق فلا غرم عليه ) .

وأخرجه أبو عمر بن عبد البر من طريق ابن جرير ... وهذا السند ما خلا

المسور وأباه على شرط البخاري ، وأبوه ذكره ابن حبان في ثقات

==

التابعين ...

ومن القياس : أنه فعل يتعلق (١) به وجوب الحد ، فلم يتعلق به (وجوب

المال كالزنا بمطابقة لا يجمع فيه بين الحد والمهر .

ولأنه فعل يتعلق به (٢) وجوب الفرع والقطع ، فلم يجرز ( أن يجمع ) (٣)

بينهما كجناية العمد ، لا يجمع فيها بين القصاص والدية . .

ولأن استهلاك المال يمنع من الجمع بين الفرع والقطع كالغصب . (٤)

وَدَلِيلُنَا : قول الله تعالى : ( وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) (٥)

فاقتضى الظاهر قطعه وإن اغرم . وأبو حنيفة يمنع من (٦)

قطعه إذا اغرم ، ويجعله مخيرا ، وقد جعله الله حتما .

وقوله تعالى : ( جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا ) يعود الى الفعل (٧) دون المال ، لأن (٨)

المال لا يدخل في كسبه (٩) .

== انظر : ( سنن الدارقطني ١٨٢/٣ ١٨٣٤ ) ( سنن البيهقي ٢٧٧/٨ )

( سنن النسائي ٩٣/٨ ) ( نصب الراية - بتصرف - ٣٧٥/٣ )

( الجوهر النقي ٢٧٧/٨ ) . .

(١) ج هـ ( تعلق ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في ( ن هـ ج ) .

(٣) ج ( الجمع ) .

(٤) انظر : ( شرح فتح القدير ٢٦١/٤ ) ( المبسوط ١٥٦/٩ ) ( بدائع

الصنائع ٤٢٦٩/٩ ) ( البحر الرائق ٧٠/٥ ) ( تبين الحقائق ٢٣٢/٣ )

(٥) سورة المائدة الآية (٣٨) .

(٦) ج ( من ) ساقطه .

(٧) ج ( الفعال ) .

(٨) ج ( ولان ) .

(٩) ك ( كسبهما ) .

ولان من غصب جارية فزنا (١) بها وجب عليه الحد وردها (٢) ان كانت باقية ، ويرد قيمتها ان كانت تالفة ، فيجمع عليه بين الحد والغرم كذلك في السرقة .

وتحريره قياسا : أن حدود الله لا توجب سقوط الغرم (٣) كالزنا بالجارية المنصوبة .

ولان كل عين وجب القطع مع ردّها وجب القطع (٤) مع رد (٥) بدلها ، كما لو باعها السارق واستهلك ثمنها قطع مع رد بدل العين (٦) ، كما يقطع مع (٧) رد العين (٨) كذلك في حق الملك (٩) .

ولان القطع وجب بأخراجها من الحرز ، والغرم وجب باستهلاكها ، وكل حقين وجبا بسببين مختلفين جاز الجمع بينهما كقتل الصيد المملوك يجمع فيه بين الجزاء والقيمة . (١٠)

-----

- (١) ن ( زنا ) .
- (٢) ك ( ويردّها ) .
- (٣) ن ( الغرم سقوط ) .
- (٤) ج ( القطع ) ساقطه .
- (٥) ن ( وجب القطع مع رد ) ساقطه .
- (٦) ج ءك ( الثمن ) .
- (٧) ن ( من ) .
- (٨) ك ( الثمن ) ن ( اليمين ) .
- (٩) ن ءج ( المال ) .
- (١٠) انظر : ( شرح مختصر المزني ١/٩ ل ١٥٤ ) ( تهذيب الاحكام ٤/ل ١٢١ ) ( الشامل ٦/ل ١٢٧ ) ( البيان ١٠/ل ١٥٥ ) ( بحر المذهب ١٠/ل ٨٧ ) .

فاما الجواب عن الآية : فهو ما استدل لنا ( به منها ) (١) .

واما الجواب عن الخبر : فهو أنه ضعيف ، ذكر الشافعي (٢) : أنه لم

يثبت أحد من أهل النقل ، ولو صح لكان محمولا على أحد وجهين :

اما أنه لا غرم عليه ( في أجرة ) (٣) قاطعه لأنها في بيت المال .

والثاني : ان العقوبات قبل الحدود كانت بالفرامات ، فلما فرضت

الحدود سقط الغرم .

فكان قوله : ( اذا قطع السارق فلا غرم عليه ) اشارة الى الغرم الذي كان

حدا . (٤)

واما الجواب عن قياسه على الزنا بالمطوعة : فهو (٥) أنها بذلت نفسها

وأسقط مهرها .

واما الجواب عن قياسه على الجنايات : فهو أنها وجبا بسبب (٦) واحد

لمستحق واحد (٧) فلم يجتمعا (٨) ، والقطع والغرم (٩)

(١) ن ( فيها ) .

(٢) ك ( الساجي ) .

(٣) ك ( لاجرة ) ن ( في اخره ) .

(٤) ن ، ج ( حقا ) .

انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٥٥ ) ( بحر المذهب ١٠ / ٨٨ )

( الشامل ٦ / ١٢٧ ) .

(٥) ن ( وهو ) .

(٦) ن ( لسبب ) .

(٧) ج ، ن ( لمستحق واحد ) ساقطه .

(٨) ج ( يجتمعا ) .

(٩) ج ، ن ( والغرم ) ساقطه .

وجبا (١) بسببين (٢) لمستحقين فجاز أن يجتمعا كما يجتمع

في قتل المبد (٣) المملوك القيمة والكفارة •

فأما مالك : فمدخول القول ، لان الفرم ان وجب لم يسقط عنه بالاعسار

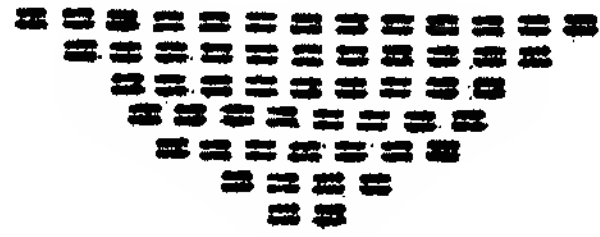
اذا ايسر ، وان لم يجب لم يستحق عليه بوجود اليسار فلم

يكن لقوله وجه • - والله التوفيق - •

(١) ج ( وجب ) •

(٢) ن ( بشيئين ) •

(٣) ج ن ( المبد ) ساقطه



٦٩ - باب ما لا قطع فيه

قال الشافعي - رحمه الله - : لا قطع على من سرق من غير حرز ، ولا فسي

خلصة (١) - وهذا صحيح -

لان وجوب القطع في النصاب معتبر بشرطين :

أحدهما : الحرز ، فان سرق من غير حرز : لم يقطع .

وقال داود : يقطع (٢) .

والشرط الثاني : الاستخفاء (٣) بأخذه ، فان أخذه نهبا ،

أو خيانة (٤) : لم يقطع .

وقال أحمد بن حنبل : يقطع (٥) .

فاما المختلس : فان سرق ما اختلسه من حرز : قطع ، وان اختلسه

من غير حرز : لم يقطع .

والدليل عليهما : ما قدمناه من حديث أبي الزبير ، عن جابر ان النبي -

صلى الله عليه وسلم - قال : ( ليس على الخائن ولا (٦) المختلس

ولا (٧) المنتهب قطع ) (٨) وهذا نص .

(٤) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٤/٨ ) .

(٢) تقدم مذهب داود صفحة ( ٥٠٥ ) .

(٣) ج ( وهو الاستخفاء ) ن ( أن الاستخفاء ) .

(٤) ن ( أو جنابة ) .

(٥) تقدم مذهب أحمد بن حنبل صفحة ( ٥٠٥ ) .

(٦) ك ( ولا على ) .

(٧) ك ( ولا على ) .

(٨) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ٥٠٩ ) .

ولان السرقة مأخوذة من المسارقة التي لا يمكن استدراكها ، ويمكن استدراك  
المنتهب والخائن باستنفاذ الناس على المنتهب ، واقامة الحجة على الخائن .  
فان قيل : فقاطع الطريق مجاهر ( ١ ) يقطع ؟

قيل : لانه ( ٢ ) لا يمكن استدراك ما أخذه ، لعدم من يستنفر ( ٣ ) عليه  
ويستعان به . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) ن هـ ج ( مجاهر ) ساقطه .  
( ٢ ) ن ( أنه ) .  
( ٣ ) ج ( من يستر ) .  
( ٤ ) تقدم شرح المسألة صفحة ( ٥٠٤ ) .



٢٠- مسألة

قال الشافعي : ولا على عبد سرق من متاع سيده • (١)

أما اذا سرق العبد غير مال (٢) سيده : فانه يقطع آبقا (٣) وغير  
آبق •

وقال مالك : لا يقطع (٤) ان كان آبقا •

— وقد مضى الكلام فيه (٥) معه — (٦)

فاما اذا سرق من مال سيده : فلا قطع عليه ، وان هتك به حرزا •

وقال داود : يقطع • (٧)

احتجاجا : بعموم الآية •

وكما يحد اذا زنا بأمة سيده ، كما يحد اذا زنا بأمة غيره •

وخالفه الفقهاء فيه • (٨)

(١) انظر: (مختصر المزني ٢٦٤/٨) •

(٢) ك (مال غير) ن (من مال) •

(٣) ن (آبق) •

(٤) ج (يقطع) •

(٥) ك (فيه) ساقطه •

(٦) قد تقدم شرح المسألة صفحة (٦٥٨) •

(٧) انظر: (حلية العلماء ٢/٢٣١) (تجريد المسائل ل ٢١٩)

(قوانين الاحكام ٣٨٨) (المغني — لابن قدامة — ١٣٤/٩) •

(٨) انظر: (مختصر الطحاوي ٢٧٠) (تهذيب الاحكام ٤/١٢٣)

(المقنع ٣/٤٩٦) (الكافي — لابن عبد البر — ١٠٨٠/٢) •

احتجاجا : برواية أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه  
=====

قال : ( اذا سرق المملوك فبعه ولو بنش ) ( ١ ) .

والنش ( ٢ ) : نصف أوقية ، عشرون درهما ( ٣ ) .

فأمر ببيعه ولم يأمر بقطعه .

-----

- ( ١ ) رواه كل من : البخارى فى ( الأدب المفرد ) وأبى داود ، وابن ماجه ، والطيالسى فى ( الحدود ) والنسائى ، وابن المنذر فى ( السرقه ) وأحمد فى ( مسنده ) وأبى نعيم فى ( الحلية ) من طريق عمر ابن أبى سلمة ، عن أبيه ، عن أبى هريرة - رضى الله عنه .
- قال أبو نعيم : غريب من حديث مسمر ، تفرد به اسحاق عن نعيم .
- وذكره السيوطى فى ( الجامع الصغير ) وقال : حديث حسن .
- وتعقبه المناوى فى ( الفيض ) وقال : رمز لحسنه ولعله لتقويته بتمدد طرقه ، ولا فقيه عمر بن أبى سلمة . . . . . قال فيه النسائى :
- غير قوى . وفى ( المنار ) : سنده ضعيف . . . . .
- قلت : قال فيه ابن حجر : صدوق يخطئ . . . . . وقال الذهبى : ضعفه شعبة ، وابن معين . . . . . وقال أبو حاتم : صالح صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به . . . . . وقال أحمد : صالح ثقة ان شاء الله تعالى . . . . .
- انظر : ( الأدب المفرد ٢٧ ) ( سنن أبى داود ٤٥٤ / ٢ ) ( منحة المعبود ٣٠٢ / ١ ) ( سنن النسائى ٩١ / ٨ ) ( سنن ابن ماجه ٨٦٤ / ٢ ) ( الاوسطل ٢٠ ) ( مسند أحمد ٣٣٦ / ٢ ، ٣٥٦ ) ( حلية الأولياء ٢٤٧ / ٧ ) ( الجامع الصغير ٢٨ / ١ ) ( فيض القدير ٣٧٥ / ١ ) ( تقريب التهذيب ٥٦ / ٢ ) ( فضل الله الصمد ٢٥٥ / ١ ) ( ميزان الاعتدال ٢٠١ / ٣ ) .

( ٢ ) ك من ( والنشر ) .

( ٣ ) ن ( درهما ) ساقطه .

وروى السائب بن يزيد (١) ، عن عبد الله بن عمرو الحضرمي (٢) أنه  
جاء بفلام له الى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فقال : ( اقطع  
هذا فانه سرق . فقال : ما الذى سرق ؟ فقال : امرأة لامراتى  
ثمنها ستون درهما ، فقال : أرسله ، فليس عليه قطع ، خادمكم سـرق  
متاعكم ) (٣) .

(١) السائب بن يزيد الكندي (٠٠ - ٩١ هـ) .

صحابي جليل ، كان مولده قبيل السنة الأولى من الهجرة ٠٠ استعمله عمر  
بن الخطاب على سوق المدينة . روى عن رسول الله (٢٢ حديثاً)  
وهو آخر من توفي بالمدينة من الصحابة ٠٠٠

انظر ترجمته في : ( معجم الصحابة ل ٢٦٤ ) ( ترتيب ثقات المجلى ل ١٧ )

( طبقات الأثقياء ١/٧٦ ) ( الجمع بين رجال الصحيحين ١/٢٠٢ )

( تاريخ ابن معين ٢/١٨٩ ) ( تهذيب التهذيب ٣/٤٥٠ ) ٠٠٠

(٢) عبد الله بن عمرو الحضرمي الحجازي ، حليف بنى أمية .

ابن أخى العلاء بن الحضرمي ، قتل أبوه فى السنة الاولى من الهجرة كافر .

قال الواقدي : ولد على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

روى عن عمر بن الخطاب ٠٠٠ مذكور فيمن نزل حمص ٠٠٠ روى عنه من

أهلها عمير بن الأسود ، ومالك بن يخامر ٠٠٠

انظر ترجمته في : ( جامع التحصيل ٢٦٢ ) ( تهذيب الكمال ٤/١١٨ )

( اسد الغابة ٣/٢٣٣ ) ( الاصابة ٢/٣٥١ ) ( الاستيعاب ٢/٣٥٠ )

( تهذيب الاسماء - القسم الاول - ١/٢٨١ ) .

(٣) رواه كل من : الدارقطني ، ومالك ، وابن المنذر فى ( الحدود ) والبيهقي

فى ( السرقة ) وعبد الرزاق فى ( مصنفه ) والطحاوى فى ( مشكل الآثار )

والشافعي فى ( الام ) و ( مسنده ) من طريق الزهري ، عن السائب

بن يزيد ، عن عبد الله بن عمرو الحضرمي ٠٠٠٠٠

وروى مثله عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر : ( أنهما منعنا من ( ١ )

قطع عبد سرق من مال سيده ، وقالوا : ما لكم سرق ما لكم ( ٢ ) .

فصار اجماعا لأنه لا مخالف لهم .

فان قيل : فقد خالفهم سيد العبد حين سأل قطعه .

ورواه مسدد بلفظ : ( أن عبد الله بن عمرو بن عثمان الحضرمي أتى عسـ

بفلام له سرق ، قال : ان هذا سرق امرأة لأهلي هي خير من ستين

درهما ، قال : خادمكم أخذ متاعكم ) .

كذا قال ابن حجر في ( المطالب ) .

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند مالك ، والشافعي ،

وابن أبي شيبة ..... ومسدد ....

انظر : ( سنن الدارقطني ١٨٨ / ٣ ) ( الموطأ ٨٣٩ / ٢ ) ( الاوسط ١٩ )

( سنن البيهقي ٢٨٢ / ٨ ) ( الام ١٥١ / ٦ ) ( بدائع المنن ٢٩٩ / ٢ )

( مصنف عبد الرزاق ٢١٠ / ١٠ ) ( المطالب العالمة ١١٨ / ٢ )

( كنز العمال ٥٤١ / ٥ ) ( مشكل الآثار ٣٣٢ / ٢ ) .

( ١ ) ك ( مرة ) .

( ٢ ) روى البيهقي في ( السرقة ) وابن المنذر في ( الحدود ) وأبو يوسف في

( الخراج ) وابن أبي شيبة في ( مصنفه ) من طريق الأعشى ، عن

ابراهيم ، عن همام بن الحارث ، عن عمرو بن شرحبيل قال : جاء معقل

بن مقرن الى عبد الله بن مسعود ( وفي بعض الروايات : عبد الله )

فقال : عبدى سرق قباء عبدى . قال : مالك سرق بعضه بعضا ، لا قطع

عليه ) . — واللفظ للبيهقي —

وروى عبد الرزاق في ( مصنفه ) من طريق محمر ، عن الأعشى ، عن ابراهيم أن

معقل بن مقرن سأل ابن مسعود فقال : عبد لي سرق من عبدى ،

قال : أقطعه ، ثم قال : لا ، مالك أخذ مالك ....

قِيلَ : انما يؤثر خلاف من كان من أهل الاجتهاد ، ولم يكن سيده ،  
منهم ، فلم يعد قوله خلافا .

ولان نفقة العبد لما كانت مستحقة من مال سيده ، كانت شبهة له ( ١ ) ففى  
سقوط قطعه ، كالوالد فى مال الولد .

ولان يد العبد يد لسيده ( ٢ ) ، فصار ما سرقه غير خارج من يده ، فلم  
يقطع .

ولان قطع السارق لحفظ مال المالك ، وفى قطع عبده فى ماله استهلاك لماله ( ٣ )  
فأما زناه ( ٤ ) بأمة سيده فلا يسقط فيه الحد ، لان الحرز فيه غير  
معتبر ، وثبوت اليد ( ٥ ) فيه غير مؤثر فخالف بذلك قطع السرقة . ( ٦ )

-----  
= وذكره صاحب ( ارواء الغليل ) وقال : رواه ابن أبى شيبة ، والبيهقى ، واسناده  
صحيح . . . .

انظر : ( سنن البيهقى ٢٨١ / ٨ ) ( الاوسط ل ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ) ( الخراج ١٨٦ )  
( مصنف عبد الرزاق ٢١١ / ١٠ ) ( مصنف ابن أبى شيبة ١١ / ١١ ل ٧٤ )  
( ارواء الغليل ٧٦ / ٨ ) . . . .

- ( ١ ) ج ، ن ( له ) ساقطه .
- ( ٢ ) ك ( لعبده ) .
- ( ٣ ) ج ( ماله ) ن زيادة : ( لمستهلك ماله ) .
- ( ٤ ) ك ( زناؤه ) .
- ( ٥ ) ن ( الدية ) .
- ( ٦ ) انظر : ( شرح مختصر المزنى ٩ / ١٥٥ ) ( البيان ١٠ / ١٤٥ ) ( المفتى  
- لابن قدامة - ٩ / ١٣٤ ) .

٢٠ / ١ - فصل

فاذا ثبت هذا ، فلا فرق بين العبد والمكاتب ، والمدير ، وأم الولد ،  
ومن فيه جزء من الرق وان قُـلَّ ،  
وكذلك عبد المكاتب ، وعبد المأذون له في التجارة ، في سقوط القطع  
عن جميعهم لثبوت ( ١ ) رقه ( ٢ ) عليهم ( ٣ ) .

- 
- ( ١ ) ج ( سوى ) ن ( لثبوتى ) .  
( ٢ ) ن ، ج ( سرقه ) .  
( ٣ ) ما حكاه الماوردى هنا جرى عليه الرواى ، والعمرانى ، والنسوى .  
قال البخارى : ولو سرق المكاتب مال سيده ، ففيه وجهان :  
احدهما فهو قول صاحب التلخيص - لا يقطع كالمأذون له فى  
التجارة اذا سرق مال سيده .  
والثانى : يقطع ، لأنه خارج عن حكم المولى وله ملك ، بدليل نفوذ  
تصرف المولى معه .  
قال الرافعى : ولو سرق ممن بعضه مملوكه ما ملكه ببعضه الحر ، فمن  
القال : أنه لا يقطع ، لان المال فى الحقيقة لجميع يديه وهو  
يملك نصفه فيصير شبهة . . . .  
وعن الشيخ أبى على : أنه يجب قطعه ، لأنه ملكه بنصفه الحر ملكا  
تاما ، فهو كما لو قاسم شريكا له ثم سرق مما صار للشريك . . . .  
انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ٨٨ ) ( البيان ١٠ / ١٤٦ ) ( روضة الطالبين  
١٠ / ١٢٠ ) ( كفاية النبيه ١٣ / ١٢٢ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٢٣ )  
( فتح الميز ١٢ / ٨٧ ) . . . .

٢١- مسألة

قال الشافعي : ولا على زوج سرق من متاع امرأته (١) ولا على امرأة سرقست  
من متاع زوجها ، ولا على عبد واحد منهما سرق من مال صاحبه  
( للأثر والشبهة ) (٢) ، ولخلطة كل واحد منهما بصاحبه (٣) .  
وقال في كتاب ( اختلاف أبي حنيفة والأوزاعي ) : ان سرقست من مال زوجها  
الذي لم يأت منها (٤) عليه وفي حرز منها (٥) : قطعت .  
وقال المزني : وهذا أولى عندي (٦) .

جملته (٧) : أن أحد الزوجين اذا سرق من مال صاحبه على ضربين :  
أحدهما : أن يكون من حرز قد اشتركا (٨) في سكناه ، فلا قطع  
على واحد منهما اذا سرق من الحرز (٩) ، سواء كان السارق

- 
- (١) ن ( امرأة ) .
  - (٢) ن ( الا بزوال الشبهة ) .
  - (٣) ن ( لصاحبه ) .
  - (٤) ج هـ ( يأت منها ) .
  - (٥) ك ( مثله ) ج ( مثلها ) .
  - (٦) جاء في ( المختصر ) : وقال المزني : هذا أقيس عندي .  
انظر : ( مختصر المزني ٢٦٤/٨ ، ٢٦٥ ) .
  - (٧) ج هـ ن ( وكان جملته ) .
  - (٨) ن ( اشترط ) .
  - (٩) ك ( الآخر ) .

الزوج أو الزوجة ، لان الحرز اذا اشتركا فيه كان حرزا من غيرهما ،  
ولم يكن حرزا منهما ، فصار سارقا لمال من غير حرز ، فلم يجب  
عليه القطع ، ولو سرقه (١) غيره : قطع ، لأنه سارق له مسن  
• حرز

والضرب الثاني : ان يكون المال في حرز لم يشتركا (٢) في سكناه ، ففي قطع  
كل واحد منهما اذا سرق من صاحبه (٣) ثلاثة أقاويل :  
أحدها : - وهو الذي نقله المزي هاهنا - أنه لا قطع على واحد  
منهما اذا سرق من (٤) صاحبه (٥) .  
- وبه قال أبو حنيفة (٦) .

والقول الثاني : نص عليه الشافعي في اختلاف أبي حنيفة والاوزاعي -  
أنه يقطع كل واحد منهما اذا سرق من مال صاحبه (٧) .

- 
- (١) ج ، ن ( وفي سرقة ) .  
(٢) ن ( يشترط ) .  
(٣) ج ( من مال صاحبه ) .  
(٤) ج ، ن ( من مال ) .  
(٥) قال العمراني : صحح هذا القول الشيخ أبو حامد ...  
انظر : ( البيان ١٠/١٤٦ ) ...  
(٦) انظر : ( بدائع الصنائع ٩/٤٢٤٨ ) ( مختصر الطحاوي ٢٧٠ ) ( اللباب  
٢٠٥/٣ ) ( الهداية ٢/١٢٣ ) ( حاشية ابن عابدين ٩٧/٤ ) .  
(٧) رجح هذا القول أبو الطيب الطبري ، وصححه العمراني ، والبغوي ، والرافعي ،  
والرويانى ...  
وقال النووي : وهذا هو الظاهر ....  
انظر : ( شرح مختصر المزي ٩/١٥٦ ) ( البيان ١٠/١٤٦ ) ( تهذيب  
الاحكام ٤/١٢٣ ) ( المحرر ٢٠٦ ) ( بحر المذهب ١٠/٨٩ )  
( روضة الطالبين ١٠/١٢٠ ) .



— وبه قال مالك (١) وهو اختيار المزملي .

والقول الثالث (٢) : — حكاه الحارث بن سريج النقال — أنه يقطع

الزوج اذا سرق من مال زوجته ، ولا تقطع الزوجه اذا سرق من مال زوجها . (٣)

فاذا (٤) قيل بالأول : أنه لا قطع على واحد منهما ، فوجهه شيان :

احدهما : ان كل واحد منهما يتصرف غالبا (٥) في مال صاحبه (٦) ،

فحقها (٧) في ماله وجوب النفقة ، ولذلك قال النبي — صلى

الله عليه وسلم — لهند بنت عتبة (٨) حين قالت :

(١) انظر : ( حاشية الدسوقي ٣٠٢/٤ ) ( الشرح الصغير ٤٣٢/٢ ) ( أسهل

المدارك ١٨٢/٣ ) ( الكافي ١٠٨٠/٢ ) ( جواهر الاكليل ٢٩٢/٢ ) .

(٢) ن ( الثاني ) .

(٣) قال ابن الرفعة : هذا القول اختاره في المرشد ، وحكى الفوراني أن بعض الاصحاب قال به . . .

انظر : ( كفاية النبيه ١٣/١٢٤ ) وايضا : ( بحر المذهب ١٠/٨٩ ) ( الشامل

٦/١٢٧ ) ( فتح العزيز ١٢/٨٦ ) .

(٤) ج عن ( فان ) .

(٥) ج ( غالبا ) ساقطه .

(٦) ج زيادة : ( غالبا ) .

(٧) ج ( وحقها ) .

(٨) أم معاوية هند بنت عتبة القرشية ( . . . — ١٤ هـ ) .

صحابية ، كانت فصيحة جريئة ، صاحبة رأي وحزم . تقول الشعر الجيد

أعلنت اسلامها يوم فتح مكة ، شهدت اليرموك ، وحرضت على قتال الروم . . . .

وأخبارها كثيرة . . .

انظر ترجمتها في : ( الاصابة ٤/٤٢٥ ) ( الدر المنثور ٥٣٧ ) ( الاستيعاب

٤/٤٢٤ ) ( شعر المخضرمين ١٢٠ ) ( أعلام النساء ٥/٢٣٩ ) ( الطبقات

الكبرى ٨/٢٣٥ ) .

( يارسول الله: ان أبا سفيان (١) رجل (٢) صحيح لا يمحطيني ما يكفيني  
 وولدي الا ما أخذت من ماله سرا ، فهل على في ذلك شيء ؟  
 فقال : خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف ) (٣)

- (١) أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية (٥٢ ق هـ - ٣١ هـ) .  
 صحابي ، من سادات قريش في الجاهلية ٠٠٠ قاد قريشا وكثانة يوم أحد  
 ويوم الخندق لقتال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واسلم يوم فتح  
 مكة ، توفي بالمدينة ، وقيل : بالشام ٠٠٠٠  
 انظر ترجمته في : ( نكت الهميان ١٧٢ ) ( التنبيه والاشراف ٢٥٥ ) ( معجم  
 بن أمية ٧٢ ) ( المحبر ٢٤٦ ) ( اسد الغابة ١٢/٣ ) .
- (٢) ن ( رجل ) ساقطه .
- (٣) رواه البخاري في ( البيوع ، والنفقات ، والاحكام ) ومسلم في ( الأقضية )  
 والشافعي في ( مسنده ) والبيهقي في ( النفقات ) وأحمد في ( مسنده )  
 والدارمي في ( النكاح ) والنسائي في ( الأقضية ) وأبو داود في  
 ( البيوع ) من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت :  
 دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله - صلى  
 الله عليه وسلم - فقالت : يارسول الله ان أبا سفيان رجل شحيح  
 لا يمحطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني الا ما أخذت من ماله  
 بخير علمه فهل على في ذلك من جناح ؟ فقال رسول الله - صلى  
 الله عليه وسلم - : خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك ٠٠٠  
 انظر : ( صحيح البخاري ٣/١٠٣ ، ٧/٨٦ ، ٩/٨٩ ) ( صحيح مسلم  
 ٥/١٢٩ ) ( بدائع المنن ٢/٤٢١ ) ( سنن البيهقي ٧/٤٧٧ ) ( مسند  
 احمد ٦/٣٩٩ ، ٥٠ ، ٢٠٦ ) ( سنن الدارمي ٢/١٥٩ ) ( سنن  
 النسائي ٨/٢٤٦ ) ( سنن أبي داود ٢/٢٥٩ ) .

فاما حقه في مالها ، فقد اختلف أصحابنا فيه :

فقال البغداديون : ( هو ما قاله ) ( ١ ) مالك ، وفقهاء المدينة أن لـه

الحجر عليها في مالها ومنعها ( ٢ ) من التصرف فيه الا عن اذنه ،

فصار هذا الخلاف شبهة له في مالها .

وقال البصريون : هو ما يستحقه من منعها من الخروج لاحتراز مالها ، فصار

الحرز معه وأهيا . ( ٣ )

( والثاني : ان كل واحد منهما متبسط في مال الآخر ، ويرثه اذا مات

ولا يحجب فلم يقطع بسرقة ماله كالولد والوالد ) . ( ٤ )

واذا قيل بالثاني : أنه يقطع كل واحد منهما ، فوجهه ( ٥ ) شيان :

احدهما : أنه ليس بينهما الا عقد ، والعقد لا يمنع من وجوب

القطع كالأجارة .

والثاني : أن نفقتها معاوضة كالأثمان ( ٦ ) ، وديون المعاوضات

لا توجب سقوط القطع كسائر الديون ، وخالف نفقات الوالدين

والمولودين لخروجها عن حكم المعاوضة . ( ٧ )

-----

( ١ ) ن ( هو ما قاله ) ساقطه . ج ( هو ان مذهب ) .

( ٢ ) ن ( ومنعها ) .

( ٣ ) انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٢٤ ) .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط في ( ك ، ج ، ن ) .

وقد أثبتناه نقلا عن : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٢٤ ) ( شرح مختصر المزني

١ / ١٥٦ ) .

( ٥ ) ن ( يوجهه ) .

( ٦ ) ن ( في الأثمان ) .

( ٧ ) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ٨٩ ) ( النكت ل ٢٧٩ ) .

واذا قيل بالثالث : أنه يقطع الزوج ولا تقطع الزوجه ، فوجهه شيان :

أحدهما : أن نفقة (١) الزوجية (٢) على الزوج ، فصارت شبهة للزوج

• دون الزوج

والثاني : أنها في قبضة الزوج لقوله تعالى : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) (٣)

فصار ما بيدها (٤) من سرقة الزوج كالباقي في (٥) يد الزوج ،

فلم تقطع فيه ، وقطع في مالها لأنه فيه بخلافها (٦) .

(١) ن ( نفق ) •

(٢) ج ( الزوجة ) ك زيادة : ( تستحقها الزوجة ) •

(٣) سورة النساء الآية (٣٤) •

(٤) ك ( ما في يدها ) •

(٥) ج ( على ) •

(٦) ج ( بخلافها ) •

٢١ / - فصل

فاذا تقررا ما ذكرنا من (١) قطعهما في الاقاول الثلاثة ، فاذا سرق  
عبد كل واحد منهما من مال صاحبه ، كان وجوب قطعه فيه (٢) خارجا  
على الاقاول الثلاثة .

احدهما : أنه لا يقطع عبد الزوج اذا سرق من مال الزوجة ، ولا يقطع عبد

الزوجة اذا سرق من مال الزوج .

( وهذا على القول الذي لا تقطع (٣) الزوجة في مال الزوج ) (٤)

ولا يقطع الزوج في مال الزوجة .

لان (٥) يد العبد كيد سيده ، ولذلك لا يقطع (٦) في سرقة ماله .

والقول الثاني : يقطع عبد الزوج اذا سرق من مال الزوجة ويقطع عبد

الزوجة اذا سرق (٨) من مال (٩) الزوج .

والقول الثالث : أنه يقطع عبد الزوج اذا سرق من مال الزوجة ، ولا يقطع

عبد الزوجة (١٠) اذا سرق من مال الزوج .

- 
- (١) ك ( في ) .  
(٢) ج ( فيه ) ساقطه .  
(٣) ج ( لا يقطع ) .  
(٤) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .  
(٥) ن ج ( ولان ) .  
(٦) ك ( لم يقطع ) .  
(٧) ن ( عبد ) ساقطه .  
(٨) ن ( اذا سرق ) ساقطه .  
(٩) ن ( في مال ) .  
(١٠) ن ( الزوج ) .

إذا قيل : بقطع الزوج إذا سرق من مال الزوجة ، ولا تقطع ( ١ ) الزوجة

• إذا سرقت من مال الزوج

وهكذا : إذا سرق ولد كل واحد منهما أو والده من مال صاحبه ، كان وجوب

قطعهما ( ٢ ) مثلهما ( ٣ ) على الأقاويل الثلاثة • ( ٤ )

( ١ ) ج ( ولا يقطع ) •

( ٢ ) ن و ج ( قطعه ) •

( ٣ ) ج ( منهما ) •

( ٤ ) قال الامام الرافعي : إذا سرق عبد أحد الزوجين من مال الآخر ، فهو على

الخلاف في سرقة أحدهما من مال الآخر •

وعن الصيد لاني وجه : أنه يقطع العبد ان لم يقطع السيد ، لان للسيد

استحقاق شبهة النفقة بخلاف العبد •

وايضا : لو لم يقطع عبد الولد بسرقة مال الوالد لان مال الولد كمال الوالد

لما قطع ابن الوالد وهو الاخ بسرقة مال الوالد ، لان ماله كمال الوالد •

•••• وهذا ما رجحه الامام •

والمشهور المنصوص : أنه لا يقطع ، لان يد العبد كيد السيد وكأن السيد هو

الذي أخذ ، ويدل عليه ما روى ان عمر - رضى الله عنه - اتى بمعبود

لرجل سرق امرأة لزوجته الرجل قيمتها ستون درهما فلم يقطعه ، وقال : خادمكم

أخذ متاعكم ••••

•• وعن القاضي الحسين : اننا اذا لم نقطع عبد أحد الزوجين بسرقة مال

الآخر ، وجب أن لا نقطع ولد أحدهما بسرقة مال الآخر •

وغلط القاضي في ذلك : لاننا لو قلنا بذلك لوجب ان لا يقطع الاخ بسرقة

مال الاخ فان ابن الابن أقرب من ابن الزوج أو الزوجة •

انظر : ( فتح العزيز ١٢ / ٨٢ ) وايضا : ( روضة الطالبين ١٠ / ١٢٠ )

( كفاية النبيه ١٣ / ١٢٥ ) ( بحر المذهب ١٠ / ٨٩ ) •

٧٢- مسألة

قال الشافعي : ولا يقطع من سرق من مال ولد وولد ( ١ ) ولد أو أبيه أو أمه  
أو أجداده من قبل أيهما كان ( ٢ ) .

— وهذا كما قال —

لا قطع على من سرق من مال أحد والديه وإن علوا ( ٣ ) من الآباء والأمهات  
والأجداد والجدا ، ولا من مال أحد من مولوديه وإن سفلوا من البنين  
والبنات وبنى البنين وبنى البنات ، وهو قول جمهور الفقهاء ( ٤ ) .

وقال داود : يقطع الأب في مال ابنه والابن ( ٥ ) في مال أبيه ( ٦ )  
تمسكا بعموم ( ٧ ) ظاهر ( ٨ ) الآية ( ٩ ) .

- 
- ( ١ ) ج ( أو ولد ) .  
( ٢ ) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥ / ٨ ) .  
( ٣ ) ج ( وإن علوا ) .  
( ٤ ) ذهب إلى هذا الحنابلة والحناف .  
انظر : ( كشف القناع ١٤١ / ٦ ) ( الروض الندي ٤٧٤ ) ( المقنع ٤٩٦ / ٣ )  
وأيضا : ( شرح فتح القدير ٢٣٨ / ٤ ) ( اللباب ٢٠٥ / ٣ ) ( المبسوط ١٥١ / ٩ ) .  
( ٥ ) ج ( ولا يقطع الابن ) .  
( ٦ ) انظر : ( المحلى ٣٨٠ / ١٣ ) ( بحر المذهب ٨٩ / ١٠ ) .  
( ٧ ) ن ( لعموم ) .  
( ٨ ) ك ( الظاهر ) . ن ( الآية الظاهرة ) .  
( ٩ ) ك عن ( الآية ) ساقطه .

وقال قوم : يقطع الابن في مال أبيه كما يقتل به ويحد بقذفه ، ولا يقطع

الاب في مال (١) ابنه كما لا يقتل به ، ولا يحد بقذفه (٢) .

ودليلنا : قول الله تعالى : ( فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُهُمَا ) (٣) فكان

القطع (٤) أغلظ والنهي أحق .

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( أولادكم من كسبكم

فكلوا من طيب كسبكم ) (٥) .

(١) ج (بمال) .

(٢) هذا مذهب مالك ، وأبي ثور ، وابن النذر ، ورواية عن أحمد ...

انظر : ( مواهب الجليل ٣٠٨/٦ ) ( حاشية الدسوقي ٣٠٠/٤ ) ( الخرشي  
على خليل ٩٦/٨ ) ( شرح الزرقاني ٩٨/٨ ) وايضا : ( الانصاف ٢٢٨/١٠ )  
( المغني ١٣٤/٩ ) .

(٣) سورة الاسراء الاية (٢٣) .

(٤) ك (بالقطع) .

(٥) رواه كل من : أبي داود ، والدارمي ، والطيالسي ، والحاكم ، والنسائي  
في ( البيوع ) والبيهقي في ( النفقات ) والحميدي في ( مسنده ) وابن  
حبان في ( صحيحه ) وأحمد في ( مسنده ) والترمذي في ( الاحكام )  
وابن ماجه في ( التجارات ) من طريق عمارة بن عمير ، عن عمة له ، عن  
عائشه - رضي الله عنه - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :  
( ان أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وان أولادكم من كسبكم ) .  
- واللفظ للترمذي -

قال الترمذي : وفي الباب عن جابر ، وعبد الله بن عمرو . هذا حديث  
حسن ، وقد روى بعضهم هذا عن عمارة بن عمير ، عن أمه ، عن عائشة ،  
وأكثرهم قالوا : عن عمته ، عن عائشة ...



.....

-----

= قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .  
قال ابن حجر : وأعله ابن القطان بأنه عن عمارة عن عته ، وثارة عن أمه ،  
وكلتاها لا يعرفان . . . . .

ورواه البيهقي في ( النفقات ) والطحاوي في ( القضاء ) واحمد في ( مسنده )  
وأبو داود في ( البيوع ) من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده  
ان أعرابيا أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : ان لي مالا  
ووالدا ، وان والدي يريد ان يحتاج مالي . فقال : أنت ومالك لوالدك ،  
ان أولادكم من أطيب كسبكم ، فكلوا من كسب أولادكم . . .  
- واللفظ لا حمدا -

قال الساعاتي : أخرجه الأريمة ، والبخاري في التاريخ ، وحسنه الترمذي  
وصححه أبو حاتم وأبو زرعة . . .

ورواه ابن حبان في ( صحيحه ) والبيهقي في ( النفقات ) والنسائي في ( البيوع )  
من طريق الأعشى ، عن ابراهيم ، عن الاسود ، عن عائشة ان النبي - صلى  
الله عليه وسلم - قال : ( أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وان ولده  
من كسبه ) .

- واللفظ لابن حبان -

انظر : ( سنن أبي داود ٢/٢٥٩ ) ( سنن الدارمي ٢/٢٤٧ ) ( منحة  
المعبر ١/٢٦٠ ) ( سنن النسائي ٧/٢٤١ ) ( موارد الظمان ٢٦٨ )  
( سنن البيهقي ٧/٤٧٩ ، ٤٨٠ ) ( مسند احمد ٢/٢١٤ ، ٤١/٦ ، ٤٢٤ ،  
٢٠١ ) ( سنن الترمذي ٢/٤٠٦ ) ( سنن ابن ماجه ٢/٧٦٨ ، ٧٦٩ )  
( شرح معاني الآثار ٤/١٥٨ ) ( الفتح الرباني ١٥/٧ ) ( تخليص  
الحبير ٤/٩ ) ( المستدرک ٢/٤٦ ) ( مسند الحميدى ١/١٢٠ ) .

- وروى محمد بن المنكدر ، عن جابر أن رجلا أتى (١) النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعه ابن له . فقال الابن : يا رسول الله هذا أبى يأخذ (٢) مالى فينقله (٣) بخير اذنى . فقال الرجل : يا رسول الله سل هل أنفقته الا على احدى عاتى أو خالاته .
- ثم هبط جبريل - صلى الله عليه وسلم - فقال : سل عن شعره الذى لم تسمعه (٤) اذناه ، فسأله عنه .
- فقال : يا رسول الله ، والله ما سمعته اذناى ، وان الله ليزيدنا بك بياناً ، ثم أنشد شعره فى ابنه ، فقال :
- غدوتك (٥) مولودا وعلتك يافما
- تعمل بما أحنى (٦) عليك وتمهل .
- اذا ليلة امك (٧) بالشكولم أبت
- لشكواك (٨) الا سأهرا أتمهل .
- كأنى أنا المطروق دوتك بالذى
- طرفت به دوتى فمينى (٩) تمهل .

- 
- (١) ك ( جاء الى ) .
- (٢) ن ( أخذ ) .
- (٣) ن ( فينقله ) .
- (٤) ن ( يسمعه ) .
- (٥) ج ( غدوتك ) ك ( عدوتك ) .
- (٦) ن ( أجنى ) .
- (٧) ك ( أبتك ) ن ( أبتك ) .
- (٨) ن ( لسواك ) .
- (٩) ن ( فمينى ) .

تخاف الردى نفسى عليك وانما

• لتعلم أن الموت حتم مؤجل

فلما بلغت السن والغاية التى

• اليها مدى ما كنت فيك أوصل

جعلت جزائى غلظة وفظاظة (١)

• لأنك أنت المنعم المتفضل

فليتك اذ لم تسرع حق أبوتى

• فعلت كما الجار المجاور يفعله

قال : فعلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بتلابيب الغلام \* وقال :

( أنت وما لك لأبيك ) (٢)

• وهذا يمنع من القطع

(١) ن ( وفضاضة ) •

(٢) هذه القصة رواها الامام الطبرانى فى ( الصغير ) من طريق عبد الله بن

نافع المدنى ، عن المنكر بن محمد بن المنكر ، عن أبيه ، عن جابر بن

عبد الله قال : ( جاء رجل الى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال :

يا رسول الله ان أبى أخذ مالى ، فقال النبى - صلى الله عليه وسلم -

للرجل : اذهب فأنتى بأبيك ، فنزل جبريل - عليه السلام - على النبى

- صلى الله عليه وسلم فقال : ان الله يقرئك السلام ويقول : اذا جاك

الشيخ فسله عن شىء قاله فى نفسه ما سمعته اذناه ، فلما جاء الشيخ

قال له النبى - صلى الله عليه وسلم - : ما بال ابنك يشكوك أترى

أن تأخذ ماله ؟ فقال : سله يا رسول الله هل أنفقتا على عماته أو خالاته

أو على نفسى • فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : ايه دعنا من هذا ،

أخبرنا عن شىء قلته فى نفسك ما سمعته أذنك ....

.....  
 -----  
 = فقال الشيخ : والله يا رسول الله ما يزال الله يزيدينا بك يقينا ، لقد قلت  
 في نفسي شيئا ما سمعته أذنأى ، فقال : قل وأنا أسمع ، قال : قلت :  
 غدتك مولودا ومنتك يافما = تعمل بما أحنى عليك وتنهل ... وذكر  
 الابيات .

قال : فحينئذ أخذ النبي - صلى الله عليه وسلم - بتلابيب ابنه وقال :  
 ( أنت ومالك لأبيك ) ..

قال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن محمد بن المنكدر الا بهذا التمام ،  
 والشعر الا بهذا الاسناد ، تفرد به عبيد بن خصة .

قال الزيلعي : أخرجه الطبراني في ( معجمه الصغير ) والبيهقي في ( دلائل  
 النبوة ) عن عبيد ابن خصة ... وذكر القصة بكاملها - وسكت عنها -  
 والحديث كاملا أورده الهيثمي في ( الزوائد ) وقال : رواه الطبراني في  
 ( الصغير ) و ( الاوسط ) وفيه من لم أعرفه ، والمنكدر بن محمد ضعيف ،  
 وقد وثقه أحمد ، والحديث بهذا التمام منكر ، وقد تقدمت له طريق  
 مختصرة ، رجال اسنادها رجال الصحيح .....

قلت : حديث ( أنت ومالك لأبيك ) روى مختصرا من طرق كثيرة ، فقد روى عن  
 جابر ، وعائشة ، وسمرة بن جندب ، وعمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ،  
 وعبد الله بن عمر .

وحديث جابر بن عبد الله روى موصولا ، ومرفوعا ...  
 فقد رواه موصولا كل من : ابن ماجه في ( التجارات ) والطحاوي في ( القضاء )  
 وابن حزم في ( الرهن ) والطحاوي في ( مشكل الآثار ) والبيهقي في ( النفقات )  
 من طريق محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، أن رجلا قال : يا رسول  
 الله ان لي مالا وولدا ، وان أبي يريد أن يهتاج مالي ، فقال : أنت  
 ومالك لأبيك ...  
 =

ولان لكل واحد من الوالد والولد شبهة في مال الآخر لوجوب نفقته فيه .  
 ولولاية الاب على مال ولده ( ١ ) فسقط القطع بينهما .  
 ولان وجود ( ٢ ) البعضية بينهما تجرى منه ( ٣ ) مجرى نفسه ، فلم يقطع  
 في حق نفسه ( ٤ )

== رواه مرفوعا الشافعي في ( الام ) والبيهقي في ( النفقات ) وعبد الرزاق في  
 ( مصنفه ) من طريق سفيان الثوري ، عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء  
 الى النبي - صلى الله عليه وسلم .....  
 قال الزيلعي : قال ابن القطان : اسناده صحيح . وقال المنذرى : رجاله  
 ثقات ....

قال الهيثمي : رواه ابن ماجه والطبراني في الاوسط ، ورجاله رجال الصحيح  
 خلا شيخ الطبراني حبوش بن رزق الله ، ولم يضعفه أحد .....  
 ومقبة طرق الحديث تكلم عنها الزيلعي في ( النصب ) .....  
 انظر : ( المعجم الصغير ٨ / ١ ، ٦٢ / ٢ - ٦٤ ) ( نصب الراية  
 ٣٣٧ / ٣ - ٣٣٩ ) ( مجمع الزوائد ١٥٤ / ٤ - ١٥٦ ) ( شرح  
 معاني الآثار ١٥٨ / ٤ ) ( سنن ابن ماجه ٧٦٩ / ٢ ) ( المحلى ٥٠٧ / ٨ )  
 ( الام ١٠٣ / ٦ ) ( سنن البيهقي ٤٨٠ / ٧ ، ٤٨١ ) ( مصنف عبد الرزاق  
 ١٣٠ / ٩ ) ( مشكل الآثار ٢٣٠ / ٢ ) ....

- ( ١ ) ج ( الابن ) .
- ( ٢ ) ك ( بوجود ) ن ( وجوب ) .
- ( ٣ ) ك ( منه ) ساقطه .
- ( ٤ ) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .

ولأن القطع في المال (١) يجب عند الأخذ له والمأخوذ منه ، وولده (٢)

أحب إليه وأعز عليه من ماله ، فعدم فيه معنى القطع فسقط عنه .

فأما الاقتصاص من الولد ( بالوالد ولا يقطع في مال الوالد ) (٣) فالفرق

بينهما : أن وجوب النفقة شبهة في القطع ، وليس وجوبها شبهة في

القصاص فافترقا .

وانما لم يقتص من الوالد بالولد (٤) لانتفاء التهمة عنه ، واقتص (٥) من الولد

بالوالد لوجود التهمة فيه (٦) .

□ وإذا لم يقطع واحد منهما في مال الآخر لم يقطع عبد واحد منهما إذا

سرق من مال الآخر ، لما ذكرنا (٧) من (٨) أن يد عبده

كيد . (٩) .

-----

(١) ن ( المال ) ساقطه .

(٢) ج هـ ( ولده ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط في ( ن هـ ج ) .

(٤) ج ( في الولد ) .

(٥) ج هـ ( ويقتص ) .

(٦) ج ( فيه ) ساقطه .

(٧) ن ( كما ذكرنا ) .

(٨) ج ( من ) ساقطه .

(٩) انظر: ( البيان ١٠/١٤٥ ) ( شرح مختصر المزني ٩/١٥٦ )

( الشامل ٦/١٢٨ ) ( بحر المذهب ١٠/٨٩ ) . . . . .

٢٢ - فصل

فأما من عدا الوالدين والمولودين من ذوى الانساب كالأخوة والأخوات ونسبهم  
( والأعمام والعمات ونسبهم ) ( ١ ) فيقطعون ( ٢ ) إذا سرق بعضهم  
من بعض ، سواء توارثوا أو كانوا محارم ، أو لم يكونوا كالأخوات ( ٣ )

وقال أبو حنيفة : لا يقطع إذا كان ذا رحم محرم .

احتجاجا : بأنها قرابة تتعلق بها تحريم النكاح ، فوجب أن يسقط  
القطع بها كالأبوة والبنوة ( ٤ )

- 
- ( ١ ) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .  
( ٢ ) ن ( فقطعوا ) .  
( ٣ ) انظر : ( حلية العلماء ٢ / ٢٣١ ) ( تجريد المسائل ل ٢١٩ ) ( فتح  
العزیز ١٢ / ٨٦ ) ( بحر المذهب ١٠ / ٩٠ ) .  
( ٤ ) قال الإمام السرخسي : وحجتنا فيه قوله تعالى : ( ولا على أنفسكم أن تأكلوا  
من بيوتكم ) الآية . فالله تعالى رفع الجناح على الداخل في بيت  
الأخوة والأعمام والأكل منه ، فظاهر هذا يقتضى الإباحة ، والظاهر  
وإن ترك لقيام الدليل يبقى شبهة .  
ألا ترى أنه عطف بيوت الأخوة والأعمام على بيوت الآباء والأولاد ، وحكم المعطوف  
حكم المعطوف عليه ، ولا يدخل عليه قوله تعالى في آخر الآية : ( أو صدقكم )  
لأن الصداقة لا تبقى مع السرقة ، فلا نعد أم السبب عند السرقة تنتفى  
الشبهة هناك ، فأما الأخوة تبقى مع السرقة كالأبوة .  
والمعنى فيه : أن بينهما قرابة محرمة للنكاح فكانت كالولاد .

ودليلنا : أنها قرابة لا يتعلق بها رد الشهادة فلم يتعلق بها سقوط

القطع كغير المحارم من الأقارب (١) .

وأما الجواب عن قياسهم ، فمن وجهين :

أحدهما : فساد ، بتحريم الرضاع ، يجرى عليه حكم تحريم النسب ففى

حظر النكاح ولا يمنع من وجوب القطع .

والثاني : أن فى الابوة والبنوة بعضية فارت ما عداها (٢) من الانساب ،

فاfterقا فى حكم القطع كما afterقا فى رد الشهادة ، وafterقا (٣)

فى القصاص .

وafterقا فى وجوب (٤) النفقة عندنا على العموم مع اتفاق الدين واختلافه .

( وعندهم يafterقان مع اختلاف الدين ) (٥) ،

-----  
وتأثيره : أن البعض يدخل بيت البعض من غير استئذان ولا حشمة ، ولهذا

ثبت حل النظر الى موضع الزينة الظاهرة والباطنة بهذه القرابة كما فى

الولاد ، فينتقص معنى الحرزية فى حقهم وهو على أصلنا مستقيم ، لانه

يتعلق استحقاق النفقة بهذه القرابة ، والعنى عند دخوله فى الملك .

فذلك دليل على ثبوت الحق لبعضهم فى مال البعض من وجه ، وأدنى الشبهة

تكفى لدرء الحد ...

انظر : ( المبسوط ١٥٢/٩ ) وايضا : ( الهداية ١٢٣/٢ ) ( بدائع

الصنائع ٤٢٤٦/٩ ) ( البحر الرائق ٦٢/٥ ) ( مجمع الانهر ٦٢٨/١ )

(١) ن ه ج ( القرابات ) .

(٢) ن ه ج ( ما عداها ) .

(٣) ن ( afterقا ) .

(٤) ن زيادة ( الشهادة ) .

(٥) ما بين القوسين ساقط فى ( ج ) .



فانهم أوجبوا النفقة للاباء ( ١ ) والابناء مع اتفاق الدين ومع ( ٢ ) اختلافه ( ٣ ) ،  
ولم يوجبوا نفقة ( ٤ ) من عداهما من محارم الاقارب الا مع اتفاق الدين ،  
واسقطوها مع اختلافه .

فكان ( ٥ ) هذا الفرق في النفقة والقصاص ورد الشهادة مانعا من الجمع  
بينهما في سقوط القطع . ( ٦ ) .

-----  
( ١ ) ك ( نفقة الاباء ) .

( ٢ ) ج ( ومع ) ساقطه .

( ٣ ) ج ( واختلافه ) .

( ٤ ) ك ( النفقة ) .

( ٥ ) ج ( وكان ) .

( ٦ ) ج ( القصاص ) .

انظر : ( النكت ل ٢٢٩ ) ( شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٥٦ )

( الشامل ٦ / ل ١٢٨ ) ( البيان ١٠ / ل ١٤٥ ) .

ب/ ٢٢ - فصل

فاما الشريك اذا سرق من مال شريكه ، فضربان :

احدهما : أن يسرق من (١) المال المشترك بينهما ، فلا قطع عليه ،

لان حقه فيه (٢) شبهة له ، سواء كان حرزه مشتركا بينهما

أو مختصا بالسروق منه . (٣)

(١) ج هـ ( من ) ساقطه .

(٢) ج هـ ( منه ) .

(٣) ذهب الى هذا : الشيخ أبو حامد ، والعمرائي ، والشيرازي ، والبخاري ،

والرافعي . . . . .

وقال النووي : وهو الأظهر ، لان له في كل قدر جزءا وان قل ، فيصير

شبهة ، كوطء المشتركة ، فعلى هذا لو سرق ألف دينار له منه قدر

دينار شائعا : لم يقطع . . . . .

قال الروياني : لو سرق مالا مشتركا بينه وبين غيره : لا يقطع ، قلت الشركة

أو كثرت ، وان بلغ نصيب المسروق نصابا أو نصبا كثيرة ، لان ثبوت

الشركة أقوى للشبهة . .

وقال بعض أصحابنا بخراسان : فيه قولان :

احدهما : هذا .

والثاني : يقطع ، لانه لا شبهة له في مال شريكه .

قال هذا القائل : اذا قلنا تقطع يده في المال المشترك ، نظر : فان كان

المال متساوي الاجزاء بحيث يجبر الشريك على قسمته بالقرعة كالدراهم

والحنطة ، ففيه وجهان :

أحدهما : أنه اذا كانت الدنانير بينهما نصفين ، فسرق =

والضرب الثاني : أن يسرق من مال غير مشترك ، يختص بالشريك دونه ، فينظر

فيه :

□ فان كان في حرز مشترك بينهما : فلا قطع فيه ، لانه غير محرز

منه .

□ وان كان في حرز مفرد يختص به ملكه (١) قطع فيه الشريك ، لعدم

الشبهة فيه (٢) ، وان وجدت الشبهة في غيره .

-----

= نصف دينار : قطع ، لأننا نتحقق أن ربع الدينار ملك شريكه خاصة .

والثاني : لا يقطع بهذا ، ولكن يجمع حقه فيما سرق ، فان كان المشترك دينارين :

لم يقطع ، الا بأن يسرق ديناراً ورعاً .

ولا يقطع اذا سرق ديناراً ، لان الدينار حقه ، والدنانير بينهما

مماثلة الأجزاء ، ولهذا اذا امتنع أحد الشريكين عن القسمة فلا آخر

أن يأخذ نصيب نفسه .

فاما اذا كان المال المشترك غير متساوي الأجزاء كالثياب ونحوها ، فانه يقطع -

وجها واحداً - اذا سرق ما يساوي نصف دينار ...

انظر: (البيان ١٠/١٤٤) (التنبية ١٥٠) (تهذيب الاحكام

٤/١٢٤) (فتح الميزان ١٢/٨٣) (بحر المذهب ١٠/٩١)

(روضة الطالبين ١٠/١١٧) .

(١) ن هـ ج (مالكه) .

(٢) ن هـ ج (فيه) ساقطه .

ج / ٧٢ - فصل

وأما الأجير (١) إذا سرق من مال مستأجره ، فضربان :

أحدهما : أن يسرق من المال الذي استأجر فيه أو من مال غير محرز منه :

• فلا قطع عليه .

والثاني : أن يسرق من مال لا يد له فيه (٢) وهو في (٣) حرز منه (٤) .

فيقطع ، ولا تكون الاجارة شبهة . (٥)

(١) ك ، ن ( فأما الاجير ) .

(٢) ن ( لا بد له منه ) .

(٣) ن ( وهو في ) .

(٤) ج ( مثله ) .

(٥) انظر : ( فتح العزيز ١٢ / ٩٦ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٢٣ )

( روضة الطالبين ١٠ / ١٣٢ ) .

فصل

د / ٢٢-

واذا (١) سرق من مال بيت المال المعد لوجوه (٢) المصالح (٣): لم يقطع .

لما روى أن غاملا (٤) لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب إليه في رجل سرق من بيت المال ، فقال : ( أرسله ولا تقطعه ، فما أحد الا وله في هذا المال حق ) (٥) .

(١) ن هـ ج ( اذا ) .

(٢) ج ( لوجوه ) ساقطه .

(٣) ج ( للمصالح ) .

(٤) ن ( غاملا ) .

(٥) رواه ابن حزم في ( السرقة ) وابو يوسف في ( الخراج ) من طريق وكيع ، عن المسعودي ، عن القاسم بن عبد الرحمن قال : ان رجلا سرق من بيت المال ، فكتب فيه سعد بن أبي وقاص الى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر اليه : أن لا قطع عليه لأن له فيه نصيبا . . . .  
وبالاسناد المتقدم رواه ابن أبي شيبة في ( مصنفه ) . . . . كذا قال ابن حجر في ( التلخيص ) . . . .

ورواه عبد الرزاق في ( مصنفه ) من طريق ابن جريج ، عن محرز ابن القاسم ، عن غير واحد من الثقة أن رجلا عدا على بيت مال الكوفة فسرقه ، فأجمع ابن مسعود لقطعه ، فكتب الى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر : لا تقطعه ، فان له فيه حقا . . . . .

انظر : ( المحلى ٣٥٣ / ١٣ ) ( الخراج ١٨٦ ) ( تلخيص الحبير ٦٩ / ٤ )

( مصنف عبد الرزاق ٢١٢ / ١٠ ) .

وروى : ( عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - أن رجلا سرق خمس  
الخمس فلم يقطع ) ( ١ ) .

ولا مخالف لهما فكان اجماعا .

ولان الحقوق فى بيت المال عامة فدخل السارق فيها ، فسقط القطع فيها ( ٢ ) .

( ١ ) رواه البيهقى فى ( السرقة ) من طريق أبي الاحوص ، عن سماك بن حرب ، عن  
ابن عبيد بن الابرى قال : شهدت عليا - رضى الله عنه - فى  
الرحبة وهو يقسم خمسا بين الناس فسرق رجل من حضرموت مغفر حديد  
من المتاع ، فأتى به على - رضى الله عنه - فقال : ليس عليه قطع هو  
خائن ، وله نصيب . . . .

ورواه ابن حزم فى ( السرقة ) من طريق سماك ، عن ابن الابرى أن علي بن أبي  
طالب أتى برجل قد سرق من الخمس مغفرا فلم يقطع على ، وقال :  
ان له فيه نصيبا . . . .

ورواه الاوزاعى فى ( سيره ) فقال : حدثنا بعض أشياخنا ، عن سماك ، عن  
النايف ، عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - أن رجلا سرق  
مغفرا من المغنم فلم يقطع . . . .

ورواه عبد الرزاق فى ( مصنفه ) عن الثورى ، عن سماك ، عن ابن الابرى . .  
وذكره المتقى الهندى فى ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند سعيد بن منصور  
فى ( سننه ) . . . .

وذكره ابن حجر فى ( التلخيص ) وسكت عنه . . . .

انظر : ( سنن البيهقى ٢٨٢/٨ ) ( المحلى ٣٥٣/١٣ ) ( الرد على سير  
الاوزاعى ١١٨ ) ( مصنف عبد الرزاق ٢١٢/١٠ ) ( كنز العمال  
٥٥١/٥ ) ( تلخيص الحبير ٦٩/٤ ) .

( ٢ ) قال الامام العمرانى : ان سرق مسلم من بيت المال : لم يقطع ، هذا نقل  
أصحابنا العراقيين . . . . . =

فأما (١) اذا سرق من مال الغنيمة :

□ فان (٢) كان ممن شهد الواقعة من ذى سهم أو رضح : لم يقطع ،  
وكذلك لو شهد بها أحد من والديه أو مولوديه : لم يقطع ، للشبهة (٣)  
فيه .

== وقال المسعودى : اذا سرق مسلم من بيت المال فهل يجب عليه القطع ؟  
فيه وجهان :

احدهما : لا يجب عليه القطع لما مضى .  
والثانى : يجب عليه القطع ، لانه مال من جملة الاموال .  
قال : والصحيح أنه ينظر فيه ،  
فان كان المال الذى سرق منه من مال الصدقات ، والسارق فقير : فلا  
قطع عليه .  
وان كان غنيا : قطع ، لانه لا حق له فيه .  
وان كان المسروق من مال المصالح ، ففيه وجهان :  
احدهما : يقطع .

والثانى : لا يقطع ، لقول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -  
: ( ما من مسلم الا وله فى بيت المال حق ) . . . وقد يصرف هذا المال فى  
عمارة القناطر والمساجد ، فيكون للفنى الا انتفاع بها كما يجوز ذلك للفقير .  
انظر : ( البيان ١٠ / ١٤٤ ) وايضا : ( بحر المذهب ١٠ / ٧٠ ) ( الشامل  
٦ / ١٢٨ ) ( شرح مختصر المزنى ٩ / ١٥٧ ) ( المحرر فى فقه الشافعية  
٢٠٦ ) . . .

( ١ ) ك ( وأما ) .

( ٢ ) ن ( وان ) .

( ٣ ) ن ( بشبهة ) .

□ وان لم يشهد ها (١) ولا أحد من أنسابه (٢) الذين (٣) لا يقطع

في أموالهم نظر:

فان كان الخمس باقيا في الفنيمة : لم يقطع لشبهة (٤) في خمس

• الخمس

وان (٥) أخرج الخمس منه : قطع فيه ، لانه ملك لمعينين لا شبهة

له فيه • (٦)

وان سرق من مال الزكاة :

فان كان من أهلها : لم يقطع •

وان لم يكن من (٧) أهلها ، ففي قطعه وجهان :

أحدهما : يقطع كالفنيمة • (٨)

والثاني : لا يقطع ، بخلاف الفنيمة •

-----

(١) ك ( يشهدوا ) •

(٢) ج ( أنسابه ) ن ( أسبابه ) •

(٣) ن ( الذي ) •

(٤) ن ( لشبهته ) •

(٥) ك ( فان ) •

(٦) انظر: ( كفاية النبيه ١٣/١٢٢ ) ( تهذيب الاحكام ٤/١٢٤ ) •

(٧) ج ( وان كان من غير ) •

(٨) ممن قال بهذا : الرافعي ، والبغوي ، والشنوي ••

وصححه ابن الرفعة ، وقال : وبه جزم القاضي ، كما اذا سرق من أربعة أخماس

الغنيمة •••

انظر: ( فتح العزيز ١٢/٨٤ ) ( تهذيب الاحكام ٤/١٢٤ )

( روضة الطالبين ١٠/١١٨ ) ( كفاية النبيه ١٣/١٢٣ ) •



والفرق (١) بينهما من وجهين :

أحدهما : ان ملك الغنيمة لمعينين ، وملك الزكاة لغير معينين .

والثاني : أنه يجوز أن يصير من مستحقى الزكاة (٢) ، ولا يجوز أن يصير

من مستحقى تلك (٣) الغنيمة . (٤)

-----

(١) ك هـ ( للفرق ) .

(٢) ج ( الزكاة ) ن ( تلك الزكاة ) .

(٣) ج ( مال ) .

(٤) قال الرويانى : قال فى سير الواقدى : لو سرق من زكاة الفطر ، وهو من أهل

الحاجة : لا يقطع ، وهذا على أنه لو كان غنيا : يقطع . .

قال القفال : وكذلك لو سرق الفنى من مال الصدقات : يلزمه القطع ، لأنه

لاحق له فيها ، والفرق بينه وبين بيت المال ظاهر . . . .

ويحتمل عندى - وجها آخر - : أنه لا يقطع ، لان للفنى فيها حقا اذا كان

لا طفاء فتنه . .

انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ٧٠ ) .

٧٣ - مسألة

قال الشافعي : ولا يقطع ( ١ ) في طنبور ولا مزمار ولا خمر ولا خنزير  
ولا كلب ( ٢ ) .

□ أما الكلب والخنزير والخمر : فلا قيمة على متلفها ( ٣ ) ، ولا قطع  
على سارقها ( ٤ ) . لما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
أنه قال : ( ان الله حرم الخنزير وحرم ثمنه ، وحرم الكلب وحرم  
ثمنه ، وان الله اذا حرم على قوم شيئا حرم عليهم ثمنه ) ( ٥ ) .

- 
- ( ١ ) ن هـ ج ( ولا قطع ) .  
( ٢ ) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥ / ٨ ) .  
( ٣ ) ن هـ ج ( متلفه ) .  
( ٤ ) ن هـ ج ( سارقه ) .  
( ٥ ) الحديث بهذا اللفظ كاملا لم أجده ، وقد وقفت على أحاديث لكل جزء منه  
على انفراد . . .

أولا : قوله : ( ان الله حرم الخنزير وحرم ثمنه )

روى كل من : الدارقطني ، وأبي داود ، والبيهقي في ( البيوع ) من  
طريق أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - قال : ( ان الله جل ثناؤه حرم الخمر وثنمها ، وحرم  
الميتة وثنمها ، وحرم الخنزير وثنمه ) .

ثانيا : قوله : ( وحرم الكلب وحرم ثمنه ) .

روى كل من البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي في ( البيوع )  
وابن ماجه في ( التجارات ) وأبي داود في ( الاجارة ) من طريق ابن  
شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي مسعود الانصاري  
: ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن ثمن الكلب ،  
ومهر البغي ، وحلوان الكاهن ) .

□ فأما (١) الطنبور والمزمار وسائر الملاهي : فاستعمالها محظور

وكذلك اقتناؤها ، فان سرقها سارق (٢) من حرز لم يخلو (٣)

حاليها من (٤) أن تكون (٥) مفصلة أو غير مفصلة .

== ثالثا : قوله : ( وان الله اذا حرم على قوم شيئا حرم عليهم ثمنه )

روى الشافعي في ( مسنده ) والدارقطني ، والبيهقي في ( البيوع ) من

طريق خالد الحذاء ، عن بركة أبي الوليد ، عن ابن عباس قال : ( كان

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قاعدا خلف المقام ، فرفع رأسه

الى السماء فنظر ساعة ، ثم ضحك ، ثم قال : قاتل الله اليهـود

حرمت عليهم الشحوم أن يأكلوها فباعوها فأكلوا أثمانها ، وان الله

- عز وجل - اذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه ) .

- واللفظ للشافعي -

وعند الدارقطني : ان الله تعالى اذا حرم شيئا حرم ثمنه .

انظر : ( سنن الدارقطني ٧/٣ ) ( سنن أبي داود ٢/٢٥٠ ) ( سنن البيهقي

١٢/٦ ، ١٣ ) ( بدائع المنن ٢/١٤٩ ) ( صحيح البخاري ٣/١١٠ )

( صحيح مسلم ٥/٣٥ ) ( سنن الترمذي ٢/٣٧٢ ) ( سنن النسائي

٧/٣٠٩ ) ( سنن ابن ماجه ٢/٧٣٠ ) .

(١) ج ( واما ) .

(٢) ن ( سارقها ) .

(٣) ج هـ ( يخل ) .

(٤) ن هـ ج ( من ) ساقطه .

(٥) ن هـ ج ( يكون ) .

فان كانت مفصلة قد زال عنها اسم الملاهي ويظل استعمالها في اللهو :

• فيقطع سارقها اذا بلغ قيمتها نصابا .

وقال أبو حنيفة : لا يقطع ، لانها آلة لما لا قطع فيه .

وهذا فاسد : لان ما زالت عنه المعصية زال عنه حكمها كالخمر اذا صار (١)

خلا .

وان (٢) كانت غير مفصلة وهي على حال ما تستعمل (٣) في اللهو من سائر

الملاهي ، لم يخلو (٤) من (٥) أن يكون عليها (٦) ذهب وفضة (٧)

ألا .

□ فان كان عليها ذهب وفضة : قطع سارقها ، لان الذهب (٨) والفضة

زينة للملاهي فصار مقصودا ومتبوعا .

وقال أبو حنيفة : لا يقطع فيه (٩) ، بناء على أصله في سرقة ما يوجب (١٠)

القطع اذا ضم (١١) الى ما لا يجب فيه القطع ،

-----

(١) ج ( اذا عاد ) .

(٢) ن ( فان ) .

(٣) ك ( ما يستعمل ) .

(٤) ج ( يخل ) .

(٥) ك ( من ) ساقطه . ج ( اما ) .

(٦) ك ( عليه ) .

(٧) ج ( أو فضة ) .

(٨) ن ( للذهب ) .

(٩) ج ( فيه ) ساقطه . ن ( لا يقطع ) ساقطه .

(١٠) ن ( ما وجب ) .

(١١) ن ( ضمن ) .

يسقط (١) القطع (٢) في الجميع .

— وقد مضى الكلام معه في هذا الاصل — (٣)

اذا سرق انا من ذهب فيه خمر : قطع عندنا . (٤)

وليس يقطع عنده . (٥)

□ وان لم (٦) يكن على الملاهي ذهب أو فضة (٧) ، فضريان :

احدهما : أن لا يصلح (٨) بعد تفصيله لغير الملاهي ، فلا

قيمة على متلفه ولا قطع على سارقه .

والضرب الثاني : أن يصلح بعد التفصيل لغير الملاهي (٩)

فعلى متلفه قيمته مفصلا ، وفي وجوب قطع سارقه وجهان :

-----

(١) ن ( سقط ) .

(٢) ن ( القطع ) ساقطه .

(٣) انظر : صفحة ( ٦٢٧ ) .

(٤) تقدم شرح المسألة صفحة ( ٦٣٥ ) .

(٥) انظر : ( حاشية ابن عابدين ٩٢/٤ ) ( المبسوط ١٨٩/٩ ) ( شرح

فتح القدير ٢٢٩/٤ ) ( الهداية ١٢٠/٢ )

(٦) ن ( لم ) ساقطه .

(٧) ك ( ولا فضة ) .

(٨) ك ( أن لا يصلح به ) .

(٩) ما بين القوسين ساقط في ( ن ج ) .

احدهما ===== فهو اختيار (١) أبي على بن أبي هريرة - لا قطع فيه ، لان

التوصل الى ازالة المعصية منه مندوب اليه ، فصار شبهة فـ

سقوط القطع فيه (٢) .

===== والوجه الثاني :- وهو اختيار أبي حامد الاسفراييني - يجب فيه القطع ،

اعتبارا بقيمته بعد التفصيل . (٣) .

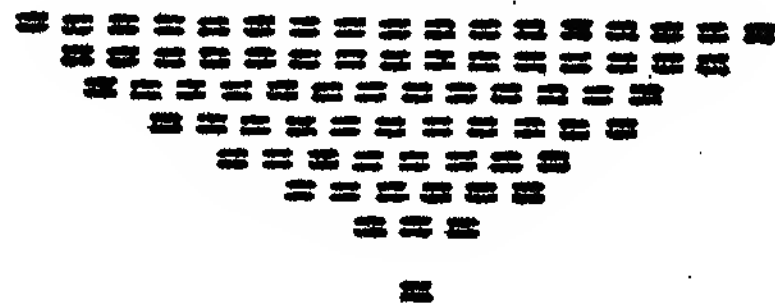
-----

(١) ج ( وهو اختيار ) ساقطه .

(٢) ن هـ ج ( فيه ) ساقطه .

(٣) انظر: ( كفاية النبيه ١٣/ل ١٠٢ ) ( شرح مختصر المزني ٩/ل ١٥٦ )

( الشامل ٦/ل ١٢٨ ) ( البيان ١٠/ل ١٤٢ ) .





قال الشافعي : روى عن ابن عباس في قطاع الطريق : ( اذا قتلوا وأخذوا المال : قتلوا وصلبوا ، واذا قتلوا ولم يأخذوا المال : قتلوا ولم يصلبوا ، واذا أخذوا المال ولم يقتلوا : قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ونفيهم اذا هربوا : أن يطلبوا حتى يؤخذوا فيقام عليهم الحد ) ( ١ ) .

( ١ ) رواه الشافعي في ( مسنده ) و ( الام ) و ( البيهقي في ( السرقة ) والبخاري في ( قتال أهل البني ) من طريق ابراهيم ، عن صالح مولى التوأمة ، عن ابن عباس . . .

قال الألباني : وهذا اسناد واه جدا ، صالح مولى التوأمة ضعيف ، وابراهيم هو : ابن أبي يحيى الأسلمي متروك . . . . .  
ورواه عبد الرزاق في ( مصنفه ) و ( الدارقطني في ( الحدود ) والبيهقي في ( السرقة ) من طريق ابراهيم ، عن داود ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية في المحارب ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) اذا عدا فقطع الطريق فقتل وأخذ المال صلب ، وان قتل ولم يأخذ مالا قتل ، وان أخذ المال ولم يقتل قطع من خلاف ، فان هرب وأعجزهم فذلك نفيه . . . . .

ورواه ابن جرير الطبري في ( تفسيره ) والبيهقي في ( السرقة ) من طريق محمد بن سعد ، قال : ثني أبي ، قال : ثني عني ، قال : ثني أبي ، عن أبيه ، عن ابن عباس . . . . .  
قال الألباني : وسنده ضعيف . . . . .

انظر : ( بدائع المنن ٣٠٨ / ٢ ) ( الام ١٥١ / ٦ ) ( سنن البيهقي ٢٨٣ / ٨ ) ( شرح السنة ٢٦١ / ١٠ ) ( ارواء الغليل ٩٢ / ٨ ، ٩٣ ) ( مصنف عبد الرزاق ١٠٩ / ١٠ ) ( سنن الدارقطني ١٣٨ / ٣ ) ( تفسير الطبري ٢١١ / ٦ ) . .



قال الشافعي : فبهذا أقول (١) ..... الفصل (٢) .

الاصل في الحراية (٣) وقطاع الطريق (٤) مجاهرة قول الله تعالى :  
( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا  
أَوْ يَصَلَّبُوا أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ  
خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ) (٥) .

واختلف (٦) أهل العلم فيمن (٧) نزلت هذه الآية واريد بها ، على أربعة

اقوال (٨) :

أحدها : انها نزلت في قوم من أهل الكتاب ، كان (٩) بينهم وبين رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - عهد فنقضوه (١٠) وانسدوا في الأرض ، فحكم

الله بذلك فيهم .

فيكون حكمها مقصورا على ناقضي (١١) العهد من أهل الكتاب .

-----

(١) ك ( فبهذا قول ) .

(٢) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥/٨ ) .

(٣) ن ( الحرب ) .

(٤) ك ( الطريق ) ساقطه .

(٥) سورة المائدة الآية (٣٣) .

(٦) ج ( فاختلف ) .

(٧) ج ( في من ) .

(٨) ك ، ج ( أقاويل ) .

(٩) ج ( وكان ) .

(١٠) ن ، ج ( نقضوه ) .

(١١) ن ( ما قضى ) .

— وهذا قول ابن عباس — (١)

والقول الثاني : انها نزلت في العرنيين ( ارتدوا عن الاسلام ، وقد أخرجهم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الى لقاح له عند اجتوائهم (٢) المدينة ليشرىوا من أبوالها وألبانها ، فلما شربوا وصحوا قتلوا راعي (٣) رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

- (١) روى ابن جرير الطبري في ( تفسيره ) من طريق معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس قوله : ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ) قال : كان قوم من أهل الكتاب بينهم وبين النبي — صلى الله عليه وسلم — عهد وميثاق ، فنقضوا العهد وأنسدوا في الأرض ، فخير الله رسوله ، ان شاء أن يقتل ، وان شاء أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلافه قال السيوطي : رواه الطبراني في ( الكبير ) عن ابن عباس .
- انظر : ( تفسير الطبري ٢٠٦/٦ ) ( الدر المنثور ٢٧٧/٢ ) .
- (٢) جاء في ( اللسان ) : اجتويت البلد اذا كرهت المقام فيه وان كنت في نعمة . . . وفي الحديث : فاجتووا المدينة اي أصابهم الجوى ، وهو المرض وداء الجوف اذا تطاول . . . وذلك اذا لم يوافقهم هواؤها واستوخموها . . . انظر مادة — جوا — في : ( لسان العرب ١٤/١٥٨ ) وايضا : ( تاج المروس ١٠/٧٩ ) ( تهذيب اللغة ١١/٢٢٩ ) . . .
- (٣) قال ابن حجر : يسار الراعي هو الذي قتله العرنيون . . . . . قال ابن عبد البر : كان ذلك في سنة ست من الهجرة . . . قال ابن الأثير : حمل ميتا الى قباء فدفن هناك . . . . . انظر : ( الاصابة ٣/٦٦٦ ) ( الاستيعاب ٣/٦٦٥ ) ( اسد الغابة ٥/١٢٤ ) ( المبهمات ل ٤٥ ) ( الاسماء المبهمة ل ٣٧ ) .

واستاقوا ابله ه فحكم الله بذلك فيهم (١) .

فيكون حكمها مقصورا على المرتدين عن الاسلام اذا انفسدوا .

-----

(١) الحديث رواه البخارى فى ( المحاربين ) وابوداود فى ( الحدود ) والنسائى

فى ( تحريم الدم ) واحمد فى ( مسنده ) من طريق ايوب ه عن ابي قلابه ه

عن انس بن مالك ان رهطا من عكل اوقال : عريضة ه ولا اعلمه الا قال : من

عكل ه قدموا المدينة ه فامر لهم النبى - صلى الله عليه وسلم - بلقاح

وامرهم ان يخرجوا فيشربوا من احوالها والبانها ه فشربوا حتى اذا برؤا

قتلوا الراعى واستاقوا النعم ه فبلغ النبى - صلى الله عليه وسلم - غدوة

فبعث الطلب فى اثرهم فما ارتفع النهار حتى جى بهم ه فامر بهم فقطع

ايديهم وارجلهم وسمرا عينهم فألقوا بالحره يستسقون فلا يسقون .

قال ابو قلابه : هؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد ايمانهم وحاربوا الله ورسوله .

واللفظ للبخارى -

وروى نحوه مسلم فى ( القسامة ) من طريق ايوب ه عن ابي رجاء مولى ابي قلابه ه

عن ابي قلابه ه عن انس .

ورواه الطيالسى فى ( الحدود ) من طريق هشام ه عن قتادة ه عن انس . . . .

ورواه ابن ماجه فى ( الحدود ) من طريق عبد الوهاب ه عن حميد ه عن انس .

ورواه عبد الرزاق فى ( مصنفه ) عن معمر ه عن قتادة ه عن انس .

ورواه البيهقى فى ( السرقة ) من طريق سعد بن ابي عروة ه عن قتادة ه عن انس .

ورواه الترمذى فى ( الطهارة ه والأطعمة ) من طريق حماد بن سلمة ه عن حميد

وقتادة وثابت ه عن انس بن مالك . . .

قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ه وقد روى من غير وجه ه عن انس . .

انظر : ( صحيح البخارى ٢٠٢/٨ ) ( صحيح مسلم ١٠٢/٥ ) ( سنن أبى

داود ٤٤٣/٢ ) ( سنن النسائى ٩٣/٧ ه ٩٩ ) ( مسند أحمد ١٦١/٣ ) .

( منحة المعبود ٣٠٣/١ ) ( سنن ابن ماجه ٨٦١/٢ ) ( مصنف عبد الرزاق

١٠٦/١٠ ) ( سنن البيهقى ٢٨٢/٨ ) ( سنن الترمذى ٤٩/١ ه ١٨٤/٣ ) .

— وهذا قول أنس بن مالك وقتادة — (١)

والقول الثالث : انها نزلت في المحاربين من أهل الحرب ، حكم الله فيهم عند الظفر بهم بما ذكره (٢) في هذه الآية من عقوبتهم • فيكون حكمها

مقصورا على أهل الحرب •

— وهذا (٣) قول الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، وابن علي (٤) —

(١) قال ابن الجوزي : وهذا قال سعيد بن جبيرة والسدي •••

انظر : ( زاد المسير ٣٤٣/٢ ) وايضا : ( تفسير البغوي ٤٨/٢ ) •

(٢) ج عن ( ما ذكره ) •

(٣) ك ( وهو ) •

(٤) ن ( وابن غلبة ) •

أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم بن مقسم البصري ( ١١٠ — ١٩٣ هـ ) •

من أكابر حفاظ الحديث ، يعرف ( بابن عليه ) كان حجة في الحديث ، ولى صدقات البصرة ، ثم المظالم ببغداد في آخر خلافة هارون الرشيد توفى ببغداد ••••

انظر ترجمته في : ( السابق واللاحق ل ٣٨ ) ( طبقات الحنابلة ١٩٩/١ ) ( طبقات

الحفاظ ١٣٣ ) ( النجوم ١٤٤/٢ ) ( الشذرات ٣٣٣/١ ) •

= روى ابن جرير في ( تفسيره ) عن الحسين بن واقد ، عن زيد ، عن عكرمة

والحسن البصري قالا : قوله : ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله

••• الى •••• ان الله غفور رحيم ) نزلت هذه الآية في المشركين •••

وروى النسائي في ( تحريم الدم ) وابو داود في ( الحدود ) من طريق يزيد

النحوي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس في قوله تعالى : ( انما جزاء

الذين يحاربون الله ورسوله ••• ) الآية ، قال : نزلت هذه الآية

في المشركين •••

انظر : ( تفسير الطبري ٢٠٦/٦ ) ( سنن النسائي ١٠١/٧ ) ( سنن أبي

داود ٤٤٥/٢ ) وايضا : ( زاد المسير ٣٤٤/٢ ) ( تفسير القرطبي

•• ( ١٤٩/٦ )

والقول الرابع : انها نزلت اخبارا من الله تعالى بحكم من حارب الله ورسوله

ويسمى (١) في الارض فسادا من المسلمين وغيرهم .

وهذا قول الجمهور - وهو (٢) الصحيح - الذي عليه الفقهاء . (٣)

لان الله تعالى قد بين حكم أهل الكتاب والمرتدين وأهل الحرب في غير هذه

الآية ، فافتضى أن تكون هذه الآية في غيرهم .

لان الله تعالى قال في سياق الآية : ( إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ

فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) . (٤)

وهذا في حكم المسلمين دون غيرهم .

واذا كان كذلك ، ففي قوله تعالى : ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ) (٥)

ثلاثة أوجه : (٦)

(١) ن هـ ج ( وسمى ) .

(٢) ن ( وهذا ) .

(٣) قال ابن المنذر : هذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأبى ثور ، وأصحاب الرأي .

انظر : ( الاوسط ٣٢ ) وايضا : ( تفسير القرطبي ١٤٩/٦ ) ( فتح الباري

١١٠/١٢ ) ( عمدة القاري ٢٨٤/٢٣ ) . . .

(٤) سورة المائدة الآية (٣٤) .

(٥) سورة المائدة الآية (٣٣) .

ن هـ ج زيادة قوله : ( ويسمون في الارض فسادا ) .

(٦) ن ( اقوال ) .

أحدها : معناه (١) يعادون الله ورسوله .

— وهذا قول جويسر — (٢)

والثاني : يخالفون الله ورسوله ( وهو محتمل ) (٣)

والثالث : يحاربون أولياء (٤) الله ورسوله (٥)

-----

(١) ج ( معناه ) ساقطه .

(٢) أبو القاسم جويسر بن سعيد الأزدي البلخي .

المفسر ، صاحب الضحاك ، روى عن أنس ، والضحاك بن مزاحم ، وسعيد بن واسع ،

وغيرهم . . . . وروى عنه ابن المبارك ، والثوري ، وحمام بن زيد ، وطائفة . .

ضعفه ابن معين ، والجوزجاني . . . قال النسائي ، والدارقطني وغيرهما :

متروك الحديث . . . وقال يحيى القطان : تساهلوا في أخذ التفسير عن

قوم لا يوثقونهم في الحديث . . . وذكر منهم جويسر ، ثم قال : هؤلاء لا يحمل

حديثهم ويكتب التفسير عنهم . . . .

قال ابن حجر : وذكره البخاري في ( التاريخ الاوسط ) في فصل من مات بين

الأربعين الى الخمسين ومائة . . .

انظر ترجمته في : ( قبول الأخبار ل ٧٩ ) ( الكامل في الضعفاء ١ / ل ٤ ) ( التاريخ

الكبير ٢ / ٢٥٧ ) ( الضعفاء — لابن الجوزي — ل ٤٨ ) ( من تكلم فيه

الدارقطني ل ٦ ) ( الجرح والتعديل ٢ / ٥٤٠ ) ( المغني في الضعفاء

١ / ١٣٨ ) ( تهذيب التهذيب ٢ / ١٢٣ ) ( ميزان الاعتدال ١ / ٤٢٧ )

(٣) انظر : ( تفسير الخازن ٢ / ٤٤ ) ( زاد المسير ٢ / ٣٤٥ ) ( غرائب القسرا ن

٦ / ٨٦ ) .

(٤) ن ، ج ( أولياء ) ساقطه .

(٥) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

بهذا الوجه قال : النسفي ، والبيضاوي ، والكيال الهراسي ، وسعيد بن جبير . .

انظر : ( تفسير النسفي ١ / ٤٠٧ ) ( تفسير البيضاوي ١ / ٢٧٣ ) ( زاد المسير

٢ / ٣٤٥ ) ( احكام القرآن — للكيال الهراسي — ٣ / ١٢٧ ) .

وفي قوله : ( وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ) (١) قولان :

أحدهما : أن هذا الفساد هو فعل المعاصي (٢) الذي يتمشى

ضررها (٣) إلى غير فاعلها (٤) كالزنا والقتل والسرقة .

— وهذا (٥) قول مجاهد — (٦)

والقول الثاني : أن هذا الفساد خاص في قطع الطريق وإخافة السبيل

— وهو الصحيح وعليه الفقهاء —

لأن حكم تلك المعاصي مبين في غير هذه الآية ، فكانت هذه الآية (٧)

في غيرها (٨) من المعاصي . (٩)

(١) سورة المائدة الآية (٣٣) .

(٢) ن ، ج (الماضي) .

(٣) ن ، ج (ضررها) ساقطه .

(٤) ج (فاعله) .

(٥) ك (هذا) .

(٦) روى ابن جرير في (تفسيره) من طريق الحجاج ، عن ابن جريج ، عن مجاهد في قوله : (أما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا)

قال : الزنا ، والسرقة ، وقتل النفس ، وأهلاك الحرث والنسل . . . . .

انظر : (تفسير الطبري ٢/٢١١) وأيضا : (أحكام القرآن — لابن العربي —

٥٩٤/٢) .

(٧) ج (فكانت هذه الآية) ساقطه .

(٨) ن (في غيرها) ساقطه . ج (وفي غيرها) .

(٩) انظر : (زاد المسير ٢/٣٤٥) (تفسير الخازن ٢/٤٤) (تفسير القرطبي

١٥٦/٦) (أحكام القرآن — لابن العربي — ٥٩٤/٢) . . .

فصل

أ / ٧٤ -

فاذا تقرر ان هذه الآية مختصة بالمحاربين من (١) قطاع الطريق ، ومخيفي السبيل (٢) يمترضون السابلة مجاهرة ومحاربة ، فيأخذون أموالهم ويقتلون نفوسهم ، فقد حكم الله تعالى فيهم بأربعة (٣) أحكام ذكرها في الآية ، فقال : ( أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ) . (٤)

فاختلف الفقهاء في هذه الاحكام الأربعة التي جعلها الله تعالى عقوبة لهم ، هل وجبت على طريق التخيير في أن يفعل الامام منها (٥) ما يرى (٦) صلاحا ، أو وجبت على طريق الترتيب ، فتكون كل (٧) عقوبة منها في مقابلة ذنب لا يتعداه الى غيره ؟

اختلف (٨) فيها (٩) أهل العلم على قولين : (١٠)

- 
- (١) ج هـ ن (في) .
  - (٢) ك (السبل) .
  - (٣) ن (بأربع) .
  - (٤) سورة المائدة الآية (٣٣) .
  - (٥) ج هـ ن (فيها) .
  - (٦) ك (ما راه) ن (ما راى) .
  - (٧) ن (على) .
  - (٨) ج (واختلف) .
  - (٩) ن هـ ك (فيه) .
  - (١٠) ن (على قولين) تكررت .



أحدهما : قاله سعيد بن المسيب (١) ومجاهد (٢) وعطاء (٣)

والنخعي (٤) ومالك (٥)

(١) روى ابن جرير الطبري من طريق أبي هلال ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب أنه قال في المحارب : ( ذلك الى الامام ، اذا أخذه يصنع به ما شاء ) . . .

انظر: ( تفسير الطبري ٢١٤/٦ ) وايضا : ( التفسير الكبير ٢١٥/١١ ) ( احكام

القران - للجصاص - ٤٠٩/٢ ) ( فتح القدير ٣٥/٢ ) .

(٢) روى ابن جرير الطبري من طريق عطاء ، عن القاسم بن أبي بزة ، عن مجاهد

في المحارب : ( أن الامام مخير فيه أي ذلك شاء فعل ) .

انظر: ( تفسير الطبري ٢١٤/٦ ) وايضا : ( غرائب القران ٨٧/٦ ) ( احكام

القران - للكنيا الهراس - ١٣١/٣ ) ( تفسير البخوي ٤٥/٢ ) .

(٣) روى ابن جرير الطبري من طريق شبل ، عن قيس بن سعد قال : قال عطاء :

( يصنع الامام في ذلك ما شاء ، ان شاء قتل ، أو قطع ، أو نفى ، لقول

الله : ( أن يقتلوا أو يصلبوا . . . الاية ) فذلك الى الامام الحاكم

يصنع فيه ما شاء ) . . .

انظر: ( تفسير الطبري ٢١٤/٦ ) وايضا : ( مشكل الآثار ٣١٩/٢ ) ( فتح

القدير ٣٥/٢ ) ( مصنف عبد الرزاق ١١٠/١٠ ) .

(٤) روى ابن جرير الطبري من طريق هشيم ، عن عبيدة ، عن ابراهيم : الامام

مخير في المحارب ، أي ذلك شاء فعل : ان شاء قتل ، وان شاء قطع ،

وان شاء نفى ، وان شاء صلب ) . . .

انظر: ( تفسير الطبري ٢١٤/٦ ) وايضا : ( تفسير الخازن ٤٥/٢ ) ( احكام

القران - لابن العربي - ٥٩٦/٢ ) ( تفسير ابن كثير ٥٠/٢ ) .

(٥) انظر: ( المدونة ٢٩٨/٦ ) ( المنتقى ١٧١/٧ ) ( الكافي ١٠٨٧/٢ ) ( قوانين

الاحكام ٣٩٢ ) ( أوجز المسالك ٦٩/٦ ) .

وداود من أهل الظاهر (١) : أنها وجبت على طريق التخيير في أن يفصل  
الامام منها ما شاء ، لقوله : ( ان يقتلوا أو يصلبوا ) وأو تدخل فـسـى  
الكلام للتخيير (٢) ( في الأوامر والشك (٣) في الاخبار ، وهذا  
أمر فكانت للتخيير (٤) لهم (٥) كفارة (٦) اليمين .  
والثاني : قاله الشافعي (٧) وأبو حنيفة (٨) : أنها وجبت على طريق الترتيب  
لثلاثة أمور :

أحدها : ان اختلاف المقومات يوجب (٩) اختلاف أسبابها .  
والثاني : ان التخيير مفضى الى أن يعاقب من قل جرمه (١٠) بأغلظ (١١)  
المقومات ،

- 
- (١) انظر: ( المحلى ٣٣٨/١٣ ) ( المقنع ٥٠١/٣ ) ( المغنى ١٤٥/٩ ) ( بحر  
المذهب ١٠/٩٥ ) .  
(٢) ن ( التخيير ) .  
(٣) ك ( ولشك ) .  
(٤) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .  
(٥) ك ( كمن في ) ن ( لهم في ) .  
(٦) ن ، ك ( كفارة ) .  
(٧) انظر: ( الشامل ١٢٩/٦ ) ( تهذيب الاحكام ١٢٥/٤ ) ( تجريد المسائل  
ل ٢٢٠ ) ( بحر المذهب ١٠/٩٥ ) .  
(٨) انظر: ( المبسوط ١٩٥/٩ ) ( شرح فتح القدير ٢٦٩/٤ ) ( مختصر الطحاوى  
٢٧٦ ) ( الاختيار ١١٤/٤ ) .  
(٩) ك ، ج ( توجب ) .  
(١٠) ن ( من كل حرمة ) .  
(١١) ن ( أغلظ ) .

ومن كثر جرمه (١) بأخف (٢) العقوبات (٣) • والترتيب يمنع من

هذا التناقض ، لأنه يعاقب في قلة (٤) الجرم بأخف العقوبات

وفي كثرة الجرم بأغلظها فكان أولى •

والثالث : أنه لما بدى (٥) فيها بالأغلظ وجب ان يكون على الترتيب ، مثل

كفارة القتل (٦) والظهار (٧) ، ولو كانت على التخيير لبدى (٨)

فيها بالأخف مثل كفارة اليمين (٩) •

### فصل

ب / ٧٤ -

فاذا (١٠) ثبت أنها على الترتيب دون التخيير ، فقد اختلف من قال

بترتيبها في صفة الترتيب على ثلاثة (١١) مذاهب :

- 
- (١) ن ( ومن كل حرمة ) •
  - (٢) ج ( بأخفها ) •
  - (٣) ج ( العقوبات ) ساقطه •
  - (٤) ك ( أقل ) •
  - (٥) ج ( بدا ) •
  - (٦) ج ( اليمين ) •
  - (٧) ن ( الظاهر ) •
  - (٨) ج ( لبدأ ) •
  - (٩) ن ( اليمين ) •
  - (١٠) ج ( وإذا ) •
  - (١١) ن ( ثلاث ) •

أحدها : — وهو مذهب (١) أبي حنيفة — أنه إذا قتل : قتل (٢) ،

وإذا (٣) أخذ المال : ( قطع يده ورجله من خلاف ، وإذا قتل

وأخذ المال : (٤) قطع وقتل (٥) ، ونفيهم : أن يحبسوا فـسـى

بلدهم . (٦) .

والمذهب الثاني : — وهو مذهب مالك — أنه يقتل إذا كان من أهل الرأي والتدبير

دون البطش والقتال ، لأنه لا يكف عن التدبير إلا بالقتل ، وتقطع

يده ورجله من خلاف إذا (٧) كان من أهل البطش (٨) والقتال

دون الرأي والتدبير (٩) ، لأنه يتعطل .

وأن كان مكرراً (١٠) لا تدبير فيه ولا قتال : نفي ، ونفيه أن (١١)

يخرج إلى بلد آخر يحبس فيه (١٢)

(١) ن هـ ج ( قول ) .

(٢) ن ( قتل ) ساقطه .

(٣) ك ( وان ) ن ( وإذا ) ساقطه .

(٤) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

(٥) ك هـ ن ( قتل وقطع ) .

(٦) انظر : ( الباب ٢١١/٣ ) ( المبسوط ١٩٥/٩ ) ( الاختيار ١١٤/٤ ) ( البحر

الرائق ٧٣/٥ ) ( تبين الحقائق ٢٣٥/٣ ) .

(٧) ج ( أن ) .

(٨) ج ( أهل البطش ) تكررت .

(٩) ج ( والتدبير ) ساقط هـ ن ( الزاني ) .

(١٠) ك ( مكرراً ) .

(١١) ن ( هو أن ) .

(١٢) ج هـ ن ( فيه ) ساقطه .

قال الإمام الباقي : إذا ثبت أنه على التخيير ، فإنه تخيير متعلق باجتهاد =

فاعتبر الحد بصفة الفاعل ولم يعتبره بصفة الفعل ، وهو ضد ما وضعت

• له الحدود ، لأنه يقتل من لم يقتل ولا يقتل من قتل

-----

= الامام ومصرف الى نظره ومشورة الفقهاء بما يراه اتم للمصلحة وأذب عن الفساد

قاله مالك في ( الموازية ) •

وليس ذلك على هوى الامام ، ولكن على الاجتهاد ....

فاذا ثبت انه على الاجتهاد ، فان للامام أن يقتل المحارب وان لم يقتل ولا أخذ

مالا ، ولا يخلو من أحد أمرين :

• اما ان يكون طال أمره وأخاف السبيل أو أخذ بحضرة خروجه •

فان كان طال أمره وأخاف السبيل ولم يقتل ولا أخذ مالا ، فقد قال محمد :

هو مخير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف أو ضربه ونفيه وذلك بقدر

ذنبه ...

وروى ابن القاسم ، عن مالك : هو مخير في ذلك اذا أخذ بحضرة ذلك أو بعد

طول زمان ...

قال أشهب في الذي أخذ بحضرة ذلك ولم يقتل ولم يأخذ المال فهذا

الذي قال فيه مالك لو أخذ فيه بأيسر ذلك •

قال عنه ابن القاسم أحب الى أن يجلس ونفى ويحبس حيث نفى اليه ...

قال أشهب : فان رأى الامام أن يقتله أو يقطعه من خلاف فذلك له على

الاجتهاد فيه فيقتضى هذا انه على التخيير بشرط الاجتهاد ، ومعنى ذلك

أن يكون مصروفا الى نظر الامام ....

وأما ان طال أمره وأخذ المال ولم يقتل ، فقد قال مالك وابن القاسم في ( الموازية ) :

• يقتل ، ولا يختار الامام فيه غير القتل •

قال أشهب : هو مخير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف •

وروى ابن حبيب ، عن مالك : اذا أخاف السبيل وأعظم الفساد وأخذ الاموال ،

ولم يقتل أحدا ، فيقتله الامام اذا ظهر عليه •

قال : وهو مخير بين القتل والصلب ، أو قطع الخلاف أو النفسي • =

والمذهب الثالث : — وهو مذهب الشافعي — وه قال عبد الله بن عباس ،  
أنه ان قتل ولم يأخذ المال : قتل ولم يصب ، وان قتل واخذ المال :  
قتل وصب ولم يقطع ، وان أخذ المال ولم يقتل : قطعت يده ورجله  
من خلاف ، وان لم يقتل ولم يأخذ المال : عزر ، وفيهم : ان يطلبوا  
لأقامة الحدود عليهم فيهربوا •

فأما أبو حنيفة : ( فخالف فيه اذا جمع بين القتل واخذ المال •  
قال أبو حنيفة : ) ( ١ ) نقتله بالقتل ، ويكون الامام في أخذ المال  
مخييرا بين ثلاثة أشياء :

- بين ان يقطع يده ورجله ( ولا يصبه •
- وبين أن يصبه ولا يقطع ) ( ٢ ) يده ورجله • ( ٣ )
- وبين أن يجمع بينهما فيقطع يده ورجله ويصبه •
- عند الشافعي : لا يجوز أن يجمع بين القتل والقطع •

واستدل أبو حنيفة على جواز الجمع بينهما : بان الحدود اذا اختلفت ( ٤ )  
باختلاف أسبابها جاز الجمع بين جميعها ، كالزنا والسرقة ( ٥ )

== انظر : ( المتقى ١٧١/٢ ) وايضا : ( الذخيرة ٥٢/٦ ل ٥٢ ) ( الكافي ١٠٨٧/٢ )  
( بداية المجتهد ٤٩١/٢ ) ( المدونة ٢٩٨/٦ ، ٢٩٩ ) ...

- ( ١ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) •
- ( ٢ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) •
- ( ٣ ) ج ( ولا يقطع يده ورجله ) ساقطه ، بدلا منها ( ولا يقطعه ) •
- ( ٤ ) ن ( خالف ) •
- ( ٥ ) ج ( والسرقة ) ساقطه •

يجمع فيه بين الجسد (١) والقطع • (٢)

ودليلنا : ما رواه ابن لهيعة (٣) ، عن يزيد بن أبي حبيب (٤) ،

(١) ك ( الحد ) •

(٢) جاء في ( الهداية ) : وإذا قتلوا وأخذوا المال ، فالامام بالخيار ان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم ، وان شاء قتلهم ، وان شاء صلبهم •••

وقال محمد : يقتل أو يصلب ولا يقطع •••  
ولهما : أن هذه عقوبة واحدة تغلظت لغلظ سببها وهو تفويت الأمن على التناهي بالقتل وأخذ المال ، ولهذا كان قطع اليد والرجل معا في الكبرى حدا واحدا وان كانا في الصغرى حدين ، والتداخل في الحدود لانفس حد واحد ••••

انظر : ( الهداية ٢ / ١٣٢ ) •

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة الحضرمي ( ٩٧ - ١٧٤ هـ ) •

قاضي الديار المصرية وعالمها ومحدثها في عصره ••••• ولى منصب قضاة مصر في عهد المنصور • روى عن عطاء ، وعمرو بن دينار ، والأعرج ، وخلق ••  
وعنه الثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وآخرون • وثقه أحمد وغيره • وضعفه يحيى القطان وغيره • توفي بالقاهرة •

انظر ترجمته في : ( قبول الأخبار ل ٧٤ ) ( التبيين لأسماء المدلسين ل ٥ ) ( تذكرة الحفاظ ١ / ٢٣٧ ) ( المختصر في طبقات علماء الحديث ل ٣٤ ) ( الضعفاء - للدارقطني - ل ٧ ) ( تهذيب التهذيب ٥ / ٣٧٣ ) ( الضعفاء - لابن الجوزي - ل ١٣٩ ) ( المختصر في علم رجال الأثر ١٤٦ ) •

(٤) أبو رجاء يزيد بن أبي حبيب الأزدي ( ٥٣ - ١٢٨ هـ ) •

مفتي أهل مصر في صدر الاسلام • روى عن نافع ، وعكرمة ، وعطاء ، وخلق •  
وروى عنه سليمان التيمي ، وابن لهيعة ، والليث ، وآخرون •  
وثقه ابن حبان ، وابن سعد ، وأبو زرعة ، والمجلى • واختلفوا في سنة وفاته •••



أن عبد الملك بن مروان (١) كتب الى أنس بن مالك يسئله عن هذه الآية ،  
فكتب اليه أنس يخبره : ( أن هذه الآية نزلت في العربيين \* وهم ممن  
بجيلة (٢) فسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جبريل عن  
القصاص فيمن حارب ؟  
فقال : من سرق واخاف السبيل فاقطع يده لسرقته (٣) ورجله لاختفائه ،  
ومن قتل فاقتله ، ومن قتل واخاف السبيل واستحل الفرج الحرام  
فأصلبه ) (٤) .

== انظر ترجمته في : ( السابق واللاحق ل ٤٨ ) ( مشاهير علماء الامصار ١٢٢ )  
( تهذيب التهذيب ٣١٨ / ١١ ) ( الكاشف ٢٧٥ / ٣ ) ( الشذرات ١٧٥ / ١ )  
( تذكرة الحفاظ ١٢٩ / ١ ) .

(١) أبو الوليد عبد الملك بن مروان الأموي ( ٢٦ - ٨٦ هـ ) .  
خليفة أموي ، تولى الخلافة سنة ( ٦٥ هـ ) نقلت في أيامه الدواوين من  
الفارسية والرومية الى العربية ، وهو أول من صك الدنانير في الاسلام .  
توفي بدمشق .

انظر ترجمته في : ( معجم بنى أمية ١١٢ ) ( الأخبار الطوال ٣٢٤ ) ( فوات الوفيات  
٤٠٢ / ٢ ) ( تاريخ الطبري ٤١٨ / ٦ ) ( العقد الفريد ١٥٨ / ٥ ) ( خطط  
الشام ١١٧ / ١ ) ( البداية والنهاية ٦١ / ٩ ) .

(٢) ك ( نخيلة ) ن ( نجيلة ) .

جاء في ( اللسان ) : عرنة : - مصفر - بطن من بجيلة . . .  
فقال الأزهرى : عرنة حي من اليمن . . . وقيل : حي من قضاة . . .  
انظر مادة - عرن - في : ( لسان العرب ٢٨٣ / ١٣ ) .

(٣) ج ( بسرقة ) .

(٤) الحديث رواه ابن جرير الطبري في ( تفسيره ٢١٦ / ٦ ) من طريق الوليد بن مسلم ،  
عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أن عبد الملك بن مروان . . .  
وفيه : قال أنس : فارتدوا عن الاسلام ، وقتلوا الراعى ، وساقوا الابل ، وأخافوا  
السبيل ، وأصابوا الفرج الحرام . . . . .



وروى أبو داود (١) في سننه ، عن ابن عباس أنه قال : ( وادع رسول  
الله - صلى الله عليه وسلم - أبا بردة الأسلمي (٢) ، فجاء ناس يريدون  
الاسلام ، فقطع عليهم أصحابه الطريق (٣) ، فنزل جبريل (٤) بالحد  
فيهم : أن من قتل واخذ المال ؛ قتل وطلب .

(١) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ) .

امام أهل الحديث في زمانه ، روى عن أحمد ، وإسحاق ، وابن المديني ،  
وخلق ٠٠٠ وعنه الترمذي ، وأبو عوانة ، وعدة ٠٠٠ من مؤلفاته : الناسخ  
والمنسوخ ، والمراسيل ، والقدر ٠٠٠٠ توفي بالبصرة .

انظر ترجمته في : ( معجم الأئمة النبيل ل ٤٩ ) ( وفيات الأعيان ٤٠٤ / ٢ )  
( تهذيب التهذيب ١٦٩ / ٤ ) ( تذكرة الحفاظ ٥٩١ / ٢ ) ( البداية  
والنهاية ٥٤ / ١١ ) ( الباب ١٠٥ / ٢ ) ( مرآة الجنان ١٨٩ / ٢ ) .

(٢) ن هـ ( الأسلمي ) ساقطه .

أبو بردة الأسلمي .

قال ابن حجر : ذكره الثعلبي في التفسير قال : دعاه النبي - صلى الله عليه  
وسلم - الى الاسلام فأبى ، ثم كلمه ابنائه في ذلك فأجاب اليه ، وأسلم ٠٠٠  
وعند الطبراني بسند جيد ، عن ابن عباس قال : كان أبو بردة الأسلمي  
كاهنا يقضى بين اليهود فذكر القصة في نزول قوله تعالى : ( ألم تر الى  
الذين يزعمون انهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا  
الى الطاغوت - النساء الآية ٦٠ - ) .

قال ابن حبيب : كان يهوديا كاهنا ، من خزاعة . نزل فيه قوله تعالى :  
( واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا

انا معكم - البقرة الآية ١٤ - ) ٠٠٠

انظر : ( الاصابة ١٩ / ٤ ) ( المحبر ٣٩٠ ) .

(٣) ك هـ ( الطريق ) ساقطه .

(٤) ج هـ ( جبريل - عليه السلام - ) .

ومن قتل ولم يأخذ المال : قتل ، ومن أخذ المال ولم يقتل : قطعت يده

ورجله من خلاف) . (١)

وهذا بمنزلة المسند عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأن ما نزل

به (٢) جبريل - عليه السلام - لا يعلم الا منه .

وقد (٣) روى الشافعي ، عن ابن عباس أنه قال - في قطاع الطريق - : ( اذا

قتلوا واخذوا المال : قتلوا وصلبوا ، واذا قتلوا ولم يأخذوا المال : قتلوا

ولم يصلبوا ، واذا اخذوا المال ولم يقتلوا : قطعت أيديهم

-----

(١) الحديث ذكره ابو الطيب الطبري في : ( شرح مختصر المزني ١/٩ ل ١٥٨ ) وابن

قدامة في : ( المغني ١/٩ ١٤٦ ) وابن ضويان في : ( منار السبيل ٢/٣٩٤ )

والسرخسي في : ( المبسوط ١/٩ ١٣٤ ) .

قال الشيخ الألباني : لم أقف عليه لا في أبي داود ولا في غيره ، وليس له

ذكر في ( الدر ) ولا في غيره . . . . .

وقال ابن الجوزي : في سبب نزول قوله تعالى : ( انما جزاء الذين يحاربون

الله ورسوله . . . ) أربعة أقول : . . . . .

القول الثالث : ان اصحاب أبي بردة الأسلمي قطعوا الطريق على قوم جاؤوا

يريدون الاسلام ، فنزلت هذه الآية . . . رواه ابو صالح ، عن ابن عباس . .

وقال ابن السائب : كان أبو بردة واسمه هلال بن عويمر ، وادع النبي - صلى

الله عليه وسلم - على أن لا يعينه ولا يعين عليه ، ومن أتاه من المسلمين

لم يهج ، ومن مربهلال الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يهج .

فمسر قوم من بني كنانة يريدون الاسلام بناس من قوم هلال ، فنهدوا اليهم ،

فقتلوه وأخذوا أموالهم ، ولم يكن هلال حاضرا . . . فنزلت الآية . . . .

انظر : ( ارواء الغليل ٨/٩٤ ) ( زاد المسير ٢/٣٤٣ ، ٣٤٤ )

(٢) ج ( ما نزل به ) ساقطه .

(٣) ن ( فقد ) .

وارجلهم من خلاف ، ونفيهم اذا (١) هربوا أن يطلبوا حتى يؤخذوا (٢)

فيقام عليهم الحد . (٣)

ولم يرو عنه نزول جبريل به (٤) ، وهو حجة أيضا ، لأنه قول صحابي

لم (٥) يظهر خلافه فكان حجة ، وابن عباس (٦) ترجمان التنزيل

وحبر التأويل .

ولان ما أمر الله به من الصلح لا يخلو (٧) من ثلاثة أحوال :

• اما ان يكون للقتل وحده ، وهو (٨) مدفوع بواقعه .

• أو يكون (٩) لأخذ المال وحده ، وهو مدفوع بواقعه .

• أو يكون لهما جميعا ، وهو مسلم بواقعه (١٠) .

واذا كان مستحقا فيهما (١١) لم يجز ان يكون مخريرا بينه وبين غيره ،

لأمرين :

أحدهما : ما دللنا عليه من سقوط التخيير في (١٢) هذه الآية .

(١) ج ( اذا ) ساقطه .

(٢) ك ( يوجدوا ) .

(٣) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ٨٥٠ ) .

(٤) ك ( به ) ساقطه .

(٥) ج ( ولم ) .

(٦) ن هـ ( وان ابن عباس ) .

(٧) ن هـ ( لا يخلوا ) .

(٨) ن ( هو ) ساقطه .

(٩) ن ( أولا يكون ) .

(١٠) ج ( مع واقعه ) .

(١١) ن هـ ( فيها ) .

(١٢) ج هـ ( من ) .

والثاني : انه حد واجب (١) والتخيير فيه (٢) يخرج (٣) عن الحدود

الواجبة . (٤)

واما (٥) الجواب عن استدلاله ، بأن اجتماع (٦) الحدود المختلفة لا يوجب (٧)

تداخلها ، فمن وجهين :

احدهما : انه يقول في الزاني (٨) الثيب اذا سرق : رجم ولم يقطع ،

فيبطل به استدلاله .

والثاني : ان ما لا يتداخل لا يكون فيه تخيير ، وقد اثبت التخيير

ها هنا ، فيبطل به استدلاله . (٩)

-----

(١) ك هـ ( واحد ) .

(٢) ج ( فيه ) ساقطه .

(٣) ك ( تخرجه ) .

(٤) انظر : ( النكت ل ٢٨٠ ) ( الشامل ٦ / ل ١٢٩ ) .

(٥) ك ( فأما ) .

(٦) ج هـ ( اجتماع ) ساقطه .

(٧) ك ( لا توجب ) .

(٨) ن ( الزان ) .

(٩) قال القاضي أبو الطيب الطبري :

فاما الجواب عن احتجاجهم بأنه وجد سبب القتل وسبب القطع ، فجاز الجمع

بينهما ، والاصول مبنية على أنه متى وجد سبب الحد وجب اقامته

في حالة الانفراد . فهو من أربعة أوجه :

احدها : أنه يبطل به اذا كان قد زنى ثم قطع الطريق ، فانه يقتل ولا يجلد ،

وكذلك اذا كان قد سرق ثم قتل ، فانه يقتل ولا تقطع يده .

والثاني : ان هذا القياس يخالف التفصيل الذي ذكره ابن عباس . =

.....  
-----  
= وعند أبي حنيفة : ان كل قياس يترك لقول ابن عباس ، ولهذا قال فيمن نذر  
ان يذبح ابنه : انه يجب عليه ان يذبح شاة وترك القياس وانه لا يجب  
عليه شيء ، لأنه نذر ممضية . وسار الى قول ابن عباس في ذلك ، فيلزمه  
هاهنا كذلك .

والثالث : انه لا يجوز اعتبار حالة الاجتماع بحالة الانفراد يدل عليه فيما عاود  
الى الانحتام ، لانه اذا أخذ المال ولم يقتل انحتم قطع يده ورجله ، واذا  
قتل ولم يأخذ المال انحتم قتله ، واذا جمع بينهما قتلتم : يكون الامام بالخيار ،  
فلما جاز لكم ان تفرقوا بينهما فيما عاود الى الانحتام جاز لنا ان نفرق  
بينهما فيما عاود الى التخيير .

مع أن هذا منتقضى على أصل أبي حنيفة ، فانه قال : لو قطع رجل يد رجل  
قطعت يده ، ولو قتل رجلا وجب قتله ، ولو أنه قطعه ثم قتله في حالة واحدة  
وجب قتله دون قطعه ، وقد وجد منه سبب القتل والقطع جميعا فبطل  
ما قالوه .

والرابع : ان المقصود بالقطع ردعه وزجره ، ولا معنى لردعه بذلك ، ونحن  
نقتله وردعه يحصل بقتله ، وصلبه يقصد به ردع الخير وزجره . . .  
انظر : ( شرح مختصر المزني ١/ ١٥٨ ) .

فصل

ج ٢٤ -

فاما (١) النفي المراد بقوله : ( أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ) (٢) فقد اختلف

فيه على اربعة (٣) مذاهب :

أحدها : - وهو قول أنس بن مالك (٤) والحسن البصري (٥) -

أن نفيهم ابعادهم من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك .

والثاني : - وهو قول عمر بن عبد العزيز (٦) وسعيد بن جبير (٧) -

انه اخراجهم من مدينة الى اخرى .

والثالث : - وهو قول أبي حنيفة واصحابه -

انه حبس من لم يجب عليه حد . (٨)

(١) ج ( واما ) .

(٢) سورة المائدة الآية (٣٣) .

(٣) ن ( أربع ) .

(٤) انظر : ( تفسير الطبري ٢١٧/٦ ) ( زاد المسير ٣٤٦/٢ ) ( تفسير ابن كثير

٥١/٢ ) ( احكام القرآن - لابن العربي - ٥٩٨/٢ ) ( زاد المسير

٣٤٦/٢ ) .

(٥) انظر : ( تفسير القرطبي ١٥٢/٦ ) ( فتح القدير ٣٦/٢ ) ( زاد المسير

٣٤٦/٢ ) ( بدائع الصنائع ٤٢٩٣/٩ ) .

(٦) انظر : ( تفسير الخازن ٤٥/٢ ) ( تفسير الطبري ٢١٨/٦ ) ( احكام القرآن -

لابن العربي - ٥٩٨/٢ ) ( الاحكام السلطانية - للماوردي - ٦٢ )

(٧) انظر : ( تفسير البغوي ٤٦/٢ ) ( تفسير ابن كثير ٥١/٢ ) ( تفسير الطبري

٢١٧/٦ ) ( زاد المسير ٣٤٦/٢ ) .

(٨) انظر : ( غاية البيان ٢٠/٧ ) ( مختصر الطحاوي ٢٧٥ ) ( الذخيرة في فروع

الحنفية ٣٠٠/٣ ) ( الهداية ١٣٢/٢ ) .

والرابع :- وهو قول ابن عباس والشافعي -

انه طلبهم لاقامة الحدود عليهم فيبعدوا (١) .

واستدل أبو حنيفة على ان نفيهم هو الحبس بأمرين (٢) :

احدهما : ان المراد به كفهم عن الاذى ، وابعادهم لا يكفهم عن

الاذى ، والحبس يكفهم عنه ، فكان هو المراد به .

حكى (٣) مكحول (٤) : ( ان عمر بن الخطاب أول من حبس نفي

السجون وقال : أحبسه حتى أعلم منه التوبة ولا أنفيه الى بلد

فيؤذيهم ) (٥) .

(١) انظر: ( حلية العلماء ٢/٢٣٣ ) ( تجريد المسائل ل ٢٢٠ ) ( تهذيب الاحكام

٤/١٢٥ ) ( بحر المذهب ١٠/٩٤ ) ( المذهب ٢/٢٨٥ ) .

(٢) ن ( لأمرين ) .

(٣) ج . عن ( وحكى ) .

(٤) أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الهذلي ( ٠٠٠ - ١١٢ هـ ) .

من صفار التابعين ، كان فقيه الشام في عصره . . . . روى عن أنس ، وأبي أمامة ،

وثوبان ، وخلق . . . . وروى عنه الزهري ، والاوزاعي ، وآخرون .

وثقه ابن حبان والمجلى . . . . قال ابن معين : كان قد رآه ثم رجع . . . . اختلفوا

في سنة وفاته . . . .

انظر ترجمته في : ( التبيين لأسماء المدلسين ل ٦ ) ( فضل الاعتزال ١٠٠ ) ( وفيات

الأعيان ٥/٢٨٠ ) ( المعقد الثمين في فتح الهند ٢٨٤ ) ( الضعفاء -

لابن الجوزي - ل ٢٥٥ ) ( تذكرة الحفاظ ١/١٠٧ ) ( شذرات الذهب

١/١٤٦ ) ( النجوم ١/٢٧٢ ) ( تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٩ ) .

(٥) ما حكاه مكحول عن عمر بن الخطاب أورده القرطبي في : ( تفسيره ٦/١٥٣ ) والخازن

في ( تفسيره ٢/٤٥ ) والبغوي في ( تفسيره ٢/٤٦ ) .

قال ابن الهمام : وذكر الخصا فان ناسا من أهل الحجاز اقتتلوا فقتلوا بينهم

قتيلا فبعث اليهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحبسهم ، =

والثاني : انه جعل النفي حدا ، فاقتضى ان يتوجه الى غير اصحاب  
الحدود المتقدمة • والشافعي (١) يجعله (٢) متوجها  
اليهم فخالف الظاهر • (٣)

= ولم يكن في عهده - صلى الله عليه وسلم - وأبى بكر سجن ، انما كان يحبس  
في المسجد أو الدهليز حتى اشترى عمر - رضى الله عنه - دارا بمكة  
بأربعة آلاف درهم واتخذ محبسا . . . .  
وقيل : بل لم يكن في زمن عمر ولا عثمان أيضا الى زمن علي - رضى الله عنه -  
فبناء ، وهو أول سجن بني في الاسلام . . . .  
انظر : ( شرح فتح القدير ٥ / ٤٧١ ) •

(١) ن ( والثاني ) •

(٢) ك ( جملة ) •

(٣) قال الامام السرخسي : قوله - عز وجل - : ( أو ينفوا من الارض ) المراد عندنا :  
الحبس في حق من خوف الناس ولم يأخذ مالا ولم يقتل ، لأنه اما أن يكون  
المراد نفيه من جميع الارض وذلك لا يتحقق ما دام حيا ، أو المراد نفيه  
من بلدته الى بلدة اخرى ، وهه لا يحصل المقصود وهو دفع أذيته عن  
الناس •

أو يكون المراد نفيه عن دار الاسلام الى دار الحرب ، وفيه تعريض له على الردة •  
فعرفنا : ان المراد نفيه من جميع الارض الى موضع حبسه ، فان المحبوس يسمى  
خارجا من الدنيا •

قال القائل : خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها . . . . .

والشافعي - رحمه الله - يقول : المراد اتباعه حتى لا يتمكن من القرار في  
موضع ، فذلك نفيه من الأرض . . .

انظر : ( المبسوط ٩ / ١٣٥ ) وايضا : ( حاشية ابن عابدين ٤ / ١١٤ ) ( العناية

على الهداية ٤ / ٢٦٩ ) ( شرح فتح القدير ٤ / ٢٦٩ ) •



واستدل له ابن قتيبة (١) : بان العرب تجعل (٢) الحبس نفيا (٣)

بقول (٤) بعض المسجونين من شعراء (٥) العرب : (٦)

خرجنا من الدنيا ونحن من آهلها

فلسنا (٧) من الأموات فيها ولا الاحياء (٨) .

اذا جأنا السجن يوما لحاجة

عجبنا وقلنا جاء هذا من الدنيا .

(١) ن هـ ج ( ان قيد ) .

(٢) ن ( محل ) .

(٣) انظر : ( تأويل مشكل القرآن ٤٠٠ ) ( عيون الأخبار ٨١ / ١ ) .

(٤) ج ( قال ) ك ( لقول ) .

(٥) ن ( شعر ) .

(٦) قال الامام الرازي : . . . ولما حبسوا صالح بن عبد القدوس على تهمة الزندقة

في حبس ضيق ، وطال لبثه هناك ذكر شعرا . . . وذكر الابيات .

انظر : ( التفسير الكبير ٢١٧ / ١١ ) وايضا : ( غرائب القرآن ٨٨ / ٦ ) .

ترجمة الشاعر :

هو أبو الفضل صالح بن عبد القدوس بن عبد الله الأزدي ( ١٦٠ هـ - ٢٠٠ هـ ) .

صاحب الفلسفة والزندقة ، كان حكيما الشعر متكلما ، اتهم عند المهدي

العباسي بالزندقة فصره المهدي بيده بالسيف فجعله نصفين ، وعلقه

ببغداد . . . قال ابن عدي : كان يعظ بالبصرة وقص ، ولا أعرف

له من الحديث الا اليسير . . . قال فيه النسائي : ليس بثقة .

انظر ترجمته في : ( ميزان الاعتدال ٢٩٧ / ٢ ) ( فوات الوفيات ١١٦ / ٢ ) ( نكت

الهميان ١٢١ ) ( وفيات الأعيان ٤٩٢ / ٢ ) ( لسان الميزان ١٧٢ / ٣ )

( الاعلام ٢٧٧ / ٣ ) ( تاريخ بغداد ٣٠٣ / ٩ ) .

(٧) ج ( فلا نحن ) .

(٨) ك هـ ن ( فلسنا من الاحياء فيها ولا الموتى ) .

ودليلنا : قول الله تعالى : ( أَوْ يَنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ) ( ١ ) فاقضى الظاهر

أن يكون النفي راجعا الى جميعهم ، ولا يكون راجعا الى

جميعهم الا على قولنا ان يطلبوا لاقامة الحدود عليهم فيهربوا ،

وهو على ( ٢ ) قول أبي حنيفة : راجع الى بعضهم .

فان قيل : فالله تعالى قد أمرنا ( ٣ ) بنفيهم ، ومذهبكم يبحث على أن

ينفوا أنفسهم .

قيل : اذا نفوا أنفسهم لطلب الامام ( لهم ) صار الامام هو السدى

نفاهم . ويدل عليه قول ابن عباس : فان هرب فذلك نفيه ،

وقوله ( ٤ ) مع عدم المخالف له ( ٥ ) حجة .

ولان الحبس لا يسمى نفيا ، لانه امساك والنفي ابعاد ، فصار ( ٦ ) ضد ( ٧ ) .

فاما ( ٨ ) الجواب عن قوله ( ٩ ) : ان ( ١٠ ) المقصود بالنفي الكف ، والحبس ( ١١ )

كف ( ١٢ ) .

( ١ ) سورة المائدة الآية ( ٣٣ ) .

( ٢ ) ن هـ ج ( هو على ) ساقطه .

( ٣ ) ج ( أمر ) .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن هـ ج ) .

( ٥ ) ك هـ ج ( له ) ساقطه .

( ٦ ) ن ( وصار ) .

( ٧ ) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٥٨ ) .

( ٨ ) ج ( واما ) .

( ٩ ) ك هـ ن ( عن قوله ) ساقطه .

( ١٠ ) ك ( بان ) .

( ١١ ) ن هـ ج ( فالحبس ) .

( ١٢ ) ن ( حبس ) .

قلنا : الطلب لاقامة الحدود (١) ابلغ في (٢) الكف .

واما (٣) الجواب عن قولهم : انه حد فوجب حمله على غير (٤) ما تقدم .

فهو انه حد في غير ما تقدم ، لان المتقدم حد في المقدور عليه ،

وهذا حد في غير المقدور عليه .

واما الشمر فلا دليل فيه ،

لانه جعل الحبس نفيا من الدنيا ولحقا بالموتى ، وهو بخلاف ما قال

فبطل الاستدلال به (٥) .

-----  
(١) ن ( الحد ) .

(٢) ك ( من ) .

(٣) ن ( فأما ) .

(٤) ك ( غير ) ساقطه .

(٥) ك ( به ) ساقطه .

انظر: ( النكت ل (٢٨١) ( الشامل في فروع الشافعية ٦/ل ١٣٠ ) ( شح مختصر

المزني ٩/ل ١٥٨ ) .

فاذا تقرروا ما وصفنا ( من ترتيب الاحكام المختلفة على ما بينا من الافعال

المختلفة ، فشرح المذهب في كل فعل ) (١) وحكمه (٢) ان يعتبر

بما فعله (٣) كل واحد من اهل المحاربة .

فمن قتل منهم ولم يأخذ المال : روى حال المقتول ،

□ فان كان كافيا للقاتل قتل به القاتل (٤) ، وكان قتله (٥) محتما (٦)

لا يقف (٧) على خيار الولي (٨) ، ولا يصح العفو عنه ، فيتلفظ (٩)

في الحاربة بانحتماله (١٠) .

وقال أبو حنيفة : لا يتحتم (١١) قتله ، ويكون موقوفا على خيار (١٢) الولي

-----  
(١) ما بين القوسين ساقط في ( ن هـ ج ) .

(٢) ن هـ ج ( وحكم ) .

(٣) ك ( ما فعله ) .

(٤) ن هـ ج ( به القاتل ) ساقطه .

(٥) ن ( وكان فعله ) .

(٦) ج هـ ن ( منجزا ) .

(٧) ج هـ ن ( لا يقف قتله ) .

(٨) ن ( المولى ) .

(٩) ج ( فيتلفظ ) .

(١٠) ج هـ ن ( بالجناية ) .

انظر : ( الام ٦ / ١٥٢ ) ( المذهب ٢ / ٢٨٤ ) ( بحر المذهب ١٠ / ٩٥ )

( حاشية البجيرمي على الخطيب ٤ / ١٨٠ ) ( مغنى المحتساج

٤ / ١٨٢ ) .

(١١) ك ( لا ينحتم ) .

(١٢) ن ( جواز )

في أن يقتص ، أو يعفو ويأخذ الدية ، أو يعفو عنها (١) ، إلا أن  
يضم (٢) إلى القتل أخذ المال فيحتتم (٣) قتله ، ولا يقف على خيسار  
الولي . (٤)

لقول الله تعالى : ( فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا ) . (٥)

- 
- (١) ن (عنهما) .  
(٢) ن (يضم) .  
(٣) ن (وينحتتم) .  
(٤) ما نقله الامام الماوردي هنا عن الأحناف موافق لما جاء في : (البسـوط  
١٩٦/٩ ، ١٩٩) .

وقد جاء في بعض كتب الاحناف ما هو خلاف ذلك . . .  
قال الكاساني : كل ما وجب على قاطع الطريق من قتل أو قطع أو صلب يستوفى  
منه ، سواء عفا الأولياء وأرباب الأموال عن ذلك أو لم يعفوا ، وسواء  
أبرؤا منه أو صالحوا عليه .  
وليس للامام أيضا اذا ثبت ذلك عنده تركه واسقاطه والمفوع عنه ، لأن الواجب  
حد ، والحدود حقوق الله — تبارك وتعالى — فلا يعمل فيها  
العبد ولا صلحه ولا الابراء عنها . . .  
وقال الطحاوي : وان لم يقدر الامام على قطاع الطريق حتى جاءه تائبين ، فانه  
توضع عنهم حقوق الله — عز وجل — التي كانت تقام عليهم لو لم يتوبوا .  
ويرجع حكم ما أصابوا من القتل ومن الجراحات إلى أولياء المقتولين وإلى  
المجروحين ، فيكون حكمهم في ذلك كحكمهم لو أصابوا ذلك على غير قطع  
الطريق . . . .

انظر : (بدائع الصنائع ٤٢٩٤/٩) (مختصر الطحاوي ٢٧٦) وايضا :

(الهداية ١٣٢/٢) (البحر الرائق ٧٣/٥ ، ٧٤) .

(٥) سورة الاسراء الآية (٣٣) .

ولقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( فمن قتل بعدة (١) قتيلاً  
فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل ) (٢) •  
ودليلنا : قول الله تعالى : ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ  
فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ) (٣) •

(١) ن (بعد) •

(٢) الحديث رواه البيهقي في ( الجنايات ) وأحمد في ( مسنده ) وابن المنذر في  
( الحدود ) والترمذي وأبو داود في ( الديات ) من طريق ابن أبي ذئب ،  
عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا شريح الكعبي يقول :  
قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( ألا انكم يا معشر خزاعة قتلتم  
هذا القتل من هذيل واني عاقله ، فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيلاً  
فأهله بين خيرتين : بين أن يأخذوا العقل أو يقتلوا ) •  
- واللفظ لأبي داود -

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح •

ورواه الترمذي وأبو داود في ( الديات ) والبيهقي في ( الجنايات ) من طريق  
يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال :  
لما فتح الله على رسوله مكة ، قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال :  
( ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين اما أن يعفو واما أن يقتل )  
- واللفظ للترمذي -

قال الترمذي : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح •••••

انظر : ( سنن البيهقي ٥٢/٨ ، ٥٣ ) ( مسند أحمد ٣٨٥/٦ )  
( الاوسط ٣١ ) ( سنن الترمذي ٣٠/٢ ) ( سنن أبي داود ٤٨٠/٢ ،  
• ( ٤٨١ )

(٣) سورة المائدة الآية (٣٣) •

فكان ظاهره الوجوب ، ( لأنه أمر مقيد ) ( ١ ) بشرط .  
ولأن كل جرم ( ٢ ) أوجب عقوبة في غير المحاربة ( ٣ ) تغلظت عقوبته  
في المحاربة ، كالمال تغلظت عقوبته في المحاربة ( ٤ ) بقطوع  
الرجل ، فافتضى أن يتغلظ عقوبة القتل بانحتماله . فصار ما استدل  
به من الظاهر مخصوصا به ( ٥ ) .

□ وان كان المقتول في الحاربة غير مكاف ( ٦ ) للقاتل ، لأنه حرقتل عبدا ،  
أو مسلم قتل معاهدا ، أو والد قتل ولدا ( ٧ ) ، ففيه قولان :  
أحدهما : أن التكافى معتبر في ( ٨ ) الحاربة ( ٩ ) ، فلا يقتل ( ١٠ )  
به القاتل إذا لم يكن ( ١١ ) كفوا ( ١٢ ) .

- 
- ( ١ ) ج ( لأنه حد أمر به مقيدا ) .  
( ٢ ) ن هـ ج ( حرام ) .  
( ٣ ) ن ( المحارم ) .  
( ٤ ) ك زيادة : ( كالأمر ) .  
( ٥ ) ك ( به ) ساقطه .  
( ٦ ) ن ( مكافى ) .  
( ٧ ) ج ( ولد ) .  
( ٨ ) ك ( في غير ) .  
( ٩ ) ن زيادة : ( لما كان كما كان معتبرا في غير الحاربة ) .  
( ١٠ ) ج هـ ن ( ولا يقتل ) .  
( ١١ ) ج ( يكن ) تكررت .  
( ١٢ ) صح هذا القول : ابن الرفعة ، والرويانى ، والعمرانى ...  
انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ل ١٤٣ ) ( بحر المذهب ١٠ / ل ٩٥ ) ( البيان  
١٠ / ل ١٤٨ ) .

والقول الثاني (١) : ان التكافى غير معتبر ، ويقتل به القاتل وان لسم

• يكن كفوا •

لأنه لما سقط في قتل (٢) الحراة خيار الولي سقط فيها كفاة (٣)

المقتول • (٤)

(١) ج ( والثاني ) •

(٢) ن ( القتل ) •

(٣) ج ( كفاة ) ن ( كفارة ) •

(٤) قال القاضي ابو الطيب الطبرى : اذا ثبت ان من قتل ولم يأخذ المال من

قطاع الطريق يجب قتله ، فهل يجب أن يعتبر فيه التكافؤ فيقتل الوالد

بقتل ولده والاحرار بالمبيد أم لا ؟

فيه قولان :

احدهما : انه لا يعتبر فيه التكافؤ ويجب قتلهم على كل حال •

والثاني : — وهو الصحيح — ان التكافؤ معتبر •

فاذا قلنا : انه غير معتبر ، فوجهه : ان هذا القتل انما هو حد لله تعالى ،

وحدود الله تعالى لا يعتبر فيها التكافؤ كسائر الحدود •

واذا قلنا : أن التكافؤ معتبر ، فوجهه : ان النبى — صلى الله عليه وسلم —

قال : ( لا تقام الحدود فى المساجد ولا يقتل والد بولده ) •

وقال — عليه الصلاة والسلام — : ( لا يقتل حربى بغيره ) •

ومن القياس : ان كل ما اشترط في وجوب القصاص يجب أن يشترط في قتل المحاربين ،

قياسا على قصد القتل فانه يشترط بلا خلاف بين أصحابنا ، ولا يجوز قتلهم

اذا قتلوا خطأ •

فاما الجواب عن دليل القول الاول : فهو اننا لا نسلم ان قتلهم من جملة

حقوق الله تعالى ، وانما هو قتل قصاص ، وليس فيه أكثر من أنه متحتسب ،

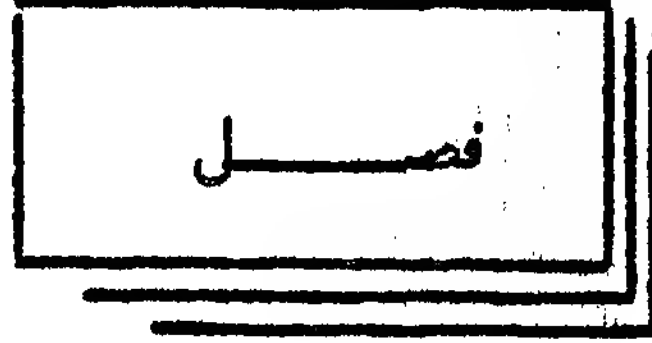
وهذا لا يخرج من جملة القصاص ، الا ترى أنا لو ظفرنا بهم وقد قتلوا

وتابوا قبل الظفر بهم : وجب قتلهم قصاصا =



فعلی هذا : لو كان المقتول مرتدًا

- فان ( ١ ) لم يعلم القاتل برده قتل به اعتبارا بقصد .
- وان علم برده لم يقتل به ، لان قتله ( ٢ ) مباح .



هـ / ٢٤ -

ومن قتل واخذ المال : قتل و صلب ، فكان القتل بالقتل ، والصلب بأخذ  
المال .

قد ذكرنا أن أبا حنيفة جوز الجمع بين القطع والقتل .

— وقد تقدم ( ٣ ) الكلام معه — ( ٤ )

ولان الله تعالى جعل الصلب حدا ، وجمع بينه وبين القتل فاقتضى ان يكون  
الجمع ( بينهما في جرمين مقصودين ( ٥ ) بالمحاربة ( ٦ ) ولا يقصد نفس  
الاجل بها ( ٧ ) الا المال والقتل ( ٨ ) .

== فدل على أنه بمنزلة القصاص في حق الادميين ، واذا كان كذلك وجب اعتبار  
التكافؤ ....

انظر: ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٥٩ ) .

- ( ١ ) ج ، ن ( فان ) ساقطه .
- ( ٢ ) ك ( دمه ) .
- ( ٣ ) ن ( يقدم ) .
- ( ٤ ) قد تقدم شرح المسألة صفحة ( ٨٦٤ ) .
- ( ٥ ) ن ، ج ( حرمين مقصودين ) .
- ( ٦ ) ن ، ج ( في المحاربة ) .
- ( ٧ ) ن ، ج ( بها في الاغلب ) .
- ( ٨ ) ج ( أو القتل ) .

فاقتضى ان يكون الجمع (١) بين هاتين العقوبتين مقصود (٢) الحراية

من (٣) هذين الأمرين .

فاذا ثبت أنه يقتل ويصلب ، فمذهب الشافعى : أنه يصلب بعد قتله . (٤)

وقال مالك (٥) وابو يوسف (٦) : يصلب حيا ثم يجمع بطنه بالرماح أو برمى

السهم (٧) حتى يقتل .

وحكاه (٨) الكرخى (٩) عن أبى حنيفة . (١٠)

(١) ما بين القوسين ساقط فى (ن) .

(٢) ج هـ (فى مقصود) .

(٣) ج (بين) .

(٤) انظر: (الشامل ٦/ل ١٣٠) (المهذب ٢/٢٨٤) (تجريد المسائل ل ٢٢٠)

(حلية العلماء ٢/ل ٢٣٤) .

(٥) انظر: (المدونة الكبرى ٦/٢٩٩) (شرح الزرقانى ٨/١١٠) (المنتقى ٧/١٧٢) .

(الفواكه الدوانى ٢/٢٧٩) (الشرح الكبير ٤/٣١٠) .

(٦) انظر: (بدائع الصنائع ٩/٤٢٩٢) (مختصر الطحاوى ٢٧٦) .

(٧) ن (أويرمى بالسهم) .

(٨) ج هـ (ورواه) .

(٩) أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخى (٢٦٠ - ٣٤٠ هـ) .

شيخ الحنفية بالعراق ، مولده فى الكرخ ، ووفاته ببغداد . أخذ عنه أحمد بن

على الرازى ، وابو على الشاشى ، وعلى التنوخى . . . من مؤلفاته :

شرح الجامع الكبير ، شرح الجامع الصغير ، رسالة فى اصول الفقه .

انظر ترجمته فى : (الفوائد البهية ١٠٨) (طبقات الشيرازى ١٢٠) (مرآة الجنان

٢/٣٣٣) (دول الاسلام ١/٢١١) (النجوم الزاهرة ٣/٣٠٦) (شذرات

الذهب ٢/٣٥٨) .

(١٠) قال ابن الهمام - بعد ان ذكر ما حكاه الكرخى - : - وهو الاصح - لان

الصلب على هذا الوجه أبلغ فى الردع ، ولان المقصود الزجر =

لان الصلب اذا كان حدا وجب ان يكون في الحياة ، لان الحدود لا تقام

على ميت (١) .

ولأجل هذا التعليل ذهب بعض أصحابنا : الى أنه يصلب حيا (٢)

ويترك (٣) (على حاله مصلوبا حتى يموت) (٤)

— وليس هذا بصحيح (٥) — لما فيه من تعذيب نفسه (٦) وقد قال النبي

-----

وهو بما يحصل في الحياة لا بما بعد الموت ، الا أن يقال : النص دل على

ذلك فانه قال : أن يقتلوا أو يصلبوا فلزم كون الصلب بلا قتل ، لانه

معاند له بحرف العناد فلا يتصادق معه ، والقتل الذي يعرض بعد الصلب

ليس في اللفظ ...

انظر: ( شرح فتح القدير ٢٧١/٤ ) وايضا : ( الاختيار ١١٥/٤ ) ( حاشية

ابن عابدين ١١٥/٤ ) ( الفتاوى الهندية ١٨٧/٢ ) ( البحر الرائق

٧٣/٥ ) .

(١) ج ( الميت ) .

(٢) ن ( حيا ) ساقطه .

(٣) ج ( ثم يترك ) .

(٤) ج ( حتى يموت على حاله مصلوبا ) .

قال ابن الرقعة : وينسب هذا القول الى رواية صاحب التلخيص وغيره ، ونفى

( الكافي ) نسبه الى قول أبي حامد ، ولعله أراد أن أبا حامد رواه كما

هو مذكور في ( الشامل ) .

وفي تعليق القاضي الحسين والنهاية : ان الشافعي — رضى الله عنه — حكى

هذا المذهب عن بعض السلف حكاية اشمرت بارتضاه ....

فصار صائرون من الاصحاب الى أنه قول للشافعي — رضى الله عنه — .

انظر: ( كفاية النبيه ١٣/١٤٤ ) وايضا : ( فتح الميز ١٢/١١٩ ) ( بحر

المذهب ١٠/٩٨ ) ( حلية العلماء ٢/٢٣٤ ) ( المذهب ٢/٢٨٤ ) .

(٥) ك ( صحيحا ) .

(٦) ن ( النفس ) .

— صلى الله عليه وسلم — : ( ان الله كتب الاحسان على كل شيء ) ( ١ )

فاذا ( ٢ ) قتلتم فأحسنوا القتلة ) ( ٣ )

وروى عنه — صلى الله عليه وسلم — : ( أنه نهى أن ( ٤ ) تجمل ( ٥ )

الرجل ( ٦ ) غرضاً ) ( ٧ )

( ١ ) ك عن ( على كل شيء الاحسان ) .

( ٢ ) ج ( فان ) .

( ٣ ) الحديث رواه مسلم ، وابن ماجه ، وابن الجارود في ( الذبائح ) والبيهقي ، والدارمي ، والنسائي ، وابوداود في ( الاضاحي ) والشافعي في ( مسنده ) والترمذي في ( الديات ) وأحمد في ( مسنده ) من طريق خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن شداد بن أوس قال : اثنتان حفظتهما عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : ( ان الله كتب الاحسان على كل شيء ، فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته فليج ذبيحته ) . واللفظ لمسلم — انظر : ( صحيح مسلم ٧٢/٦ ) ( منتقى ابن الجارود ٣٠١ ) ( سنن ابن ماجه ١٠٥٨/٢ ) ( سنن البيهقي ٢٨٠/٩ ) ( سنن الدارمي ٨٢/٢ ) ( سنن النسائي ٢٢٧/٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ) ( سنن أبي داود ٩٠/٢ ) ( بدائع المن ٤٣٩/٢ ) ( سنن الترمذي ٤٣١/٢ ) ( مسند أحمد ١٢٣/٤ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ) .

( ٤ ) ن ( أن ) ساقطه .

( ٥ ) ك ( يجعل ) .

( ٦ ) ن ( الرجل ) .

( ٧ ) ج ( عرضاً ) .

الحديث رواه مسلم في ( الصيد ) وأحمد في ( مسنده ) من طريق سعيد بن جبیر قال : مر ابن عمر بفتيان من قريش قد نصبوا طيرا وهم يرمونه وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من نبلهم ، فلما رأوا ابن عمر —

وقولهم : أنه حد لا يقام على ميتة •

فيقال لهم (١) : وإن كان ميتا (٢) فالمقصود به ردع غيره ، لأن (٣) المقتول

لا يردع وإنما يردع به الأحياء (٤) ، والردع بالصلب موجود في (٥)

الأحياء (٦) وإن كان بعد القتل •

-----

== تفرقوا ، فقال ابن عمر : من فعل هذا ؟ لمن الله من فعل هذا ، أن رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - لمن من اتخذ شيئا فيه الريح غرضا ..... •

- واللفظ لمسلم -

ورواه الترمذي في ( الحدود ) وابن ماجه في ( الذبائح ) وأحمد في ( مسنده )

من طريق سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : ( نهى رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - أن يتخذ شيئا فيه الريح غرضا ) •

- واللفظ للترمذي -

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .... •

ورواه النسائي في ( الضحايا ) والطحاوي في ( القتل ، والجنايات )

وأحمد في ( مسنده ) من طريق عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير ،

عن ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لا تتخذوا

شيئا فيه الريح غرضا ) • - واللفظ للنسائي -

انظر : ( صحيح مسلم ٧/٢٣ ) ( سنن الترمذي ٣/١٨ ) ( سنن ابن ماجه

٢/٦٣ ) ( سنن النسائي ٧/٢٣٨ ) ( منحة المعبود ١/٢٩٢ ) ( شرح

معاني الآثار ٣/١٨١ ) ( مسند أحمد ١/٢١٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ،

٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٨٦/٢ ) •

(١) ك ( هو ) •

(٢) ك ( حدا ) ن ( حيا ) •

(٣) ج ( ولان ) •

(٤) ك ( المختار ) •

(٥) ن ( في ) ساقطه •

(٦) ج ن ( بالأحياء ) •

فاذا صلب :

فمذهب الشافعي : أنه يصلب ثلاثة أيام لا يزداد عليها ، الا أن يتغير

قبلها فيحط . (١)

وحكى عن أبي على بن أبي (٢) هريزة : أن مدة صلبه معتبرة بأن يسيل

صديده ولا يتقدر بزمان . (٣)

— وهذا فاسد — لان قتله وصلبه لا يوجب سقوط حرمة في غسله (٤) وتكفينه (٥)

والصلاة عليه ودفنه لحرمة اسلامه ، وانتهاءه الى سيلان صديده يمنع

من هذه الحقوق فلم تعتبر (٦) .

فلومات هذا المحارب حتف أنفه : لم يصلب بعد موته وان صلب بعد قتله — نقله

الحارث بن سريج عن الشافعي نصا —

والفرق بينهما : ان قتله حد يستوفى (٧) فيكمل بصلبه .

وموته مسقط لحدّه (٨) فسقط تأثيره . (٩)

-----

(١) انظر: (البيان ١٠/١٦) (الوجيز ١٢/١٧٩) (بحر المذهب ١٠/٩٨)

(كفاية النبيه ١٣/١٤٥) .

(٢) ن (أبي) ساقطه .

(٣) انظر: (المهذب ٢/٢٨٤) (فتح العزيز ١٢/١١٩) (شرح مختصر المنزى

٩/١٦٠) (تهذيب الاحكام ٤/١٢٦) (الشامل في فروع الشافعية

٦/١٣٠) .

(٤) ك (في غسله) ساقطه .

(٥) ج ن (وكفنه) .

(٦) ك (نعتبر) .

(٧) ك (مستوفى) ن (يستوفى) .

(٨) ن (مسقطا لحدّه) ج (للحد) .

(٩) قال الممراني : وان مات قبل ان يقتل فهل يجب صلبه ؟

فيه وجهان — حكاهما الشيخ أبو اسحاق — .

فصل

و / ٢٤ -

ومن أخذ المال ولم يقتل : قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ، لقول الله تعالى :

( أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ) (١) .

وقد ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( انه قطع يمين (٢) السارق ) (٣)

فلذلك (٤) قطع (٥) في الحراقة يعنى يديه (٦) ويسرى رجله معا (٧) ،

-----  
احدهما :- وهو قول الشيخ أبى حامد الاسفراينى - أنه لا يصلب ، لان الصلب

صفة للقتل وتابع له ، وقد سقط القتل بالموت فسقط الصلب ...

والثانى :- وهو قول القاضى أبى الطيب - انه يصلب بعد موته ، لأنهما حقان

فاذا تعذر أحدهما وجب الآخر .

انظر : ( البيان ١٠ / ١٦٠ ) وايضا : ( حلية العلماء ٢ / ٢٣٤ ) ( الشامل

٦ / ١٣٠ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٢٦ ) ( بحر المذهب ١٠ / ٩٨ ) .

(١) سورة المائدة الآية (٣٣) .

(٢) ن ( يمنى ) .

(٣) قال ابن حجر : حديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتى بسارق فقطع

يمينه ... رواه البخارى ، وأبو نعيم فى ( معرفة الصحابة ) من حديث

الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة ، وفيه قصة ....

وفى اسناده : عبد الكريم بن أبى المخارق ...

انظر : ( تلخيص الحبير ٤ / ٦٨ ) ...

(٤) ج ( وكذلك ) .

(٥) ك ، ن ( قطع ) ساقطه .

(٦) ن ( يداه ) .

(٧) ك ، ن ( معا ) ساقطه .

فان (١) ذهبنا (٢) عدلنا الى قطع يده اليسرى ورجله اليمنى ،  
 كالسارق اذا عد منا يمين يديه عدلنا الى يسرى رجله .  
 ولو فقد (٣) هذا (٤) المحارب يده اليمنى ومقت رجله اليسرى ، أو فقد (٥)  
 رجله اليسرى ومقت يده اليمنى ، ففيه وجهان :  
احدهما : فهو قول أبي حامد الاسفراييني - يؤخذ المعضو (٦) الباقي  
 وحده ، ويكون المفقود تبعا لهذا المأخوذ ، كما لو ذهب من  
 يدي (٧) السارق بعض أصابعه قطع الباقي ، وكان الذاهب  
 منها (٨) تبعا لها . (٩)

- (١) ك زيادة : ( فان فقدنا منه معا وكانت يمين يديه ويسرى رجله قد )  
 (٢) ن ( ذهب ) ،  
 (٣) ن ( قذف ) ،  
 (٤) ج ( من هذا ) ،  
 (٥) ج ( أو فقدت ) ،  
 (٦) ن هـ ( العضو ) ساقطه .  
 (٧) ن هـ ( كف ) ،  
 (٨) ن ( منها ) ساقطه .

(٩) ذهب الى هذا : البغوي ، وابو الطيب الطبري ، وابن الصباغ ، والمصراحي ،  
 والشيرازي ، والرافعي ، والنووي . . .  
 قال ابن الرفعة : وهذا ما حكاه العراقيون . . . وقال الامام : انه لم يره منصوصا  
 عليه في طرق المرازمة ، ولكنه الذي يقتضيه القياس .  
 انظر : ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٢٦ ) ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٥٩ ) ( الشامل  
 ٦ / ١٣٠ ) ( البيان ١٠ / ١٥٨ ) ( المذهب ٢ / ٢٨٤ ) ( فتح العزيز  
 ١٢ / ١٢٤ ) ( روضة الطالبين ١٠ / ١٦٢ ) ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤٢ )  
 ( نهاية المطلب ١٩ / ١٠٨ ) .



والوجه الثاني : - وهو عندى أشبه - أنه يكون الموجود (١) تبعا  
للمفقود (٢) ويصيران معا كالمفقودين ، فيعدل الى يده  
اليسرى ورجله اليمنى ، لأن قطع كل طرف منها مقصود فى نفسه ،  
وليس أحدهما فى أصل الخلقة أولى (٣) من الآخر ، بخلاف  
الاصابع التى هى من أصل (٤) خلقة (٥) الكف فاختلغا (٦)  
فافترقا . (٧)

ثم يقطعان معا فى حالة (٨) واحدة ، ولا يتوقف عن الثانى حتى يندمل الاول ،  
لأنهما حد واحد ، والحد (٩) الواحد لا يفرق (١٠) ويستوفى (١١)  
جميعه فى وقت واحد .

ولكن (١٢) ينظر فى حسمها (١٣) بالنار : فان خيف على نفسه من القطع

- (١) ج (الماخوذ) .
- (٢) ن (للمقصود) .
- (٣) ك ءن (أولى) ساقطه .
- (٤) ك ءن (أصل) ساقطه .
- (٥) ن (خلف) .
- (٦) ك (فاختلغا) ساقطه .
- (٧) لم أقف على من وافق الماوردى على هذا الوجه .
- انظر : (كفاية النبيه ١٣/ل ١٤٢) (بحر المذهب ١٠/ل ٩٧) (حلية العلماء  
٢/ل ٢٣٤) .
- (٨) ن ءج (حال) .
- (٩) ن (فالحد) .
- (١٠) ن (لا يعرف) .
- (١١) ج (ويستوفى) .
- (١٢) ك (لاكن) .
- (١٣) ج (حسمها) .

الاول ان لم تحسم : حسمت قبل القطع الثاني ، وان أمن ذلك قطع  
 الثاني (١) ثم حسبا (٢) معا (٣)  
 واما اعتبار نصاب السرقة في هذا القطع : — فالظاهر من مذهب الشافعي —  
 وقد نقله المزني في ( مختصره ) عنه (٤) : أنه معتبر ، فلا يقطع (٥)  
 الا ان يكون قدر (٦) المال (٧) الذي أخذه ربع دينار فصاعدا (٨)  
 وحكى أبو علي بن خيران — قولاً ثانياً — (٩) : أنه غير معتبر ، ويقطع —  
 قليل المال وكثيره ، فخرج (١٠) ذلك على قولين ، كما كان اعتبار (١١)  
 التكافؤ في قتل (١٢) الحراة على قولين (١٣) .

- 
- (١) ن ( الباقي ) .  
 (٢) ج هـ ن ( وحسباً ) .  
 (٣) انظر : ( البيان ١٥٨ / ١٠ ل ) ( الشامل ١٣٠ / ٦ ل ) ( بحر المذهب ٩٧ / ١٠ ل )  
 ( كفاية النبيه ١٤٢ / ١٣ ل ) ( تهذيب الاحكام ١٢٦ / ٤ ل ) .  
 (٤) ج هـ ن ( غير ) .  
 (٥) ج هـ ن ( ولا يقطع ) .  
 (٦) ن ( قد زال ) .  
 (٧) ن ( الملك ) .  
 (٨) قال المزني : ولا يقطع منهم الا من أخذ ربع دينار فصاعداً ، قياساً على السنة  
 في السارق . . .  
 قال ابن الصباغ : ذهب أكثر أصحابنا الى اعتبار النصاب — قولاً واحداً — .  
 انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥ / ٨ ل ) ( الشامل ١٣٠ / ٦ ل ) .  
 (٩) ن ( قولاً ثالثاً ) .  
 (١٠) ج ( فجري ) .  
 (١١) ن ( اعتباره ) .  
 (١٢) ن ( قليل ) .  
 (١٣) ما حكاه ابن خيران ذكره الشيرازي ، والعمرائي ، وابن الرفعة ، والنووي .

ووجدت (١) لأبي علي بن أبي هريرة كلاما (٢) يدل على أن النصاب  
غير معتبر ، وأنه يقطع في قليله وكثيره ، كما كان الاستخفاء (٣) بأخذه  
غير معتبر في الحرابة ، وإن كان معتبرا في السرقة . (٤)  
وعندي : أن النصاب في المال معتبر إذا انفرد (٥) المحارب بأخذه (٦) فلا  
يقطع حتى يأخذ ربع دينار . ولا يعتبر إذا اقترن بالقتل والصلب (٧)  
وإن (٨) أخذ أقل من ربع دينار .

=====

وابو الطيب الطبري ، ورد عليه بجوابين :

أحدهما : أن هذا خلاف السنة ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :  
( القطع في ربع دينار فصاعدا ) ولم يفرق فهو على عمومته ، وإن هذا  
خلاف ما نص عليه الشافعي - رحمه الله - لأنه أوجب اعتبار النصاب .  
والثاني : من جهة المعنى أنه قطع يتعلق بأخذ المال فوجب أن يعتبر فيه  
النصاب قياسا على القطع في السرقة . . . . .

انظر : ( شرح مختصر المزني ٩/١٥٩ ) وايضا : ( المذهب ٢/٢٨٤ )  
( البيان ١٠/١٥٧ ) ( كفاية النبيه ١٣/١٤٣ ) ( روضة  
الطالبين ١٠/١٥٦ ) .

- (١) ن هـ ج ( ووجد ) .
- (٢) ج ( كلام ) .
- (٣) ك هـ ج ( الاستحقاق ) .
- (٤) قال الروياني : ما قاله - ابن أبي هريرة - لا يصح . .
- انظر : ( بحر المذهب ١٠/٩٦ ) وايضا : ( كفاية النبيه ١٣/١٤٣ ) .
- (٥) ن هـ ج ( تفرد ) .
- (٦) ن هـ ج ( بأخذه ) ساقطه .
- (٧) ن هـ ج ( والصلب ) ساقطه .
- (٨) ك ( فإن ) ن ( ولو ) .

لأنه اذا انفرد بأخذ المال صار مقصودا ، فاعتبر (١) فيه شرط القطع (٢)  
 من أخذ النصاب . واذا اقترن بالقتل صار تبعا فلم (٣) يعتبر فيه  
 أخذ النصاب لأنه لا يستحق فيه القطع .  
 ولأن القطع (٤) في الحراة حد (٥) مغلظ (٦) بزيادة الرجل ، فلم  
 يتغلظ باسقاط النصاب . (٧)

فاما اعتبار الحرز : فان كان المال مع مالكه أو بحيث يراه المالك ( ومقدر على  
 دفع من ليس بمكابر (٨) ولا مغالب : كان في حكم المحرز (٩) (١٠)  
 ( وان لم يكن في يد المالك ) (١٠) جرى (١١) عليه في الحراة حكم  
 الصلب اذا انضم الى القتل .  
 وفي جريان (١٢) حكم القطع عليه اذا انفرد عن القتل (١٣) وجهان :

- 
- (١) ن ( واعتبر ) .
  - (٢) ج ( القطع ) ساقطه .
  - (٣) ن هـ ج ( فلم ) ساقطه .
  - (٤) ج ( القتل ) .
  - (٥) ك ( قد ) .
  - (٦) ن هـ ك ( يغلظ ) .
  - (٧) انظر : ( بحر المذهب ١٠/٩٦ ) ( ميدان الفرسان ٢/٧١ ) ( كفاية النبيه  
 ١٣/١٤٣ ) .
  - (٨) ج ( مكابر ) .
  - (٩) ما بين القوسين ساقط في ( ك ) .
  - (١٠) ما بين القوسين ساقط في ( ك هـ ن هـ ج ) وقد أثبتناه من ( بحر المذهب  
 ١٠/٩٦ ) .
  - (١١) ج ( وجرى ) .
  - (١٢) ن هـ ج ( وله في جريان ) .
  - (١٣) ج ( القتل ) ساقطه .

احدهما : يقطع ، ولا يعتبر فيه الحرز ، لان الاحراز لا تؤثر مع القاهر

الفالب (١) .

والوجه الثاني : لا يقطع ، ويعتبر فيه الحرز ، لان غير الحرز (٢) مبدول ،

ولان قطع الحراية قد تفلظ ( من وجه فلم يفلظ ) (٣) بخيره (٤) .

(١) ك ( المبالغ ) .

قال ابن الرفعة : ظاهر كلام الشيخ ( الشيرازي ) يقتضي عدم اعتبار الحرز ،

حيث اعتبر النصاب وانتفاء الشبهة في الأخذ وكونه ممن يقطع فليس

السرقه ، وسكت عن ذكر الحرز . . .

وهو وجه حكاه الماوردي عند انفراد الأخذ عن القتل .

ووجهه : بان الاحراز لا تؤثر مع القاهر الفالب . . . .

ووجهه القاضي الحسين : بأنه في قطع الطريق تفاحشت جنايته

ففلظ عليه . . .

انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ل ١٤٢ ) ( التنبيه ١٥١ )

(٢) ن ( الحرز ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

(٤) ممن قال بعتبار الحرز : أبو الطيب الطبري ، وابن الصباغ ، والعمراني ، والماسرخسي ،

والنووي ، والرافعي . . . .

وقال ابن الرفعة : هذا هو المشهور به جزم البندنجي . . . .

انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٥٩ ) ( الشامل ٦ / ل ١٣٠ ) ( روضة الطالبين

١٥٦ / ١٠ ) ( البيان ١٠ / ل ١٥٧ ) ( بحر المذهب ١٠ / ل ٩٦ ) ( فتح

المعز ١٢ / ل ١١٨ ) ( كفاية النبيه ١٣ / ل ١٤٢ ) .

فصل  
٢٤ / -

ومن لم يقتل ولم يأخذ المال : لم يجب عليه حد ، وعزر لخروجه في الحراسة ،  
كما يعزر المتعرض للزنا بالقبلة والملاسة ، والمتعرض للمسقة بفتح الباب  
وهتك الحرز (١)

وهل يتمين جنس تعزيره (٢) أم لا ؟ على وجهين :  
أحدهما : لا يتمين ، ويعزره الامام بما يراه من ضرب أو حبس أو نفس  
كسائر ما يقتضى التعزير ،

وهلى هذا : لو رأى الامام ترك تعزيره والعفو عنه جاز . (٣)  
والوجه الثانى : أن تعزيره متعين (٤) بالحبس (٥) ، لأنه أكف  
له (٦) عن أذية الناس اقتداءً بعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - (٧) .

- 
- (١) ن هـ ( وهتك الحرز ) ساقطه .  
(٢) ن ( تعزير ) .  
(٣) ممن قال بهذا الوجه : الشيرازى ، والرافعى ، وأبو الطيب الطبرى . . . .  
وصححه النووى . . .  
قال ابن الرقعة : جنس هذا التعزير وقدره موكول الى الامام عند الجمهور  
كغيره من التعزيرات . . .  
وحكى فى ( الذخائر ) وجهها : أنه يعزر بضرب ثمانين .  
انظر : ( المذهب ٢ / ٢٨٤ ) ( المحرر ١ / ٢٠٩ ) ( شرح مختصر المزنى ٩ / ١٥٩ )  
( روضة الطالبين ١٠ / ١٥٧ ) ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤٠ ) .  
(٤) ن ( معين ) .  
(٥) ج هـ ( ويحبس ) .  
(٦) ج ( له ) ساقطه .  
(٧) تقدم قول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - صفحة ( ٨٧٣ ) .

على هذا : لو رأى الامام ترك (١) تعزيره لم يجز الا أن يظهر توبته .

واختلف من قال بهذا من أصحابنا هل يحبس في بلده أو في غيره ؟

على وجهين :

أحدهما : يحبس في بلده ، لان الحبس مانع .

— وهذا مذهب أبي حنيفة — (٢)

والوجه الثاني : — وهو ( قول أبي العباس بن سريج — يحبس في

غير بلده ، لان النفي في الحرابة منصوص عليه ، وهو ) (٣)

زيادة في حد الزنا لما فيه من ذل الفرية بالبعد عن الاهل (٤)

والوطن . (٥)

— ويشبه أن يكون مذهب مالك — (٦)

واختلف من قال بالحبس في تقديره ، على وجهين :

أحدهما : أنه غير مقدر بمدة ، وتعتبر (٧) فيه الا نابة وظهور التوبة . (٨)

(١) ن ( ترك ) ساقطه .

(٢) تقدم مذهب أبي حنيفة صفحة ( ٨٧٤ ) . تحقيق (٣)

(٣) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

(٤) ك ( أهله ) .

(٥) ذهب الى هذا الوجه : الامام الروماني . . . .

انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ٩٤ ) وايضا : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤١ )

( حلية العلماء ٢ / ٢٣٤ ) .

(٦) انظر : ( المدونة ٦ / ٢٩٨ ) ( الكافي ٢ / ١٠٨٧ ) ( المنتقى ٧ / ١٧٣ ) ( اسهل

المدارك ٣ / ١٥٧ ) ( بداية المجتهد ٢ / ٤٩٣ ) .

(٧) ك ( ومعتبر ) .

(٨) قال القاضي أبو الطيب : ومتى قدر الامام عليهم فانه يعززههم ، والضرب =

والوجه الثاني : أنه مقدر ، لأنه قد أقيم في الحراية مقام الحد .

واختلف القائلون ( ١ ) بذلك في مقداره على وجهين :

أحدهما : — وهو قول أبي عبد الله الزبيرى — ( ٢ ) أنه مقدر

بسته أشهر لا ( ٣ ) ينقص منها ولا يزداد عليها ، لئلا

يزيد على تخريب ( ٤ ) الزنا في حد العبد .

والوجه الثاني : — وهو الظاهر من قول أبي العباس بن سريج —

أنه مقدر بسنة ينقص ( ٥ ) منها ( ٦ ) ولا يزداد عليها ،

=====

في التعزير لا يبلغ به الضرب في الحد ، ويحبسهم حتى تظهر منهم التوبة الصحيحة ، وإن رأى الإمام أن يخرجهم من البلد إلى بلد آخر ليحبسهم فيه كان له ذلك وليس لمدة حبسهم وقت معلوم ، فإى وقت انتهى اجتهاد الإمام إليه أن يحبسهم حبسهم ثم يخلى سبيلهم . . . . .

انظر : ( شرح مختصر المزنى ١/٩ ل ١٥٩ ) .

( ١ ) ن ( القائل ) .

( ٢ ) أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان ( ٣١٧ — ٤٠٠ هـ ) .

إمام أهل البصرة في زمانه ، حافظاً للمذهب ، عالماً بالأنساب ، سمع الحديث

من جماعات . . . وروى عنه جماعات . . . من مؤلفاته : الهداية ، الكافى

في الفقه ، والامارة . . . اختلفوا في سنة وفاته . . .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان ٣١٣/٢ ) ( طبقات السبكي الكبرى ٢٩٥/٣ )

( نكت الهميان ١٥٣ ) ( الفهرست ٢٩٩ ) ( طبقات الشيرازى ٨٨ ) ( مرآة

الجنان ٢٧٨/٢ ) .

( ٣ ) ن ( لا ) ساقطه .

( ٤ ) ج ( تخريب ) ساقطه ، ن ( ثبوت ) .

( ٥ ) ج ( لا ينقص ) .

( ٦ ) ن ( فيها ) .



لثلا يزيد على تغريب الحرفى (١) حد الزنا ، وينقص منه ولو بيسوم  
لثلا يبلغ بما ليس بحد حدا ، كما لا يبلغ بالضرب فى التمزير  
أدنى الحدود . (٢)

ح / ٢٤ - فصل

ومن يعمل (٣) فى الحرابة من المعاصى ما سوى (٤) القتل واخذ المال  
كالزنا وشرب الخمر: فحده فى الحرابة كحده فى غير الحرابة ،  
ولا يتغلظ حده فى الحرابة . (٥)

بخلاف القتل حين تغلظ (٦) نفس الحرابة بانحتمامه ، واخذ المال حين  
تغلظ بزيادة قطع الرجل .

والفرق بينهما : ان مقصود الحرابة هو القتل واخذ المال دون ما عداهما من  
سائر المعاصى فغلظ (٧) منها (٨) ما كان مقصودا بها ، ولم يغلظ منها  
ما لم يكن مقصودا بها .

-----

- (١) ج (الحرفى) ساقطه . ن (الحد فى) .  
(٢) انظر: (حلية العلماء ٢/٢٣٤) (بحر المذهب ١٠/٩٨) (كفاية النبيه  
١٣/١٤١) .  
(٣) ك (فعل) .  
(٤) ج (سوى) .  
(٥) انظر: (كفاية النبيه ١٣/١٤٧) (الشامل ٦/١٣١) (شرح مختصر المزنى  
٩/١٦٢) .  
(٦) ك (يفلظ) .  
(٧) ك ه (يفلظ) .  
(٨) ن (فيها) .

مسألة

٧٥-

قال الشافعي : وقطاع الطريق هم الذين يعترضون بالسلاح للقوم حتى  
يفضبوهم المال في الصحارى مجاهرة ، واراهم في المصر ان لم

يكونوا ( ١ ) أعظم ذنبا فحدودهم واحدة . ( ٢ )

قد ذكرنا ان المحاربين من قطاع الطريق هم الذين يعترضون الناس بالسلاح

جهرا ، ويأخذون أموالهم مغالبة ( ٣ ) وقهرا ( ٤ ) ، سواء كانوا فسي

صحراء أو مصر ، يجرى عليهم في الموضعين حكم الحرابة .

وقال مالك : لا يجرى عليهم حكم الحرابة الا ان يكونوا خارج المصر على ثلاثة

أميال فصاعدا . ( ٥ )

وقال أبو حنيفة : لا يجرى عليهم حكم الحرابة في مصر ، ولا فيما قاربه من ( ٦ )

خارج المصر اذا كانوا بحيث ( ٧ ) يدركهم في الوقت غوث ( ٨ )

( ١ ) ج ، ن ( ان لم يكونوا ) ساقطه .

( ٢ ) انظر : ( مختصر المزنى ٢٦٥ / ٨ ) .

( ٣ ) ن ، ج ( مغالبة ) ساقطه .

( ٤ ) ن ( وقهرا ) ساقطه .

( ٥ ) قال ابن المنذر : اختلفت الحكايات ، عن مالك في هذه المسئلة ، فأثبت المحاربة

في مصر مرة ، ونفى ذلك مرة .

قلت : المشهور في كتب المالكية : ان المحاربة عند مالك تكون في المصر وخارج

المصر سواء . . .

انظر : ( الاوسط ل ٤٠ ) ( تفسير القرطبي ١٥١ / ٦ ) وايضا : ( المتقى ١٦٩ / ٧ )

( الذخيرة ٥١ / ٦ ل ٥١ ) ( الكافي ١٠٨٩ / ٢ ) ( بداية المجتهد ٤٩١ / ٢ ) .

( ٦ ) ج ( من ) ساقطه .

( ٧ ) ن زيادة : ( اذا كانوا ) .

( ٨ ) ج ( عون ) .

أهل مصر ، ويجرى عليهم حكمها اذا كانوا في صحراء لا يدركهم غوث (١)

المصر (٢)

استدل لا : بان ادراك الغوث ينفي حكم الحراسة ، كمن كبس دارا في مصر

فنهبها .

ودليلنا : عموم قول الله تعالى : ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

وَيَسْتَمُونَ فِي الْأَرْضِ فساداً ) . (٣) ولم يخص .

ولان كل سبب وجب به الحد في غير مصر وجب به ذلك (٤) الحد ففى

المصر (٥) كالزنا والقذف وشرب الخمر .

ولانهم (٦) فى المصر أعظم (٧) جرماً من الصحراء (٨) لثلاثة أمور :

أحدها : أن الأغلب أمن مصر (٩) وخوف الصحراء .

والثاني : أن المصر فى قبضة السلطان دون الصحراء .

(١) ج (عون) .

(٢) قال الامام الطحاوى : ولا يكون قطع الطريق فى مصر من الأمصار ، ولا فى مدينة

من المدائن ، ولا بين مدينتين ، ولا بقرب مدينة من المدائن ، ولا بقرب

مصر من الأمصار .

انظر : ( مختصر الطحاوى ٢٧٦ ) وايضا : ( بدائع الصنائع ٩ / ٤٢٨٧ ) ( المبسوط

٩ / ٢٠١ ) ( الاختيار ٤ / ١١٦ ) ( البحر الرائق ٥ / ٧٢ )

(٣) سورة المائدة الاية (٣٣) .

(٤) ن (كذلك) .

(٥) ج (فى المصر) ساقطه .

(٦) ن هـ (لأنهم) .

(٧) ك هـ (أغلظ) .

(٨) ج (من الصحراء) ساقطه .

(٩) ن (أمن المصر) ساقطه .

والثالث : ان المصري جمع في الأغلب ملك الانسان ، ولا تجمع (١) الصحراء ،  
فكان أحسن أحوالهم أن يكونوا في أغلظ الأمرين كأخفهما • (٢)  
فأما الاستدلال بكيس الدار في مصر : فنذكر (٣) في حكم (٤) المصر ما  
يكون انفصالا عنه •

٢٥/١ - فصل

فأما (٥) الصحراء : فلا فرق فيها عند الشافعي بين ما قرب من المصر أو بعد  
عنه (٦) •  
وأما (٧) القرى التي يقل جمعها : فهي كالصحراء في ثبوت حكم الحراة فيها •  
وأما الأمصار الكبار التي لا يقاومون جميع أهلها فيجرب عليهم في (٨) أطرافها  
حكم الحراة كالقرى •  
وأما وسط مصر في المواضع التي يتكاثر الناس فيها ، من أسواقهم

- 
- (١) ن هـ ( ولا يجمع ) •  
(٢) انظر : (النكت ل ٢٨١) ( الشامل ٦/ل ١٣٠ ) ( البيان ١٠/ل ١٥٧ )  
( شرح مختصر المزني ٩/ل ١٦٠ ) ( بحر المذهب ١٠/ل ٩٩ ) •  
(٣) ج ( فيذكر ) ن ( فنذكر ) •  
(٤) ك ( من حكم ) •  
(٥) ك ( أما ) •  
(٦) ن هـ ( ومعد ) •  
(٧) ن ( فأما ) •  
(٨) ج ( في ) ساقطه •

ودورهم اذا كبسوا سوقا (١) منها فنهبوها ، أو دارا (٢) فأخذوا ما فيها ،  
 ففي جريان حكم الحراية عليهم وجهان :  
أحدهما : - وهو قول أكثر أصحابنا - أنه (٣) يجرى عليهم حكم الحراية ،  
 لأنهم تغلبوا (٤) بالسلاح جهارا (٥) كالصحراء ، وحد الحراية  
 أن لا يقدر على دفع المحارب ، وهذا موجود .  
والوجه الثاني : - وهو قول الأقلين ، وهو (٦) اختيار أبي حامد الاسفراييني -  
 أنه (٧) لا يجرى عليهم حكم الحراية لوجود (٨) الفوئ فيه (٩) غالباً ،  
 فسقط حكم نادره (١٠) .

- 
- (١) ج ( دارا ) .  
 (٢) ج ( سوقا ) .  
 (٣) ج ( انه ) ساقطه .  
 (٤) ك ( يملئوا ) .  
 (٥) ن ( وجهان ) .  
 (٦) ك عن ( هو ) ساقطه .  
 (٧) ج ( أنه ) ساقطه .  
 (٨) ن ( لوجود الوجه ) .  
 (٩) ج عن ( فيه ) ساقطه .  
 (١٠) ج عن ( بحكم نادره ) .

صحح المستظهرى الوجه الاول . . .

وقال ابن الرفعة : والوجه الثاني أقيس ، وهو ما أورده القاضى الحسين . .  
 انظر : ( حلية العلماء ٢/٢٣٤ ) ( كفاية النبيه ١٣/١٣٩ )  
 وايضا : ( بحر المذهب ١٠/١٠٠ ) .

٧٦ - مسألة

قال الشافعي : ولا يقطع منهم الا من أخذ ربع دينار فصاعدا قياسا على

السلة في السارق (١) .

قد (٢) ذكرنا ان (٣) اعتبار النصاب في قطع (٤) الحراة كاعتباره في

قطع السرقة (٥) .

وقيمة المأخوذ (٦) معتبرة في زمان الأخذ ، وفي مكانه ان كان موضعا

جرت العادات فيه ببيع وشراء ، ويوجد (٧) فيه من يبيع

ويشترى .

وان كان لا يوجد ( ذلك فيه : اعتبرت قيمته في أقرب المواضع التي يوجد ) (٨)

فيها بيع ذلك وشراؤه .

( لان القيمة لا تعرف ) (٩) الا بوجود مشتريه ، ولا تعتبر (١٠)

قيمة ذلك عند استسلام الناس لأخذ أموالهم بالقهر والغلبة

لأميرين :

(١) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥ / ٨ ) .

(٢) ك ( وقد ) .

(٣) ك ، ن ( ان ) ساقطه

(٤) ج ( قطع ) ساقطه .

(٥) تقدم الكلام على هذا صفحة ( ٨٩٢ ) .

(٦) ن ( الموجود ) .

(٧) ن ( ويؤخذ ) .

(٨) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

(٩) ك ( ومن القيم لا يعرف ) .

(١٠) ج ( فلا تعتبر ) .

احدهما : أنه لا قيمة لها (١) في تلك الحال المتلفة للاموال (٢) .  
والثاني : أنه نقص حدث وتجدد بممصيتهم (٣) فلم يتخفف (٤) بسببه  
 غرمهم ، وتعتبر قيمته في الأغلب من أحوال السلامة .  
 وهذه صفة القيمة في اعتبار النصاب ، وفي غرم المستهلك . (٥)  
 - والله أعلم -

٧٧ - مسألة

قال الشافعي : ويحد كل رجل منهم بقدر فعله ، فمن وجب عليه القتل

والصلب : قتله (٦) قبل صلبه كراهية تعذيبه .  
 وقال في كتاب (٧) ( قتل العمد ) : يصلب ثلاثا ثم يترك . (٨)

- 
- (١) ك ( لمال ) .  
 (٢) ج ( الاموال ) .  
 (٣) ك ( لمصيتهم ) .  
 (٤) ك ( يتحقق ) .  
 (٥) انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤٣ ) ( بحر المذهب ١٠ / ٩٧ ) ( حاشية الجمل ١٥٣ / ٥ ) ( تحفة المحتاج ٩ / ١٥٩ ) .  
 (٦) ك ( قتل ) .  
 (٧) ن هـ ج ( كتاب اخر ) :  
 (٨) قال الشافعي : ( وينظر الى من قتل منهم وأخذ مالا فيقتله ويصلبه ، وأحب الى أن يبدأ بقتله قبل صلبه ، لأن في صلبه وقتله على الخشبة تعذيبا لـه يشبه المثلة .....  
 انظر : ( الام ٦ / ١٥٢ ، ٥٨ ) ( مختصر المزني ٨ / ٢٦٥ ) .

قد مضت هذه المسئلة في أحكام المقدمة (١) ، وذكرنا (٢) ان كل واحد

من المحاربين يعاقب بحسب ذنبه (٣) .

ولا يجب ذلك (٤) عليهم الا باقرارهم طوعا أو قيام بينة (٥) عليهم بشاهدين

عدلين ، كما بينا (٦) في قطع السرقة . (٧)

فان شهد بذلك شاهد وامرأتان وجب الفرم دون ( الحد ) (٨)

فاما الموضع الذي (٩) يقام فيه (١٠) الحدود عليهم من قتل و صلب (١١)

: فهو الموضع الذي حاربوا فيه ، وقتلوا ، اذا شاهدهم (١٢) فيه

من يرتدع بهم من غواة الناس .

وان كانت حرابتهم في مفازة : نقلوا الى أقرب البلاد بها (١٣) من الامصار

التي يكثر فيها أهل الفساد ، ولا يؤخر قتلهم الا قدر استبراء أحوالهم . (١٤)

(١) ج ( الاحكام المتقدمة ) ن ( أحكام متقدمة ) .

(٢) ج ( فذكرنا ) .

(٣) تقدم شرح المسألة صفحة ( ٨٧٨ ) .

(٤) ن هـ ( ذلك ) ساقطه .

(٥) ج ( البينة ) .

(٦) ن هـ ( كما قلنا ) .

(٧) تقدم الكلام على هذا صفحة ( ٧٥٥ ) .

(٨) انظر صفحة ( ٧٩١ ) .

(٩) ج ( التي ) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

(١١) ج ( من قتل و صلب ) ساقطه .

(١٢) ن ( شاهدوا ) .

(١٣) ج ( لهم ) ن ( بهم ) .

(١٤) انظر: ( بحر المذهب ١٠/ل ٩٧ ) ( مغنى المحتاج ٤/١٨٢ ) .



قال الشافعي : ومن وجب عليه ( ١ ) القتل دون الصلب قتل ودفع السي

أهله يكتفون به ( ٢ ) - وهذا صحيح -

لا يسقط قتلهم في الحاربة فرض الله فيهم من ( ٣ ) غسلهم ، وتكفينهم ،

والصلاة عليهم ، ودفنهم ، لأنها حقوق وجبت لحرمة أسلامهم .

فإن التمسهم ( ٤ ) أهلهم ( ٥ ) ، سلموا إليهم يقوموا بذلك فيهم .

وان رموا ( ٦ ) جثته ( ٧ ) قام بها ( ٨ ) الإمام من بيت المال ، وجاز ( ٩ )

له أن يصلى عليهم ( ١٠ ) .

( ١ ) ج ( عليه منهم ) .

( ٢ ) ك ( قد فنوه ) .

انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥ / ٨ ) .

( ٣ ) ك ( في ) .

( ٤ ) ك ( التمسوهم ) .

( ٥ ) ن هـ ج ( أهلوهم ) .

( ٦ ) ك ( بقوا ) .

( ٧ ) ج هـ ك ( صبعة ) .

( ٨ ) ك ( بهم ) .

( ٩ ) ك ( وكان ) .

( ١٠ ) قال ابن الرفعة : الأصحاب اتفقوا على أن الغسل والصلاة لا يتركان ، وهذا

ما ذكره القاضي الحسين . . .

وقد حكى الإمام في ( الجنائز ) وجها مطلقا : أن قاطع الطريق لا يغسل

ولا يصلى عليه ، استهانة له وتحقيرا لشأنه . . .

قال : وليس بشيء \* لفوات ما ذكرنا مع تأذي الناس بريحه . . .

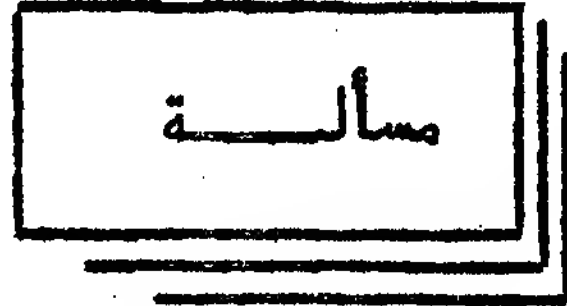
انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤٦ ) .

وكره له (١) مالك أن يتولى (٢) الصلاة عليهم بنفسه بعد قيامه بقتلهم • (٣)

— وليس هذا بصحيح —

لأن إقامة الحدود لا تسقط الحقوق • ولأن (٤) تولى (٥) الأمرين أولى

من ترك أحدهما •



٢٩ —

قال الشافعي : ومن وجب عليه القطع دون القتل قطعت يده اليمنى ثم حسمت

بالنار (٦) ثم رجله اليسرى (٧) ثم حسمت في مكان (٨) واحد ثم

يخلص • (٩)

(١) ج ( وذكر له ) •

(٢) ن هـ ( ان يتولى ) ساقطه •

(٣) قال ابن عبد البر : وكره مالك أن يصلي الامام على من قتله في حد من حدود الله •

وقال : يصلي عليه أهله والمسلمون •••••

وذلك — والله اعلم — لأن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لم يصلي

بنفسه على ماعز الاسلمي وغيره ممن أقام عليهم الحد •••••

وقد قال في الخال : ( صلوا على صاحبكم ) •

انظر : ( الكافي ٢٨٢/١ ) وايضا : ( اسهل المدارك ٣٥٨/١ ) ( قوانين

الاحكام ١١١ ) ( الفواكه الدواني ٣٣٨/١ ) ( الشرح الكبير ٣٩٠/١ ) •

(٤) ن ( ولا ) •

(٥) ك هـ ( يتولى ) •

(٦) ك هـ ( بالنار ) ساقطه •

(٧) ن هـ ( اليسرى ) ساقطه •

(٨) ج هـ ( موضع ) •

(٩) انظر : ( مختصر المزي ٢٦٥/٨ ) •

قد ذكرنا في أحكام الأقسام ، حكم القطع في أخذ المال وحده ، وأنسه

يجمع بين قطع يده اليمنى ورجله اليسرى لقول الله تعالى :

( أَوْ تُقَطَّعْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ) • ( ١ )

فإن قطع ولي ( ٢ ) الأمر يمتن يديه ويمنى رجله تعدى ، ولزمه القود فسى

يمنى رجله ( إن عمد ، وديتها إن أخطأ ، ولم يسقط بذلك

رجله اليسرى ) ( ٣ )

ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أساء ولم يضمن ، ووقع ذلك موقع الاجزاء ( ٤ ) •

والفرق بينهما :

أن قطعهما من خلاف يصح على ( ٥ ) مخالفه الضمان •

وتقديم اليمنى على اليسرى في الحراة اجتهد ، فسقط بمخالفته ( ٦ )

الضمان • ( ٧ )

وإذا قطع ، حسم بالنار أو بالنار ( ٨ ) بحسب العرف فيهما •

فإن أحب المقطوع أن يترك حسمه بالنار أو الزيت ( ٩ )

( ١ ) سورة المائدة الآية ( ٣٣ ) •

( ٢ ) ك ( متولى ) •

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط في ( ج ٥ ن ) •

( ٤ ) انظر : ( مغنى المحتاج ١٨١ / ٤ ) ( حاشية الجمل ١٥٤ / ٥ ) •

( ٥ ) ك ٥ ن ( على ) ساقطه •

( ٦ ) ك ( لمخالفته ) ن ( بمخالفته ) ساقطه •

( ٧ ) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ٩٧ ) ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤٢ ) ( تحفة المحتاج

١٦٠ / ٩ ) ( مغنى المحتاج ١٨١ / ٤ ) •

( ٨ ) ن ( وبالنار ) •

( ٩ ) ج ٥ ن ( والزيت ) •

ففيه وجهان :

أحدهما : - وهو قول أبي علي بن أبي هريرة - يجب إلى ذلك

ولا يحسم ، لأنه علاج (١) لا يجبر عليه كالدواء .

والثاني : لا يجب إليه ، ويحسم ( جبرا ، حراسة لنفسه ) (٢) وإن

فعله غير موقوف على أذنه لأمر رسول الله - صلى الله عليه -

وسلم - به . (٣)

ولا يشهر بعد (٤) قطعه ، لأنه زيادة نكال بعد استيفاء الحد ، إلا أن يرى

الامام أن قطعه لم يشهر (٥) في أهل الفساد فلا بأس أن يشهر

قدر ما يشهر فيهم حاله .

وميخله (٦) ليتصرف بنفسه (٧) أين شاء .

فأما ( المقطوع من أطرافه ) (٨) : فيدفن (٩) ولا يستبقى (١٠) ، إلا أن يرى

الامام أشهر الأطراف ليرتدع بها الناس ، فلا بأس به . (١١)

-----

(١) ج ( علاج ) ساقطه .

(٢) ج ( جزاء حرابته ) .

(٣) تقدم ذكر الوجهين في ( كتاب السرقة ) صفحة ( ٧١٨ ) .

(٤) ن ( حد ) .

(٥) ج ( لا يشهر ) .

(٦) ن ( وميخله ) .

(٧) ج ( لنفسه ) .

(٨) ج ( أطرافه المقطوعة ) .

(٩) ج ( فتدفن ) .

(١٠) ك ( ولا يستبقا ) .

(١١) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ١٧ ) .

فان التمس المقطوع أطراف نفسه كان أحق بها ليثولى دفتها ، فان أراد

استبقاها (١) لتدفن معه اذا مات منسج (٢)

مسألة

٨٠-

قال الشافعى : ومن (٣) حضر منهم (٤) وكثر (٥) أو هيب (٦) أو كان

رد : عزرو حبس (٧) - وهذا صحيح -

حدود الله تقام على من باشرها دون الرد المعاون عليها بتكثير (٨)  
أو تهيب أو نصرة .

وقال أبو حنيفة : الرد المكث (٩) فيها والمهيب كالمباشر فى إقامة الحد عليه ،

وان (١٠) قتل واحد منهم قتلوا ، وان أخذ واحد منهم المال قطعوا (١١)

(١) ن (استبقاوها) .

(٢) انظر : (بحر المذهب ١٠/١٧٧) .

(٣) ج (فان) .

(٤) ج (معهم) .

(٥) ك (مكث) ج (وكبر) .

(٦) ك (أوهيب) .

(٧) انظر : (مختصر المزنى ٨/٢٦٥) .

(٨) ن هـ ج (بتكبير) .

(٩) ن هـ ج (المكبر) .

(١٠) ج (فان) .

(١١) انظر : (الهداية ٢/١٣٣) (البحر الرائق ٥/٧٤) (اللباب ٣/٢١٣)

(مختصر الطحاوى ٢٧٧) (كشف الحقائق ١/٣٠٤) .

استدلالا : بقوله تعالى : ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فُسَادًا ) ( ١ ) فمّم ولم يخص ( ٢ ) .

ورواية ابراهيم بن طهمان ( ٣ ) . عن عبد العزيز بن رفيع ( ٤ ) . عن

عبيد بن عمير ( ٥ ) . عن عائشة أنها قالت : ( قال رسول الله

( ١ ) سورة المائدة الآية ( ٣٣ ) .

( ٢ ) ك ( يخص ) .

( ٣ ) أبو سعيد ابراهيم بن طهمان الخراساني ( ٠٠٠ - ١٦٣ هـ ) .

من فقهاء أصحاب الحديث . ولد بهرة . وسكن نيسابور . روى عن عمرو بن

دينار . وطبقته . . . من مؤلفاته : السنن في الفقه . والمناقب . وكتاب

التفسير . . . وثقه اسحاق . واحمد . وابو حاتم . والدارمي . توفي بمكة . . .

واختلفوا في سنة وفاته . . .

انظر ترجمته في : ( من تكلم فيه الدارقطني ل ٢ ) ( الثقات - لابن شاهين - ل ٦ )

( الضعفاء - للعقيلي - ل ١٩ ) ( فقه اهل العراق ٦٠ ) ( العقيد

اليمين ٢١٥ / ٣ ) ( معجم المصنفين ١٦٦ / ٣ ) .

( ٤ ) أبو عبد الله عبد العزيز بن رفيع الاسدي ( ٠٠٠ - ١٣٠ هـ ) .

من التابعين . روى عن أنس . وعلى . وابن عباس . وابن عمر . وغيرهم .

وروى عنه الاعمش . وشريك . والسفيانان . وآخرون . . . وثقه احمد . وابن معين .

وابو حاتم . والنسائي . وابن ماجه . والمجلى . واختلفوا في سنة وفاته . . .

انظر ترجمته في : ( الكاشف ١٩٨ / ٣ ) ( مشاهير علماء الامصار ٨٤ ) ( التاريخ

الكبير ١١ / ٦ ) ( الشذرات ١٧٧ / ١ ) ( الجرح والتعديل ٣٨١ / ٥ )

( ٥ ) أبو عاصم عبيد بن عمير بن قتادة الليثي ( ٠٠٠ - ٦٨ هـ ) .

من كبار التابعين . روى عن أبيه . وعمر . وعلى . وام سلمة . وخلق . . . وروى

عنه عطاء . ومجاهد . وابن سنان . وغيرهم . . . وثقه المجلى . وابن حبان .

وابن معين . وابو زرعة . . .

انظر ترجمته في : ( ترتيب ثقات المجلى ل ٣٦ ) ( غاية النهاية ٤٩٦ / ١ ) ( طبقات

الحفاظ ١٤ ) ( الكاشف ٢٣٩ / ٢ ) ( التاريخ الكبير ٤٥٥ / ٥ ) ( تهذيب

التهذيب ٧١ / ٧ ) ( تذكرة الحفاظ ٥٠ / ١ ) .

— صلى الله عليه وسلم — : ( لا يحل قتل امرئ (١) مسلم الا في ثلاث  
خصال : زان محصن فيرجم ، ( ورجل يقتل متعمدا ) (٢) فيقتل به ،  
ورجل خرج على الامام يحارب (٣) الله ورسوله ، فيقتل أو يصلب  
أو ينفى (٤) من الارض ) (٥) .

نعم في المحارب ولم يفرق بين مباشر ومكشّر .

-----

(١) ن هـ ج ( امرئ ) ساقطه .

(٢) ج ( وقتل رجل متعمدا ) ن ( ورجل متعمدا ) .

(٣) ك ( فحارب ) .

(٤) ن ( أو ينفى ) .

(٥) رواه كل من : أبى داود ، والدارقطنى فى ( الحدود ) والنسائى فى ( تحريم  
الدم ) والبيهقى فى ( السرقة ) وأبى نعيم فى ( الحلية ) من طريق ابراهيم  
بن طهمان ، عن عبد المنيز بن ربيع ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة  
قالت : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : لا يحل دم امرئ مسلم  
يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله الا باحدى ثلاث : رجل  
زنى بعد احصان فانه يرجم ، ورجل خرج محاربا لله ورسوله فانه يقتل  
أو يصلب أو ينفى من الارض ، أو يقتل نفسا فيقتل بها . . . واللفظ لأبى داود —  
ورواه الدارقطنى فى ( الحدود ) من طريق ابراهيم بن طهمان ، عن منصور ،  
عن ابراهيم ، عن أبى معمر ، عن مسروق ، عن عائشة . . . . .

قال الشيخ آبادى فى ( التعليق ) : قال فى ( التنقيح ) : هو على شرط الصحيح .  
ورواه احمد فى ( مسنده ) وأبو داود الطيالسى فى ( القتل ) والنسائى فى  
( تحريم الدم ) من طريق أبى اسحاق ، عن عمرو بن غالب ، عن عائشة . . .  
قلت : وله شاهد فى الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود .

وقد تقدم ذكره صفحة ( ١٥١ ) .

انظر : ( سنن أبى داود ٤٤٠ / ٢ ) ( سنن الدارقطنى ٨١ / ٣ ، ٨٣ )

( حلية الأولياء ١٥ / ٩ ) ( سنن النسائى ١٠١٦ / ٧ ) ( ١٠٢٤ )

( سنن البيهقى ٢٨٣ / ٨ ) ( مسند أحمد ٢١٤ / ٦ ) ( منحة المعبود ٢٩١ / ١ )

( التعليق المبنى ٨١ / ٣ ) .

ومن القياس : أنه حكم يتعلق بالمحارب ( ١ ) فوجب أن يستوى فيه الرد<sup>١</sup> والمباشر<sup>٢</sup> كالغنيمة ( ٢ ) التي يشترك في استحقاقها المقاتل ( ٣ ) والحاضر ( ٤ ) لأنها ترهب<sup>٥</sup> ، كذلك الحدود في المحاربة لأنها ترهب ( ٥ )<sup>١</sup>

ولأن المباشر لم يقدر على الأخذ إلا بدفع<sup>الرد</sup> المكثّر ، فصار الأخذ مضافاً إليهما ( ٦ ) فوجب أن يقام الحد عليهما<sup>١</sup> ( ٧ )

ودليلنا : رواية أبي امامه بن سهل بن حنيف وعبد الله بن عامر ( ٨ ) بن ربيعة قالوا : ( كنا مع عثمان بن عفان وهو محصور في السدار ، فسمع الناس فتغیر لونه ، وقال : انهم ليتوعدوني ( ٩ ) بالقتل . فقلنا : يكفيكم الله يا أمير المؤمنين . قال : ولم يقتلوني ؟ وقد سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ( لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث :

( ١ ) ك ( بالمحاربة ) .

( ٢ ) ن ( لغنيمة ) .

( ٣ ) ج ( المباشر ) .

( ٤ ) ن ( والحاضر ) .

( ٥ ) ك ( ترهيب ) .

( ٦ ) ك ( إليه ) .

( ٧ ) انظر : ( المبسوط ١٩٨ / ٩ ) ( شرح فتح القدير ٢٧١ / ٤ ) .

( ٨ ) ج ، ن ( بن عامر ) سابقه .

( ٩ ) ج ( ليتوعدوني ) .



كفر بعد ايمان (١) ، أو زنا بعد احسان (٢) ، أو قتل نفس (٣) بغير  
نفس ، ووالله ما زنت في جاهلية ولا اسلام قط ، ولا قتلت نفسا  
بغير نفس ، ولا أحببت أن (٤) لي بدينى بدلا منذ هدانى  
الله (٥) ، فهم يقتلونى ؟ (٦) .

(١) ك ( رجل كفر بعد اسلامه ) .

(٢) ك عن ( احصانه ) .

(٣) ك ( نفسا ) .

(٤) ن ( بأن ) .

(٥) ك ( الله له ) .

(٦) ج عن ( يقتلونى ؟ ) .

الحديث رواه كل من : أبى داود فى ( الديات ) والترمذى فى ( الفتن ) والطيالسى  
فى ( القتل ) والطحاوى فى ( مشكل الآثار ) وابن المنذر ، وابن ماجه ،  
والحاكم فى ( الحدود ) والنسائى فى ( تحريم الدم ) والبيهقى فى ( المرتد ،  
والجنايات ) وأحمد فى ( مسنده ) من طريق يحيى بن سعيد عن أبى امامة  
بن سهل بن حنيف وعبد الله بن عامر قالا : كنا مع عثمان وهو محصور ، وكنا  
إذا دخلنا مدخلا نسمع كلام من بالبلاط ، فدخل عثمان يوما ثم خرج فقال :  
انهم ليتواعدوني بالقتل ، قلنا : يكفيكم الله ، قال : فلم يقتلونى ؟  
سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : لا يحل دم امرئ مسلم  
الا باحدى ثلاث : رجل كفر بعد اسلامه ، أو زنى بعد احصانه ، أو قتل  
نفسا بغير نفس ، فوالله ما زنت في جاهلية ولا اسلام ، ولا تمنيت أن لى  
بدينى بدلا منذ هدانى الله ، ولا قتلت نفسا ، فلم يقتلونى ؟

— واللفظ للنسائى —

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

قال الترمذى : وفى الباب عن ابن مسعود ، وعائشة ، وابن عباس ، هذا حديث

حسن . . . . . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عثمان بن عفان ،

عن النبى - صلى الله عليه وسلم - . . . . .

وروى مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه قال : ( قام فينا (١) رسول الله  
 - صلى الله عليه وسلم - مقامى هذا ، فقال : والذي (٢) لا اله (٣)  
 غيره لا يحل دم امرئ (٤) مسلم الا باحدى ثلاث خصال : الثيب  
 الزانى ، ورجل قتل فأقيد ، والتارك للجماعة (٥) المفارق للاسلام (٦)  
 فدل هذان الحديثان على ان الرد لا يحل قتله ، لانه لم يوجد (٧) منه  
 احدى هذه الخصال الثلاثة (٨) .

-----  
 = ورواه الشافعى فى ( الام ) وفى ( مسنده ) وفى ( اختلاف الحديث ) والدارمى  
 فى ( الحدود ) واحمد فى ( مسنده ) من طريق يحيى بن سعيد ، عن أبى  
 أمامة بن سهل بن حنيف - مختصرا - ورواه ابن الجارود فى ( الحدود ) -  
 بالاسناد المتقدم - مطولا -  
 انظر: ( سنن أبى داود ٤٧٩/٢ ) ( منحة المعبود ٢٩٠/١ ) ( سنن الترمذى  
 ٣١٢/٣ ) ( الاوسطل ٣١ ) ( بدائع المنن ٢٤٢/٢ ، ٢٨٤ ) ( سنن  
 الدارمى ١٧١/٢ ) ( سنن النسائى ٩١/٧ ، ٩٢ ) ( سنن البيهقى  
 ١٨/٨ ، ١٩ ، ١٩٤ ) ( سنن ابن ماجه ٨٤٧/٢ ) ( منتقى ابن الجارود  
 ٢٨٤ ) ( الام ١٥٦/٦ ) ( اختلاف الحديث ٥٣٢/٨ ) ( المستدرک  
 ٣٥٠/٤ ) ( مسند احمد ٦١/١ ، ٦٥ ، ٧٠ ) ( مشكل الآثار ٣٢١/٢ ) .

- (١) ك ( فينا ) ساقطه .
- (٢) ن ( والله الذى ) .
- (٣) ك ( لا اله ) .
- (٤) ج عن ( امرئ ) ساقطه .
- (٥) ن ( الجماعة ) .
- (٦) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٥١ ) .
- (٧) ج ( لم توجد ) .
- (٨) ك عن ( الثلاث ) .

ومن القياس : انه حد يجب بارتكاب معصية فوجب أن لا يجب على الممين (١)

عليها كحد الزنا والسرقة والقذف •

ولان أبا حنيفة يقول : ان الردء لا يقتل اذا كان المباشر امرأة (٢) ، فكذلك

اذا كان رجلا •

وتحريره قياسا : ان من لم يباشر القتل والأخذ لم يجب عليه حدهما كالمرأة

اذا باشرت •

فان قال : المرأة لا يجرى عليها (٣) حكم الحاربة •

قلنا : يجرى عليها عندنا حكم الحاربة •

ولان السبب والمباشرة اذا اجتمعا : تعلق (٤) الضمان بالمباشرء

وسقط (٥) حكم السبب كالممسك والذابح ، وحافر البئر والدافع ،

يجب الضمان على الذابح دون المسك ، وعلى الدافع في البئر

دون الحافره ، كذلك اجتماع الردء والمباشر في الحاربة • (٦)

(١) ن ( من العين ) •

(٢) قال الامام الكاساني : وأما الرجال الذين معها ( اي المرأة ) فلا يقام عليهم

الحد في قول أبي حنيفة ومحمد — رحمهما الله — سواء باشروا معها

أو لم يباشروا ...

وفرق أبو يوسف بين الصبي وبين المرأة حيث قال : اذا باشر الصبي لاحد على من

لم يباشر من العقلاء البالغين ، واذا باشرت المرأة تحد كالرجال ...

انظر : ( بدائع الصنائع ٩ / ٤٢٨٤ ) وايضا : ( المبسوط ٩ / ١٩٧ ) ( شرح

فتح القدير ٤ / ٢٧٣ ) •

(٣) ن ( عليها عندنا ) •

(٤) ك ، ن ( وتعلق ) •

(٥) ك ، ن ( سقط ) •

(٦) انظر : ( البيان ١٠ / ١٥٨ ) ( الشامل ٦ / ١٣١ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٠ )

( المذهب ٢ / ٢٨٥ ) ( النكت ١ / ٢٨١ ) •

فاما الجواب عن الآية : فهو ان القتل واخذ المال مضمران فيها ، فكانه

قال : ان يقتلوا ان قتلوا •

فان قيل : يكون (١) المضمرة فيها أو قتل بعضهم (٢) •

قلنا : لم يصح ذلك من وجهين :

أحدهما : انه (٣) زيادة اضرار لا يفتقر اليها الكلام •

والثاني : ان اضرار ما اتفق عليه أولى من (٤) اضرار (٥)

ما اختلف فيه • (٦)

واما الجواب عن استدلاله بحديث عائشة فمن وجهين :

أحدهما : ان راويه ابراهيم بن طهمان ، وقد حكى الدارقطني (٧) ،

عن ابي بكر النيسابوري (٨) قال :

(١) ج (كيف يكون) •

(٢) ن هـ ج (أو قيل لبعضهم) •

(٣) ن (انه في) •

(٤) ج (أولى من) ساقطه • ن (أو امر) •

(٥) ن (اضمان) •

(٦) انظر : (شرح مختصر المزني ٩/١٦١) •

(٧) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥ هـ) •

الحافظ المشهور ، كان عالما حافظا فقيها على مذهب الامام الشافعي ، وهو

أول من صنف القراءات .... من تصانيفه : المختلف والمؤتلف ، الضعفاء ،

المجتبى من السنن المأثورة .... توفي ببغداد ••

انظر ترجمته في : (طبقات الاسنوي ١/٥٠٨) (البداية والنهاية ١١/٣١٧)

(طبقات السبكي الكبرى ٣/٤٦٢) (النجوم ٤/١٧٢) (المختصر في

أخبار البشر ٢/١٣٠) (وفيات الاعيان ٣/٢٩٧) •

(٨) أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري (٢٣٨ - ٣٢٤ هـ) •

امام الشافعي في عصره بالعراق • ولد بنيسابور ، وسكن بغداد ، ورحل رحلة

واسعة .... وتفقه بالمزني والريعي وابن عبد الحكم ، من مؤلفاته : =

قلت لمحمد بن يحيى (١) : ابراهيم بن طهمان يحتج بحديثه ؟

قال : لا . (٢)

والثاني : ان القتل في الحاربة مضمرة (٣) في الخبر كما كان مضمرافى

الآية . (٤)

واما الجواب عن قياسهم على الغنيمة ، فمن وجهين :

احدهما : انا لا نعلم (٥) لهم ان القطع والقتل يجب بالمحاربة ، وانما

يجب القتل بالقتل (٦) ، ويجب القطع بأخذ المال .

والثاني : انه لما شارك في الغنيمة من لم يشهد الواقعة (٧) من أهل

الخمسة كان أولى أن يشارك فيها من شهدها ،

-----

= زيادات كتاب المزنى ، وكتاب الربا . . . . . توفي بنيسابور . . . . .

انظر ترجمته في : ( تذكرة الحفاظ ٣/٨١٩ ) ( البداية والنهاية ١١/١٨٦ )

( النجوم الزاهرة ٣/٢٥٩ ) ( المذرات ٢/٣٠٢ ) ( مرآة الجنان

٢/٢٨٨ ) ( طبقات الشيرازى ١٣ ) .

(١) أبوعبد الله محمد بن يحيى الذهلى النيسابورى (١٧٢ - ٢٥٨هـ) .

من حفاظ الحديث . انتهت اليه مشيخة العلم بخراسان ، روى عنه البخارى

أربعة وثلاثين حديثا . . . . . اعتنى بحديث الزهرى فصفه وسماه ( الزهريات )

اختلفوا في سنة وفاته . . . . .

انظر ترجمته في : ( تهذيب التهذيب ٩/٥١١ ) ( طبقات الحفاظ ٤/٢٣٤ ) ( تذكرة

الحفاظ ٢/٥٣٠ ) ( الكاشف ٣/١٠٧ ) ( طبقات الحنابلة ١/٣٢٧ ) ( الاعلام

٣/٨ ) .

(٢) انظر : ( سنن الدارقطنى ٣/٨١ ) .

(٣) ن ( يضمن ) .

(٤) انظر : ( النكت ل ٢٨١ ) .

(٥) ك ( اما لا نعلم ) ن ( ان لا نعلم ) .

(٦) ن ( والقطع ) .

(٧) ج ( الواقعة ) .

والحرابة (١) لا يشارك فيها من لم يشهد ها فلم يشارك فيها من لم

يباشرها . (٢)

وأما الجواب عن استدلالهم بتأثير النصرة والتكثير (٣) : فهو باطل (٤)

بالمسك والذابح . (٥)

فإذا ثبت ان لا حد على الردء المكث (٦) والمهيب : فعليهم التمييز

أدبا وحسبا ، وقد جمع الشافعي بينهما في هذا الموضع ، وقد

ذكرنا مذاهب أصحابه فيه . (٧)

(١) ك ( والخبر انه ) .

(٢) انظر : ( شرح مختصر المزنى ٩ / ل ١٦١ ) ( النكت ل ٢٨١ ) .

(٣) ج ( النصر والتكثير ) .

(٤) ك ( فهو فاسد ) .

(٥) قال الامام الشيرازي : قالوا : لم يفعل المباشر الا بظهر الردء .

قلنا : الفاص لم يغصب الا بظهر الاعوان ثم يختص بالضمان والداخل

الى الحرز لم يأخذ الا بظهر الواقع خارج الحرز ، ثم لا يشاركه فسي

الحد . . . . .

انظر : ( النكت ل ٢٨١ ) .

(٦) ج ( والمكث ) .

(٧) تقدم شرح ذلك صفحة ( ٨٩٦ ) .

مسألة

٨١

قال الشافعي : ( ومن قتل وجرح اقص ) (١) لصاحب (٢) الجرح ثم قتل ،  
ولو أخذ المال وجرح (٣) اقص (٤) لصاحب الجرح ثم قطع (٥)  
لا يمنع حق الله تعالى حق (٦) الادميين في الجراح . (٧)  
اذا جرح المحارب في الحاربة رجلا وجب عليه القصاص لقول الله تعالى :  
(وَالْجُرْحَ قِصَاصٌ) . (٨)

وفي انحطامه كالقتل (٩) قولان :

احدهما : - وهو الاشهر الذي نقله المزني - انه لا ينحتم بخلاف  
القتل ، لان الله تعالى أغفل ذكر الجراح في أية الحاربة ،  
فكان باقيا على حكم أصله في غير الحاربة .

فملى هذا : يكون المجرع بالخيار (١٠) في القصاص أو أخذ الدية  
أو العفو عنها . (١١) .

(١) ج ( فان جرح وقتل اقتص ) .

(٢) ن ( أصحاب ) .

(٣) ج ( ثم جرح ) .

(٤) ن هـ ( اقتص ) .

(٥) ج ( قتل ) .

(٦) ن ( حق ) ساقطه .

(٧) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥ / ٨ ) .

(٨) سورة المائدة الآية (٤٥) .

(٩) ن ( في القتل ) .

(١٠) ن ( بالجراح ) .

(١١) صح هذا الوجه : النووي ، والرافعي ، والبغوي ، والرويانى ... =

والقول الثاني : ان القصاص في الجراح منحتم كاحتامه في القتل . ( ١ )

لان ( ٢ ) جميع الأطراف تابعة للنفس في وجوب القصاص وسقوطه ،

فكانت تابعة لها في احتامه .

فعلى هذا : يستوفيه الامام حتما ، ولا يخير ( ٣ ) فيه المجرع . ( ٤ )

-----  
 وقال أبو الطيب الطبري : وهذا <sup>ما قاله</sup> في الجديد . . .

قال ابن الرفعة : وهذا هو المنصوص ، وهو الصحيح في الكافي . . . .

انظر : ( روضة الطالبين ١٠ / ١٦١ ) ( فتح الميز ١٢ / ١٢٣ ) ( تهذيب

الاحكام ٤ / ١٢٦ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠١ ) ( شرح مختصر

المزني ٩ / ١٦١ ) ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤٦ ) .

( ١ ) قال ابن الرفعة : وهذا ما قاله الشافعي في سائر كتبه عن الجديد . . .

انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤٦ ) .

( ٢ ) ك من ( لأنها ) .

( ٣ ) ن ( ولا يحسن ) .

( ٤ ) ك ( للمجرع ) .

قال القاضي أبو الطيب الطبري :

فاذا قلنا : يكون متحتما ، فوجهه : أنه احد نهي القصاص ، فوجب ان يكون

متحتما كالقصاص في النفس .

وايضا : فان القصاص في الطرف لو كان لا يتحتم لوجب ان يكون في النفس

غير متحتم ، يدل على صحة هذا في غير المحاربة .

واذا قلنا : انه لا يكون متحتما ، فوجهه : قوله تعالى : ( انما جزاء الذين

يحاربون الله ورسوله . . . ان يقتلوا ) فحتم القتل ، ولا يخلو اما ان يكون

نبه بالقتل على الجرح أو يكون قصد بذلك المخالفة بينهما . . . ولا يجوز

أن يكون نبه بالقتل على الجرح ، لان القتل أغلظ ولا ينبه بالا على على

الأدنى ، وانما ينبه بالادنى على الاعلى ، بدليل قوله تعالى : ( فمن يعمل

مثقال ذرة خيرا يره ) فنبه بالقليل على الكثير . . . =



== وكذلك قوله تعالى : ( ولا تقل لهما اف ) نه بالتأنيف على الضرب والشم كذلك .

فدل على انه قصد المخالفة بين حكم النفس والطرف...

فاما الجواب عن قولهم : انه أحد نوعي القصص فكان متحتما كالنفسه فان القاضى

ابا الطيب قال : سمعت الماسرخسي يقول : سمعت ابن مهران صاحب

أبي اسحاق المروزي يقول : الفرق بين النفس وبين ما دون النفس ان قاطع

الطريق يقصد القتل في أخذ المال فغلظ عليه بالانحتمام لأجل مقصوده ،

وليس كذلك الجرح فإنه ليس بمقصود ، فلم هذا لم يغلظ عليه بالاحتام ...

**وايضا : فان حكم النفس أكد من حكم الطرف يدل عليه الكفارة ، فانها تجيب**

ففي النفس ولا تجب فيما دون النفس ، كذلك أيضا الانحتام مثله . . .

انظر: ( شرح مختصر المزنى ٩/١٦١ ، ١٦٢ ) .

- (١) ج (والجرح) .  
 (٢) تقدم في المسألة السابقة ذكر القولين .  
 (٣) ج ، ن (ولا يدخل) .  
 (٤) ما بين القوسين ساقط في (ن) .  
 (٥) قال الإمام الطحاوى : وان خرجوا فأخذوا المال وجرحوا : قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ومطلت الجراحات ، وكذلك ان كانوا قتلوا قتلوا  
 ومطلت الجراحات . . . .

استدللا : بقول الله تعالى : ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ... الآية

الى قوله : ( ١ ) أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ) . ( ٢ ) فاقْتَصِرَ بِحُدُودِهِمْ عَلَى مَا

تضمنته الآية ، فلم يجز ان يزداد عليها .

قال : ولان الحدود في الحاربة من حقوق ( ٣ ) الله المحضة ، وليست قصاصا

لانتقامها ( ٤ ) وسقوط الخيار فيها ، فتدخل ( ٥ ) الأقل ( ٦ ) في الأكثر

من جنسه ، كمن زنا بكرا ثم زنا ثيبا دخل جلده في رجمه .

ولان المقصود بما يستوفى على المحارب من جرح وقطع الزجر والردع ، ومع استحقاق

القتل ينزل مقصود الردع بغيره ( ٧ ) فسقط ( ٨ ) .

ودليلنا : قول الله تعالى : ( وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ) ( ٩ ) فكان على عمومته في المحارب ( ١٠ )

وبغيره ( ١١ ) .

ولان كل عقوبة وجبت في غير الحاربة لم تسقط ( ١٢ ) في الحاربة كالقتل .

===== انظر : ( مختصر الطحاوى ٢٧٦ ) وايضا : ( بدائع الصنائع ٩ / ٤٢٩٧ )

( الهداية ٢ / ١٣٣ ) ( البحر الرائق ٥ / ٧٤ ) ( شرح فتح القدير

٤ / ٢٧٢ ) .

( ١ ) ن ( الى أن قال ) .

( ٢ ) سورة المائدة الآية ( ٣٣ ) .

( ٣ ) ن ( حدود ) .

( ٤ ) ن ( لانتقامه ) .

( ٥ ) ك ( ولا تدخل ) .

( ٦ ) ن ( الأول ) .

( ٧ ) ن ( لغيره ) .

( ٨ ) انظر : ( المبسوط ٩ / ١٩٦ ، ١٩٧ ) .

( ٩ ) سورة المائدة الآية ( ٤٥ ) .

( ١٠ ) ج ( للمحارب ) .

( ١١ ) ن ( وعمومه ) .

( ١٢ ) ج هـ ( يسقط ) .

- ولأنه أحد نوعي القصاص ، فجاز ان يجب في الحاربة كالقتل .
- ولأنهما نوعا قصاص فجاز الجمع بينهما قياسا على غير الحاربة .
- ولأن عقوبات الحاربة ( ١ ) اغلظ لاحتام القتل وزيادة القطع ، فلم يجز ان يسقط فيها ما يجب في غيرها . ( ٢ )
- فاما ( ٣ ) الجواب عن الآية : فهو أنها تضمنت من العقوبة المظهرة ما تضمنها من الاسباب المضمرة ، ولم يضمرفيها الجراح فلم يظهر فيها حكمها ( ٤ ) .
- واما الجواب عن قولهم : ان حدود الحاربة من حقوق الله ، ( فهو ان القتل فيه هو قصاص من حقوق الادميين ، وان تعلق بـه حق الله تعالى ) ( ٥ ) كالمدة ( ٦ ) .
- بدليل ان المحارب لو تاب قبل القدرة عليه سقطت عنه حقوق الله تعالى ، ولم يسقط من القتل الا انحتامه ، وكان موقوفا على خيار الولي فسي استيفائه ، فلم يسلم الدليل ( ٧ ) .
- وقولهم : انه ردع فسقط ( ٨ ) بالقتل ، يبطل بقطع السرقة والقتل في غير الحاربة يجمع بينهما وان كان القطع ردعا .

- 
- ( ١ ) ج هـ ( الجرائم ) .
  - ( ٢ ) انظر : ( البيان ١٠ / ١٦٠ ) ( النكت ل ٢٨١ ) ( الشامل ٦ / ١٣١ ) .
  - ( ٣ ) ج ( واما ) .
  - ( ٤ ) ك ( حكمه ) .
  - ( ٥ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .
  - ( ٦ ) ج هـ ( كالمدد ) .
  - ( ٧ ) انظر : ( النكت ل ٢٨١ ) .
  - ( ٨ ) ج ( سقط ) .

فصل

ب/ ٨١ -

فاذا ثبت الجمع بينهما لم يخلو (١) حال الجرح (٢) من ان يكون فيه قصاص أولا يكون (٣) •

فان لم يكن فيه قصاص كالجائفة (٤) : وجب أرشها للمجروح ، وكان حكمها في الحراية كحكمها في غيرها •

وان كان فيها قصاص كالموضحة (٥) :

فان قيل : بانحاتمه ، قدم القصاص منها على القتل ، وان تأخر عنه •

وان قيل : ليس بمنحتم ، وقف على خيار الولي ، فان اراد القصاص

قدم على القتل ، وان (٦) عفا عنه الى المال طوبى به المحارب

قبل قتله •

(١) ج ، ن ( يخل ) •

(٢) ج ( المجروح ) ن ( المجروح ) •

(٣) ج ( أولم يكن ) •

(٤) جاء في ( التاج ) : الجائفة : طعنة تبلغ الجوف • • •

وقال أبو عبيد : وقد تكون التي تخالط الجوف والتي تنفذ أيضا ، كما في

الصالح • • • ومنه الحديث : ( في الجائفة ثلث الدية ) •

انظر مادة - جوف - في : ( تاج العروس ٦/ ٦٣ ) وايضا : ( لسان العرب

٣٤/ ٩ ) ( الفائق في غريب الحديث ١/ ٢٤٦ ) •

(٥) جاء في ( اللسان ) : قال ابن سيدة : الموضحة من الشجاج التي بلغت العظم

فأوضحت عنه • • • وقيل : هي التي تقشر الجلدة التي بين اللحم والعظم

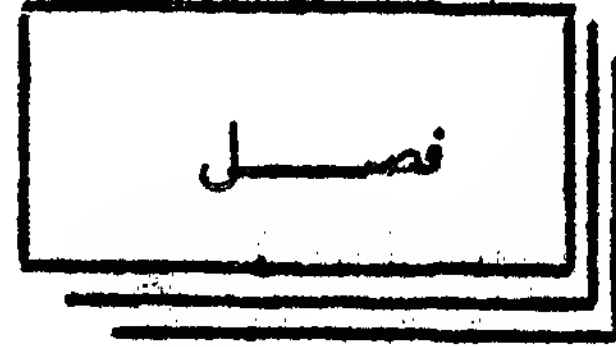
أو تشقها حتى يبدو وضع العظم ، وهي التي يكون فيها القصاص خاصة • •

انظر مادة - وضع - في : ( لسان العرب ٢/ ٦٣٥ ) وايضا : ( تهذيب

اللغة ٥/ ١٥٢ ) ( النهاية في غريب الحديث ٥/ ١٩٦ ) •

(٦) ن ( فان ) •

فان (١) اداه أو عرف (٢) وجهه : قتل (٣) ، وان لم يؤده ولا عرف  
وجهه : استبقى حتى يستكشف (٤) عن ماله (٥) ، وكذلك غرم ما استهلكه  
من المال ، ثم قتل ان ظهر مال أو وقع الاياس منه . (٦)



ج / ٨١

وانذا جمع المحارب في الحاربة بين أخذ المال (٧) وبين قطع طـ عرف  
بجناية : جمع عليه بين قطعه في المال وقطعه في القصاص .  
ومنع أبو حنيفة الجمع بينهما .  
وقال : اذا قطع بجناية (٨) يسرى يد (٩) وأخذ المال ، سقط عنه  
القصاص في يده اليسرى ، وقطعت يمينه في المال مع رجله اليسرى  
بناءً على ما تقدم من خلاقه في الجراح . (١٠)

- 
- (١) ك ( فاذا ) .  
(٢) ك ( وعرف ) .  
(٣) ج هـ ( قبل ) .  
(٤) ك ( يستكسب ) .  
(٥) ك هـ ( غرما له ) .  
(٦) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٦٢ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٢٦ ) ( الشامل  
في فروع الشافعية ٦ / ١٣١ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠١ ) ( البيان  
١٠ / ١٦٠ ) ( فتح الميز ١٢ / ١٢٣ ) .  
(٧) ن هـ ( مال ) .  
(٨) ك ( بجنايته ) .  
(٩) ن ( يدا ) .  
(١٠) تقدم قول أبي حنيفة صفحة ( ٩٢٣ ) .

ونحسن نجمع عليه بينهما : فنقطع يسرى يديه قصاصا ثم نقطع يمنى يديه مع رجله اليسرى لأخذ المال ، ولا نوالى (١) بين القطعين لأنهما حدان .  
ونمهل (٢) بعد قطع يسراه قودا حتى تندمل ثم نقطع (٣) يميناه فى (٤) المال ، ويقدم (٥) قطعه فى القصاص على قطعه فى المال سواء تقدم أو تأخره ،  
لأنه من الحقوق المشتركة بين الله ( وبين عباده ) (٦) أن قيل : بانحتمائه .  
أو من حقوق الأدميين أن قيل : أنه غير منحتهم .  
وحقوق الأدميين فى الدنيا مقدمة (٧) على حقوق الله فيها ، كمن (٨) وجب عليه القتل بردة وقصاص (٩) أو قطع يد بسرقة (١٠) وقصاص ، قدم القصاص والقطع على حق الله فيهما . (١١)

- 
- (١) ك ( ولا يوالى ) .
  - (٢) ك ( ونمهل ) .
  - (٣) ج ن ( ونقطع ) .
  - (٤) ن ( وفى ) .
  - (٥) ج ن ( ونقدم ) .
  - (٦) ك ( وعباده ) .
  - (٧) ج ( متقدمه ) .
  - (٨) ج ( فمتى ) ن ( كمن ) ساقطه .
  - (٩) ن ج ( أو قصاص ) .
  - (١٠) ن ج ( أو قطع يده ) .
  - (١١) ك ( فيه ) .

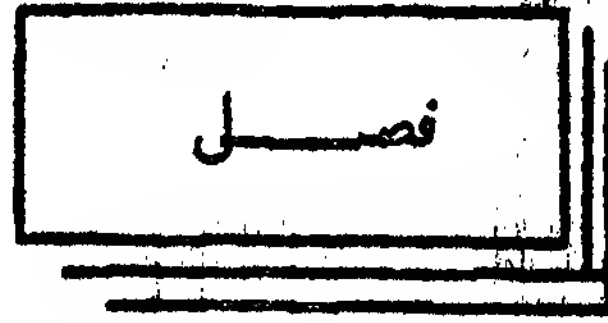
انظر : ( الشامل ٦/١٣١ ) ( المذهب ٢/٢٨٥ ) ( البيان ١٠/١٦٠ )  
( بحر المذهب ١٠/١٠٢ ) ( روضة الطالبين ١٠/١٦٢ ) .

فان قيل : فهلا (١) كان اجتماعهما في الدماء كاجتماعهما في المال على  
ثلاثة أقاويل :

- أحدها : ( يقدم في المال حق الادميين على حق الله كالدماء •
- والثاني : (٢) يقدم (٣) حق (٤) الله على حق (٥) الادميين  
بخلاف الدماء •
- والثالث : يشترك بينهما •

قيل : ان (٦) المقصود بحق الله في الدماء يوجد (٧) في استيفائه (٨)  
للأدميين (٩) وهو الردع والزجر ، والمقصود بحق الله في  
الاموال (١٠) لا يوجد (١١) في استيفائه للأدميين وهو (١٢) وصوله  
الى الفقراء والمساكين فافترقا • (١٣) •

- 
- (١) ج (فهلا لا) •
  - (٢) ما بين القوسين ساقط في (ج هـ) •
  - (٣) ن هـ ج (تقدم) •
  - (٤) ج (حقوق) •
  - (٥) ن هـ ج (حقوق) •
  - (٦) ك هـ ج (لان) •
  - (٧) ن (يؤخذ) •
  - (٨) ن (استيفاء) •
  - (٩) ن (الادميين) •
  - (١٠) ج (المال) ن (الدماء) •
  - (١١) ج (يوجد) ن (يؤخذ) •
  - (١٢) ج (وهو) تكررت •
  - (١٣) انظر: (شرح مختصر المزني ٩/١٦٢) (فتح العزيز ١٢/١٢٤) •



د / ٨١ -

واذا تماثل قطع القصاص وقطع الحراية في الاطراف ، فقطع المحارب اليد اليمنى والرجل اليسرى واخذ المال ، فوجب به قطع يده اليمنى ورجله اليسرى .

فان قيل : ان قطعه في القصاص (١) منحنم ، روى أسبق الأمرين :

□ فان تقدم قطع المال على قطع القصاص : قطع قصاصا ، وسقط قطع المال ،

لتقديم حق (٢) الاذى في الدم على حق الله تعالى فيه .

□ وان تقدم قطع القصاص على قطع المال : قطع (٣) قصاصا ، ولم يسقط

قطع المال ، بل (٤) يعدل (٥) فيه الى قطع يده اليسرى ورجله (٦)

اليمنى ، كمن أخذ المال وليس له يد يمنى ولا رجل يسرى ، لان استحقاق

القصاص فيهما حتم (٧) ، فصار كعدمهما فعديل في قطع المال

الى غيرهما . (٨)

(١) ج (في القصاص) ساقطه .

(٢) ن (حق) تكررت .

(٣) ك (فقط) .

(٤) ك (فلم) .

(٥) ن (يقطع) .

(٦) ن (برجله) .

(٧) ج (حتم به) .

(٨) ما ذكره الماوردي هاهنا موافق لما قاله الشيرازي ، والرواني . . . . .

قال العمراني : قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : ان قلنا : ان القصاص يتحتم ،

قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى للقصاص ، وسقط القطع للمحاربة ، لان

القصاص حق آدمي ، والقطع في المحاربة حق لله ، فقدم حق الاذى عليه ،

وسووا بين قطع العضوين قبل أخذ المال ومعه . =



ولو تقدم استحقاق قطعهما للمال : لم يعدل فيه الى ( غيرهما ، لأنه

ما وجب ابتداءً الا فيهما •

وان قيل : ان قطع القصاص ( ١ ) غير منحتم ، خير ( ٢ ) وليه بين القصاص

والمفـو •

فان عفا عنه : قطع للمال ، وان لم يعف عنه : قطع قصاصا ، وسقط

قطع المال سواء ( ٣ ) تقدم استحقاقه أو تأخر •

لان قطع المال ورد على طرف يجوز أن يقطع فيه اذا لم ينحتم ( ٤ )

أخذه في غيره ، فلم يجوز أن يعدل فيه الى غيره ، واذا انحتم لم

يجزان يقطع فيه فجاز ( ٥ ) المدول الى غيره •

ولو قطع المحارب اليد اليمنى ثم أخذ المال : قطعت يميناه قصاصا ، وصار ( ٦ )

بعد قطعها فيه كمن ذهب ( ٧ ) يميناه بأكلة •

== قلت : والى هذا ذهب أبو الطيب الطبري ، والرافعي ، والنووي •

انظر : ( المذهب ٢ / ٢٨٥ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٢ ) ( شح مختصر

المزني ٩ / ١٦٢ ) ( فتح العزيز ١٢ / ١٢٤ ) ( روضة الطالبين

١٠ / ١٦٣ ) ( البيان ١٠ / ١٦١ )

( ١ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن هـ ج ) •

( ٢ ) ج ( وخير ) •

( ٣ ) ن ( سوى ) •

( ٤ ) ن ( اذا انحتم ) •

( ٥ ) ن ( في أن ) •

( ٦ ) ج ( فصار ) •

( ٧ ) ن ( ذهب ) •

فهل يجزى في قطع المال ان يقتصر على قطع رجله اليسرى أم لا ؟ على وجهين

مضيا . (١)

احدهما : - وهو قول أبي حامد الاسفرايينى - يجزى (٢) أن يقتصر

عليها وحدها (٣) .

والوجه الثانى : - وهو أصح - أنه لا يجزى ، ويعدل عنها الى قطع يده

اليسرى ورجله اليمنى كمن ذهب يده اليمنى ورجله اليسرى .



٨٢ -

قال الشافعى : ومن عفا الجراح كان له ، ومن عفا النفس لم يحقن بذلك دمه ،

وكان على الامام قتله اذا بلغت جنايته القتل . (٤)

قد ذكرنا ان القصاص فى قتل (٥) الحراة منحت ، وفى انحتامه فى جراح الحراة

قولان : (٦)

احدهما : لا ينحتم (٧) ، فعلى هذا ( هل يراعى فيه كفأة ) (٨) المجرع

للجراح ؟

(١) تقدم ذكر الوجهين صفحة ( ٨٩٠ ) .

(٢) ج ، ن ( يجوز ) .

(٣) ن ( وحدها ) .

(٤) انظر : ( مختصر المزنى ٢٦٥ / ٨ ) .

(٥) ج ، ن ( قتل ) ساقطه .

(٦) تقدم ذكر القولين صفحة ( ٩٢١ ) .

(٧) ك ( انه لا ينحتم ) .

(٨) ج ، ن ( تراعى كفأة ) .

فان كافأه : اقتض منه .

وان لم يكافئه (١) : تفرد بأخذ الارش .

والقول الثاني : منحتم (٢) ، فعلى هذا : هل يراعا (٣) فيه الكفاة (٤) أم لا ؟

على قولين ( كالقصاص في النفس ) (٥) .

احدهما : لا يراعا (٦) ، ويكون القصاص فيها على انحتامه . (٧)

والقول الثاني : يراعا فيه (٨) الكفاة (٩) .

فعلى هذا : ان كافأه انحتم القصاص فيه .

( وان لم يكافئه سقط القصاص ) (١٠) ووجب الارش للمجروح ،

وصار (١١) موقوفا على خياره في (١٢) استيفائه وعفووه ،

لانه يصير بسقوط (١٣) القصاص جاريا مجرى الاموال (١٤) .

-----

(١) ج عن ( يكافئه ) .

(٢) ج ( انه ينحتم ) .

(٣) ك هـ ج ( تراعى ) .

(٤) ج ( الكفاة ) .

(٥) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .

(٦) ج ( لا تراعى ) .

(٧) ج زيادة : ( كالقصاص في النفس ) .

(٨) ج ( تراعى فيها ) .

(٩) ج ( الكفاة ) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .

(١١) ن هـ ج ( وكان ) .

(١٢) ن هـ ج ( خياره في ) ساقطه .

(١٣) ك عن ( سقوط ) .

(١٤) ج ( المال ) .

فلو كان (١) الجرح ما يجب القصاص في بعضه ولا يجب في جميعه (٢)

كالهاشمة •

فان قيل : ان القصاص في الجراح غير منحتم ، كان المجرع مخيرا بين

ثلاثة أمور :

بين ان يقتل (٣) في الايضاح ويأخذ أرض الهشم خمساً من الابل •

وبين ان يعفو (٤) عن القصاص الى الارش ، فيأخذ (٥) دية

الهاشمة عشرة من الابل •

وبين أن يعفو عن الأمرين •

وان قيل : ان القصاص في الجراح منحتم ، انحتم (٦) القصاص في ايضاح

الهاشمة في حق الله وحق المجرع ، وكان أرض هشمها خمساً (٧)

من الابل مستحقاً للمجرع (٨) ، لسقوط القصاص فيه ، فلم (٩)

يهدر بغير قصاص فيه (١٠) ولا أرض •

(١) ج (وان كان ) •

(٢) ن هـ (بعضه ) •

(٣) ن (يخص ) •

(٤) ن (يعفوا ) •

(٥) ج هـ (ويأخذ ) •

(٦) ن (انحتم في ) •

(٧) ج (خمس ) •

(٨) ن (للمجرع ) •

(٩) ج (ولم ) •

(١٠) ك (فيه ) ساقطه •

مسألة

٨٣ -

قال الشافعي : ومن تاب منهم قبل ان يقدر عليه (١) : سقط عنه الحد ، ولا يسقط (٢) حقوق الادميين ، ومحتمل ان يسقط كل حق لله بالتوبة .  
وقال في كتاب ( الحدود ) : وبه أقول (٣) .  
واصل هذا : قول الله تعالى : ( اِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) (٤) فمطف بهذا الاستثناء على ما تقدم من حدود المحاربة (٥)

- (١) ن ( عليه ) ساقطه .  
(٢) ك ( ولم تسقط ) .  
(٣) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥/٨ ) .  
قال الامام الشافعي في كتاب ( الحدود ) : ذكر الله - تبارك وتعالى - حد استتابة المحارب فقال - عز وجل - : ( الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم ) فمن أخاف في المحاربة الطريق وفعل فيها ما وصفت من قتل أو جرح وأخذ مال أو بعضه ، فاعتلف أصحابنا فيه .  
فقال بعضهم : كل ما كان لله - عز وجل - من حد يسقط فلا يقطع ، وكل ما كان للادميين لم يبطل ، يجرح بالجرح ، ويؤخذ منه أرشه ان لم يكن فيه قصاص ، ويؤخذ منه قيمة ما أخذ ، وان قتل دفع الى أولياء القتيل ، فان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفوا ولا يصلب ، وان عفا جاز العفو لأنه انما يصير قصاصا لاحدا - وبهذا أقول -  
وقال بعضهم : يسقط عنه ماله - عز وجل - وللناس كله الا أن يوجد عند متاع رجل بعينه فيدفعه اليه .  
انظر : ( الام ١٥٤/٦ ) . . .

- (٤) سورة المائدة الاية (٣٤) .  
(٥) ج ( المحارب ) ن ( المحارم ) .

فاختلف (١) اهل العلم في المراد بهذه التوبة .

□ فحكى عن عبد الله بن عباس (٢) والحسن (٣) ومجاهد (٤) وقتادة (٥) :

أنها الاسلام ، وهذا قول من زعم أن حدود الحرابة وردت فـ

المشركين .

(١) ن هـ ج ( واختلف ) .

(٢) روى أبو داود في ( الحدود ) والنسائي في ( تحريم الدم ) من طريق يزيد

النحوي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : ( إنما جزاء الذين يحاربون

الله ورسوله الآية ) نزلت هذه الآية في المشركين ، فمن تاب منهم قبل أن

يقدر عليه لم يمنعه ذلك أن يقام فيه الحد الذي أصابه .

— واللفظ لأبي داود —

انظر : ( سنن أبي داود ٤٤٥/٢ ) ( سنن النسائي ١٠١/٧ ) .

(٣) روى ابن جرير الطبري في ( تفسيره ) من طريق الحسين بن واقد ، عن زيد ، عن

عكرمة والحسن البصري قالا : قال : ( إنما جزاء الذين يحاربون الله

ورسوله الآية ) نزلت هذه الآية في المشركين ، فمن تاب منهم من قبل أن تقدروا

عليه لم يكن عليه سبيل .

انظر : ( تفسير الطبري ٢٠٦/٦ ) .

(٤) روى ابن جرير الطبري في ( تفسيره ) من طريق شبل ، عن ابن أبي نجيع ، عن

مجاهد : ( إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية ) قال : هذا

لأهل الشرك إذا فعلوا شيئاً في شركهم ، فإن الله غفور رحيم إذا تابوا

وأسلموا .

انظر : ( تفسير الطبري ٢٢٠/٦ ) .

(٥) روى ابن جرير الطبري في ( تفسيره ) عن يزيد ، عن سعيد ، عن قتادة : ( إلا

الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ) قال : هذا لأهل الشرك إذا فعلوا

شيئاً من هذا في شركهم ، ثم تابوا وأسلموا ، فإن الله غفور رحيم .

انظر : ( تفسير الطبري ٢٤٠/٦ ) وايضاً : ( مصنف عبد الرزاق ١٠٨/١٠ ) .

ويكون معنى الآية : ( الا الذين تابوا من شركهم وسعيهم في الارض

فسادا باسلامهم ) .

فاما المسلمون ( فلا تسقط التوبة عنهم حدا ) ( ١ ) وجب عليهم .

□ وذهب جمهور أهل العلم القائلون : بان حدود الحراية وردت في المسلمين ،

الى أنها التوبة من معاصي ( ٢ ) الحدود .

واختلف من قال بهذا في أمان الامام لهم ، هل يكون شرطا في قبول

توبتهم ؟

□ فحكى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ( ٣ ) ، والشمسي ( ٤ )

وطائفة : أن أمان الامام شرط فيها ، ومن لم يؤمنه الامام لم

تسقط التوبة عنه حدا .

□ وذهب جمهورهم : الى أن أمان الامام غير معتبر ( ٥ ) فيها ( ٦ ) ، والاعتبار

بتأثيرها في الحدود أن تكون ( ٧ ) قبل القدرة عليهم .

واختلف من قال بهذا في صفة القدرة عليهم على ثلاثة أقاويل :

احدها : ان يكون بعد لحوقهم بدار الحرب وان كانوا مسلمين ، ثم

عودهم منها تائبين قبل القدرة عليهم .

( ١ ) ج ( فلا يسقط بالتوبة عنهم حد ) .

( ٢ ) ك ( قصاص ) .

( ٣ ) سوف يأتي حديث علي بن أبي طالب صفحة ( ٩٤٠ ) .

( ٤ ) انظر : ( الدر المنثور ٢ / ٢٧٩ ) ( تفسير الطبري ٦ / ٢٢١ ) ( فتح القدير

٢ / ٣٢ ) ( الاحكام السلطانية - للماوردي - ٦٣ ) .

( ٥ ) ج ( متمين ) .

( ٦ ) ك ( فيها ) ساقطه .

( ٧ ) ك ( يكون ) .

فان لم يلحقوا بدار الحرب لم تؤثر (١) التوبة في اسقاط الحدود عنهم .

— وهذا قول عروة بن الزبير — (٢)

والثاني : ان يكون لهم في دار الاسلام فئة يلجأون (٣) اليها ويمتنعون

بها ، فان لم يمتنعوا بفئة (٤) لم تؤثر توبتهم في سقوط الحدود

عنهم . — وهذا قول عبد الله بن عمر (٥) وربيعة بن أبي

عبد الرحمن ، والحكم بن عتبة (٦) — (٧)

(١) ن (يؤثروا) .

(٢) روى عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق ابن جريج ، عن هشام بن عروة ، عن

أبيه في الذي يتلصص<sup>فيصيب</sup> الحدود ثم يأتي تائباً ، قال : ( لو قبل ذلك منهم

اجتروا عليه ، وفعله ناس كثير ، ولكن لو فرّ إلى العدو ثم جاء تائباً لم

أر عليه عقوبة ) .

وروى ابن جرير الطبري نحوه . . .

انظر : ( مصنف عبد الرزاق ١٠ / ١١٠ ) ( تفسير الطبري ٦ / ٢٢٣ ) .

(٣) ك (يلجؤون) ن (يلجئون) .

(٤) ك (لفيئة) .

(٥) ك (عبد الله بن عمرو بن أبي ربيعة) وهذا خطأ .

(٦) ك (عينه) .

أبو عبد الله الحكم بن عتبة الكندي (٥٠ — ١١٣ هـ) .

مولى عدى بن عدى الكندي ، روى عن زيد بن أرقم ، والنخعي ، وطاوس ، وغيرهم .

وروى عنه شعبة ، والأعمش ، وأبي عوانة . وثقه أحمد ، والمجلى ، والنسائي

وخلق . . . اختلفوا في وفاته . . .

انظر ترجمته في : ( تذكرة الحفاظ ١ / ١١٧ ) ( تهذيب التهذيب ٢ / ٤٣٢ )

( الشذرات ١ / ١٥١ ) ( لسان الميزان ٢ / ٣٣٦ ) ( مرآة الجنان ١ / ٢٥٠ )

( طبقات الشيرازي ٦٢ ) .

(٧) انظر : ( تفسير الطبري ٦ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٤ ) ( الاحكام

السلطانية — للماوردي — ٦٣ ) .



والثالث :- وهو قول جمهور الفقهاء - ان لا تمتد (١) اليهم يد الامام

بهرب أو استخفاء أو امتناع ، فيخرجوا عن القدرة عليهم ، فتؤثر

توبتهم فيما يسقط عنهم • ومن امتدت اليه يد الامام فهو تحت

القدرة عليه (٢) •

واختلف من قال بهذا (٣) في رفعه (٤) الى الامام ، هل يكون شرطاً

في القدرة عليه ؟ على قولين : (٥)

احدهما : لا يكون شرطاً ، لأنه في (الحالين قادر عليه) (٦) •

والثاني : يكون شرطاً في القدرة عليه ، لان النبي - صلى الله

عليه وسلم - قال في سارق رداً صفوان : (هلا (٧) قبل أن

تأتيني به ، لا عفا الله عني ان عفوت) • (٨)

واختلفوا فيما تسقط التوبة عنهم من الحقوق (٩) على ثلاثة مذاهب : (١٠)

احدها :- وهو قول على ابن أبي طالب - انها تسقط عنهم جميع

الحقوق لله تعالى وللادميين ، من الحدود والدماء والاموال •

(١) ج (ان من لا يمتد) ن (من لا تمتد) •

(٢) ن هـ ج (عليه) ساقطه •

(٣) ك (هذا) •

(٤) ج (دفعه) •

(٥) انظر: (بحر المذهب ١٠/١٠٤) •

(٦) ج (القدرة عليه) •

(٧) ج (هل لا) •

(٨) تقدم تخریج الحديث صفحة (٤٥١) •

(٩) ج (الحدود) •

(١٠) ن هـ ج (أقوال) •

روى : ( ان حارثة بن بدر (١) خرج محارباً ، فأخاف السبيل وسفك  
الدماء ، واخذ الأموال ، وجاء تائباً قبل القدرة عليه ، فقبل على بن  
أبي طالب - رضى الله عنه - توبته ، وجعل له أماناً منشوزاً (٢)  
على ما كان أصاب من دم ومال (٣) .

(١) ن هـ ك ، ( حارثة بن زيد ) وهذا خطأ .

حارثة بن بدر بن حصين الغداني (٥٠٠-٦٤هـ) .

تابعى ، من أهل البصرة . قيل : أدرك النبى - صلى الله عليه وسلم - . . . .  
له أخبار فى الفتوح . . . أمر على قتال الخوارج فى المراق ، فهزموه بنهر  
تيرا ( من نواحي الأهواز ) فلما أرهقوه دخل سفينة بمن معه ففرقت بهم .  
انظر ترجمته فى : ( الاصابة ٣٧١/١ ) ( المؤلف والمختلف ١٣٩ ) ( تهذيب  
تاريخ ابن عساكر ٤٣٠/٣ ) ( شرح شواهد المغنى ٢٧٤/١ ) ( عجالة  
المبتدى ٩٨ ) ( الاغانى ٣٨٤/٨ ) ( الكامل - للمبرد - ٣١٥/١ )  
( الاعلام ١٦٢/٢ ) .

(٢) ج هـ ن ( منورا ) .

(٣) رواه ابن جرير الطبرى فى ( تفسيره ) من طريق هشيم ، عن مجالد ، عن الشعبي  
أن حارثة ابن بدر حارب فى عهد على بن أبى طالب ، فأثنى الحسن بن  
على - رضوان الله عليهما - فطلب اليه أن يستأمن له من على ، فأبى ،  
ثم أتى ابن جعفر ، فأبى عليه ، فأثنى سعيد بن قيس الهمداني فأمنه ،  
وضمه اليه ، وقال له : استأمن الى أمير المؤمنين على بن أبى طالب ،  
قال : فلما صلى على الخداة ، أتاه سعيد بن قيس ، فقال : يا أمير المؤمنين ،  
ما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ؟ قال : أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع  
أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينقوا من الأرض ، قال : ثم قال : الا الذين  
تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، قال سعيد : وان كان حارثة بن بدر ؟  
قال : وان كان حارثة بن بدر ، قال : فهذا حارثة بن بدر قد جاء تائباً  
فهو آمن ، قال : نعم ، قال : فجاء به فبايعه ، وقبل ذلك منه ، وكتب  
له أماناً . . . .

والثاني :- وهو مذهب مالك بن أنس - أنها تسقط عنهم (١) جميع

الحدود والحقوق الا الدماء لتغليظها على ما سواها ، (٢)

والثالث :- وهو مذهب الشافعى ، وأبى حنيفة (٣) - أنها تسقط عنهم

حدود الله تعالى ، ولا تسقط عنهم حقوق الأدميين من الدماء

والأموال ، لاختصاص التوبة بتكفير الامام دون حقوق العباد .

== قال السيوطى فى ( الدر ) : أخرجه بن أبى شيبة ، وعبد بن حميد ، وابن أبى

الدنيا فى ( كتاب الاشراف ) ، وابن جرير ، وابن أبى حاتم ، عن الشعبي .

انظر: ( تفسير الطبرى ٢٢١/٦ ) ( الدر المنثور ٢٧٩/٢ ) .

(١) ج ( فيه ) ن ( عنه ) .

(٢) ما حكاه الماوردى ها هنا عن مالك مطابق لما ذكره ابن العربى فى : ( أحكام

القران ٦٠٠/٢ ) . والمذكور فى كتب المالكية ان قول الامام مالك مطابق

لما ذهب اليه الشافعى وغيره . . . . .

قال ابن عبد البر: فان تابوا من قبل المقدرة عليهم : سقط عنهم ما ذكرنا من

الحدود التى كان السلطان فيها مخيرا ، وثبت عليهم القصاص لمن ثبت له

بقتل وليه ، ويجوز عفو الولى ها هنا عنهم . وها هنا عليهم غرم ما أخذوه

من أموال الناس ، لأن حقوق الأدميين غير ساقطة عنهم ، يلزمهم ذلك

فى السر واليسر ، وعلى الامام فيما وجد به بأيدى المحاربين من أموال

المسلمين أن يحرقها ويحرقها . . . . .

انظر: ( الكافى ١٠٨٨/٢ ) وايضا : ( المدونة ٣٠٠/٦ ) ( المنتقى ١٧٤/٧ )

( اسهل المدارك ١٥٧/٣ ) ( قوانين الاحكام ٣٩٢ ) .

(٣) انظر: ( المبسوط ١٩٨/٩ ) ( الاختيار ١١٦/٤ ) ( اللباب ٢١٣/٣ ) ( البحر

الرائق ٧٤/٥ ) ( بدائع الصنائع ٤٢٩٥/٩ ) .

٨٣ / ٩ - فصل

فاما (١) الحدود المستحقة في غير الحرابة فقد اختلف قول الشافعى فسى سقوطها بالتوبة على قولين :

احدهما : لا تسقط بالتوبة ، وهو مذهب أبى حنيفة (٢)

لعموم الظواهر فيها ، ولان توبة المحارب أبلغ فى خلوص الطاعة لخروجه عن القدرة فقوى حكمها فى اسقاط الحدود عنه .

وتوبة غير المحارب تضعف عن هذه الحالة (٣) ، لان ظاهرها (٤)

أنها عن (٥) خوف فضعف (٦) حكمها فى اسقاط الحدود عنه . (٧)

والقول الثانى : - وهو أظهر - أنها تسقط بالتوبة كالحرابة ، لقول

الله تعالى فى الزنا : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا

وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا) . (٨)

(١) ن ( واما ) .

(٢) انظر : ( بدائع الصنائع ٩ / ٤٢٩٦ ) ( حاشية ابن عابدين ٤ / ١١٦ )

( فتح المعين ٢ / ٤١٥ ) ( شرح فتح القدير ٤ / ٢٧٢ ) ( البحر الرائق ٥ / ٧٤ ) .

(٣) ك ( الحال ) .

(٤) ج ( ظاهر هذا ) .

(٥) ن ( غير ) .

(٦) ن ( وضعت ) .

(٧) صح هذا القول : البغوى ، والرافعى . . . . .

وقال النووى : وهو الاظهر ، وصححه الامام والبغوى وغيرهما .

وهو منسوب الى الجديد ، لا لطلاق آية الزنى ، وقياسا على الكفارة . . .

انظر : ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٢٧ ) ( فتح العزيز ١٢ / ١٢١ )

( روضة الطالبين ١٠ / ١٥٨ ) .

(٨) سورة النساء الآية (١٦) .

وقال تعالى في السَّوْءَةِ : ( فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) (١) .

ولقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( التوبة تجب ما قبلها ) (٢) .  
ولأن حدود الحرابة أغلظ من حدود غير الحرابة ، فلما سقط بالتوبة  
أغلظهما كان أولى أن يسقط (٣) أخفهما .

ولأن الحدود موضوعة للنكال والردع ، والتائب غير محتاج اليها فسقط  
عنه موجبها (٤) .

(١) سورة المائدة الآية (٣٩) .

(٢) الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه ، وقد ذكره الرواني في ( بحر المذهب  
١٠/١٠٣ ) والشيرازي في ( المذهب ٢/٢٨٥ ) . . .

وقد روى ابن ماجه في ( الزهد ) من طريق عبد الكريم ، عن أبي عبيدة بن عبد الله  
عن أبيه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( التائب من  
الذنوب كمن لا ذنب له )

قال ابن الديبع : أخرجه ابن ماجه والطبراني في ( الكبير ) والبيهقي في  
( الشعب ) ورجاله ثقات ، وحسنه ابن حجر لشواهده ، لأن في اسناده  
أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، وهو لم يسمع منه ، وله شواهد ضعيفة .  
انظر : ( سنن ابن ماجه ٢/١٤١٩ ) ( تمييز الطيب من الخبيث ٥٦ )  
وايضا : ( المقاصد الحسنة ١٥٢ ) ( كشف الخفاء ١/٢٩٦ ) .

(٣) ج هـ ( يسقط بها ) .

(٤) صح هذا القول : الرواني ، والعمري ، وابو الطيب الطبري ، والمستظهر ،  
والشيرازي . . . . .

انظر : ( بحر المذهب ١٠/١٠٣ ) ( البيان ١٠/١٦١ ) ( المذهب ٢/٢٨٥ )  
( شرح مختصر المزني ٩/١٦٢ ) ( حلية العلماء ٢/٢٣٥ ) .

ب / ٨٣ - فصل

فإذا ثبت ان للتوبة تأثيرا في اسقاط (١) الحدود في الحرابة وغير الحرابة،

فالتوبة مختلفة (٢) فيهما (٣) :

فتكون في الحرابة باظهارها قولا بعد الكف (٤) ، وان لم يقترب بها (٥)

• اصلاح العمل

ولا تكون التوبة في غير الحرابة باظهارها قولا حتى يقترب بها اصلاح العمل

في زمان يوثق (٦) بصلاحه فيه •

والفرق بينهما من وجهين :

• احدهما : نص •

• والثاني : معنى •

□ فاما الفرق بينهما في النص :

فقوله في الحرابة : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ

اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) • (٧) ولم يشترط الاصلاح فيها •

وقال في غير الحرابة — في آية السرقة — : (فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ

فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ) • (٨)

(١) ن هـ ( سقوط ) •

(٢) ج هـ ( مختلف ) •

(٣) ن ( فيها ) •

(٤) ك ( الكفر ) •

(٥) ن ( فيها ) •

(٦) ج ( يؤمر ) ك ( يؤثر ) •

(٧) سورة المائدة الآية (٣٤) •

(٨) سورة المائدة الآية (٣٩) •

— وفي آية الزنا —: ( فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ) (١) •

• فشرط الاصلاح فيهما •

□ واما الفرق بينهما في المعنى ، فمن وجهين :

احدهما : ان المحارب مجاهر ففوت توبته ، وغير المحارب مساتر (٢)

• فضعت توبته •

والثاني : ان التقية منتفية (٣) عن توبة المحارب لخروجه عن القدره

فزالت التهمة عنه أن يتظاهر (٤) بها لخوفه وحذر •

والتقية متوجهة الى غير المحارب لدخوله تحت القدرة ، فلحقته (٥)

التهمة في التظاهر (٦) (بها من خوفه وحذر) (٧) ، حتى

يقترن بها من اصلاح العمل ما تزول به التهمة • (٨)

-----  
(١) سورة النساء الآية (١٦) •

(٢) ن (مساتر) •

(٣) ج (منفيه) •

(٤) ن (يتظاهر) •

(٥) ج (فلحقه) ن (فلحقه) •

(٦) ك (المظاهرة) •

(٧) ما بين القوسين ساقط في (ج) •

(٨) انظر: (البيان ١٠/١٦٢) (شرح مختصر المزني ٩/١٦٢) (حليّة

العلماء ٢/٢٣٥) (كفاية النبيه ١٣/١٤٧) (تهذيب الاحكام

٤/١٢٧) (المهذب ٢/٢٨٥)

فصل

ج / ٨٣ -

فاذا تقررنا وصفنا (١) من الفرق بين (٢) الحرابة وغير الحرابة في شروط التوبة ، وسقوط الحدود (٣) بها في الحالتين (٤) ، وجب تفصيلهما وشرح الحكم فيهما ، فنقول :

اما التوبة بعد القدرة فلا تأثير لها في (٥) اسقاط حد ولا حق .  
لان الله تعالى جعلها مشروطة بعدم القدرة على اهلها بقوله :  
(إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ) . (٦) فلم يثبت حكمها مع وجود القدرة وعدم الشرط . (٧)

(١) ك ( ما ذكرنا ) .

(٢) ن ، ك ( فرق ما بين ) .

(٣) ج ( الحد ) .

(٤) ك ( الحاليين ) .

(٥) ن ( فيهما في ) .

(٦) سورة المائدة الآية (٣٤) .

(٧) قال الامام العمراني : قال المسعودي : وان تاب قاطع الطريق بعد الظفر به ففيه قولان :

احدهما : حكمه حكم مالو تاب قبل الظفر به ، كسقوط قطع السرقة الواجب بالاقرار . . . . .

والثاني : لا يسقط حكمه ، لقول الله تعالى : (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) .

قال : وعلى هذا خرج أصحابنا وجهين في حد الزنا وشرب الخمر هل يسقط بالتوبة ؟

انظر : ( البيان ١٠ / ١٦٢ ) . . . . .



وأما التوبة قبل القدرة عليهم فهي المؤثرة في سقوط حدود الحاربة ، وفي إسقاطها

لحدود غير الحاربة قولان (١) :

فأما حدود الحاربة فتتقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يختص بالحاربة ، وهو ثلاثة أشياء :

• ( انحنام القتل ) و ( الصلب ) و ( قطع الرجل ) .

فيسقط بالتوبة ( انحنام قتله ) (٢) ويصير موقوفا على خيار الولي (٣)

• ويسقط صلبه وقطع رجله في أخذ المال .

والقسم الثاني : ما لا يختص بالحاربة ، فيكون (٤) حكمه فيها وفي غيرها

سواء ، وهو حد الزنا ، وشرب الخمر ، وقطع السرقة ، ففي سقوط (٥)

الحد (٦) بالتوبة (٧) في الحاليين قولان (٨) .

والقسم الثالث : ما اختلف فيه ، وهو قطع اليد ( في أخذ المال ) (٩) فسي

الحاربة ، ( فيه وجهان :

(١) تقدم ذكر القولين صفحة ( ٩٤٢ ) .

(٢) ج ( انحنامه ) ن ( قتله ) ساقطه .

(٣) قال العمراني : قال المسعودي : اذا تاب قاطع الطريق قبل الظفر به ، فالصحيح :

أن ما كان حقا لله كالقطع ونحوه فانه يسقط ، وما كان حقا لأدمي

كانحنام القصاص لا يسقط . . .

وقيل : يسقط القصاص أيضا . . . وليس بشي \* -

انظر : ( البيان ١٠ / ١٦٢ ) . . . .

(٤) ن هـ ج ( ويكون ) .

(٥) ك ( سقوطه ) .

(٦) ن هـ ك ( الحد ) ساقطه .

(٧) ن ( التوبة ) .

(٨) تقدم ذكر القولين صفحة ( ٩٤٢ ) .

(٩) ك ( واخذ المال ) .

احدهما : - وهو قول أبي اسحاق المروزي - أنه غير مختص بالحرابة (١)

لأنها تقطع بأخذ المال في غيرها (٢) .

فعلی هذا : تعتبر فيها التوبة المشروطة في غير الحرابة ، وفعلی

سقوطه بها قولان (٣) .

والوجه الثاني : - وهو قول أبي علي بن أبي هريرة - أن قطعها (٤)

مختص (٥) بحدود الحرابة ، لأنها للمجاهرة بأخذ المال ، وتقطع

في غير الحرابة (٦) لاستمراره (٧) بأخذ المال فاختلف موجبها (٨) .

(١) ما بين القوسين ساقط في ( ج ، ن ) .

(٢) قال ابن الرقعة : وهذا قول أبي اسحاق واختاره الشيخ أبو حامد ، كما قاله

البندنجي وتبعه النووي . . .

قال الروياني : وهذا هو الصحيح المشهور . . .

انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٤٧ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٤ ) .

(٣) تقدم ذكر القولين صفحة ( ٩٤٢ ) .

(٤) ج ( قطعها ) .

(٥) ج ، ن ( يختص ) .

(٦) ك ( المحاربة ) .

(٧) ك ( للاستمرار ) ن ( كاستمرار ) .

(٨) قال الامام ابن الرقعة : وهذا قول أبي علي بن أبي هريرة ، وأبي علي الطبري .

كما قاله ابن الصباغ ، وأكثر اصحاب كما قاله في ( الكافي ) . . . وبه أجاب

الامام البخوي ، والفزالي في ( الوجيز ) وصححه في ( الوسيط ) وكذلك الامام

الرافعي . . .

قال الروياني : وهذا أقيس ، وبه قال صاحب الافصاح . . .

انظر : ( كفاية النبية ١٣ / ١٤٧ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٤ )

وايضا : ( الشامل ٦ / ١٣٢ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٢٧ )

( الوجيز ٢ / ١٨٠ ) ( فتح العزيز ١٢ / ١٢٢ ) . . .

فعلى هذا : تعتبر (١) فيها نوبة الحراية ويسقط قطعها (٢) قولاً واحداً ،

كما يسقط (٣) بها قطع الرجل .

فاما حقوق الادميين من الدماء والاموال وحد القذف : فلا تسقط (٤) بالتوسعة

في الحالين (٥) .

ووهم بعض أصحابنا : فأسقط بها حد القذف ، لانه لا يرجع الى بدل . (٦) .

— وهذا خطأ — لان حقوق الادميين تتنوع وجميعها في الاستحقاق

متماثل — والله أعلم —

-----  
(١) ك (يعتبر) .

(٢) ك (قطعها) .

(٣) ن هـ ج (سقط) .

(٤) ج (فلا يسقط) .

(٥) ك (الحاليتين) .

(٦) قال الامام ابن الرفعة : وحكى الرافعي انه يحكى تخريج وجه في القصاص وحد

القذف : أنهما يسقطان بالتوبة لأنهما يسقطان بالشبهة كحدود الله

تمالى ....

وعن كتاب ابن كج : ان أبا الحسين نقله قولاً عن القديم في حد القذف ....

انظر: (كفاية النبيه ١٣/ل ١٤٧) وايضا : (بحر المذهب ١٠/ل ١٠٢)

(روضة الطالبين ١٥٩/١٠ ، ١٦٠) .

مسألة

— ٨٤ —

قال الشافعي : ولو شهد شاهدان من أهل الرفقة أن هؤلاء ( ١ ) عرضوا لنا فقاتلونا ( ٢ ) واخذوا متاعنا : لم تجز شهادتهما ، لأنهم

• خصمان

ويسعهما ان يشهدا أن هؤلاء ( ٣ ) عرضوا لهؤلاء ( ٤ ) ففعلوا بهم كذا وكذا ، واخذوا منهم كذا وكذا ونحن ننظر ، وليس للامام ( ٥ ) ان يكشفهما عن غير ذلك • ( ٦ ) — وهذا صحيح —

اذا حضر ( ٧ ) جماعة وادعوا ( ٨ ) على قوم ( ٩ ) أحضروهم أنهم قطعوا عليهم الطريق وأخذوا منهم أموالا وقتلوا منهم ( ١٠ ) رجالا ، فان اعترفوا لهم طوعا بما ادعوه : أخذوا بأقرارهم في النفوس والأموال •  
وان انكروهم : حلفوا ( ١١ ) ان عدوا البينة عليهم ( ١٢ ) •

- 
- ( ١ ) ج ( هاؤلاء ) •  
( ٢ ) ك ( وقاتلونا ) •  
( ٣ ) ن ه ك ( يقولوا ) •  
( ٤ ) ج ( هاؤلاء ) •  
( ٥ ) ن ه ك ( على الامام ) •  
( ٦ ) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥ / ٨ ) •  
( ٧ ) ك ( اذا أخبر ) •  
( ٨ ) ك ( ادعوا ) •  
( ٩ ) ج ( قوم ) تكررت •  
( ١٠ ) ج ( منهم ) ساقطة •  
( ١١ ) ك ه ن ( أحلفوهم ) •  
( ١٢ ) ن ( عليهم ) ساقطة •

وان (١) اعترف بعضهم وانكر بعضهم (٢) : أخذ (٣) المعترف منهم بأقراره  
واحلف المنكر ، ولم تسمع شهادة المعترف على المنكر لفسقه بقطع  
الطريق .

فان شهد (٤) شاهدان فقالوا : (٥) نشهد أن هؤلاء (٦) قطعوا علينا  
الطريق واخذوا أموالنا ، وقتلوا منا نفوسا لم تقبل شهادتهما (٧)  
لأمرين :

أحدهما : لأنهما قد صارا خصمين من جملة المدعين ، فلم (٨) يتميـزوا  
عنهم في الشهادة لهم ولأنفسهم ، وشهادة الانسان لنفسه  
دعوى ترد ، ولا تقبل (٩) منهما في حقهما ولا في حق غيرهما .

والثاني : (١٠) أنهما قد صارا بهذا القول (١١) عدوين للمشهود عليهم ،  
وشهادة المدعو على عدوه مردودة (١٢) .

- 
- (١) ج ( فان ) .  
(٢) ك ( بعض ) .  
(٣) ك ( حد ) ن ( أخذوا ) .  
(٤) ك زيادة : ( للمدعين ) .  
(٥) ن هـ ج ( قالوا ) .  
(٦) ج ( هؤلاء ) .  
(٧) ك ( شهادتهما ) .  
(٨) ك ( لم ) .  
(٩) ن هـ ج ( ولا يقبل ) .  
(١٠) ن هـ ج ( والقول الثاني ) .  
(١١) ج ( بهذا القول ) ساقطه .  
(١٢) انظر : ( الشامل ٦ / ١٣٢ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٤ ) ( تهذيب الاحكام  
٤ / ١٢٧ ) ( نهاية المطلب ١٩ / ١١٤ ) ( روضة الطالبين ١٠ / ١٦٧ ) .

ولو شهد شاهدان على رجل أنه قذف أمهما (١) وقذف زيدا ، ردت شهادتهما

في قذف أمهما (٢) .

وهل ترد في قذف زيد أم لا ؟ على قولين .

فان قيل : فهلا (٣) كان في الشهادة على قطاع الطريق أن ترد في حق

أنفسهما وتكون في حقوق غيرهما على قولين .

قيل : اذا اشتملت (٤) الشهادة على أمرين : ( ترد في أحدهما ولا تسرد

في الآخر ) (٥) لم يخلو (٦) حالها فيما ردت فيه (٧) من أحد

أمرين : اما أن ترد بعداوة أو تهمة .

فان ردت بعداوة (٨) : لم تسمع في الآخر .

وان ردت لتهمة : سمعت في الآخر (٩) على أحد القولين .

والفرق بينهما : ان العداوة موجودة في حق نفسه وحق غيره .

والتهمة توجد في حق نفسه ولا توجد في حق غيره .

فلذلك ردت في قطع الطريق ، وجاز أن تقبل في القذف (١٠) .

(١) ن ( أمها ) .

(٢) ن ( أمها ) .

(٣) ج ( فهل لا ) .

(٤) ك ( استعملت ) .

(٥) ج ( وفي أحدهما ترد وفي الآخر لا ترد ) .

(٦) ك هـ ج ( يخل ) .

(٧) ن هـ ج ( فيه ) ساقطه .

(٨) ن ( بعد اوت ) .

(٩) ن ( في الآخر سمعت ) .

(١٠) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩/١٦٣ ) ( نهاية المطلب ١٩/١١٤ )

( فتح العزيز ١٢/١٣٧ ) ( بحر المذهب ١٠/١٠٤ ) ( الشامل في

فروع الشافعية ٦/١٣٢ ) .

فصل

أ/ ٨٤ -

ولو ابتداء الشاهدان على قطاع (١) الطريق ، فقلا (٢) : نشهد أن  
هؤلاء (٣) قطعوا على هؤلاء (٤) الطريق ، واخذوا من الاموال كذا ،  
وقتلوا من النفوس كذا ، قبلت شهادتهما ، لأنهما قد يكونان بمنزل  
عن المدعين فيشاهدوا قطع الطريق عليهم ، ولا يسألهم (٥) الحاكم  
هل كانا معهم أم لا ؟ (٦)  
وقال بعض العراقيين : لا يحكم بشهادتهما حتى يسألهما (٧) ، هل كانا  
مع القوم أم لا ؟

فان قالوا : لا ، حكم بها .

وان قالوا : نعم ، لم يحكم .

لان ما احتمل (٨) القبول والرد لم يحكم به مع الاحتمال .

— وهذا ليس بصحيح — لان ظاهر العدالة تصرف الشهادة (٩) الى

الصحة دون الفساد ، كما ان الظاهر صدقهما وان

(١) ن (قطع) .

(٢) ج هـ (وقالا) .

(٣) ج (هؤلاء) .

(٤) ج (هؤلاء) .

(٥) ن هـ (ولا يسألهم) .

(٦) انظر : (نهاية المطلب ١٩/١١٤) (شرح مختصر المزني ٩/١٦٣)

(بحر المذهب ١٠/١٠٥) (فتح العزيز ١٢/١٢٧) .

(٧) ن هـ (يسألها) .

(٨) ن (ما امتنع) .

(٩) ن (الى الشهادة) .

جاز كذبهما ، فلم يجزان يجمل الاحتمال طريقا الى ردها اذا اوجب  
الظاهر قبولها ...

٨٥ - مسألة

قال الشافعي : واذا اجتمعت على رجل حدود وقتل (١) بدى (٢)  
بحد القذف ثمانين جلدة ، ثم حبس (٣) حتى يبرأ ، فاذا ببرا  
حد في الزنا مائة جلدة ، فاذا ببرا قطعت يده اليمنى ورجله  
اليسرى من خلاف لقطع الطريق ، وكانت يده اليمنى للسرقة وقطع  
الطريق معا ، ورجله اليسرى لقطع الطريق مع يده ، ثم قتل قودا . (٤)  
اذا اجتمعت على رجل (٥) حدود من جلد وقطع وقتل بدى بالجلد ،  
ثم (٦) بالقطع ثم بالقتل ، ولا يسقط بالقتل ما عداه .  
وقال أبو حنيفة : اذا اجتمع معها قتل سقط بالقتل ما عداه (٧) ، وان لم  
يجتمع معها قتل كان الامام مخيرا في البداية بما شاء من  
الجلد أو القطع (٨) .

- 
- (١) في المختصر ( وقذف ) .  
(٢) ن ( بدى ) .  
(٣) ك ن ( ثم حبسه ) .  
(٤) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥/٨ ) .  
(٥) ن ( رجل ) ساقطه .  
(٦) ن ( ثم بدى ) .  
(٧) ن ( وما عداه ) .  
(٨) ج ( والقطع ) ن ( القتل ) .



استدلالا : بان القتل أعم ، فيدخل فيه ما دونه ويتساوى ما عداه ، فلم (١)

يتعين بتقديم (٢) بعينه على بعض (٣)

ودليلنا : عموم الظواهر في الحدود الموجب (٤) لا ستيفائها .

ولأنها حدود لا تتداخل في غير القتل ، فوجب ان لا (٥) تتداخل

في القتل كحد (٦) القذف ، وهو انفصال عن استدلاله (٧)

فأما تقديم الجلد على القطع (٨) : فلأنه (٩) أخف وأسلم (١٠) من

القطع الذي فيه اراقة دم واستهلاك عضو ، فلأجل ذلك قدم عليه .

(١) ج ( فلا ) .

(٢) ج ( تقديم ) .

(٣) انظر: ( المبسوط ١٠١/٩ ) ( شرح فتح القدير ٢٠٩/٤ ) ( حاشية ابن عابدين

٥١/٤ ، ٥٢ ) ( الاختيار ٩٧/٤ ) ( بدائع الصنائع ٤٢١٧/٩ ) .

(٤) ج ( الموجب ) ساقطه .

(٥) ن ( لا ) ساقطه .

(٦) ج ، ن ( بحد ) .

(٧) انظر: ( النكت ل ٢٨١ ) ( شرح مختصر المزني ١٦٣/٩ ) ( البيان ١٠/١٦٨ )

( الشامل ١٣٢/٦ ) .

(٨) ن ( القذف ) .

(٩) ج ، ن ( فانه ) .

(١٠) ن ( وسلم ) .

فصل

٨٥ / ١ -

فاذا ثبت ما ذكرنا (١) من سقوط التداخل ووجوب البداية بالاخف ، فالحدود

اذا اجتمعت تنقسم ثلاثة أقسام :

• ( جلد ) و ( قطع ) و ( قتل ) •

فيقدم الجلد على القطع والقتل (٢) لما ذكرنا •

والجلد مستحق (٣) بأربعة أسباب :

• ( تعزير ) و ( قذف ) و ( شرب خمر ) و ( زنا بكر ) •

فاذا اجتمعت ، قدم التعزير على جميعها لأمرين :

أحدهما : أنه أخف •

والثاني : أنه من حقوق الادميين في الأغلب •

ثم فيما يبداً (٤) به من بعد (٥) التعزير؟ وجهان (٦) :

أحدهما : ( - وهو قول أبي اسحاق المروزي - يقدم حد القذف على

شرب الخمر ، لانه من حقوق الادميين • (٧) )

(١) ك ( ما وصفنا ) •

(٢) ن ( والقطع ) •

(٣) ك ( يستحق ) •

(٤) ن ( يبداً ) •

(٥) ن ( بعد ) ساقطه •

(٦) ج ( قولان ) •

(٧) من قال بهذا الوجه : العمراني ، والفزالي ....

وصححه : البغوي ، والروماني ، والرافعي ، والنووي ، وابن الرقمة •

كما صححه القاضي أبي الطيب الطبري ، وعلل ذلك بقوله : لان الشافعي

- رحمه الله - نص عليه في كتاب ( الجراح ) في باب ( امر الحاكم بالقود ) =

والوجه الثاني : (١) - وهو قول أبي علي بن أبي هريرة - يقدم حد

الخمير على حد القذف ، لأنه أخف من حد الزنا . (٢)

( ويجعل حد الزنا ) (٣) أخرها ، لأنه أغلظ جلداً (٤) في حق الله

فصار أخرها

وممهل بين كل حدين حتى يبرأ إذا كان القتل غير منحتم ، كالقتل

في غير الحراة ، لثلا (٥) يوالى عليه بين الحدود فيتلف قبل

استيفاء جميعها . (٦)

فان كان القتل محتماً كالقتل في الحراة والرجم في الزنا ، ففي (٧) الموالاة

عليه بين الحدود وجهان :

== فقال : يبدأ بحقوق الادميين ثم بحقوق الله تعالى . . . .

انظر : ( البيان ١٠ / ١٦٨ ) ( الوجيز ٢ / ١٨١ ) ( تهذيب الاحكام

٤ / ١٢٢ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٦ ) ( المحرر ٩ / ٢٠٩ ) ( الام

٦ / ٥٧ ) ( روضة الطالبين ١٠ / ١٦٥ ) ( كفاية النبيه ١٣ / ١٥٥ )

( شرح مختصر المزني ٩ / ١٦٤ ) . . .

(١) ما بين القوسين ساقط في ( ج ن ) .

(٢) صح هذا الوجه : الشيرازي ، والمستظهرى . . .

وقال الامام ابن الرقعة : وهذا قول أبي علي بن أبي هريرة ، واختاره في

المرشد . . .

انظر : ( المذهب ٢ / ٢٨٨ ) ( حلية العلماء ٢ / ٢٣٦ ) ( كفاية النبيه

١٣ / ١٥٥ ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط في ( ك ن ) .

(٤) ج ن ( جلد ) .

(٥) ك ن ( لان لا ) .

(٦) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٦٤ ) .

(٧) ن ( وفي ) .

أحدهما : يوالى ، لأن تأخيرها للبرء (١) مع انحتم القتل (غير مفيد) (٢)  
والوجه الثانى : يمهل بين الحدين حتى يبرأ ، كما لو كان القتل (٣) غير  
منحتم لجواز ان يتلف بالموالاة قبل استيفائها (٤)

(١) ن ( للبرء ) .

(٢) قال الامام الشيرازى : وهذا قول ابى اسحاق المروزى .  
انظر : ( المذهب ٢/٢٨٨ ) وايضا : ( بحر المذهب ١٠/١٠٦ )  
( كفاية النبيه ١٣/١٥٧ ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط فى ( ن ، ج ) .

(٤) صحح هذا الوجه : الرافعى ، والعمرانى ، والنووى .  
قال ابن الرفعة : وهذا أصح فى العراق ، والمختار فى المرشد .  
قال القاضى أبو الطيب الطبرى : تستوفى منه الحدود على التفصيل الذى  
ذكرناه ، اذا كان القتل فى غير المحاربة ، وانما كان كذلك لأننا أخرناه  
هناك حتى يمكن استيفاء جميع الحدود منه ولا يسقط منها شىء ، كذلك  
ايضا ها هنا مثله .

والاحتياط فى استيفاء حق الله تعالى أولى ، لأننا ان والينا بين حدين  
عليه ادى ذلك الى تلفه ويبقى باقى الحقوق فى رقبته تستوفى منه يوم القيامة .  
فاذا احتططنا لسلامة الدنيا والاخرة كان أولى .

انظر : ( فتح العزيز ١٢/١٢٦ ) ( البيان ١٠/١٦٨ ) ( شرح مختصر المزنى  
٩/١٦٤ ) ( روضة الطالبين ١٠/١٦٥ ) ( كفاية النبيه ١٣/١٥٧ ) .

فصل

ب/ ٨٥ -

ثم يعدل بعد استيفاء الجلد الى قطع مادون النفس ويقدمه على القتل • وما دون النفس مستحق من ثلاث جهات :

( قود في جنابة ) ( وقطع يد (١) في سرقة )

( وقطع (٢) يد ورجل في حراية ) •

فيكون قود الجنابة موقوفا على خيار مستحقه على أصح القولين • (٣)

□ فان اختار المفوعه الى مال (٤) : سقط حكمه ، وقطعت يده اليمنى

( لحرايته وسرقته ) (٥) ، ورجله اليسرى لحرايته ، وجمع (٦) بين

قطعهما لا تُهما حد واحد •

الا ان يكون قتله (٧) مستحقا في الحراية ، فلا تقطع رجله اليسرى ،

لان حده الصلب بعد القتل •

□ وان اختار مستحق القود القصاص : قدمه على قطع السرقة والحراية ، لانه

من حقوق الادميين (٨) ، ثم رجله •

(١) ن ( يد ) ساقطه •

(٢) ن ( وقطع في ) •

(٣) تقدم ذكر القولين في انحتام الجراح ، والمشهور كما قال الماوردي وغيره :

انه لا ينحتم فيكون المجرع بالخيار •••

انظر صفحة ( ٩٢١ ) •

(٤) ن ( زمان ) •

(٥) ك ( لسرقته وحرايته ) ج ( بحرايته وسراقته ) •

(٦) ج ( يجمع ) •

(٧) ن ( قبله ) •

(٨) ن ( الادميون ) •

فان ( ١ ) كان مستحقا في غير اعضاء السرقة والحرابة كالموضحة في الراس واللسان  
والذكر ويسرى اليدين ( ٢ ) ويمنى الرجلين ( ٣ ) ه أمهل بعد القصاص  
حتى يبرأ ه ثم قطع للسرقة ( ٤ ) والحرابة .  
وان كان مستحقا في أعضاء السرقة والحرابة كاليد اليمنى والرجل اليسرى : قطعت  
قصاصا .

فان كانت اليد اليمنى : دخل في القصاص ( ٥ ) منها قطع السرقة ( ٦ ) وقطع  
الحرابة ( ٧ ) ه وقطعت الرجل اليسرى للحرابة ( ٨ ) .  
( وان كان قطع القصاص في الرجل اليسرى : دخل فيها قطع الحرابة ( ٩ ) ه  
وقطعت يده اليمنى للسرقة والحرابة ( ١٠ ) )  
وان كان قطع القصاص في اليد اليمنى والرجل اليسرى : دخل فيهما ( ١١ )  
قطع السرقة وقطع الحرابة ( ١٢ ) .

- 
- ( ١ ) ج ( وان ) .  
( ٢ ) ن ( اليد ) .  
( ٣ ) ك ه ن ( الرجل ) .  
( ٤ ) ج ه ن ( ثم قطع بعد بالسرقة ) .  
( ٥ ) ك ( الاقتصاص ) .  
( ٦ ) ج ( قطع السرقة ) تكررت .  
( ٧ ) ن ( المحاربة ) .  
( ٨ ) ن ( للمحاربة ) .  
( ٩ ) ن ( المحاربة ) .  
( ١٠ ) ما بين القوسين تكرر في ( ن ) .  
( ١١ ) ك ( فيها ) .  
( ١٢ ) ن ( المحاربة ) .

فصل

ج / ٨٥ -

• ثم يعدل بعد القطع الى القتل ولا يمهل الى الاندمال

والقتل مستحق (١) عليه من أربعة أوجه :

( قود منحت وهو القتل في الحاربة ) وقود غير منحت وهو القتل

في غير الحاربة ( ورجم في (٢) زنا ثيب ) ( وقتل بردة ) ( او ترك

• صلاة )

فيقدم قتل القود في الحاربة (٣) وغير الحاربة (٤) على الرجم في الزنا

والقتل بالردة ، سواء تقدم أو تأخر لما يعمهما (٥) من حقوق

• الادميين

ثم ينظر في قتل القود في الحاربة (٦) ، والقتل (٧) في غير الحاربة (٨)

أيهما تقدم ؟ (٩)

□ فان تقدم قتل الحاربة : انحتم قتله قودا في الحاربة (١٠) وطلب

بعد قتله ان أخذ المال في الحاربة •

(١) ج ءن (يستحق ) •

(٢) ج ءن ( في ) ساقطه •

(٣) ن ( المحاربة ) •

(٤) ن ( المحاربة ) •

(٥) ك ( لما تضمنها ) •

(٦) ن ( المحاربة ) •

(٧) ك ءن ( والقود ) •

(٨) ن ( المحاربة ) •

(٩) ك ءن ( يقدم ) •

(١٠) ن ء ج ( في الحاربة ) ساقطه •

وكان لولى القود فى غير الحراية (١) ان يرجع بالدية ، ويسقط

• رجم الزنا وقتل الردة •

□ وان تقدم القتل فى غير الحراية عن القتل (٢) فى الحراية (٣) ؛ قدم

القود فى غير الحراية (٤) لتقدمه على القود فى الحراية (٥) ،

وكان (٦) موقوفا على خيار وليه :

فان عدل عنه الى المال حكم به فى مال المحارب ، وقتل للحراية (٧)

• قودا (٨) مستحقا (٩) •

وان طلب الولى القود ، اقتص منه ولم يصلب بعد قتله وان أخذ

• المال (١٠) •

لان قتله لم يكن من حدود الحراية فسقط (١١) حكم صلبه ، كما

لومات وكان لولى المقتول فى الحراية الدية وان كان

القصاص فى حقه منحتما ، لان فوات القصاص يسقط به حق :

الله تعالى فى

(١) ن (المحاربة) •

(٢) ك (على القتل) •

(٣) ج ءن (فى الحراية) ساقطه •

(٤) ن (المحاربة) •

(٥) ك (فى الحراية لتأخره) •

(٦) ن (فكان) •

(٧) ن (للمحاربة) •

(٨) ج ءن (قودا) ساقطه •

(٩) ج (مستحبا) ن (مستحتما) •

(١٠) انظر: (فتح العزيز ١٢/١٢٦) (بحر المذهب ١٠/١٠٦) (روضه

الطالبين ١٠/١٦٥) •

(١١) ك (فيسقط) •



- انحتم القتل ، ولا يسقط به (١) حق الادمى فى وجوب الدية .
- ولو اجتمع رجم الزنا وقتل الردة : رجم فى (٢) الزنا (٣) ودخل فيه قتل الردة ، لان الرجم أزيد (٤) نكالا فدخل فيه الأقل . (٥)

## ٨٦ - مسألة

- قال الشافعى : وان مات فى الحد الاول ، سقطت (٦) عنه الحدود ، ووجب (٧) فى ماله دية النفس . (٨) - وهذا صحيح -
- اذا مات فى الحد الاول صار (٩) فى الباقي من الحدود كالميت قبيل استيفاء شىء من الحدود ، وينظر (١٠) فى الباقي من الحدود :
- فان كانت (١١) لله تعالى كحد الزنا وقتل الردة ، سقطت عنه فى (١٢)
- تبعات الدنيا ، وكان موكولا الى الله تعالى فى الآخرة .

- 
- (١) ك هـ ( به ) ساقطه .
  - (٢) ك ( فى ) ساقطه .
  - (٣) ك ( للزنا ) .
  - (٤) ج ( أريد ) .
  - (٥) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٦ ) .
  - (٦) ن هـ ( سقط ) .
  - (٧) ك هـ ( ووجب ) ساقطه .
  - (٨) انظر : ( مختصر المزنى ٨ / ٢٦٥ ) .
  - (٩) ج ( فصار ) .
  - (١٠) ك هـ ن ( فينظر ) .
  - (١١) ك هـ ج ( فان كان ) .
  - (١٢) ن ( فى ) تكررت .

□ وان كانت للادميين ، فان لم يرجع (١) الى بدل كحد القذف

سقط حكمه . وان رجع الى بدل كالقتل والجرح (٢) رجع

مستحقه بدينه (٣) في مال المحارب ، ولم يسقط بموته (٤) كما

لا يسقط عنه غرم ما استهلك (٥) من الاموال . (٦)

## ١/٨٦ - فصل

اذا كان في قطاع الطريق امرأة أقيم عليها الحد (٧) في الحرابة كالرجل في قطعها وصلبه .

وقال أبو حنيفة : تسقط عنها حدود الحرابة (٨) وتقتل قودا ولا ينحتم (٩) ،

وتغرم المال ، ولا تصلب .

احتجاجا : بان المرأة ليست من أهل المحاربة فسقطت عنها حدود

الحرابة كالصبي والمجنون . (١٠)

(١) ج (ترجع) .

(٢) ك من (والجراح) .

(٣) ج (بدينه) .

(٤) ك من (بمؤنة) .

(٥) ن (مال استهلك) .

(٦) انظر : (الام ٥٧/٦) .

(٧) ك من (الحدود) .

(٨) ن (المحاربة) .

(٩) ك من (لا ينحتم) .

(١٠) للاحناف في هذه المسألة روايتان :

احدهما : — وهي المشهورة — وقد ذكرها الامام الكرخي : أن حد قطاع

الطريق لا يجب على النساء ..... =

ودليلنا : - مع (١) عموم الآية في الحرابة - من طريق القياس : ان من وجبت (٢) عليه الحدود (٣) في غير الحرابة ، وجبت (٤) عليه في الحرابة (٥) .

ولان كل حد وجب على الرجل جازا ان يجب على المرأة كالحد في غير الحرابة (٦)

والثانية : وقد ذكرها الامام الطحاوى : النساء في قطع الطريق كالرجال . . قال الكاساني : وجه ما ذكره الطحاوى : أن هذا حد يستوى في وجوبه الذكر والأنثى كسائر الحدود ، ولأن الحد ان كان هو القطع فلا يشترط في وجوبه الذكورة والأنوثة كسائر الحدود ، فلا يشترط في وجوبه الذكورة كحد السرقة ، وان كان هو القتل فكذلك كحد الزنا وهو الرجم اذا كانت محصنة . . . . . وجه الرواية المشهورة : أن ركن القطع وهو الخروج على المارة على وجه المحاربة والمغالبة لا يتحقق من النساء عادة لرقة قلوبهن وضعف بنيتهن ، فلا يكن من أهل الحرب ، ولهذا لا يقتلن في دار الحرب ، بخلاف السرقة لأنها أخذ المال على وجه الاستخفاء ومسارقة الأعين ، والأنوثة لا تمنع من ذلك ، وكذا أسباب سائر الحدود تتحقق من النساء كما تتحقق من الرجال . انظر : ( مختصر الطحاوى ٢٧٧ ) ( بدائع الصنائع ٩ / ٤٢٨٤ ) ( الميسر ١٩٧ / ١ ) ( شرح فتح القدير ٤ / ٢٧٥ ) ( حاشية ابن عابدين ٤ / ١١٧ ) .

- (١) ك ( مع ) ساقطه .
- (٢) ن هـ ك ( وجب ) .
- (٣) ك هـ ن ( الحد ) .
- (٤) ك هـ ن ( وجب ) .
- (٥) ك ( عليه حد كالرجل ) .
- (٦) ن ( المحاربة ) .

فاما الجواب عن قياسه على الصبي والمجنون :

( فالمعنى فيهما ) (١) سقوط الحد عنهما (٢) في غير الحرابة (٣)

• لعدم التكليف فسقط في الحرابة (٤) بهذا المعنى •

والمرأة يجب عليها الحد في غير الحرابة (٥) لوجود (٦) التكليف

فوجب في الحرابة (٧) لوجود هذا المعنى • (٨)

— والله أعلم بالصواب —

-----  
(١) ج ( والمعنى عليه فاتها ) ن ( والمعنى عليه فيهما ) •

(٢) ج ( عنهم ) •

(٣) ن ( المحاربة ) •

(٤) ن ( المحاربة ) •

(٥) ن ( المحاربة ) •

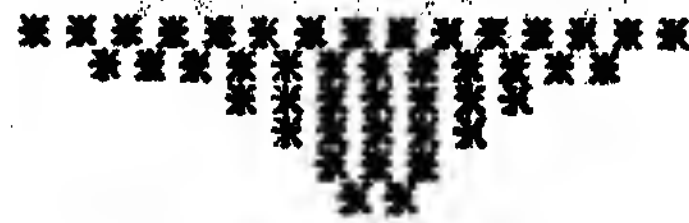
(٦) ج ( لعدم ) ك ( لوجب ) •

(٧) ن ( المحاربة ) •

(٨) انظر: ( النكت ل ٢٨١ ) ( شرح مختصر المزني ٩/١٦١ ) ( الشامل ٦/١٣١ )

( حلية العلماء ٢/٢٣٥ ) ( تهذيب الاحكام ٤/١٢٥ ) ( بحر

المذهب ١٠/١٠٠ ) ...





قال الشافعي : كل شراب اسكر كثيره فقليله حرام . (١)

اصل المسكرات كلها (٢) هو الخمر ، وما سواه من الأنبذة المسكرة (٣)

تابع له ، ومستنبط منه .

والخمر : هو عصير العنب اذا صار مسكرا بحدوث الشدة المطرية فيه ،

فيصير خمرا بشرطين : ( الشدة ) و ( السكر ) .

وقال أبو حنيفة : لا يصير خمرا بهما حتى (٤) ينضم اليهما شرط (٥) ثالث :

وهو ان يقذف زيدا . (٦)

وليس ( قذف الزيد عندنا شرطا ، لأنه لا تأثير له ) (٧) في شربها (٨) .

وفي تسميتها (٩) خمرا تأويلان :

أحدهما : لأنه يخمر عصيره في الاناء حتى يصير خمرا : أي يغطا ،

(١) انظر : ( مختصر المزنى ٢٦٥ / ٨ ) .

(٢) ن ( أن كلها ) .

(٣) ج عن ( المسكرات ) .

(٤) ج ( الا أن ) .

(٥) ج ( شرط ) ساقطه .

(٦) ك ( زيده ) ن ( زيد ) .

قال الامام الطحاوي : والمصير حلال شربه مالم يغفل ويقذف بالزيد ، فاذا كان

ذلك منه فقد صار خمرا . . .

وقد روى عن أبي يوسف - رضى الله عنه - انه قال : انه اذا غلا وان لم يلق بالزيد

فقد صار خمرا . . . وهه تأخذ .

انظر : ( مختصر الطحاوي ٢٧٩ ) وايضا : ( الاختيار ٩٩ / ٤ ) ( المبسوط ١٣ / ٢٤ )

( الباب ٢١٣ / ٣ ) ( الهداية ١٠٨ / ٤ ) .

(٧) ج عن ( لقذفه زيدا عندنا تأثير ) .

(٨) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ١٠٩ ) ( حلية العلماء ٢٠ / ٢٣٥ ) ( البيان ١٠ / ١٦٤ ) .

( الشامل ٦ / ١٣٣ ) ( تجريد المسائل ل ٢٢١ ) .

(٩) ج عن ( تسميته ) .

ولم يغطي (١) لم يصير خمرا ، والتخمير التفطية (٢) ومنه

سى (٣) خمار المرأة ، لأنه (٤) يغطيها (٥) ويسترها •

والثاني : لانه (٦) يخامر العقل بالسكر : اى يغطيه ويخفيه • (٧)

===

وقد كان الخمر فى صدر الاسلام يشربها المسلمون ولا يتناكرونها (٨) •

□ واختلف أصحابنا فى استباحتهم لشربها ، هل كان استصحابا لحالهم

فى الجاهلية أو بشرع (٩) ورد فى اباحتها ؟ (١٠) على وجهين :

احدهما : انهم استصحبوا استباحتها (١١) فى الجاهلية ، لانه

=====

لم يتقدم منع منها ولا تحريم (١٢) لها — وهذا أشبه الوجهين — •

-----

(١) ن ( يغطا ) •

(٢) ن ( التفليظة ) •

(٣) ن ( فى ) •

(٤) ن ( لانها ) •

(٥) ن ( تغطيها ) •

(٦) ج هـ ن ( انه ) •

(٧) ذكر ابن حجر فى ( الفتح ) عدة أوجه فى سبب تسمية الخمر خمرا •••••

ثم قال : قال ابن عبد البر : الاوجه كلها موجودة فى الخمرة ، لانها تركت

حتى أدركت وسكنت ، فاذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه •

انظر : ( فتح البارى ١٠ / ٤٨ ) وايضا : ( عمدة القارى ٢١ / ١٦٣ ) ( المصرب

١٥٤ ) ( الفائق فى غريب الحديث ١ / ٣٩٥ ) •

(٨) ن ( ولا يتناكروها ) •

(٩) ج ( أو شرعا ) ن ( أو شرع ) •

(١٠) ج ( بالباحثها ) ن ( فى ) ساقطه •

(١١) ك ( اباحتها ) •

(١٢) ن ( فلا تحريم ) •

والثاني : انهم استباحوا شربها بشرع ورد فيها . (١) .  
وهو قول الله تعالى : ( وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا  
وَرِزْقًا حَسَنًا ) (٢)

وفيه ثلاث تأويلات :

أحدها : ان (٣) السكر : ما اسكر من الخمر والنبيذ ، والرزق الحسن ما أثمر  
من التمر والزبيب .

ونزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر ، ثم حرمت الخمر من بعد .

وهذا قول : ابن عباس (٤) ومجاهد (٥) وقتادة (٦)

(١) انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ل ١٤٨ ) ( زاد المسير ١ / ٢٤ ) ( حلية العلماء

٢ / ل ٢٣٥ ) ( بحر المذهب ١٠ / ل ١٠٩ )

(٢) سورة النحل الآية (٦٧) .

(٣) ن هـ ( ان ) ساقطه .

(٤) أخى عبد الرزاق والفريابي وسعيد بن منصور وأبو داود في ناسخه ، وابن

جرير وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والنحاس وابن مردويه والحاكم

وصححه عن ابن عباس انه سئل عن قوله : ( تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا )

قال : السكر ما حرم من ثمرتها ، والرزق الحسن ما حل من ثمرتها . . .

انظر : ( الدر المنثور ٤ / ١٢٢ ) وايضا : ( تفسير الطبري ١٤ / ١٣٤ ) ( تفسير

ابن عباس ١٧١ ) ( تفسير ابن كثير ٢ / ٥٧٥ ) .

(٥) روى ابن جرير الطبري في ( تفسيره ) من طريق يحيى بن المهلب عن ليث ،

عن مجاهد قال : السكر : الخمر ، والرزق الحسن : الرطب والأعناب .

انظر : ( تفسير الطبري ١٤ / ١٣٦ ) وايضا : ( زاد المسير ٤ / ٤٦٤ ) .

(٦) روى ابن جرير الطبري في ( تفسيره ) من طريق محمد بن ثور ، عن معمر ، عن قتادة

( سكر ) قال : هي خمر الأعاجم ، ونسخت في سورة المائدة ، ( والرزق

الحسن ) قال : ما تنتبذون وتخللون وتأكلون . . . . .

انظر : ( تفسير الطبري ١٤ / ١٣٦ ) وايضا : ( بحر المذهب ١٠ / ل ١٠٩ ) .



وسعيد بن جبير . (١)

وشاهده من اللغة قول الأخطل : (٢)

بئس الضجيع (٣) وبئس الشرب شربهم (٤)

إذا جرى فيهم (٥) المزاء والسكر .

والسكر : الخمر ، والمزاء : نوع من النبيذ المسكر .

والتأويل الثاني : أن السكر : الخل (٦) بلغة الحبشة (٧) ،

-----

(١) روى النسائي في (الاشربة) وابن جرير في (تفسيره) من طريق سفيان ،

عن أبي حصين ، عن سعيد بن جبير ، قال : السكر : خمر ، والرزق

الحسن : الحلال . . . . واللفظ لابن جرير .

انظر : (تفسير الطبري ١٤/١٣٥) (سنن النسائي ٨/٢٩٥) .

(٢) غياث بن غوث بن الصلت الملقب بالأخطل (١٩ - ٩٠ هـ)

شاعر بن أمية ، نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة بالعراق ، اتصل بالأمويين

فكان شاعرهم ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم :

جرير ، والفرزدق ، والأخطل . وأخباره مع الشعراء والخلفاء كثيرة . . . .

انظر ترجمته في : (الشعر والشعراء ٤٨٣) (شج شواهد المغني ١/١٢٣)

(طبقات الشعراء - لابن سالم - ١/٤٥١) (خزانة الادب ١/٤١٤)

(الآغاني ٨/٢٨٠) (دائرة معارف القرن العشرين ٣/٧٢٣) .

(٣) عند القرطبي (بئس الصحاة) وعند الشوكاني (بئس الصحاب) .

انظر : (تفسير القرطبي ١٠/١٢٨) (فتح القدير ٣/١٧٥) .

(٤) ن هـ ج (بينهم) .

(٥) ج (منهم) .

(٦) ج (هو الخل) .

(٧) قال ابن العربي : وه قال الحسن البصري . . . .

وقال ابن الجوزي : رواه العوفي ، عن ابن عباس . . . وقال الضحاك : هو

الخل بلغة اليمن . . . . .

انظر : (احكام القرآن ٣/١١٤١) (زاد المسير ٤/٤٦٤) .

وقيل : بلغة أزد عمان (١) .

والتأويل الثالث : ان السكر : الطعام . والرزق الحسن : الاثمار (٢) .

وهذا قول الأخفش (٣) وشاهده : قول الشاعر :

وجملت عيب (٤) الاكرمين سكرا (٥) .

أى (٦) طعاما حلالا (٧) .

-----

(١) جاء فى ( اللسان ) : الأزد : لغة فى الأسد تجمع قبائل وعماير كثيرة فسى

اليمن . . . يقال : أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة . . . .

وأزد : أبوحى من اليمن ، وهو أزد بن الفوث بن نبت بن مالك . . .

انظر مادة - أزد - فى : ( لسان العرب ٣/٧١ ) وايضا : ( تاج العروس ٢/٢٨٩ ) .

(٢) ج ( الثمار ) .

(٣) ابو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى ( . . . - ٢١٥ هـ ) .

المعروف بالأخفش الأوسط ، من أئمة العربية ، أخذ النحو عن سيويه ، وهو

الذى زاد فى العروض بحر الخبب . . . من مؤلفاته : معانى الشعر ،

الاشتقاق ، تفسير معانى القرآن . . . .

انظر ترجمته فى : ( بغية الوعاة ١/٥٩٠ ) ( نور القبس ١٢٥ ) ( طبقات

النحويين واللفويين ٧٢ ) ( انباء الرواة ٢/٣٦ ) ( أخبار

النحويين ٣٩ ) ( مراتب النحويين ١١١ ) ( وفيات الاعيان ٢/٣٨٠ )

(٤) ن هج ( عين ) .

(٥) ن هج ( سكارى ) .

(٦) ن هج ( اى ) ساقطه .

(٧) ذهب الى هذا التأويل أبى عبيدة ، ورجحه ابن جرير الطبرى . . .

قال القرطبي : قال الزجاج : قول أبى عبيدة هذا لا يعرف ، وأهل التفسير

على خلافه ، ولا حجة له فى البيت الذى أنشده ، لأن معناه عند غيره :

أنه يصف أنها تتخمر بعيب الناس . . .

انظر : ( تفسير الطبرى ١٤/١٣٨ ) ( تفسير القرطبي ١٠/١٢٩ ) ( زاد المسير

٤/٤٦٤ ) ( الكشاف ٢/٤١٧ ) .

ثم نزل تحريم الخمر ، واختلف الناس في سببه على خمسة أقاويل : ( ١ )  
أحدها : ما حكاه ابن عباس : ( أن قبيلتين من الأنصار ثملوا ( ٢ ) — من  
 الشراب فعبث بعضهم ببعض فنزل تحريم الخمر ) . ( ٣ )

( ١ ) ج ( أوجه ) .

( ٢ ) قال ابن الأثير : الثمل : الذي أخذ منه الشراب والسكر . . .  
 انظر مادة — ثمل — في : ( النهاية ٢٢٢ / ١ ) وايضا : ( لسان العرب ٩٢ / ١ )  
 ( تاج العروس ٢٤٧ / ٧ ) .

( ٣ ) رواه الامام البيهقي ، والحاكم في ( الأشربة ) وابن جرير الطبري في ( تفسيره )  
 من طريق ربيعة بن كلثوم ، عن أبيه ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ،  
 قال : نزل تحريم الخمر في قبيلتين من قبائل الأنصار ، شربوا حتى اذا  
 ثملوا ، عبث بعضهم ببعض ، فلما أن صحوا جعل الرجل منهم يرى الأثر  
 بوجهه ولحيته ، فيقول : فعل بي هذا أخى فلان — وكانوا اخوة ليس  
 في قلوبهم ضغائن — والله لو كان بي رؤفا رحيم ما فعل بي هذا . حتى  
 وقعت في قلوبهم الضغائن . فأنزل الله : ( انما الخمر والميسر . . . الى  
 قوله : فهل أنتم متبهون . . . . فقال ناس من المتكفين : هي رجس ،  
 وهي في بطن فلان ، قتل يوم بدر ، وقتل فلان يوم أحد . . . . فأنزل  
 الله تعالى : ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما  
 طعموا . . . . الايه .

— واللفظ لابن جرير — .

قال الذهبي في ( التلخيص ) : هو على شرط مسلم .  
 وذكره الامام السيوطي في ( الدر ) ورمز لكونه مخرجا عند عبد بن حميد ، والنسائي ،  
 وابن جرير الطبري ، وابن المنذر ، وأبو الشيخ ، والحاكم وصححه ، وابن  
 مردويه ، والبيهقي عن ابن عباس . . .

انظر : ( سنن البيهقي ٢٨٥ / ٨ ، ٢٨٦ ) ( المستدرک ١٤١ / ٤ ، ١٤٢ )

( التلخيص — للذهبي — ١٤٢ / ٤ ) ( تفسير الطبري ٣٤ / ٧ )

( الدر المنثور ٣١٥ / ٢ ) .

والثاني : ما حكاه مصعب بن سعد (١) : ( أن أباه سعد بن أبي وقاص (٢)

لاحا (٣) رجلا على شراب ، فضربه الرجل بلحي (٤) جمل ففرز (٥)

أنفه .

-----

(١) أبو زرارة مصعب بن سعد بن أبي وقاص (٠٠٠ - ١٠٣ هـ) .

من التابعين ، روى عن أبيه ، وعلى ، وطلحة ، وابن عمر وغيرهم . . . . . وعنه  
سماك بن حرب ، وعمرو بن مرة ، وعبد الملك بن عمير . . . . . وثقه ابن سعد  
والذهبي ، وابن حبان ، والمجلى . . . . . قال البخاري : لم يسمع من عكرمة .  
انظر ترجمته في : ( التاريخ الكبير ٣٥٠ / ٧ ) ( الجمع بين رجال الصحيحين  
٥١٢ / ٢ ) ( تاريخ الموصل ١٦ ) ( الكاشف ١٤٧ / ٣ ) ( الجرح  
والتعديل ٣٠٣ / ٨ ) ( تهذيب التهذيب ١٠ / ١٦٠ ) ( مشاهير  
علماء الامصار ٦٨ ) .

(٢) أبو اسحاق سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب (٢٣ ق هـ - ٥٥ هـ) .

أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأول من روى بسهم في سبيل الله ، فاتح  
العراق ومدائن كسرى ، شهد بدرا . له في كتب الحديث ( ٢٧١ حديثا ) .  
مات بالمدينة وقد فقد بصره . . . . .

انظر ترجمته في : ( الرياض النضرة ٩٥ / ٤ ) ( تهذيب الكمال ٧٧ / ٣ )  
( الطبقات الكبرى ١٣٧ / ٣ ) ( الرياض المستطابة ٩١ ) ( صفة الصفوة  
٣٥٦ / ١ ) ( حلية الأولياء ٩٢ / ١ ) .

(٣) جاء في ( اللسان ) : لحا الرجل لحوا : شتمه . . . . .

ولحا الرجل يلحاه لحيا : لامه وشتمه وعنفه ، وهو ملحي . . . . .  
وتلاحوا : تنازعوا ، ولحاه الله لحيا أي قبحه ولعنه . . . . .  
انظر مادة - لحا - في : ( لسان العرب ٢٤٢ / ١٥ ) وأيضا : ( تهذيب اللغة  
٢٣٩ / ٥ ) ( تاج الصروس ٣٢٣ / ١٠ ) .

(٤) جاء في ( المصباح ) : اللحي : عظم الحنك ، وهو الذي عليه الأسنان .

وفي ( اللسان ) : اللحيان : حائطا الفم ، وهما العظامان اللذان فيهما  
الأسنان من داخل الفم من كل ذي لحي . . . . .

قال ابن سيده : يكون للانسان والدابة . . . . .

انظر مادة - لحي - في ( المصباح المنير ٢١٣ / ٢ ) ( لسان العرب ٢٤٣ / ١٥ ) .

(٥) ك ( فقرز ) .

قال السدي : (١) وكان سعد (٢) قد صنع طعاما ودعا ناسا من (٣) أصحاب

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وشوى لهم رأس بعير ، وفيهم

رجل من الانصار ، فغضب من شئ \* تكلم به سعد ، فكسر أنفه بلحى (٤)

البعير ، فنزل تحريم الخمر ) . (٥)

(١) أبو محمد اسماعيل بن عبد الرحمن السدي (٠٠٠ - ١٢٧ هـ) .

من التابعين ، روى عن أنس ، وابن عباس ، وعطاء ، وعكرمة ، وطائفة ، وعنه

شعبة ، والثوري ، وأبي عوانة ، وغيرهم . . . وثقه العجلي ، وابن حبان ،

وضعه الجوزجاني ، وأبو حاتم ، والعقيلي . قال أبو زرعة : لين . وقال

الجوزجاني : هو كذاب شتام .

انظر ترجمته في : ( ذكر أخبار اصبهان ٢٠٤/١ ) ( روضات الجنات ٩/٢ )

( تهذيب التهذيب ٣١٣/١ ) ( الضعفاء - لابن الجوزي - ل ٢٢ )

( الشذرات ١٧٤/١ ) ( النجوم ٣٠٨/١ ) ( الكاشف ١٢٥/١ )

( التاريخ الكبير ٣٦١/١ ) ( الجرح والتعديل ١٨٤/٢ )

(٢) ن ( سعيد قال ) .

(٣) ج عن ( ودعا بأشراف ) .

(٤) ك عن ( بلحى ) .

(٥) رواه احمد في ( مسنده ) والبيهقي في ( الاثرية ) وابن جرير في ( تفسيره )

ومسلم في ( فضائل الصحابة ) من طريق سماك بن حرب ، عن مصعب بن

سعد ، عن سعد بن أبي وقاص قال : نزلت في اربع آيات . . الحديث ،

وفيه : وصنع رجل من الانصار طعاما فدعانا فشرنا الخمر قبل ان تحرم

حتى انتشيننا فتفاخرنا ، فقالت الانصار : نحن أفضل ، وقالت قريش :

نحن أفضل ، فأخذ رجل من الانصار لحى جزور فضرب به أنف سعد

ففززه ، وكان انفس سعد مغزورا . فنزلت آية الخمر : ( انما الخمر والميسر الاية .

واللفظ للبيهقي -

ورواه ابن جرير في ( تفسيره ) من طريق عمرو بن حماد ، عن أسباط ، عن السدي ،

وفيه : حتى صنع سعد بن أبي وقاص طعاما فدعا ناسا من أصحاب

النبي - صلى الله عليه وسلم - فيهم رجل من الانصار ، فشوى لهم رأس

بعير ، ثم دعاهم عليه ، فلما أكلوا وشربوا من الخمر سكبوا

والثالث : ما رواه عوف (١) عن أبي القموص (٢) : ( أن رجلا سكر من الخمر ،

فجعل ينوح على قتلى بدر ، وجعل (٣) يقول :

تحى (٤) بالسلامة أم بكر وهل لك بعد رهطك من سلام .

ذرينى اصطب (٥) بكرافأني رأيت الموت نقب عن هشام .

وأخذوا فى الحديث ، فتكلم سعد بشىء ، فغضب الأنصارى ، فرفع لحيى

البعير ، فكسر أنف سعد ، فأنزل الله نسخ الخمر وتحريمها وقال : إنما

الخمر والميسر والأنصاب . . . . الى قوله : فهل أنتم منتهون .

انظر : ( تفسير الطبرى ٣٦٢/٢ و ٤٣/٢ ) ( صحيح مسلم ١٢٥/٧ و ١٢٦ )

( مسند أحمد ١٨١/١ و ١٨٥ ) ( سنن البيهقى ٢٨٥/٨ ) .

(١) أبو سهل عوف بن أبى جميلة العبدي (٥٩ - ١٤٦ هـ) .

المعروف بالاعرابى . روى عن ابن سيرين ، وخالد الأشج ، والنهدى ، وجماعة ،

وعنه شعبة ، وابن المبارك ، والثوري ، وخلق . . . وثقه أحمد ، وابن سعد ،

وابن حبان ، والنسائي ، قال ابن المبارك : كانت فيه بدعتان : قدرى شيعى .

انظر ترجمته فى : ( تهذيب الكمال ٦٧/٦ ) ( الجرح والتعديل ١٥/٧ )

( الكاشف ٣٥٦/٢ ) ( التاريخ الكبير ٥٨/٧ ) ( شذرات الذهب ٢١٧/١ )

( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ٨٩ ) .

(٢) ن ( أبى القموص ) ج ( أبى القموص ) .

أبو القموص زيد بن على العبدي ، وقال الجرجى .

روى عن طلحة بن عبيد الله ، وابن عباس ، وقيس بن النعمان ، وخلق . . . وعنه

قتادة ، وعوف العبدي ، وحفص بن خالد . . . وثقه ابن حبان ، والذهبي ،

والعجلى . قال ابن سعد : كان قليل الحديث . . . .

انظر ترجمته فى : ( تهذيب الكمال ٥٨/٢ ) ( طبقات الأتقياء ٥١/١ )

( الجرح والتعديل ٥٦٨/٣ ) ( التاريخ الكبير ٤٠٣/٣ ) ( الكاشف

(٣٤١/١) ( الطبقات الكبرى ٢٣٦/٧ ) .

(٣) ك ( وجعل ) ساقطه .

(٤) ج ( تحيا ) .

(٥) ن ( اصطب ) .



- وود بنو المفيرة لو فده
- بألف من رجال أو سوام (١)
- كأني بالطوى طوى بسد ر
- من الشيزى (٢) ثكلل بالسنام (٣)
- كأني بالطوى طوى بسد ر
- من الفتيان والحلل الكسرام
- فبلغ ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فغضب ه فأقبل (٤) الرجل ه
- فرفع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئا كان بيده (٥) ليضره (٦) ه
- فقال : اعوذ بالله من غضب الله ورسوله (٧) والله (٨) لا أطمعها أبدا ه
- فنزل تحريم الخمر (٩)

- 
- (١) جاء فى ( التهذيب ) : قال الأصمعى : السوام والسائمة : كل ابل ترسل  
ترعى ولا تعلف مع الأهل .....  
انظر مادة - سوم - فى : ( تهذيب اللغة ١٣ / ١١١ ) وايضا : ( لسان العرب  
٣١١ / ١٢ ) ( ترتيب القاموس ٦٥١ / ٢ )
  - (٢) جاء فى ( اللسان ) : الشيزى : شجرة تتخذ منه الجفان ، وأراد بالجفان أربابها  
الذين كانوا يطعمون فيها وقتلوا ببدر وألقوا فى القليب .....  
انظر مادة - شيز - فى : ( لسان العرب ٥ / ٣٦٣ ) وايضا : ( تاج المصروس  
٤٤ / ٤ )
  - (٣) جاء فى ( القاموس ) : السنم : من النبات المرثع الذى خرجت سنمته : أى نوره .  
وفى ( اللسان ) : السنمة : رأس شجرة من دق الشجر ، يكون على رأسها  
كهيفة ما يكون على رأس القصب ه الا أنه لين تأكله الابل أكلا خضما .....  
انظر مادة - سنم - فى : ( ترتيب القاموس ٢ / ٦٣١ ) ( لسان العرب ١٢ / ٣٠٧ )  
وايضا : ( تهذيب اللغة ١٣ / ١٥ )
  - (٤) ك ( واقبل )
  - (٥) ج ه ن ( فى يده )
  - (٦) ج ه ن ( ليضره به )
  - (٧) ج ه ن ( وغضب رسوله )
  - (٨) ج ه ن ( ووالله والله )
  - (٩) الحديث رواه ابن جرير الطبرى فى ( تفسيره ٢ / ٣٦٢ ) من طريق ابن بشار عن  
عبد الوهاب ه عن عوف ه عن أبى القموص .....  
عبد الوهاب ه عن عوف ه عن أبى القموص .....

والرابع : ما رواه عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن حبيب ( ١ ) : ( ان

عبد الرحمن بن عوف صلح طعاما وشربا ، وودعا نفرا من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم - فأكلوا وشربوا حتى ثملوا ، فقدموا ( ٢ ) رجلا ( ٣ )  
منهم يصلى ( ٤ ) بهم المغرب فقرأ : ( قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون ،  
وانتم عابدون ما أعبد ، وأنا عابد ما أعبدتم ( ٥ ) لكم دينكم ولي دين ) • فنزل  
قوله تعالى : ( لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) ( ٦ )  
ثم حرمت ) • ( ٧ )

( ١ ) أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمى ( ٠٠٠ - ٧٣ هـ ) •

من كبار التابعين ، روى عن عمر ، وعثمان ، وعلى ، وخالد ، وغيرهم • • • •  
النخعي ، وعلقمة بن مرثد ، وسعيد بن جبيرة ، وخلق • • • • وثقه المعجلى ،  
والنسائي ، وابن سعد • • • • اختلفوا في سنة وفاته •

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٤ / ل ٧٥ ) ( معرفة القراء الكبار ١ / ٤٥ )  
( طبقات الحفاظ ١٩ ) ( الكاشف ٢ / ٧٩ ) ( نكت الهميان ١٢٨ ) ( تذكرة

الحفاظ ١ / ٥٨ ) •

( ٢ ) ن هـ ( وقدما ) •

( ٣ ) قال الخطيب البغدادي : اختلف في هذا الرجل الذي تقدم للصلاة بأصحابه ،

فألبس عليه في القراءة • • • • • ف قيل : على بن أبي طالب • • • • •

وقيل : عبد الرحمن بن عوف • • • • •

انظر : ( الاسماء المبهمة ل ٤٣ ) •

( ٤ ) ك ( فصل ) •

( ٥ ) ج زيادة : ( وانتم عابدون ما أعبد ) •

( ٦ ) سورة النساء الآية ( ٤٣ ) •

( ٧ ) الحديث - بهذا السند والمتن - رواه ابن جرير الطبري في ( تفسيره ) •

ورواه الحاكم في ( الأثرية ) من طريق خالد بن عبد الله ، عن عطاء ، عن أبي

عبد الرحمن • • • • • قال : هذه الأسانيد كلها صحيحة •

ورواه الترمذي في ( تفسير القرآن ) من طريق عطاء ، عن أبي عبد الرحمن السلمى ،

عن علي بن أبي طالب ، قال : صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما =



والخامس : ما رواه أبو اسحاق (١) ، عن أبي ميسرة (٢) ، قال : ( قال

عمر بن الخطاب : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ، فنزل قوله تعالى

في — سورة البقرة — : ( يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ

فدعانا وسقانا من الخمر ، فأخذت الخمر منا ، وحضرت الصلاة ، فقد موني . الحديث .

قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب صحيح . . . .

ورواه أبو داود في ( الأشربة ) والبيهقى في ( الصلاة ) من طريق عطاء ، عن أبي

عبد الرحمن السلمي ، عن علي بن أبي طالب أن رجلا من الأنصار دعاه

وعبد الرحمن بن عوف ، فسقاها قبل أن تحرم الخمر ، فأمرهم على فسي

المغرب فقرا : قل يا أيها الكافرون . . . . الخبر .

وذكره السيوطى في ( الدر ) ورمز لكونه مخرجا عند عبد بن حميد ، وأبي داود ،

والنسائي ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والنحاس ، والحاكم

وصححه ، عن علي بن أبي طالب . . . .

انظر : ( تفسير الطبرى ٩٥/٥ ) ( المستدرک ١٤٢/٤ ، ١٤٣ ) ( سنن

الترمذى ٣٠٥/٤ ) ( سنن أبي داود ٢٩٢/٢ ) ( سنن البيهقى

٣٨٩/١ ) ( الدر المنثور ١٦٤/٢ ، ١٦٥ ) .

(١) ك عن هـج ( محمد بن اسحاق ) وهذا خطأ . .

أبو اسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي ( ٣٣ — ١٢٧ هـ ) .

من أعلام التابعين الثقات . . روى عن علي ، والمغيرة ، والبراء ، وخلق . . وعنه

شعبة ، والسفيانان ، والاعمش ، وغيرهم . . . غزا الروم ست غزوات ، وعصى

في كبره . . . . واختلفوا في سنة وفاته . . . .

انظر ترجمته في : ( طبقات الأتقياء ١/١٥٣ ) ( التبيين لاسماء المدلسين ٥ )

( المختصر في طبقات علماء الحديث ١٣ ) ( دول الاسلام ٨٨/١ )

( تهذيب التهذيب ٦٣/٨ ) ( طبقات المحدثين بأصبهان ٤٨ ) ( صفة

الصفوة ١٠٤/٣ ) ( شذرات الذهب ١٧٤/١ ) .

(٢) أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني ( ٠٠٠ — ٦٣ هـ ) .

من عباد أهل الكوفة ، روى عن عمر ، وابن مسعود ، وعلي ، وحذيفة ، وآخرين ،

وعنه مسروق ، وأبو عمار الهمداني ، وأبو اسحاق السبيعي ، وغيرهم =

وَالْمَيْسِرُ قُلٌّ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا (الاية (١)  
 فدعى (٢) عمر فقرئت عليه (٣) ، فقال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ،  
 فنزل في - سورة النساء - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا (٤) لَا تَقْرَبُوا  
 الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) (الاية (٥) ، فدعى (٦) عمر  
 فقرئت عليه ، فقال : (٧) اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ، فنزل في  
 - سورة المائدة - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ  
 وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا  
 يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ  
 عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ (٨) فَهَلْ أَنْتُمْ مُفْتَهُونَ) (٩) فحين سمعها  
 عمر قال : انتهينا انتهينا) ، (١٠)

- == وثقه ابن حبان ، وابن معين . . . مات في الطاعون . . .
- انظر ترجمته في : (تهذيب التهذيب ٤٧/٨) (مشاهير علماء الأمصار ١٠٥)  
 (صفة الصفوة ٣/٣٢) (الكاشف ٢/٣٣١) (الجرح والتعديل ٦/٢٣٧)  
 (التاريخ الكبير ٦/٣٤١) .
- (١) سورة البقرة الاية (٢١٩) .
  - (٢) ن (فدعاهم) ج (فدعا) .
  - (٣) ن (عمر فقرئت عليه) ساقطه .
  - (٤) ك عن (يا أيها الذين آمنوا) ساقطه .
  - (٥) سورة النساء الاية (٤٣) .
  - (٦) ج عن (فدعا) .
  - (٧) ن (فقال) ساقطه .
  - (٨) ك (في الخمر والميسر . . . ساقطه ، بدلا منها : (الى قوله) .
  - (٩) سورة المائدة الاية (٩٠ ، ٩١) .
  - (١٠) رواه الترمذي في (تفسير القرآن) وأحمد في (مسنده) وابن جرير في (تفسيره)  
 والنسائي ، والبيهقي ، وأبو داود في (الاشربة) من طريق إسرائيل ، =

فهذه ثلاث آيات نزلت في الخمر، ونزلت فيه أية رابعة في - سورة الاعراف -

وهي (١) قوله تعالى : ( قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

بَاطِنَ الْأَثَمِ وَالْبَهْغَى بِخَيْرِ الْحَقِّ ) (٢) .

والاثم هاهنا : الخمر في قول الأكرمين (٣) .

-----

== عن أبي اسحاق ، عن أبي ميسرة ، عن عمر بن الخطاب . . .

ورواه الحاكم في ( الاشربة ) من طريق حمزة الزيات ، عن أبي اسحاق ، عن

حارثة بن مضرب قال : قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : اللهم

بين لنا في الخمر، فنزلت : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة . . .

الحديث .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . . .

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند أبي شيبة ، واحد ،

وعبد بن حميد ، وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وأبي يعلى ، وابن

جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وأبي الشيخ ، وابن مردويه وأبوس

نعيم في ( الحلية ) والحاكم ، والبيهقي ، وسعيد بن منصور . . . .

انظر : ( سنن الترمذي ٣٢٠ / ٤ ) ( مسند أحمد ٥٣ / ١ ) ( المستدرک ١٤٣ / ٤ )

( سنن النسائي ٢٨٦ / ٨ ) ( سنن أبي داود ٢٩١ / ٢ ) ( سنن

البيهقي ٢٨٥ / ٨ ) ( تفسير الطبري ٣٣ / ٧ ) ( كنز العمال ٤٧٢ / ٥ )

(١) ن ( وهي ) ساقطه .

(٢) سورة الاعراف الاية (٣٣) .

(٣) قال الامام ابن العربي : قال قوم : ان الاثم اسم من أسماء الخمر، وان المراد

بقوله : ( قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم الخمر ،

حتى قال الشاعر : شربت الاثم حتى ضل . . .

وهذا لا حجة فيه ، لانه لو قال : شربت الذنب ، أو شربت الوزر ، لكان كذلك ،

ولم يوجب قوله أن يكون الوزر والذنب اسما من أسماء الخمر ، كذلك هذا .

والذي أوجب التكلم بمثل هذا الجهل باللغة ، وبطريق الادلة في المعاني .

انظر : ( احكام القرآن ٧٧٤ / ٢ ) وايضا : ( تفسير القرطبي ٢٠٠ / ٧ )

( شعب الايمان - للحلي - ٤٩ / ٣ ) ( زاد المسير ١٩١ / ٣ ) .

### لقول الشاعر :

شربت الانم (١) حتى ضل عقلى \*

كذلك الانم يذهب (٢) بالعقول \* (٣)

فهذه أربع آيات نزلت في شأن الخمر ، نحن نبدأ بتفسير كل آية منها ،

ولذا كررنا قالة العلماء فيما حرمت (٤) به الخمر منها \*

أما الآية الاولى : في - سورة البقرة - وهي (٥) قوله تعالى : ( يَسْئَلُونَكَ

عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ) (٦) \*

فقد قال مقاتل : (٧) ان الذي سأل عنها (٨) حمزة بن عبد المطلب (٩) ،

(١) ج ( الخمر ) \*

(٢) ج ( تذهب ) \*

(٣) قال ابن الجوزي : قال أبو بكر : وما هذا البيت معروف أيضا في شعر من يحتج

بشعره ... انظر : ( زاد المسير ٣ / ١٩١ ) وايضا : ( تفسير القرطبي

٧ / ٢٠٠ ) ( شعب الايمان - للحلي ٣ / ٤٩ ) \*

(٤) ن ، ج ( فيما حرم ) \*

(٥) ن ( وهو ) \*

(٦) سورة البقرة الآية (٢١٩) \*

(٧) أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير ( ٠٠٠ - ١٥٠ هـ ) \*

من العلماء الأجلاء ، مشهورا بتفسير كتاب الله العزيز ، أصله من بلخ انتقل

الى البصرة ، ودخل بغداد فحدث بها ... كان متروك الحديث ... من

مؤلفاته : التفسير الكبير ، الناسخ والمنسوخ ، الوجوه والنظائر ... توفي بالبصرة \*

انظر ترجمته في : ( الضعفاء - لابن الجوزي - ل ٢٤٥ ) ( ذيل الكاشف ل ١٠٥ )

( من تكلم فيه الدارقطني ل ١٩ ) ( طبقات المفسرين - للداودي ٢ / ٣٣٠ )

( الفهرست ٢٥٣ ) ( المختصر في علم رجال الاثر ١٥٩ ) ( الانس الجليل

١ / ٢٩٢ ) ( وفيات الاعيان ٥ / ٢٥٥ ) \*

(٨) ج ( فيها ) \*

(٩) أبو عمارة حمزة بن عبد المطلب بن هاشم ( ٥٤ ق هـ - ٣ هـ ) \*

ومعاذ بن جبل •

وقال عطاء : هو عمر بن الخطاب حين قال في الخمر ما قال (١) •

واسم الخمر ينطلق (٢) حقيقة على عصير العنب ، واختلف أصحابنا فـ

انطلاقه حقيقة على ما عداه من الانهدة على وجهين :

أحدهما : - وهو قول أبي ابراهيم المزني (٣) وأبي علي بن أبي هريرة - انه

ينطلق (٤) اسم الخمر على سائر الانهدة حقيقة ، لان الاشتراك فـ

الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم ، (٥)

== عم النبي - صلى الله عليه وسلم - وأحد صناديد قریش وساداتهم في الجاهلية

والاسلام • كان شعاره في الحرب ريشة نعامه يضعها على صدره •

وفي يوم بدر قاتل بسيفين • واستشهد يوم أحد • • • • • وه فن بالمدينة •

انظر ترجمته في : ( معجم الصحابة ل ٨٧ ) ( الاصابة ٣٥٣ / ١ ) ( الاستيعاب

٢٧١ / ١ ) ( الروض الانف ٤٣٠ / ٥ ) ( الفرائد الفوالى ٤٦ / ٣ ) ( الطبقات

الكبرى ٨ / ٣ ) ( صفة الصفوة ٣٢٠ / ١ ) •

(١) انظر : ( زاد المسير ٢٣٩ / ١ ) ( تفسير الخازن ٢٠٨ / ١ ) ( الكشف ٣٥٨ / ١ )

( التفسير الكبير ٤٣ / ٦ ) ( تفسير البيضاوى ١١٥ / ١ ) •

(٢) ن هـ ج ( يطلق ) •

(٣) ن ( أبى ) ساقطه هـ ج ( المزني ) ساقطه •

والصواب : ابو ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني ، وقد تقدمت ترجمته •

(٤) ك هـ ج ( يطلق ) •

(٥) ذهب الى هذا : أبى الطيب الطبرى ، وابن الصباغ • • • • •

قال القاضى أبو الطيب : ذهب اكثر الاصحاب الى أنها تسمى خمرًا ، لان

عمر - رضى الله عنه - قال : والخمر ما خامر العقل ، وهذا المعنى

موجود فيها ، وهذا اختيار الامام المزني وقد ذكره في ( كتاب الاشربة ) في

الرد على أبى جعفر • • • • •

انظر : ( شرح مختصر المزني ١٦٦ ل / ٩ ) ( الشامل ١٣٣ ل / ٦ ) وايضا : ( كفاية

النبيه ١٣ ل / ١٤٨ ) ( مغنى المحتاج ١٨٦ / ٤ ) • • • • •

والوجه الثاني : انه ينطلق (١) اسم الخمر على سائر الانبذة (مجازا لا حقيقة) (٢) ، وان حقيقة اسم الخمر مختص بعصير العنب ، لا نهما يتفقان في صفة (٣) ، ويختلفان في اخرى (٤) ويشتركان في الحكم من وجه (٥) ، ويختلفان فيه من وجه (٦) ، فافترقا في الاسم لافتراقهما في بعض الصفات وبعض الاحكام ، (٧) ،  
واما الميسر : فهو القمار ، وفي تسميته بالمسير (٨) وجهان :  
احدهما : (٩) ان اهل اليسار (١٠) والثروة كانوا يفعلونه ،  
والثاني : انه (١١) موضوع على ما يسر له (١٢) من غم أو غرم (١٣) .

- 
- (١) ج (انه لا ينطلق) ،  
 (٢) ما بين القوسين ساقط في (ج) .  
 (٣) في هامش (ج) هو الاسكار والشدّة .  
 (٤) في هامش (ج) لعلها المنافع الطبية .  
 (٥) في هامش (ج) وهو التحريم والحد .  
 (٦) في هامش (ج) الخمر يكفر مستحلها ، بخلاف النبيذ .  
 (٧) ذهب الى هذا الوجه : الامام الرافعي ، والنووي ، والعمري .  
 وقالوا : والاكثرين على المنع .  
 انظر : (فتح المميز ١٢/١٢٨) (روضة الطالبين ١٠/١٦٨) (البيان ١٠/١٦٤) .  
 (٨) ن (الميسر) .  
 (٩) ن (أحدهما) ساقطه .  
 (١٠) ك (البلد) .  
 (١١) ك (لانه) .  
 (١٢) ج ن (على ما يسر له) ساقطه .  
 (١٣) ج ن (وغرم) .  
 انظر : (غرائب الفران ٢/٢٣٤) (تفسير القرطبي ٣/٥٣) (تفسير النسفي ١/١٤٠) (الكشاف ١/٣٥٩) (التفسير الكبير ٦/٤٥) .



( قل فيهما أثم كبير ) فيه وجهان :

أحدهما : ان اثم الخمر أن شاربه يؤدي الناس اذا سكر .

واثم الميسر أن صاحبه يظلم ( ١ ) الناس اذا قوسر ( ٢ ) .

— وهذا قول السدي —

والثاني : ان اثم الخمر أن يزول عقل شاربه ( ٣ ) فتخرب عنه ( ٤ ) معرفة

خالقه . واثم الميسر أن يوقع ( ٥ ) العداوة والبغضاء ، ويصدد

عن ذكر الله وعن الصلاة . — وهذا ( ٦ ) قول ابن عباس . — ( ٧ )

( ومنافع للناس ) وفي منافع ( ٨ ) الخمر وجهان :

أحدهما : وفور ( ٩ ) ثمنها وريح تجارتها ( ١٠ ) .

والثاني : انه لذة شربها وما يحصل في النفس من الطرب بها . ( ١١ )

كما قال حسان بن ثابت :

ونشر بها فتركنا ملوكا \*\*\* وأسدا ما ينهنهنا ( ١٢ ) اللقاء .

-----

( ١ ) ك هـ ( يكلم ) .

( ٢ ) ك ( عومل ) ن ( غرم ) .

( ٣ ) ج ( صاحبه ) .

( ٤ ) ج ( فيخرب عن ) ن ( فيخرب عنه ) .

( ٥ ) ج ( يورث ) .

( ٦ ) ن هـ ج ( وهو ) .

( ٧ ) انظر : ( تفسير الطبري ٣٥٩ / ٢ ) ( زاد المسير ٢٤٠ / ١ ) .

( ٨ ) ج هـ ( وفي مثل منافع ) .

( ٩ ) ج هـ ( فور ) .

( ١٠ ) ك ( تجارها ) .

( ١١ ) انظر : ( زاد المسير ٢٤١ / ١ ) ( تفسير البغوي ٢١٢ / ١ ) ( تفسير ابن كثير

٢٥٥ / ١ ) ( أحكام القرآن — لابن العربي — ١٥٠ / ١ ) .

( ١٢ ) جاء في ( اللسان ) : النهية : الكف ، تقول : نهيت فلانا اذا زجرته =

وكقول الآخر :

- واذا شربت فأنسى \* رب الخورنق والسدير .  
• واذا صحت فأنسى \* رب الشويهة والبحير . ( ١ )

وفي منافع الميسر وجهان :

أحدهما : اكتساب المال من غير كد . ( ٢ ) .

والثاني : ما يحصل لحاضريه من نصيب القامر . ( ٣ ) .

وذكر بعض المفسرين وجهها ثالثا : ان منفعة الخمر والميسر ثواب ( ٤ )

• اجتنابهما

ثم قال : ( واثمهما أكبر من نفعهما ) فيه وجهان :

• أحدهما : ان الاثم الحادث عنهما ( ٥ ) أكثر من النفع العائد منهما .  
=====

— قاله سعيد بن جبير — ( ٦ )

فتنه أي كفته فكف . . . . .

انظر مادة — نهنه — في : ( لسان العرب ١٣ / ٥٥٠ ) وايضا : ( تاج العروس

٩ / ٤١٧ ) ( تهذيب اللغة ٥ / ٣٧٧ ) .

( ١ ) قال هذه الابيات الشاعر القديم الجاهلي المنخل بن مسعود بن عامر بن ربيعة

اليشكري ، قتله عمرو بن هند ، وقيل : النعمان بن المنذر .

انظر ترجمته في : ( الشعر والشعراء ٤٠٤ ، ٤٠٥ ) ( المؤلف والمختلف ٢٧١ )

( الاعلام ٨ / ٢٢٥ ) .

( ٢ ) ن هـ ج ( حل ) .

( ٣ ) ن هـ ج ( نصف العام ) .

انظر : ( تفسير الطبري ٢ / ٣٦٠ ) ( تفسير الخازن ١ / ٢١٢ ) ( فتح القدير ١ / ٢٢١ )

( زاد المسير ١ / ٢٤١ ) ( تفسير القرطبي ٣ / ٥٧ ) .

( ٤ ) ك ( بيان ) .

( ٥ ) ك هـ ن ( عنه ) .

( ٦ ) انظر : ( زاد المسير ١ / ٢٤١ ) ( احكام القرآن — لابن العربي — ١ / ١٥٢ ) .



والثاني : أن أثمهما بعد التحريم أكبر من نفعهما قبل التحريم (١) .

— قاله ابن عباس — (٢)

( ويسألونك ماذا ينفقون ) فيه وجهان —

أحدهما : في الجهاد .

والثاني : (٣) في الصدقات . (٤)

( قل العفو ) فيه أربعة أوجه : (٥)

أحدها : ما طابت به النفس عفوا ولم يثقل عليها . (٦)

— قاله طاووس — (٧)

(١) ن ، ج ( قبل التحريم ) ساقطه .

(٢) روى ابن جرير في ( تفسيره ) عن ابن عباس ( وأثمهما أكبر من نفعهما ) قال :

منافعهما قبل التحريم ، وأثمهما بعد ما حرما . . .

انظر : ( تفسير الطبري ٢ / ٣٦١ ) وأيضا : ( الدر المنثور ١ / ٢٥٣ ) .

(٣) ج ( والثاني ) تكررت .

(٤) أخرج ابن اسحاق وابن أبي حاتم ، عن ابن عباس أن نفرا من الصحابة حين

أمروا بالنفقة في سبيل الله أتوا النبي — صلى الله عليه وسلم —

فقالوا : انا لا ندرى ما هذه النفقة التي أمرنا بها في أموالنا ، فما

ننفق منها ؟ فانزل الله : ويسألونك ماذا ينفقون قد العفو .

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أبان ، عن يحيى أنه بلغه أن معاذ بن جبل

ومعلبة أتيا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقالا : يا رسول الله

ان لنا أرقاء وأهلين فما ننفق من أموالنا ؟ فانزل الله : ويسألونك

ماذا ينفقون قل العفو . . .

انظر : ( الدر المنثور ١ / ٢٥٣ ) .

(٥) من قوله : ( أحدهما : في الجهاد . . . ) ساقط في ( ن ) .

(٦) انظر : ( تفسير الطبري ٢ / ٣٦٤ ) ( تفسير ابن كثير ١ / ٢٥٦ ) .

(٧) أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الهمداني ( ٣٣ — ١٠٦ هـ ) .

من أكابر التابعين ، تفقها في الدين ورواية للحديث . أصله من الفرس ،

والثاني : انه ما لا اسراف (١) فيه ولا تقصير \* - قاله الحسن - (٢)

والثالث : انه ما فضل عن العيال والاهل \* - قاله ابن عباس - (٣)

والرابع : انه الحلال الطيب \* (٤)

( كذ لك يبين الله لكم الآيات ) فيه ثلاثة أوجه :

احدها : الصدقات \* (٥)

والثاني : الاحكام \* (٦)

والثالث : الدلائل والحجج \* (٧)

( لعلكم تتفكرون في الدنيا والاخرة ) فيه وجهان :

مولده ومنشأه في اليمن ، وشقه ابن معين ، وابن حبان ، وابوزرعة ، توفى

حاجا ... واختلفوا في سنة وفاته ...

انظر ترجمته في : (الثقات - لابن شاهين - ل ٥٠) (طبقات الأتقياء ل ٩٦)

(التبيين لأسماء المدلسين ل ٤) (الحلية ٣/٤) (النجوم ٢٦٠/١)

(البدایه والنهایة ٢٣٥/٩) (تذكرة الحفاظ ٩٠/١) (تهذيب

التهذيب ٨/٥) (وفيات الاعيان ٥٠٩/٢)

(١) ك ، ن (سرف ) \*

(٢) انظر : (احكام القرآن - لابن العربي - ١٥٣/١) (زاد المسير ٢٤٢/١)

( تفسير ابن كثير ٢٥٦/١ ) ( تفسير الطبري ٣٦٤/٢ ) \*

(٣) رجع هذا الوجه : ابن جرير الطبري ...

وقال البغوي : وبه قال عطاء ، وقتادة ، والسدي ...

انظر : ( تفسير الطبري ٣٦٤/٢ ، ٣٦٥ ) ( تفسير البغوي ٢١٣/١ )

وايضا : ( زاد المسير ٢٤٢/١ ) ( تفسير القرطبي ٦١/٣ ) \*

(٤) بهذا الوجه قال : الربيع ، وقتادة ...

انظر : ( تفسير الطبري ٣٦٥/٢ ) ( تفسير ابن كثير ٢٥٦/١ ) \*

(٥) بهذا الوجه قال : المفضل بن سلمة ، والرازي \*

انظر : ( تفسير القرطبي ٦٢/٣ ) ( التفسير الكبير ٤٩/٦ ) \*

(٦) انظر : ( تفسير ابن كثير ٢٥٦/١ ) \*

(٧) انظر : ( تفسير البيضاوي ١١٦/١ )

احدهما : يتفكرون (١) في الدنيا أنها دار فناء فيزهدون (٢) فيها ،

وفي الآخرة أنها دار بقاء فيعملون لها •

والثاني : يتفكرون في أوامر الله ونواهيه ، فيتذكرون (٣) طاعة الله

في الدنيا وثوابه في الآخرة • (٤)

وأما الآية الثانية في — سورة النساء — وهي قوله تعالى : ( لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ

وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) • (٥)

ففي قوله : ( لا تقربوا الصلاة ) وجهان :

احدهما : انه نهى عن الصلاة في حال السكر •

والثاني : انه نهى عن الشرب في وقت الصلاة • (٦)

وفي قوله : ( وأنتم سكارى ) وجهان :

احدهما : من الشراب • — وهو قول الجمهور — • (٧)

(١) ج هـ ( انهم يتفكرون ) •

(٢) ك ( فتزهدون ) •

(٣) ك هـ ( فيستدركون ) •

(٤) قال بالوجه الاول : ابن عباس ، وابن جريج ، وقتادة •••

انظر : ( تفسير الطبري ٣٦٩/١ ) ( تفسير النسفي ١٤١/١ ) ( الكشف

٣٦٠/١ ) ( تفسير ابن كثير ٢٥٦/١ ) ( غرائب القرآن ٢٣٧/٢ ) •

(٥) سورة النساء الآية (٤٣) •

(٦) ذكر الوجهين ابن الجوزي ، وصحح القول الثاني ، لان السكران لا يحقل

ما يخاطب به •••

انظر : ( زاد المسير ٨٩/٢ ) •

(٧) انظر : ( تفسير القرطبي ٢٠١/٥ ) ( احكام القرآن — لابن العربي — ٤٣٤/١ )

( غرائب القرآن ٤٨/٥ ) ( زاد المسير ٨٩/٢ ) ( تفسير ابن كثير ٥٠٠/١ )

والثاني : من النوم (١) - قاله الضحاك - (٢)

واصل السكر من الشراب ( مأخوذ من سكر الماء ، لأنه يسد مجرى الماء .

والسكر (٣) من الشراب : (٤) ان يسد طريق العقل .

وفي قوله : ( حتى تعلموا ما تقولون ) وجهان :

أحدهما : حتى تميزوا ما تقولون من الكلام .

والثاني : حتى تحفظوا ما تتلون (٥) من القرآن ، لأجل ما كان ممن (٦)

أمر بالصلاة في سكره (٧) فلم يقد بسورة (٨) يا أيها الكافرون .

(١) روى ابن جرير في ( تفسيره ) من طريق أبي نعيم ، عن سلمة ، عن الضحاك

: ( يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ) . قال : لم يعنى

بها سكر الخمر ، وإنما عني بها سكر النوم . . .

قال ابن الجوزي : وفيه بعد . . . .

انظر : ( تفسير الطبري ٩٦/٥ ) ( زاد المسير ٨٩/٢ ) .

(٢) أبو القاسم الضحاك بن مزاحم البلخي ( . . . - ١٠٥ هـ ) .

مفسر من الطبقة الخامسة ، روى عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وخلق

وعنه مقاتل بن حيان ، وسليمان بن كيسان ، وعدة . . . وثقه أحمد ، والمجلى

وابن معين . له كتاب في التفسير . . . .

انظر ترجمته في : ( قبول الاخبار ل ٤٥ ) ( الثقات - لابن شاهين - ل ٤٩ )

( الضعفاء - للعقيلي - ل ١٩٢ ) ( الضعفاء - لابن الجوزي - ل ١٢٣ )

( غاية النهاية ٣٣٧/١ ) ( طبقات المفسرين - للداودي - ٢١٦/١ )

( تهذيب التهذيب ٤٥٣/٤ ) .

(٣) ك ( فالسكر ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

(٥) ن ( ما تتلوا ) ج ( ما تقولون ) .

(٦) ك ( فمن ) .

(٧) ج ( في سكره ) ساقطه .

(٨) ج ( بسورة ) ساقطه .

فدلت هذه الآية على اباحة الخمر في غير زمان الصلاة ، وتحريمها في زمان

الصلاة ، وفيه قولان :

أحدهما : انه معتبر بفعل الصلاة اذا حضر فعلها ، فاذا صلى حلت

له (١) وان كان وقتها باقيا .

روى أبو اسحاق (٢) ، عن أبي ميسرة قال : ( كان منادى رسول الله

صلى الله عليه وسلم - اذا حضرت الصلاة ينادى (٣) لا يقربن (٤)

الصلاة سكران ) (٥) .

(١) ج ( له ) ساقطه . ن ( أحلت له ) .

(٢) ك ، ج ( ابن اسحاق ) وهذا خطأ . انظر : ( سنن البيهقي ٢٨٥ / ٨ ) .

(٣) ج ( نادى ) .

(٤) ن ، ج ( لا يقرب ) .

(٥) رواه أحمد في ( مسنده ) وابن جرير في ( تفسيره ) والحاكم ، والنسائي ، والبيهقي ،

وابو داود في ( الأشربة ) من طريق اسراييل ، عن أبي اسحاق ، عن

أبي ميسرة ، عن عمر بن الخطاب قال : كان منادى رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - اذا قام في الصلاة ، قال : لا تقربوا الصلاة وانتم

سكارى . . . . واللفظ للحاكم .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . . .

ووافقه الامام الذهبي على الصحيح . . .

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند ابن أبي شيبة ، وأحمد

بن حنبل ، وعبد بن حميد ، وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وأبي يعلى ،

وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وأبي الشيخ ، وابن مردويه ،

وأبي نعيم في ( الحلية ) والحاكم ، والبيهقي ، وسعيد بن منصور . . .

انظر : ( مسند أحمد ٥٣ / ١ ) ( تفسير ابن جرير ٣٣ / ٧ ) ( المستدرک ١٤٣ / ٤ )

( سنن النسائي ٢٨٦ / ٨ ) ( سنن أبي داود ٢٩١ / ٢ ) ( سنن البيهقي

٢٨٥ / ٨ ) ( كنز العمال ٤٧٢ / ٥ ) ( التلخيص - للذهبي - ١٤٣ / ٤ ) .

والثاني : انه معتبر بوقت الصلاة ، وتحريم (١) فيه على من صلى ، ومن

لم يصلى .

وفيما توجه التحريم اليه ؟ قولان :

احدهما : الى السكر (٢) دون الشرب — وهو ظاهر الآية —

والثاني : الى الشرب (٣) والسكر جميعا .

روى أسباط (٤) عن السدى أنه (٥) قال : ( لما نزلت هذه الآية

كانت الخمر حلالا لهم يشربونها من صلاة الفداة حتى ينتصف النهار ،

فيقومون الى صلاة الظهر ثم يصحون (٦) ، ثم لا يشربونها (٧) حتى

يصلون (٨) العصر ، ثم يشربونها حتى ينتصف الليل ، وينامون ، ثم

يقومون الى صلاة الفجر (٩) وهم مصحون (١٠) .

-----

(١) ك (يجسرم) .

(٢) ن (ان السكر) .

(٣) ن (ان الشرب) .

(٤) أبو يوسف أسباط بن نصر الهمداني (٠٠٠ — ١٧٠ هـ) .

مفسر ، من رجال الحديث . روى عن سماك بن حرب ، والسدى ، ومنصور

بن المعتمر ، وغيرهم . . . . . وعنه النهدي ، ويونس بن بكير ، وخلق . وثقه ابن

حبان ، ومرة . وضعفه أحمد ، والنسائي ، وابن معين . . . . .

انظر ترجمته في : (المغنى في الضعفاء ١/٦٦) (الضعفاء — لابن الجوزي

— ل١٤) (الشذرات ١/٢٧٩) (الكشاف ١/١٠٥) (الجرح والتعديل

٣٣٢/٢) .

(٥) ج (أنه) ساقطه .

(٦) ن (وهم يصحون) ك (مصحون) .

(٧) ن (لا يركبونها) .

(٨) ن (يصلوا) .

(٩) ج ن (ثم يقومون الى صلاة الفجر) ساقطه .

(١٠) رواه ابن جرير الطبري من طريق موسى بن هارون ، عن عمرو بن حماد ، عن

أسباط ، عن السدى . . . . . انظر : (تفسير الطبري ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣) .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّالِثَةُ فِي — سورة المائدة — وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( إِنَّمَا الْخَمْسُ

وَالْمِيسِرُ ) ( ١ ) وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهَا •

( وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ ) فِيهِمَا قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ الْأَنْصَابَ : الْأَصْنَامَ الَّتِي تَعْبُدُ •

وَالْأَزْلَامُ : قَدَاحُ مِنْ خَشَبٍ يَسْتَقْسَمُ بِهَا •

وَالثَّانِي : أَنْ الْأَنْصَابَ : حِجَارَةٌ حَوْلَ الْكَعْبَةِ كَانُوا يَذْبَحُونَ عَلَيْهَا •

وَالْأَزْلَامُ : تِسْعُ قَدَاحٍ ذَوَاتُ أَسْمَاءَ — حَكَاهَا الْكَلْبِيُّ — •

وَيَسْتَقْسِمُونَ ( ٢ ) بِهَا فِي أُمُورِهِمْ وَيَجْعَلُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَكْمًا • ( ٣ )

( ١ ) سورة المائدة الآية ( ٩٠ )

( ٢ ) ك ه ن ( يَقْتَسِمُونَ ) •

( ٣ ) ذَهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَ وَالْفَرَّاءُ هَ وَالزَّجَّاجُ : إِلَى أَنْ الْأَنْصَابُ أَصْنَامٌ تَنْصَبُ هَ فَتَعْبُدُ

مِنْ دُونِ اللَّهِ •••••

وَذَهَبُ ابْنِ جَرِيرٍ هَ وَمُجَاهِدٌ هَ وَقَتَادَةُ هَ وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ : إِلَى أَنْ الْأَنْصَابُ

لَيْسَتْ بِأَصْنَامٍ ••• الصَّنَمُ يَصُورُ وَيَنْقُشُ ••• وَهَذِهِ حِجَارَةٌ تَنْصَبُ عِدَدُهَا

ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ حِجْرًا •••••

وَالْأَزْلَامُ : الْقَدَاحُ هَ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ •••

النَّوْعُ الْأَوَّلُ : ثَلَاثَةٌ يَتَّخِذُهَا كُلُّ إِنْسَانٍ لِنَفْسِهِ ••• عَلَى أَحَدِهَا : أَفْعَلُ هَ وَعَلَى

الثَّانِي : لَا تَفْعَلُ هَ وَالثَّالِثُ : مَهْمَلٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ هَ فَيَجْعَلُهَا فِى

خَرِيطَةٍ مَعَهُ •

وَالنَّوْعُ الثَّانِي : سَبْعَةُ قَدَاحٍ كَانَتْ عِنْدَ هَبِلَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ هَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا

مَا يَدُورُ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ النَّوَازِلِ •••

وَالنَّوْعُ الثَّالِثُ : هِيَ قَدَاحُ الْمِيسَرِ هَ وَهِيَ عَشْرَةٌ هَ سَبْعَةٌ مِنْهَا فِيهَا حِظُوظٌ هَ وَثَلَاثَةٌ

أَغْفَالٌ •••••

انْظُرْ : ( زَادَ الْمِيسِرُ ٢ / ٢٨٣ ) ( تَفْسِيرُ الْبَغْوِيِّ ٢ / ٨ ) ( فَتْحُ الْقَدِيرِ ٢ / ١٠ )

( تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٦ / ٧٥ — ٧٧ ) ( تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٦ / ٥٨ ) ( التَّفْسِيرُ

الْكَبِيرُ ١١ / ١٣٥ ) •



ثم قال : ( رَجَسَ ) ( ١ ) وفيه أربعة أوجه :

أحدهما : سَخَطَ .

والثاني : شَرَّ .

والثالث : اِثْمَ .

والرابع : حَرَامَ . ( ٢ )

( من عمل الشيطان ) أى مما يدعو إليه الشيطان ويأمر به ، لانه لا يأمر

الا بالمعاصى ، ولا ينهى الا عن الطاعات .

واصل الرجس : المستقذر والمنوع ( ٣ ) منه ، فمبر به عن ذلك لكونه ممنوعاً  
=====

منه ( ٤ ) .

ثم قال : ( فاجتنبوه ) ( ٥ ) يحتل وجهين :

أحدهما : فاجتنبوا الرجس أن تفعلوه .

والثاني : فاجتنبوا الشيطان أن تطيعوه .  
=====

( لعلكم تفلحون ) فيه وجهان :

أحدهما : تهتدون . ( ٦ ) والثاني : تسلمون ( ٧ ) .

-----

( ١ ) ك ( رَجَسَ من عمل الشيطان ) .

( ٢ ) ذهب ابن عباس الى أن الرجس : السخط . . . . . وذهب ابن زيد الى أنه : الشر ،

وذهب أكثر المفسرين الى أنه : النجس .

انظر : ( تفسير الطبرى ٣٢ / ٧ ) ( احكام القرآن - لابن العربى - ٦٥١ / ٢ )

( تفسير النسفى ٤٣٦ / ١ ) ( التفسير الكبير ٧٩ / ١٢ ) .

( ٣ ) ك ( المنوع ) .

( ٤ ) ج هـ ( منهم ) .

( ٥ ) ج هـ ( فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) .

( ٦ ) ك ( يهتدون ) .

( ٧ ) ك ( يسلمون ) .



ثم قال : ( إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ )

بحصول الشر والتنافر ( ٢ ) لحدوث السكر وغلبة القمار .

( ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ) فيه وجهان :

أحدهما : أن ( ٣ ) الشيطان يصدكم عنه ( ٤ ) .

والثاني : أن سكر الخمر ( ٥ ) يصدكم عن معرفة الله وعن الصلاة .

وطلب الضلابة في القمار يشغل عن طاعة الله وعن الصلاة .

( فهل أنتم متتهون ) فيه وجهان :

أحدهما : متتهون عما نهى ( ٦ ) عنه من الخمر والميسر والانصاب والأزلام .

فأخرجه ( ٧ ) مخرج الاستفهام وعيدا وتخليطا .

والثاني : فهل أنتم متتهون عن طاعة الشيطان فيما زينه لكم ممن ( ٨ )

ارتكاب هذه المعاصي .

وأما الآية الرابعة في — سورة الاعراف — وهي قوله تعالى : ( قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ

رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ) ( ٩ ) فيه وجهان :

( ١ ) سورة المائدة الآية ( ٩١ ) .

( ٢ ) ج هن ( بحصول الشر والتنافر ) ساقطه .

( ٣ ) ج ( ان ) ساقطه . ن ( السكران ) .

( ٤ ) ج ه ن ( عنه ) ساقطه .

( ٥ ) ن ( الخمر ) ساقطه .

( ٦ ) ج ( نهى الله ) .

( ٧ ) ك هن ( وأخرجه ) .

( ٨ ) ن ( في ) .

( ٩ ) سورة الاعراف الآية ( ٣٣ ) .

أحدهما : ان الفواحش الزنا خاصة ، وما ظهر منها : المناكح الفاسدة ،

وما بطن ( ١ ) : السفاح الصريح .

والثاني : ان الفواحش جميع المعاصي ، وما ظهر منها : أفعال الجوارح ( ٢ )

وما بطن : اعتقاد القلوب . ( ٣ )

( والاثم والبغى بغير الحق ) فيه وجهان :

أحدهما : ان الاثم الجنائية في الاموال ، والبغى التعدي على النفوس .

والثاني : ان الاثم الخمر ، والبغى السكر . ( ٤ ) .

وقد ذكرنا شاهد هما ( ٥ ) فساها بما يحدث عنها . ( ٦ ) .

-----

( ١ ) ن هـ ج ( وما بطن ) ساقطه .

( ٢ ) ن ( الخوارج ) .

( ٣ ) انظر : ( زاد المسير ١٩٠ / ٣ ) ( ١٩١ ) ( تفسير القرطبي ٢٠٠ / ٢ )

( تفسير الطبري ١٦٦ / ٨ ) .

( ٤ ) من قوله : ( بغير الحق فيه وجهان . . . ) ساقط في ( ن هـ ج ) .

قال ابن الجوزي : وفي الاثم ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه الذنب الذي لا يوجب الحد . قاله ابن عباس ، والضحاك ،

والفراء . . .

والثاني : المعاصي كلها . قاله مجاهد .

والثالث : أنه الخمر . قاله الحسن وعطاء .

انظر : ( زاد المسير ١٩١ / ٣ ) .

( ٥ ) ج ( شواهد ) ن ( شاهدة ) .

( ٦ ) ج ( منهما ) .

تقدم ذكر الشاهد صفحة ( ٩٨٢ ) .

فإذا ثبت ما ذكرنا من تفسير الآيات الأربع في الخمر ، فقد اختلف أهل العلم بأبيها وقع التحريم على ثلاثة أقاويل :

أحدها : وهو قول الحسن البصري — ان تحريم الخمر كان بالآية الأولى من — سورة البقرة — من (١) قوله : ( يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ) (٢) .

وقراء (٣) حمزة (٤) والكسائي (٥) : ( كثير ) (٦) بالثاء (٧) .

- 
- (١) ج ، ن ( في ) .  
 (٢) سورة البقرة الآية (٢١٩) .  
 (٣) ن ( وقراءة ) .  
 (٤) أبو عمارة حمزة بن حبيب التيمي ( ٨٠ — ١٥٦ هـ ) .  
 أحد القراء السبعة ، انفق الإجماع على تلقى قراءته بالقبول ، روى عن الأعمش ،  
 وعدى بن ثابت ، وجماعة . . . . . وعنه ابن المبارك ، ووكيع ، وخلق ، وثقه ابن  
 حبان ، والمجلى ، وابن معين . . . . . توفي بجلوان . . . . .  
 انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٢/١٣٣ ) ( الطبقات الكبرى ٦/٣٨٥ )  
 ( الجرح والتعديل ٣/٢٠٩ ) ( وفيات الأعيان ٢/٢١٦ ) ( التاريخ  
 الكبير ٣/٥٢ ) ( ميزان الاعتدال ١/٦٠٥ ) .  
 (٥) أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي ( ٠٠ — ١٨٩ هـ ) .  
 امام في اللغة والنحو والقراءة ، قراء على حمزة بن حبيب . أخباره مع علماء  
 الأدب في عصره كثيرة . . . . . من تصانيفه : معاني القرآن ، الحروف ، المصادر ،  
 القراءات ، توفي بالري . . . . .  
 انظر ترجمته في : ( المزهري ٢/٤٠٧ ) ( الورق ٢٦ ) ( نور القبس ٢٨٣ )  
 ( فهرست ٤٤ ، ٩٧ ) ( معجم الشعراء — للمرياني — ١٣٧ )  
 (٦) ج ( اثم كثير ) .  
 (٧) انظر : ( تفسير البغوي ١/٢١٢ ) ( زاد المسير ١/٢٤٠ ) ( التفسير الكبير —  
 ٤٧/٦ ) ( غرائب القرآن ٢/٢٣٠ ) ( فتح القدير ١/٢٢١ ) .

لان ما كثر ائمه (١) لم تجز (٢) استباحته ، فوقع بها التحريم ، وكان  
ما بعدها مؤكداً (٣) .

والثاني :- وهو قول بعض المتأخرين - ان تحريم الخمر استقر (٤) بالآية  
التي في - سورة الاعراف - من قوله : ( قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ  
مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيُ ) (٥) .

لما فيها (٦) من صريح التحريم ، وفي غيرها من طريق الاحتمال .  
والثالث :- وهو قول (٧) قتادة ، وعليه أكثر العلماء - ان تحريم الخمر بآية  
المائدة من قوله : ( إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ . . الى قوله : فمهل  
أنتم منتبهون ) (٨) .

روى عبد الوهاب (٩) عن عوف عن أبي القمص زيد بن علي قال :

(١) ج ( اسمه ) .

(٢) ك ( يجز ) .

(٣) قال الامام القرطبي : قال قوم من أهل النظر : حرمت الخمر بهذه الآية ، لأن  
الله تعالى قد قال : ( قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن  
والاثم ) فأخبر في هذه الآية أن فيها اثماً فهو حرام .  
قال ابن عطية : ليس هذا النظر بجيد ، لأن الاثم الذي فيها هو الحرام ، لاهى  
بمعناها على ما يقتضيه هذا النظر . . .

انظر : ( تفسير القرطبي ٦٠ / ٣ ) .

(٤) ن ( استقرت ) .

(٥) سورة الاعراف الآية (٣٣) .

(٦) ن ( كما فيها ) .

(٧) ن ( وهو من قول ) .

(٨) سورة المائدة الآية (٩٠ - ٩١) .

(٩) أبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ( ١١٠ - ١٩٤ هـ ) .

محدث البصرة ، روى عن عوف الاعرابي ، وابن جريج ، وحبيب المعلم ، وغيرهم  
وعنه الشافعي ، واحمد ، ومسدد ، وخلق . . . وثقه ابن معين ، =

( أنزل الله تعالى في الخمر ثلاث مرات (١) ، فأول ما نزل : (يَسْأَلُونَكَ  
عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا أَثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ) . (٢) فشربها قوم  
وامتنع منها قوم . ثم أنزل الله تعالى : ( لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى  
حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) . (٣) فامتنعوا منها في وقت (٤) الصلاة ،  
وشربوها في غير وقت الصلاة . ثم أنزل الله تعالى : ( إِنَّمَا الْخَمْرُ  
وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ . . . الى قوله : فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ) . (٥) فقال  
عمر : انتهينا انتهينا (٦) فاستقر بها التحريم (٧) .

فروى ان المسلمين قالوا عند تحريمها بهذه الآية : ( يا رسول الله (٨) كيف  
باخواننا الذين شربوها وماتوا قبل تحريمها ؟ فأُنزل الله - عز وجل - :  
لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا ) . (٩) فيـه  
قولان :

=====

== واحمد ، وابن سعد ، والمجلي . . . اختلط باخبره . واختلفوا في سنة وفاته .  
انظر ترجمته في : ( الاغتباط ل ٦ ) ( الضعفاء - للعقيلي - ل ٢٥٦ )  
( الضعفاء - لابن الجوزي - ل ١٥٩ ) ( المختصر في طبقات علماء الحديث  
ل ٥٠ ) ( الشذرات ١ / ٣٤٠ ) ( الكاشف ٢ / ٢٢١ ) ( التاريخ الكبير ٦ / ٩٧ ) .

(١) ج ( آيات ) .

(٢) سورة البقرة الاية (٢١٩) .

(٣) سورة النساء الاية (٤٣) .

(٤) ن ، ج ( وقت ) ساقطه .

(٥) سورة المائدة الاية (٩٠ - ٩١) .

(٦) ج ( يارب ) .

(٧) رواه الامام ابن جرير الطبري في ( تفسيره ٢ / ٣٦٢ ) .

(٨) ك ( قالوا يا رسول الله ) .

(٩) سورة المائدة الاية (٩٣) .

هذا الحديث رواه ابن عباس ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك .

== أما حديث ابن عباس : فقد رواه الترمذي في ( تفسير القرآن ) والحاكم في ==

.....  
 = ( الاشرية ) وابن جرير الطبري في ( تفسيره ) من طريق اسرايل ، عن سماك ،  
 عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قالوا : يا رسول الله أرأيت الذين ماتوا وهم يشربون  
 الخمر لما نزل تحريم الخمر؟ فنزلت : ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وعملوا الصالحات ) ٠٠٠ - واللفظ للترمذى -  
 قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ٠٠٠

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ٠٠٠

ووافقه الامام الذهبي على التصحيح ٠٠٠

وذكره السيوطي في ( الدر ) ورمز لكونه مخرجا عند الفريابي ، وعبد بن حميد ،  
 وابن جرير ، وابن المنذر ، والطبراني ، وابن مردويه ، والحاكم وصححه ،  
 والبيهقي في ( شعب الايمان ) ٠٠٠

= فأما حديث البراء بن عازب : فقد رواه ابن حبان في ( صحيحه ) والترمذى  
 في ( تفسير القرآن ) وابن جرير في ( تفسيره ) من طريق شعبة ، عن  
 أبي اسحاق قال : قال البراء بن عازب : مات ناس من أصحاب رسول الله -  
 صلى الله عليه وسلم - وهم يشربون الخمر ، فلما نزل تحريمها ، قال  
 اناس من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - : فكيف بأصحابنا الذين  
 ماتوا وهم يشربونها ؟ ٠٠٠٠ الحديث .

قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ٠٠٠

وذكره السيوطي في ( الدر ) ورمز لكونه مخرجا عند الطيالسي ، وعبد بن حميد ،  
 وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان ، وأبو الشيخ ، وابن مردويه ٠٠٠  
 = وأما حديث أنس بن مالك : فقد أخرجه مسلم ، والدارمي ، والبيهقي في ( الاشرية )  
 والبخاري في ( التفسير ) من طريق حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس بن  
 مالك وفيه : ٠٠٠ فقالوا : أوقال بعضهم : قتل فلان ، قتل فلان وهي في  
 بطونهم ؟ فأنزل الله - عز وجل - : ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا ٠٠٠ الحديث .

انظر : ( سنن الترمذى ٣٢١/٤ ) ( المستدرک ١٤٣/٤ ) ( تفسير الطبري

٣٧/٧ ) ( موارد الزمان ٣٣٣ ) ( الدر المنثور ٣٢٠/٢ ) ( صحيح مسلم

٨٧/٦ ) ( سنن البيهقي ٢٨٦/٨ ) ( سنن الدارمي ١١٠/٢ ) ( صحيح

البخاري ٦٧/٦ ) .

- أحدهما : من المباحات غير المحرمات .
- والثاني : من الخمر قبل التحريم . ( ١ )
- ( إذا ما اتقوا ) فيه وجهان :
- أحدهما : في تلقى أمر الله بالقبول .
- والثاني : في أداء الفرائض . ( ٢ )
- ( وآمنوا ) يعني : بالله ورسوله .
- ( وعملوا الصالحات ) يعني : البر والمصروف .
- ( ثم اتقوا وآمنوا ) في هذه التقوى الثانية وجهان :
- أحدهما : أن المخاطب بها غير من خوطب بالتقوى في الأول ، وأن الأول
- لمن شربها قبل التحريم ، ( والثانية لمن شربها بعد التحريم ) ( ٣ ) ،
- فلذلك ( ٤ ) تكرر ذكرها لاختلاف المخاطب بها .

- 
- ( ١ ) قال ابن الجوزي : ( فيما طعموا ) ثلاثة أقوال :
  - أحدها : ما شربوا من الخمر قبل تحريمها ، قاله ابن عباس والجمهور .
  - والثاني : ما شربوا من الخمر وأكلوا من الميسر .
  - والثالث : ما طعموا من المباحات .
  - انظر : ( زاد المسير ٢ / ٤١٩ ) وايضا : ( تفسير القرطبي ٦ / ٢٩٦ )
  - ( بحر المذهب ١٠ / ١١٠ ) .
  - ( ٢ ) قال ابن الجوزي : وفي قوله : ( إذا ما اتقوا ) ثلاثة أقوال :
  - أحدها : اتقوا بعد التحريم ، قاله ابن عباس .
  - والثاني : اتقوا المعاصي والشرك .
  - والثالث : اتقوا مخالفة الله في أمره .
  - انظر : ( زاد المسير ٢ / ٤٢٠ ) وايضا : ( تفسير الخازن ٢ / ٩١ )
  - ( فتح القدير ٢ / ٧٤ ) ( أحكام القرآن - لابن العربي - ٢ / ٦٥٣ ) .
  - ( ٣ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن ه ج ) .
  - ( ٤ ) ج ( ولذلك ) .



والثاني : (١) ان المخاطب بها واحد (٢) ، وانما تكرر ذكرها لاختلاف  
المراد بها • فعلى هذا (٣) ففي المراد بها (٤) وجهان :  
أحدهما : ان المراد بالاوله فعل الطاعات ، والثانية (٥) اجتتاب  
المعاصي ،

والوجه الثاني : ان المراد بالاوله عمل الفرائض ، والثانية عمـل  
النوافل • (٦)

( ثم اتقوا واحسنوا ) (٧) في هذه التقوى الثالثة ثلاثة أوجه :

أحدها : انها (٨) الاقامة على التقوى •

والثاني : انها تقوى الشبهات •

والثالث : انها انابة المحسن والمفوع عن المسي • (٩)

(١) ك ( والوجه الثاني ) •

(٢) ن ( والثاني : ان المخاطب بها واحد ) ساقطه •

(٣) ج ، ن ( فعلى هذا ) ساقطه •

(٤) ن ( ففي المراد بها ) ساقطه •

(٥) ج ( والثانية ) ساقطه •

(٦) انظر : ( تفسير القرطبي ٢٩٦/٦ ) ( زاد المسير ٤٢٠/٢ )

( تفسير الخازن ٩١/٢ ) ( احكام القرآن - لابن العربي - ٦٥٣/٢ ) •

(٧) ج ، ن ( ثم اتقوا وامنوا ) •

(٨) ن ( أن ) •

(٩) قال الامام ابن الجوزي : قوله تعالى : ( ثم اتقوا وأحسنوا ) في هذه التقوى

الثالثة أربعة أقوال :

أحدها : اجتنبوا العود الى الخمر بعد تحريمها ، قاله ابن عباس •

والثاني : اتقوا ظلم العباد •

والثالث : توقوا الشبهات •

والرابع : اتقوا جميع المحرمات •

انظر : ( زاد المسير ٤٢١/٢ ) وايضا : ( تفسير البخوي ٩١/٢ ) ( تفسير

الطبري ٣٦/٧ ) ( فتح القدير ٧٤/٢ ) •



وحكى عن قدامة بن مظعون (١) : انه استباح الخمر بهذه الآية ، وقال : ( قد

اتقينا وأما فلا جناح علينا فيما طعمنا ) . (٢)

وان عمرو بن معدى كرب (٣) استباحها ، لان الله تعالى قال فيها : (٤)

فهل أنتم منتهون ، ثم سكت وسكتنا . (٥)

فرد المسلمون عليهما لفساد تأويلهما ، فرجعا ، ولم يكن لخلأهما تأثير .

(١) أبو عمرو قدامة بن مظعون الجمحي (٣٢ ق هـ - ٣٦ هـ) .

صحابي ، من السابقين الى الاسلام ، شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استعمله عمر بن الخطاب على البحرين ، ثم عزله لشربه الخمر . . مات بالمدينة في عهد علي بن أبي طالب ، واختلفوا في سنة وفاته . . . .

انظر ترجمته في : ( الاصابة ٢٢٨/٣ ) ( الاستيعاب ٢٥٨/٣ ) ( المحبر ١٧٣ )

( الطبقات الكبرى ٤٠١/٣ ) ( اسد الغابة ١٩٨/٤ ) .

(٢) رواه عبد الرزاق في ( مصنفه ) وعنه البيهقي في ( الاثرية ) من طريق معمر ،

عن الزهري ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن عمر في - قصة طويلة - .

انظر : ( سنن البيهقي ٣١٥/٨ ) ( مصنف عبد الرزاق ٢٤٠/٩ ) .

(٣) أبو ثور عمرو بن معدى كرب ( . . . - ٢١ هـ ) .

فارس اليمن ، وفد على المدينة سنة ٩ هـ ، في عشرة من بني زيد فأسلموا ، ولما

توفي رسول الله ارتد عمرو في اليمن ، ثم رجع الى الاسلام ، فشهد

اليرموك والقادسية ، اختلفوا في مكان وفاته . . .

انظر ترجمته في : ( بلوغ الارب ١٣١/٢ ) ( خزانة الأدب ٣٨٨/٢ )

( الشعر والشعراء ٣٧٢ ) ( الاصابة ١٨/٣ ) ( الاستيعاب ٥٢٠/٢ ) .

(٤) ك ، ن ( فيها ) ساقطه .

(٥) ما حكاه عمرو بن معدى كرب ذكره الطبري في ( شرح المختصر ١٦٣/٩ ) وابن

الصباغ في ( شامل ١٣٣/٦ ) والمستظهر في ( الحلية ٢/٢ ل ٢٣٥ )

وابن الرفعة في ( الكفاية ١٤٩/١٣ ) والعمري في ( البيان ١٠/١٠ ل ١٦٣ )

والرواني في ( البحر ١٠/١٠ ل ١٠٩ ) وابن قدامة في ( المغني ١٥٨/٩ )

و ( المقنع ٤٧٦/٣ ) .

ولم أجده في كتب السنن والآثار . . . . . والله أعلم - .

فصار (١) الاجماع منعقدا (٢) على تحريمها بنص الكتاب ، ثم أكد نص

السنة .

روى (٣) الشافعى ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة

قالت : ( سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن البتة (٤) فقال :

كل شراب اسكر فهو حرام ) . (٥)

وروى الشافعى ، عن عبد المجيد (٦) ، عن ابن (٧) جريج ، عن أيوب ،

عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :

( كل مسكر حرام ) . (٨)

(١) ن ، ج ( وصار ) .

(٢) ن ( منعقد ) .

(٣) ج ، ن ( وروى ) .

(٤) ن ( البيح ) .

(٥) الحديث رواه مالك في ( الاشربة ) ومن طريقه رواه كل من : البخارى ، ومسلم ،

والشافعى ، وأبى داود ، والنسائى ، والترمذى في ( الاشربة ) .

انظر : ( الموطأ ٢ / ٨٤٥ ) ( صحيح البخارى ٧ / ١٣٧ ) ( صحيح مسلم ٦ / ٩٩ )

( بدائع المنن ٢ / ٤٣٣ ) ( سنن أبى داود ٢ / ٢٩٤ ) ( سنن النسائى

٨ / ٢٩٨ ) ( سنن الترمذى ٣ / ١٩٣ ) .

(٦) أبو عبد الحميد عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد ( ٠٠ - ٢٠٦ هـ ) .

روى عن أبيه ، ومعه ، وسالم الجزرى ، وغيرهم . . . . . وعنه الشافعى ، وأحمد ،

والحميدى ، وخلق . . . . . وثقه أحمد ، وابن معين ، والخليل ، والنسائى ،

وضمفه الدارقطنى ، وابن سعد ، ويحمد بن يحيى . . . . .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٥ / ٤٩ ) ( ميزان الاعتدال ٢ / ٦٤٨ )

( التاريخ الكبير ٦ / ١١٢ ) ( الكاشف ٢ / ٢٠٦ ) ( الجرح والتعديل

٦ / ٦٤ ) .

(٧) ن ( ابن ) ساقطه .

(٨) لم أقف على هذا الحديث للامام الشافعى بهذا الاسناد . . . . .

وقد رواه الشافعى في ( مسنده ) موقوفا ، من طريق مالك ، عن نافع ، عن ابن

عمر - رضى الله عنهما - أنه قال : كل مسكر خمر وكل مسكر حرام . . . . . =

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( شرب الخمر أم الخبائث ) ( ١ )

== ورواه الطحاوى فى ( الاثرية ) من طريق عبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن أيوب السخيتاني ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ) . . .

ورواه أبو نعيم فى ( الحلية ) من طريق مسعر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( كل مسكر حرام ) . . . قال أبو نعيم : تفرد به اسحاق ، عن مسعر ، ولا أعرفه عن أيوب غيره . . . ورواه البخارى فى ( الاثرية ) من طريق عبد الملك بن قدامة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . . . ورواه الترمذى ، والنسائى فى ( الاثرية ) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن ابن عمر ، مرفوعا . . .

قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . . .

ورواه أحمد فى ( الاثرية ) من طريق أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر . . . قلت : هذا الحديث جزء من حديث صحيح لابن عمر بلفظ : ( كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ) . . . وسوف يأتي تخريجه صفحة ( ١٠٤١ ) .  
انظر : ( بدائع المنن ٢ / ٤٣٣ ) ( شرح معانى الآثار ٤ / ٢١٥ ) ( سنن الترمذى ٣ / ١٩٣ ) ( حلية العلماء ٧ / ٢٣٠ ) ( شرح السنة ١١ / ٣٥٦ ) ( سنن النسائى ٨ / ٢٩٧ ) ( الاثرية ٣٩ ) .

( ١ ) الحديث رواه الدارقطنى فى ( الاثرية ) من طريق ابن لهيعة ، عن أبي قبيل ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( الخمر أم الخبائث ) . . .

وذكره المتقى الهندى فى ( الكنز ) بلفظ : ( الخمر أم الخبائث ، فمن شربها لم تقبل صلاته أربعين يوما ، فان مات وهى فى بطنه مات ميتة جاهلية )  
ورمز لكونه مخرجا عند الطبرانى فى ( الاوسط ) وابن النجار ، عن ابن عمر . . . ورواه كل من البيهقى ، والنسائى فى ( الاثرية ) وعبد الرزاق فى ( مصنفه )  
موقوفا ، من طريق الزهرى ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث ، عن أبيه قال : سمعت عثمان بن عفان يقول : ( اجتنبوا الخمر فانها )  
== أم الخبائث ) . . .

وروى أنه قال : ( ١ ) ( وان خطيئة ( ٢ ) شربها ( ٣ ) لتعلمو الخطايا كما أن شجرها  
يعلو الشجر ) . ( ٤ )

قال الزيلعي : ورواه أبو بكر بن أبي الدنيا في كتابه ( ذم المسكر ) بهذا الاسناد  
مرفوعا . . . ثم قال : والحديث رواه البيهقي في ( سننه ) موقوفا على  
عثمان - وهو أصح -

قلت : والحديث ذكره ابن حجر في ( التلخيص ) وسكت عنه .  
وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) موقوفا على عثمان بن عفان ، ورمز لكونه مخرجا  
عند عبد الرزاق ، والنسائي ، والبيهقي في سننه ، وفي شعب الايمان ،  
ثم قال : ورواه مرفوعا ابن أبي الدنيا في ( ذم المسكر ) وابن أبي عاصم ،  
وعبد الرزاق ، والبيهقي في سننه ، وفي شعب الايمان ، وسعيد بن  
منصور . . .

انظر : ( سنن الدارقطني ٢٤٧/٤ ) ( سنن البيهقي ٢٨٧/٨ ) ( سنن النسائي  
٣١٥/٨ ) ( مصنف عبد الرزاق ٢٣٦/٩ ) ( نصب الراية ٢٩٧/٤ )  
( تلخيص الحبير ٧٥/٤ ) ( كنز العمال ٣٤٩/٥ ، ٣٦٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ) .

( ١ ) ن هـ ج ( وروى أنه قال ) ساقطه .

( ٢ ) ن ( خطيئتها ) .

( ٣ ) ن ( شربها ) ساقطه .

( ٤ ) رواه عبد الرزاق في ( مصنفه ) من طريق معمر ، عن أبان ، عن رجل ، عن  
عبد الله بن عمرو قال : ( انه في الكتاب مكتوب أن خطيئة الخمر تعلمو  
الخطايا كما تعلمو شجرتها الشجر ) . . .

ورواه ابن ماجه في ( الاشربة ) من طريق منير بن الزبير ، عن عبادة بن نسي ،  
عن خباب الأريث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :  
( اياك والخمر ، فان خطيئتها تفرغ الخطايا ، كما أن شجرتها تفرغ الشجر ) .

وفي ( الزوائد ) : في اسناده منير بن الزبير الشامي الأزدي وهو ضعيف . . .

وقد أورد الزيلعي في ( النصب ) حديث خباب بن الأريث - وسكت عنه -

=

وكذا ابن حجر في ( الدراية ) . . .

وروى عبد الله (١) بن عمران النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها ، وبايعها ومشتريها وحاملها ، والمحمولة اليه ، وساقيتها (٢) وشاربها واكل ثمنها ) (٣) .

-----  
= وذكره محمد بن سليمان في ( جمع الفوائد ) وقال : رواه القزويني بضعف ...  
وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند البيهقي في ( سننه )  
عن خباب بن الارت

وذكره في موضع آخر ، ورمز لكونه مخرجا عند الديلمي ، عن أنس بلفظ :  
( الخمر تعلقو الخطايا كما أن شجرها يعلو الشجر ) ...  
انظر : ( مصنف عبد الرزاق ٢٣٧/٩ ) ( سنن ابن ماجه ١١١٩/٢ ) ( نصب  
الراية ٢٩٨/٤ ) ( جمع الفوائد ٧٨٨/١ ) ( الدراية ٢٤٨/٢ )  
( كنز العمال ٣٤٦/٥ ، ٣٦٤ ) .

(١) ن ( عبد الرحمن ) .  
(٢) ن ( وبايعها ومشتريها ) ... ساقطه .  
(٣) رواه أبو داود ، وابن ماجه في ( الأشربة ) وأحمد في ( مسنده ) والبيهقي في  
( البيوع ) من طريق عبد العزيز بن عمر ، عن أبي علقمة مولاهم ، وعبد الرحمن  
بن عبد الله الغافقي أنهما سمعا ابن عمر يقول : قال رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - : لعن الله الخمر وشاربها وساقيتها وبايعها ومبتاعها  
وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه ...  
- واللفظ لأبي داود -

وعند ابن ماجه وأحمد : لعنت الخمرة على عشرة ... وأكل ثمنها .  
ورواه البيهقي في ( الأشربة ) من طريق شريك ، عن عبد الله بن عيسى ، عن  
أبي طعمة ، عن ابن عمر ، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ...  
ورواه أحمد في ( مسنده ) والطبراني في ( الصغير ) من طريق سعد بن عبد الرحمن  
بن وائل الانصاري ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ...  
ورواه الحاكم في ( الأشربة ) والطحاوي في ( مشكل الآثار ) من طريق ابن وهب ،  
عن عبد الرحمن ابن شريح الخولاني ، عن ابن عمر ... مرفوعا ... =

.....

== ورواه أبو حنيفة في ( مسنده ) من طريق حماد ، عن سعيد بن جبير ، عن عبد الله بن عمر أنه قال : لعنت الخمر وعاصرها ومعتصرها وساقيتها وشاربها وبائعها ومشتريها ....

ورواه الطيالسي في ( الأشربة ) من طريق محمد بن أبي حميد ، عن أبي توبة المصري ، عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ان الله لعن الخمر ، ولعن غارسها ، ولعن شاربها ، ولعن عاصرها ، ولعن موكلها ، ولعن مديرها ، ولعن ساقيتها ، ولعن حاملها ، ولعن آكل ثمنها ولعن بائعها ....

وذكره الهيثمي في ( الزوائد ) وقال : رواه البزار والطبراني ، وفيه عيسى بن أبي عيسى الخياط وهو ضعيف ....

قال ابن حجر في ( التلخيص ) : حديث ابن عمر ، رواه أبو داود وفيه : عبد الرحمن بن عبد الله الخافقي • وصححه ابن السكن • ورواه ابن ماجه وزاد : وآكل ثمنها • وفي الباب عن أنس بن مالك به وزاد : وعاصرها ، والمشتري لها ، والمشتري له ، رواه الترمذي ، وابن ماجه ، ورواه ثقات • وعن ابن عباس رواه أحمد وابن حبان ، والحاكم •

وعن ابن مسعود ذكره ابن أبي حاتم في ( العلل ) •

انظر : ( سنن أبي داود ٢/٢٩٢ ) ( سنن ابن ماجه ٢/١١٢١ ، ١١٢٢ )

( مسند أحمد ٢/٢٥ ، ٩٧ ) ( سنن البيهقي ٦/١٢ ، ٨/٢٨٧ )

( المعجم الصغير ١/٢٦٦ ) ( المستدرک ٤/١٤٤ ) ( مشكل الآثار

٤/٣٠٥ ، ٣٠٦ ) ( جامع مسانيد ٢/١٨٧ ) ( منحة المعبود ١/٣٣٧ )

( مجمع الزوائد ٥/٧٢ ، ٧٣ ) ( تلخيص الحبير ٤/٧٣ ) •

ب/ ٨٢ - فصل

فاذا ثبت تحريم الخمر بنص الكتاب والسنة ، فيحرم ( ١ ) قليلها وكثيرها  
 مما ( ٢ ) صرفا ( ٣ ) وممزوجة •  
 وحكى عن الحسن البصرى وطائفة من المتكلمين : انها تحرم اذا كانت صرفا ،  
 ولا تحرم اذا مزجت ( ٤ ) بغيرها • ( ٥ )  
 لما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( حرمت الخمر بعينها  
 والسكر من كل شراب ) • ( ٦ )

- ( ١ ) ن ( محرم ) •  
 ( ٢ ) ك ( مما ) ساقطه •  
 ( ٣ ) ن ( صرفا ) ساقطه •  
 ( ٤ ) ن ( امتزجت ) •  
 ( ٥ ) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ١١٠ ) •  
 ( ٦ ) قال الزيلعي : رواه العقيلي في ( كتاب الضعفاء ) في ترجمة ( محمد بن الفرات )  
 من طريق أبي اسحاق السبيعي ، عن الحارث ، عن علي قال : طاف النبي  
 - صلى الله عليه وسلم - بين الصفا والمروة أسبوعا ثم استند الى حائط  
 من حيطان مكة ، فقال : هل من شرية ؟ فأتى بقعب من نبيذ فذاقه ،  
 فقطب ، ورد ، فقام اليه رجل من آل حاطب ، فقال : يا رسول الله هذا  
 شراب أهل مكة ، قال : فصب عليه الماء ، ثم شرب ، ثم قال : حرمت  
 الخمر بعينها ، والسكر من كل شراب •  
 وأعله بمحمد بن الفرات ، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه : ليس بشيء •  
 ونقل عن البخاري أنه قال : منكر الحديث • وقال العقيلي : لا يتابع عليه • •  
 وأخرجه العقيلي أيضا عن عبد الرحمن بن بشر الفطاني ، عن أبي اسحاق ، عن  
 الحارث ، عن علي قال : سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن  
 الأشربة عام حجة الوداع ، فقال : حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل  
 شراب • انتهى • قال : وعبد الرحمن هذا مجهول في الرواية والنسب ،  
 وحديثه غير محفوظ • • •  
 قلت : الحديث رواه كل من : الطحاوي ، وابن حزم ، والنسائي في ( الأشربة ) =



قالوا : وليست الممزوجة هي ( ١ ) بعينها ، فلم يتوجه ( ٢ ) اليها التحريم . ( ٣ )  
 — وهذا تأويل فاسد — وذلك ظاهر لما قدمناه من عموم النص في الكتاب والسنة .  
 ولو حلت بالمنج لبطل مقصود التحريم ، ولجاز اذا القى ( ٤ )

=====  
 واحمد في ( الأثرية ) وأبي حنيفة في ( مسنده ) والبيهقي في ( الأثرية ، والشهادات )  
 وأبي نعيم في ( الحلية ) من طريق أبي عون ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن  
 عباس موقوفا . . .

قال أبو نعيم : رواه عن مسعر سفيان الثوري ، وشعبة بن الحجاج ، وسفيان وابراهيم  
 ابنا عيينه ، ورفع سفيان بن عيينه ، عن مسعر . . . فقال : عن النبي — صلى  
 الله عليه وسلم — ، وتفرد شعبة بلفظه ، عن مسعر فيه ، فقال : ( والمسكر  
 من كل شراب ) . . .

قال الهيثمي : رواه الطبراني بأسانيد ، ورجال بعضها رجال الصحيح . . .  
 ورواه الدارقطني في ( الأثرية ) من طريق شعبة ، عن مسعر ، عن أبي عون ، عن  
 عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس قال : ( انما حرمت الخمر ، والمسكر من  
 كل شراب ) .

قال الزيلعي : ورواه البزار في ( مسنده ) من طريق هشيم ، عن ابن شبرمه ، عن  
 عمار الدهني ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس موقوفا . . . قال النسائي :  
 هشيم بن بشير كان يدلس ، وليس في حديثه ذكر السماع من ابن شبرمه . . .  
 وقال أيضا : أخرجه الطبراني في ( معجمه ) عن أبي عون ، عن عبد الله بن شداد ،  
 عن ابن عباس ، موقوفا : حرمت الخمر بعينها ، القليل منها والكثير ، والسكر  
 من كل شراب . انتهى . . . وأخرجه ، عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عباس ،  
 مرفوعا نحوه . .

انظر : ( نصب الراية ٣٠٦/٤ ، ٣٠٧ ) ( شرح معاني الآثار ٢١٤/٤ ) ( المحلى  
 ٢٣٥/٨ ) ( سنن النسائي ٣٢١/٨ ) ( جامع مسانيد ٢٠٧/٢ ) ( سنن  
 البيهقي ٢٩٧/٨ ، ٢١٣/١٠ ) ( حلية الأولياء ٢٢٤/٧ ) ( مجمع الزوائد  
 ٥٣/٥ ) ( سنن الدارقطني ٢٥٦/٤ ) ( الأثرية ٥٩ ) .

( ١ ) ك ، ن ( هي ) ساقطه .

( ٢ ) ن ( يوجه ) .

( ٣ ) ج ، ن ( تحريم ) .

( ٤ ) ن ( القا ) .



ففيها حصة أو عود أن تحل ( وليتوصل الى مراد شربها الى ) ( ١ ) الاستباحة ،

• ولم يكن للنصوص فيها تأثير • وسنذكر معنى الحديث من بعد •

فإذا تقرر هذا ، لم يخلو حال شاربها من ان يستحل شربها أولا يستحله •

□ فان شربها مستحلا : كان كافرا باستحلالها • لأنه استحل ما حرمه النص

فيجرى عليه حكم المرتد من القتال ( ٢ ) ان لم يتب •

□ وان ( ٣ ) شربها غير مستحل : لم يكفر ، وتعلق ( ٤ ) بشربها ثلاثة أحكام :

أحدها : مأثم ( ٥ ) التحريم •

والثاني : الفسق بالخرج من العدالة •

والثالث : وجوب الحد على ما سنذكره • ( ٦ )

— وسواء سكر من شربها أو لم يسكر —

وزعم قوم ان الحد فيها تعزير ، يجوز ان يقام عليه ويجوز أن يعفا عنه •

وليس كما زعموا ، بل هو حد •

روى شعبة ( ٧ ) ، عن قتادة ، عن أنس : ( ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

( ١ ) ج ( ويتوصل الى مراده بشربها من ) •

( ٢ ) ج ( القتل ) •

( ٣ ) ج ( فان ) •

( ٤ ) ج ( وتعلق عليه ) •

( ٥ ) ن ( ما تقدم ) •

( ٦ ) انظر : ( تهذيب الاحكام ٤/ل ١٢٨ ) ( البيان ١٠/ل ١٦٣ ) ( حلية العلماء

٢/ل ٢٣٥ ) ( كفاية النبيه ١٣/ل ١٤٩ ) •

( ٧ ) أبو بسطام شعبة بن الحجاج الأزدي ( ٨٢ — ١٦٠ هـ ) •

من أئمة رجال الحديث ، حفظا ودراية وثبتا • وهو أول من فتش بالعراق عن أمر

المحدثين ، والضعفاء والمتروكين • • ولد ونشأ بواسط • • وسكن البصرة

الى أن توفي بها • • •

انظر ترجمته في : ( شرح الأسماء ل ٤٨ ) ( المراسيل ٩١ ) ( الكاشف ١١/٢ )

( الشذرات ١/٢٤٧ ) ( الحلية ٧/١٤٤ ) ( صفة الصفوة ٣/٣٤٩ ) •

جلد فی الخمر أربعين (١)٠

فان ( تكرر منه الشرب قبل الحد أقيم عليه حد واحد ، وان ) (٢) تكرر منه

الشرب بعد الحد كثر عليه الحد (٣) ولم يقتل .

روى الشافعي ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب (٤) يرفعه (٥)

الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - انه قال : ( ان شرب الخمر

فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ، ثم ان شرب الخمر فاجلدوه ، ثم ان شرب

فاقتلوه ، قال : فأتي برجل فجلده ، ثم اتى به الثانية فجلده ، ثم اتى به

الثالثة فجلده ، ثم اتى به الرابعة فجلده ، ووضع القتل فكانت رخصة ) (٦)٠

(١) سوف يأتي تخريج الحديث صفحة ( ١١٢١ ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في ( ك ) .

(٣) ن ( الحد ) ساقطه .

(٤) أبو سعيد قبيصة بن ذؤيب الخزاعي ( ١ - ٨٦ هـ ) .

من فقهاء أهل المدينة وعبادهم . . أجمعوا على توثيقه وجلالته . روى عن عمر ،

وعثمان ، وعائشة ، وخلق . وعنه الزهري ، ومكحول ، وخلائق من التابعين .

كان كثير السفر الى الشام في تجارة وغزو . . . توفي بالمدينة .

انظر ترجمته في : ( الانس الجليل ١ / ٢٨٧ ) ( المختصر في طبقات علماء الحديث

ل ٦ ) ( التاريخ الصغير ١٠٠ ) ( الاستيعاب ٣ / ٢٥٥ ) ( اسد الفايضة

١٩١ / ٤ ) .

(٥) ن ( يرجعه ) .

(٦) بهذا الاسناد رواه الشافعي في ( مسنده ، والام ) والبيهقي في ( الاشرية )

والبخوي ، وأبو داود في ( الحدود ) .

ورواه ابن حزم في ( الاشرية ) والطحاوي في ( الحدود ) من طريق ابن وهب ،

عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن قبيصة بن ذؤيب . . .

وذكره الترمذي تعليقا بعد ان ذكر حديث جابر بن عبد الله ، وقال : وكذلك

روى الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

نحو هذا ، قال : فرفع القتل وكانت رخصة . . .

والحديث أورده ابن حجر في ( الدراية ) وسكت عنه . . قال الزيلعي فـ

( النصب ) : وقبيصة في صحبته خلاف . . . =

ثم قال الزهري لمنصور بن المعتمر (١) ومخول بن راشد (٢) : (كونا وافدى

المراق بهذا (٣) الحديث وغيره (٤) .

قال الشافعى - رحمه الله - : فالقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره (٥) .

= انظر : (بدائع المنن ٣٠٥/٢) (الام ١٤٤/٦ ، ١٨٠) (المحلى ٤٢٣/١٣)

(سنن البيهقى ٣١٤/٨) (شرح السنة ٣٣٥/١٠) (سنن أبى داود

٤٧٤/٢) (شرح معانى الآثار ١٦١/٣) (سنن الترمذى ٤٥٠/٢)

(الدراية فى تخرىج أحاديث الهداية ١٠٥/٢) (نصب الراية ٣٤٧/٣) .

(١) أبو عتاب منصور بن المعتمر السلمى (٠٠٠ - ١٣٢ هـ) .

من أعلام رجال الحديث ، لم يكن فى الكوفة أحفظ للحديث منه . روى عن النخعى ،

ومجاهد ، والحسن البصرى ، وخلق . وعنه الأعمش ، والثورى ، وشعبة ،

وأخرون ، وثقه أبو داود ، والمجلى ، وابن معين ، وأبو حاتم . . .

انظر ترجمته فى : (قبول الأخبار ل ٦٦) (ترتيب ثقات المجلى ل ٥٣) (صفة

الصفوة ١١٢/٣) (الكاشف ١٧٧/٣) (المعارف ٤٧٤) (الحلية ٤٠/٥)

(تهذيب التهذيب ٣١٢/١٠) .

(٢) أبو راشد مخول بن راشد النهدى .

روى عن أبى جعفر الباقر ، ومسلم البطين ، وأبى سعيد المدنى ، وعنه شعبة ،

والثورى ، وشريك ، وخلق . . . وثقه ابن معين ، والنسائى ، والمجلى ،

وغيرهم . . . قال أبو داود : شيعى . قال ابن سعد : توفى فى خلافة أبى

جعفر ، قال ابن حجر : مات بعد سنة أربعين . . .

انظر ترجمته فى : (تهذيب الكمال ١١٣/٧) (الجمع بين رجال الصحيحين

٥١٩/٢) (تهذيب التهذيب ٧٩/١٠) (التاريخ الكبير ٢٩/٨)

(الثقات - لابن شاهين - ل ١٠١) (الكاشف ١٢٩/٣) .

(٣) ن (هذا) .

(٤) قول الزهري لمنصور ومخول رواه كل من : الشافعى فى (مسنده ، والام) وابن

حزم فى (الأشربة) ، وأبى داود فى (الحدود) والبيهقى فى (الأشربة) .

انظر : (بدائع المنن ٣٠٥/٢) (الام ١٤٤/٦ ، ١٨٠) (المحلى ٤٢٣/١٣)

(سنن البيهقى ٣١٤/٨) (سنن أبى داود ٤٧٤/٢) .

(٥) انظر : (الام ١٤٤/٦) .

وانما قال : ( وغيره ) لان هذا الحديث مرسل ، والمراسيل عنده ليست بحجة .

واختلف فيما أراده ( بخيره ) على وجهين :

أحدهما : حديث عثمان بن عفان ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :

( لا يحل دم امرء ( ١ ) مسلم الا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان ، وزنا

بعد احصان ، وقتل نفس بخير نفس ) ( ٢ ) .

وقد أشار اليه الشافعى فى ( كتاب الام ) ( ٣ ) .

والثاني : أراد ما رواه محمد بن اسحاق ( ٤ ) ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر

بن عبد الله ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( من شرب الخمر

فاجلدوه ( ٥ ) ثم ان شرب الخمر ( ٦ ) فاجلدوه ( ٧ ) ، ثم ان شرب الخمر ( ٨ )

فاجلدوه ( ٩ ) ، ثم ان شرب الخمر ( ١٠ ) فاقتلوه ، فأتى برجل قد شرب

( ١ ) ن ( امرى ) .

( ٢ ) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ٩١٤ ) .

( ٣ ) انظر ( الام ١٥٦/٦ ) .

( ٤ ) أبو بكر محمد بن اسحاق بن يسار المطلبى ( ٠٠٠ - ١٥١ هـ ) .

صاحب المفازى ، ومن أقدم مؤرخى العرب . روى عن أبيه ، والزهرى ، ومكحول ،

وخلق ٠٠٠ وعنه شعبة ، وشريك ، والسيافان ، وعدة ٠٠٠ من مؤلفاته :

السيرة النبوية ، وكتاب الخلفاء ٠٠ قال احمد : حسن الحديث ٠٠ توفى

بغداد .

انظر ترجمته فى : ( الضعفاء - لابن الجوزى - ل ٢١١ ) ( الارشاد ٣٧/٢ ل ٣٧ )

( تهذيب الكمال ١٦٧/٦ ل ١٦٧ ) ( الضعفاء - للمعلى - ل ٣٧٠ ) ( نور

القبس ٣١٠ ) ( الثقات - لابن شاهين - ل ٨٧ )

( ٥ ) ن ( فاجلدوه ) .

( ٦ ) ك ، ن ( الخمر ) ساقطه .

( ٧ ) ن ( فاجلدوه ) .

( ٨ ) ك ، ن ( الخمر ) ساقطه .

( ٩ ) ن ( فاجلدوه ) .

( ١٠ ) ك ، ن ( الخمر ) ساقطه .

الخمير فجلده (١) ، ثم أتى به الثانية فجلده ، ثم أتى به الثالثة (٢) فجلده ،

ثم أتى به الرابعة (٣) فجلده ، ووضع القتل (٤) .

(١) ن (فأتى برجل قد شرب الخمير فجلده) تكررت .

(٢) ك (ثالثة) .

(٣) ك (رابعة) .

(٤) قال الامام الزيلعي : حديث جابر أخرجه النسائي في (سننه الكبرى) عن محمد

بن اسحاق ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، مرفوعا : من شرب الخمير فاجلدوه ،

... الى اخره ، قال : ثم أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - برجل قد شرب

الخمير في الرابعة فجلده ، ولم يقتله . انتهى . . . وزاد في لفظ : فرأى المسلمون

أن الحد قد وقع ، وأن الحد قد رفع . انتهى .

قلت : ورواه البزار في (مسنده) - بهذا الاسناد - وفيه : فأتى بالنعيمان

قد شرب الرابعة فجلده ، ولم يقتله . وكان ذلك ناسخا للقتل .

قال البزار : لا نعلم أحدا حدث به الا ابن اسحاق .

ورواه البيهقي في (الاشربة) - بالاسناد المتقدم - وفيه : وضرب رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - النعيمان أربع مرات ، قال : فرأى المسلمون

أن الحد قد وقع حين ضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أربع مرات .

ورواه الطحاوي في (الحدود) - بالاسناد المتقدم - وفيه : فثبت الجلد ودرى

القتل .

ورواه ابن حزم في (الاشربة) وفيه : فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

برجل منا فلم يقتله ...

ورواه الترمذي في (الحدود) وفيه : ثم أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد

ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضربه ، ولم يقتله ...

والحديث ذكره ابن حجر في (الدراية) والهيتمي في (الزوائد) وسكتا عنه .

كما رواه الحاكم في (الحدود) وفيه : فضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

النعيمان أربع مرات . . . وسكت عنه .

انظر : (نصب الراية ٣/٣٤٧) (كشف الاستار ٢/٢٢١) (سنن البيهقي ٨/٣١٤)

(شرح معاني الآثار ٣/١٦١) (المحلى ١٣/٤٢٢) (سنن الترمذي ٤/٤٥٠)

(مجمع الزوائد ٦/٢٧٨) (الدراية ٢/١٠٥) (المستدرک ٤/٣٧٣) .

وقد روى زكريا الساجي (١) هذا الحديث ، وسمى الرجل بنعيمان . (٢)

وهذا الحديث مسند ، ولم يروه الشافعي وان اشار اليه .

فثبت ان (٣) القتل مسموحا ،

— فهذا حكم الخمر (٤) —

(١) أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٢٢٠ — ٣٠٧ هـ) .

محدث البصرة في عصره ، كان من الحفاظ الثقات . سمع المنبري ، والمزني ،

وطبقتهم . رحل الى الكوفة والحجاز ومصر . . . من مؤلفاته : اختلاف الفقهاء ،

علل الحديث وهو كتاب جليل . . . توفي بالبصرة . . .

انظر ترجمته في : ( الارشاد ٤ / ل ٨٢ ) ( البداية والنهاية ١١ / ١٣١ ) ( طبقات

السبكي الكبرى ٣ / ٢٩٩ ) ( تذكرة الحفاظ ٢ / ٧٠٩ ) ( شذرات الذهب

٢ / ٢٥٠ ) ( طبقات الشيرازي ٨٥ ) ( طبقات الشافعية — للعبادي — ٦١ ) .

(٢) ن ، ج ( بنعيمان ) .

تسمية الرجل ( بنعيمان ) رواها كل من البيهقي في ( الاشربة ) والبزار في

( مسنده ) والحاكم في ( الحدود ) . . .

انظر : ( سنن البيهقي ٨ / ٣١٤ ) ( كشف الاستار ٢ / ٢٢١ ) ( المستدرک ٤ / ٣٧٣ )

ترجمته : النعيمان بن عمرو بن رفاع الانصاري .

صحابي ، من شجعان الانصار ، مزاح ، كان يضحك النبي — صلى الله

عليه وسلم — كثيرا ، وله أخبار في ذلك . . . شهد العقبة الثانية وسدرا ،

والمشاهد كلها . . . توفي في خلافة معاوية . . . وقد ذكر ابن سعد في

الطبقات قصة شربه للنبيذ . . .

انظر ترجمته في : ( الطبقات الكبرى ٣ / ٤٩٣ ) ( الاصابة ٣ / ٥٦٩ ) ( تلخيص

فهوم أهل الاثر ٦٧١ ) ( الكامل — لابن الأثير — ٤ / ٤٤ ) ( الاستبصار

٦٧ ) ( الاستيعاب ٣ / ٥٧٣ ) ( اسد الغابة ٥ / ٣٦ ) .

(٣) ن ( ان ) ساقطه .

(٤) ن ( الخمر ) ساقطه .

فأما (١) الأنبذة المسكرة سوى الخمر ، فقد اختلف الفقهاء في إجراء تحريم

• الخمر عليها

فذهب الشافعي (٢) ومالك (٣) وفقهاء الحرمين : الى ان ما اسكر كثيره  
من جميع الأنبذة (٤) فقليله حرام ، ويجزى (٥) عليه حكم الخمر فسي

• التحريم والنجاسة والحد ، سواء كان نيا أو مطبوخا

— وهو قول أكثر الصحابة — (٦)

• وذهب كثير من فقهاء العراق : الى اباحته

فأباح بعضهم جميع الأنبذة من غير (٧) تفصيل • (٨)

(١) ج ( واما ) •

(٢) انظر: ( شرح مختصر المزني ٩/ل ١٦٦ ) ( الاقسام والخصال ل ٣٩ ) ( الشامل

٦/ل ١٣٣ ) ( حلية العلماء ٢/ل ٢٣٥ ) ( تجريد المسائل ل ٢٢١ ) •

(٣) انظر: ( الكافي ٢/١٠٧٨ ) ( اسهل المدارك ٣/١٧٥ ) ( المدونه ٦/٢٦١ )

( مقدمات ابن رشد ٢/١٠ ) ( الفواكه الدواني ٢/٢٨٩ ) •

(٤) ج ( من جميع الأنبذة ) ساقطه • ن ( من جميع الأشربة ) •

(٥) ج ( يجزى ) •

(٦) قال ابن قدامة : كل مسكر حرام ، قليله وكثيره ، وهو خمر ، حكمه حكم عصير العنب

في تحريمه ووجوب الحد على شاربته • وروى تحريم ذلك عن عمر ، وعلى وابن

مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي بن كعب ،

وأبى ، وعائشة — رضى الله عنهم •

• وه قال : عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والقاسم ، وقتادة ، وعمر بن عبد العزيز • •

• وأبو ثور ، وأبو عبيد ، واسحاق • •

انظر: ( المنفى ٩/١٥٩ ) •

(٧) ن ( من غير ) ساقطه •

(٨) قال السرخسي : فان طبخ من العنب أدنى طبخة أو ذهب منه بالطبخ أقل من

الثلثين ، ثم اشتد وغلا وقد فبالزبد فهو حرام عندنا • =



وقال أبو حنيفة : اما عصير العنب اذا لم يشتد طبعه (١) فهو الخمر الذي يحرم قليله وكثيره ، ويحكم ببلجاسته ووجوب الحد في شربه ، فان طبخ حتى (٢) يذهب (٣) ثلثاه حل فلا حد (٤) فيه حتى يسكره (٥) وان ذهب أقل من ثلثيه فهو حرام ولا حد فيه حتى يسكره (٥) .  
وما عمل من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير والذرة فجميعه حلال طبخ أو لم يطبخ أسكر أو لم يسكر ، ولا حد فيه حتى يسكر (٦) ، وحرم منه القدح المسكر .

وجميع الأنبذة عنده ظاهرة وان حرمت سوى الخمر ، ولا يطلق على شيء منها اسم الخمر ، ولا يحلل تحريم الخمر (٧) .

وقال حماد بن أبي سليمان - رحمه الله - : اذا طبخ حتى نضج حل شربه . وكان بشر المريسي يقول : اذا طبخ أدنى طبخة فلا بأس بشربه . وكان أبو يوسف - رحمه الله - يقول أولا : اذا طبخ حتى ذهب منه النصف فلا بأس بشربه ، ثم رجح عن ذلك .

انظر : ( المبسوط ٤/٢٤ ) وأيضا : ( بدائع الصنائع ٦/٢٩٤ ) .

(١) ك ( اذا لم يسمه طبع ) • ن ( طبع ) •

(٢) ك • ن ( حتى ) ساقطه •

(٣) ك • ن ( فذهب ) •

(٤) ك ( ولا حد ) •

(٥) ما بين القوسين ساقط في ( ن هـ ج ) •

(٦) ن ( يسكر ) ساقطه •

(٧) قال الامام القدوري : الأشربة المحرمة أربعة :

الخمر : وهي عصير العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد •

والعصير اذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه •

ونقيع التمر والزبيب اذا اشتد •

ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما أدنى طبخ حلال •



فصار الخلاف معه مشتملا على خمسة فصول :

أحدها : هل ينطلق على الانبذة المسكرة اسم الخمر ؟

عندنا : ينطلق • وعنده : لا ينطلق •

والثاني : هل يحرم قليلها وكثيرها ؟

عندنا : يحرم • وعنده : لا يحرم •

والثالث : هل ينجس كالخمر ؟

عندنا : ينجس • وعنده : لا ينجس •

والرابع : هل يتعلق وجوب الحد بالشرب أو بالسكر ؟

عندنا : بالشرب • وعنده : بالسكر •

والخامس : هل (١) تحريم الخمر معلل (٢) أو غير معلل ؟

عندنا : معلل • وعنده : غير معلل (٣) •

واستدل أبو حنيفة على إباحة النبيذ في الجملة — وإن كان مذهبه فيه على —

ما قدمناه من التفصيل — بقول الله تعالى : ( وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ

تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ) (٤) •

والسكر (٥) : هو المسكر في قول ابن عباس ، ومجاهد ، وسعيد بن جبيرة ،

— وإن اشتد ، إذا شرب منه ما يغلّب في ظنه أنه لا يسكره من غير لهو ولا طرب •

ونبيذ المسل والتين والحنطة والشعير والذرة : حلال وإن لم يطبخ •

انظر : ( مختصر القدوري ٢١٣/٣ — ٢١٥ ) وإيضاً : ( الهداية ١٠٨/٤ — ١١٢ )

( الاختيار ٩٩/٤ ) ( فتاوى قاضي خان ٢٢٣/٣ — ٢٣٠ ) •

(١) ن هـ ج ( هل ) ساقطه •

(٢) ك ( معلل ) •

(٣) من قوله : (أو غير معلل ؟ ••) ساقط في (ن) •

(٤) سورة النحل الآية (٦٧) •

(٥) ج ( فالسكر ) •

وقتادة ١ (١) فدلّت الآية (٢) على إباحته •

وما روى أبو عون (٣) ، عن عبد الله بن شداد (٤) ، عن عبد الله بن عباس ،  
عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( حرمت الخمر بعينها والسكر  
من كل شراب ) • (٥) فدل هذا الحديث على ثلاثة أحكام (٦) :

== إباحة النبيذ ، لأنه حرم السكر دون المسكر •

== وأنه (٧) لا ينطلق عليه اسم الخمر •

== وإن تحريم الخمر غير معلل ، لأنه حرّمها بعينها لا لعلّة •

(١) انظر صفحة ( ٩٢٠ ) •

(٢) ن ، ج ( الایه ) ساقطه •

(٣) أبو عون محمد بن عبيد الله بن سعيد الأعور ( ١٠٠ - ١١٦ هـ ) •

من أهل الكوفة ، روى عن أبيه ، وسعيد بن جبیر ، وجابر بن سمرة ، وغيرهم •  
وروى عنه الأعمش ، وأبي حنيفة ، وشعبة ، والثوري ، وخلق ، وثقه ابن  
معين ، وأبو زرعة ، والنسائي ، وابن حبان ، وابن سعد ، قال ابن سعد :  
توفي في ولاية خالد على العراق •••

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٧/٣٧ ) ( التاريخ الكبير ١/١٧٠ ) ( الكاشف  
٧٣/٣ ) ( غاية النهاية ٢/١٩٤ ) ( الجرح والتعديل ٨/١ ) ( الطبقات  
الكبرى ٦/٣١٢ ) •

(٤) أبو الوليد عبد الله بن شداد الليثي ( ٠٠٠ - ٨٣ هـ ) •

من كبار التابعين ، روى عن عمر ، وابن عباس ، وابن عمر ، وخلق •• روى عنه  
طاوس ، والحكم بن عتيبة ، وجماعة •• وثقه المجلي ، والخطيب ، وأبو زرعة ،  
والنسائي ، وغيرهم • قتل ليلة دجيل ••• واختلفوا في سنة وفاته •••

انظر ترجمته في : ( ترتيب ثقات المجلي ل ٢٩ ) ( تهذيب التهذيب ٥/٢٥١ )  
( التاريخ الكبير ٥/١١٥ ) ( الشذرات ١/٩٠ ) ( الكاشف ٢/٩٥ )

( الجرح والتعديل ٥/٨٠ ) ( التاريخ الصغير ٩٠ ) •

(٥) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٠٩ ) •

(٦) ج ( ثلاثة أحكام ) ساقطه • ن ( هذه الأحكام ) •

(٧) ن ، ج ( ولأنه ) •

واستدل برواية منصور ، عن خالد بن سعد (١) ، عن أبي مسعود البصري  
الانصاري (٢) قال : ( عطش رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو  
يطوف بالبيت فاستسقى ، فأتى بنبيذ من السقاية فشمه فقطب (٣) وجهه ،  
ودعا بذنوب من ماء زمزم فصبه (٤) عليه وشرب منه (٥) ، وقال : اذا (٦)  
اغتسلت (٧) عليكم هذه الأشربة فاكسروها (٨) بالماء ) (٩) .

- (١) خالد بن سعد الكوفي مولى ابي مسعود الانصارى .  
من التابعين ، روى عن مولاة ، وعائشة ، وابي هريرة ، وحذيفة . . . وعنه النخعي ،  
والاعمش ، ومجمع بن يحيى ، وغيرهم . . . وثقه ابن حبان ، وابن معين ، وابن  
حجر ، والذهبي ، ذكره البخارى فى التاريخ الاوسط فيمن مات من ثلاثين  
الى اربعين ومائة . . .  
انظر ترجمته فى : ( طبقات الأتقياء ١/ ٣٥ ) ( الضعفاء - لابن الجوزى - ل ٧٢ )  
( تهذيب الكمال ٢/ ١٥٧ ) ( التاريخ الكبير ٣/ ١٥٣ ) ( الكاشف  
٢٦٩/ ١ ) ( الجرح والتعديل ٣/ ٣٣٤ ) ( ميزان الاعتدال ١/ ٦٣٠ )  
(٢) أبو مسعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الانصارى ( . . . - ٤٠ هـ ) .  
صحابى جليل ، روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ( ١٠٢ حديثا ) .  
وروى عنه ابنه بشير ، وعقبة ، وابي الاحوص ، وخلق . . . نزل الكوفة ،  
فاستخلفه على بن ابي طالب عليها ، الى أن توفى فيها . . .  
انظر ترجمته فى : ( تهذيب الكمال ٥/ ١٤٦ ) ( الاستيعاب ٣/ ١٠٥ )  
( الاستبصار ١٣٠ ) ( الاصابة ٢/ ٤٩٠ ) ( الرياض المستطابة ٢٢٠ )  
( اسد الغابة ٣/ ٤١٩ )  
(٣) جاء فى ( اللسان ) : قطب الشئ يقطبه قطبا : جمعه . . . والقطوب : تسزى  
ما بين العينين عند العبوس . . . وفى الحديث : ( أنه أتى بنبيذ فشمه  
فقطب ) أى قبض ما بين عينيه ، كما يفعله العبوس . . .  
انظر مادة - قطب - فى : ( لسان العرب ١/ ٦٨٠ ) وايضا : ( تهذيب  
الصحاح ١/ ٨٥ ) ( ترتيب القاموس ٣/ ٦٤٢ ) .

(٤) ك ، ن ( فصب ) .

(٥) ج ، ن ( منه ) ساقطه .

(٦) ن ( اذا ) ساقطه .

.....

(٧) قال ابن الأثير : اذا اغتسلت : أى اذا جاوزت حدها الذى لا يسكر السقى حدها الذى يسكر . . .

انظر مادة - غلم - فى : ( النهاية ٣/ ٣٨٢ ) وايضا : ( تاج المروس ٩/ ٥ )  
( لسان العرب ١٢/ ٤٤٠ )

(٨) ك ( فأكسروها ) ن ( فأكسوها ) .

(٩) الحديث رواه الدارقطنى فى ( الاشرية ) من طريق زيد بن الحباب ، عن سفيان الثورى ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبى مسعود قال : ( رأيت النبى - صلى الله عليه وسلم - أتى بإناء فيه نبيذ ، فأخذه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقطب ثم رده فثبته الرجل ، فقال : يا رسول الله أحرام هو ؟ فأخذه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم دعا بذنوب من ماء فزعم فصبه فيه ، فشرب ثم قال : اذا اغتسلت عليكم الأنبيذة ، فأكسروها بالماء ) . . .

قال الدارقطنى : لا يصح هذا عن زيد بن الحباب ، عن الثورى ولم يـسـروه غير اليسع بن اسماعيل - وهو ضعيف - وهذا حديث معروف بـيحيى بن يمان .

ورواه كل من : النسائى ، والبيهقى ، والدارقطنى ، والطحاوى فى ( الاشرية ) من طريق يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبى مسعود قال : عطش النبى - صلى الله عليه وسلم - حول الكعبة فاستسقى فأتى بنبيذ من السقاية فشبهه فقطب ، فقال : على بذنوب من زعم فصب عليه ، ثم شرب ، فقال رجل : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا - واللفظ للنسائى -

قال النسائى : وهذا خبر ضعيف ، لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان ، ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه . . . قلت : حديث يحيى بن يمان ذكره البخارى فى ( تاريخه الكبير ) عند ترجمة : خالد بن سعد . وقال : هذا لم يصح .

كما أورده ابن حجر فى ( التهذيب ) وقال : قال ابن أبى عاصم فى ( الاشرية ) هو عندى مجهول ، ولم يقل سمعت أبا مسعود ، فارى ان يكون بينه وبين أبى مسعود انسانا . . . وقال ابن عدى : ولخالد أحاديث ، الا أن الذى ينكر عليه من حديثه هو الذى ذكرت ، يعنى : حديث النبيذ . . .

وروى عبد الله بن عباس قال : ( كان ينبذ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -

الزبيب ( ١ ) ، فيشره اليوم وبعد ( ٢ ) الفد الى مساء الثالث ، ثم

يأمر به فيسقى الخدم أو يهراق ) ( ٣ )

ولو كان حراما ما سقاه الخدم

وروى أبو الزبير ( ٤ ) ، عن جابر : ( ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان

ينبذ له ( ٥ ) في سقاء ، فان لم يكن فتور ( ٦ ) من حجارة ) ( ٧ )

= النظر : ( سنن الدارقطني ٢٦٣/٤ ، ٢٦٤ ) ( سنن النسائي ٣٢٥/٨ ) ( شرح

معاني الآثار ٢١٩/٤ ) ( سنن البيهقي ٣٠٤/٨ ) ( التاريخ الكبير

١٥٣/٣ ) ( تهذيب التهذيب ٩٤/٣ )

( ١ ) ن ( النبيذ )

( ٢ ) ج ( بعد ) ساقطه

( ٣ ) رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي في ( الاشارة ) من طريق الأعمش ،

عن أبي عمريحي بن عبيد البهراني ، عن ابن عباس . . .

قال أبو داود : ومعنى يسقى الخدم : يبادر به الفساد .

ورواه ابن ماجه في ( الاشارة ) من طريق أبي اسرائيل ، عن أبي عمر البهراني ،

عن ابن عباس قال : كان ينبذ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيشره

يومه ذلك ، والفد ، واليوم الثالث ، فان بقي منه شيء ، أهراقه ، أو أمر به

فأهريق . .

انظر : ( صحيح مسلم ١٠٢/٦ ) ( سنن أبي داود ٣٠٠/٢ ) ( سنن النسائي

٣٣٣/٨ ) ( سنن البيهقي ٣٠٠/٨ ) ( سنن ابن ماجه ١١٢٦/٢ )

( ٤ ) ج ( الزهري ) ن ( أبو الزهري ) . والصواب : أبو الزبير محمد بن مسلم بن

تدرس .

( ٥ ) ك ، ن ( كان ينبذ )

( ٦ ) جاء في ( اللسان ) : التور : انا معروف تذكره العرب تشرب فيه . . .

قال ابن الاثير : هو انا من صفر أو حجارة وقد يتوضأ منه . . .

انظر مادة - تور - في : ( لسان العرب ٩٦/٤ ) وايضا : ( النهاية ١٩٩/١ )

( المصباح المنير ٨٦/١ )

( ٧ ) رواه كل من : مسلم ، وأبي داود ، والبيهقي في ( الاشارة ) من طريق زهير =

وروى أبو مسعود البدرى : ( ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل

عن النبيذ أحلال هو أم حرام ؟ فقال : حلال ) ( ١ )

- وهذا الحديثان نص وفعل في إباحة النبيذ -

واستدل بما روى عبد الله بن الديلمي ( ٢ ) عن أبيه ( ٣ ) قال : ( أتينا رسول الله

عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله قال : ( كان ينبذ لرسول الله - صلى

الله عليه وسلم - في سقاء فاذا لم يجدوا سقاء نبذ له في تور من حجارة ) .

- واللفظ لمسلم -

ورواه النسائي ، والدارمي في ( الأشربة ) وأحمد في ( مسنده ) وفي ( الأشربة )

من طريق عبد الملك بن أبي سليمان ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ،

وفيه : ( فاذا لم يكن له سقاء فنبذ له في تور برام ) .

ورواه ابن ماجه في ( الأشربة ) من طريق أبي عوانة ، عن أبي الزبير ، عن جابر

بن عبد الله قال : ( كان ينبذ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في

تور من حجارة ) .

انظر : ( صحيح مسلم ٩٨/٦ ) ( سنن أبي داود ٢٩٨/٢ ) ( سنن البيهقي

٣٠٩/٨ ) ( سنن النسائي ٣١٠/٨ ) ( سنن الدارمي ١١٦/٢ ) ( مسند

أحمد ٣٧٩/٣ ) ( سنن ابن ماجه ١١٢٦/٢ ) ( الأشربة ٤٣ ) .

( ١ ) رواه الدارقطني في ( الأشربة ) من طريق عبد العزيز بن أبان ، عن سفيان الثوري ،

عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود . . .

ورواه البيهقي ، والنسائي ، والدارقطني ، والطحاوي في ( الأشربة ) من طريق

يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي

مسعود ، وقد تقدم الكلام فيه صفحة ( ١٠٢١ ) .

انظر : ( سنن الدارقطني ٢٦٤/٤ ) .

( ٢ ) سؤفاتى ترجمة عبد الله بن الديلمي صفحة ( ١١٠٩ ) .

( ٣ ) أبو عبد الله فيروز الديلمي .

صحابي جليل . روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . . . وروى عنه بنوه

الضحاك ، وعبد الله ، وسعيد ، وشعر المؤذن ، وغيرهم . . . لـ

في كتب السنن .



— صلى الله عليه وسلم — فقلنا : ( ١ ) يا رسول الله ان لنا أعنابا ما نصنع بها ؟

فقال : زبوها •

فقلنا : ( ٢ ) ما نصنع بالزبيب ؟

قال : أنبذوه ( ٣ ) على عشائكم واشربوه على غداكم ، وأنبذوه ( ٤ ) على

غداكم واشربوه على عشائكم ، وأنبذوه في الشنان ( ٥ ) ( يريد به : الجلد )

ولا تنبذوه في القلل ، فإنه اذا تأخر عن عصره صار خلا • ( ٦ )

== ثلاثة احاديث ... قال ابن سعد وابو حاتم : مات في زمن عثمان بن عفان •

وقيل : مات باليمن في اماره معاوية سنة ثلاث وخمسين ...

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٦ / ١٠٨ ) ( الطبقات الكبرى ٥ / ٥٣٣ )

( الاصابة ٣ / ٢١٠ ) ( الاستيعاب ٣ / ٢٠٤ ) ( اسد الغابة ٤ / ١٨٦ )

( التاريخ الكبير ٧ / ١٣٦ ) •

( ١ ) ن ( قلنا ) •

( ٢ ) من قوله : ( يا رسول الله ... ) ساقط في ( ن ) •

( ٣ ) ج ، ن ( انتبذوه ) •

( ٤ ) ج ( أو انتبذوه ) •

( ٥ ) ن ، ج ( الشنان ) •

( ٦ ) رواه كل من : البيهقي ، وأبي داود ، والنسائي ، والدارمي ، وابن حزم فـ

( الاشرية ) من طريق الشيباني ، عن عبد الله بن الديلمي ، عن أبيه ،

قال : أتينا النبي — صلى الله عليه وسلم — فقلنا : يا رسول الله ، قد

علمت من نحن ومن أين نحن ، فإلى من نحن ؟ قال : إلى الله وإلى

رسوله • فقلنا : ان لنا أعنابا ما نصنع بها ؟ • الخبر •

— واللفظ لأبي داود —

ورواه الطحاوي في ( الاشرية ) من طريق يحيى بن أبي عمرو ، عن عبد الله بن

الديلمي ، عن أبيه قال : أتيت النبي — صلى الله عليه وسلم — حين نزل

تحريم الخمر ، فقلت : يا رسول الله انا أصحاب كرم ، وقد نزل تحريم الخمر ،

فماذا نصنع بها ... الخبر •

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند ابن منده ، وابن عساكر •

انظر : ( سنن البيهقي ٨ / ٣٠٠ ) ( سنن أبي داود ٢ / ٣٠٠ ) ( سنن النسائي

واستدل بما روى أبو بردة بن نيار (١) ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

أنه قال : ( الظرف (٢) لا تحرم شيئاً فاشربوا ولا تسكروا ) (٣)

== ( سنن الدارمي ١١٦/٢ ) ( شرح معاني الآثار ٢٢٧/٤ ) ( المحلى ٢٨٣/٨ )  
( كنز العمال ٥٣٧/٥ )

(١) ن هـ ( واستدل بما روى ابن بريدة ، عن أبيه ) • وهذا خطأ •  
لأن الامام الماوردي في صفحة ( ١١٠٠ ) سوف يرد على هذا الحديث بقوله :

تفرد به أبو الأحوص ••• فحصل هناك لبس عند النساج - والله اعلم - •  
(٢) جاء في ( التاج ) : الظرف : الوعاء ، والجمع ظروف •• قال الليث : الظرف وعاء  
كل شئ حتى ان الابريق ظرف لما فيه •••

انظر مادة - ظرف - في : ( تاج المعروس ١٨٦/٦ ) وايضا : ( لسان العرب  
٢٢٩/٩ ) ( مختار الصحاح ٤٠٣ ) •

(٣) رواه النسائي في ( الاثرية ) من طريق أبي الأحوص ، عن سماك ، عن القاسم بن  
عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة بن نيار قال : قال رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - : ( اشربوا في الظرف ولا تسكروا ) •

قال النسائي : وهذا حديث منكر ، غلط فيه أبو الأحوص سلام ابن سليم ، لا نعلم  
أن أحدا تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب ، وسماك ليس بالقسوى ،  
وكان يقبل التلقين •

قال أحمد بن حنبل : كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث ، خالفه شريك  
في اسناده وفي لفظه •••

قال ابن حجر في ( الدراية ) : قال أبو زرعة : وهم أبو الأحوص ، فقلب الاسناد  
وصحفه ، وأفحش من ذلك تغييره لفظ المتن ••

قال الذهبي في ( الميزان ) : وقد نقموا على أبي الأحوص حديثه عن سماك : ( اشربوا  
في الظرف ولا تسكروا ) •••

ورواه الدارقطني في ( الاثرية ) - بالاسناد المتقدم - بلفظ : ( اشربوا في المزفت ،  
ولا تسكروا ) •••

قال الدارقطني : وهم فيه أبو الأحوص في اسناده ومتنه •  
ورواه ايضا من طريق لوين ، عن محمد بن جابر ، عن سماك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ،  
عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( نهيتكم  
عن الظرف ، فاشربوا فيما شئتم ، ولا تسكروا ) =



وروى عبد الله بن عمران النخعي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( ١ ) ( ان ( ٢ )

هذه الاسقية اذا اغتسلت عليكم فاقطعوا متونها بالماء ) . ( ٣ )

قال الدارقطني : رواه غيره ، عن محمد بن جابر فقال : ( ولا تشربوا مسكرا )  
روى ذلك يحيى بن يحيى النيسابوري وهو امام ، عن محمد بن جابر بلفظ :  
( كنا نهيناكم عن الشرب في الأوعية فاشربوا في أي سقاء شئتم ، ولا تشربوا  
مسكرا ) وهذا هو الصواب .

ورواه البيهقي في ( الأشربة ) والطيالسي في ( مسنده ) من طريق سماك ، عن  
القاسم بن عبد الرحمن . . بلفظ : ( اشربوا ولا تسكروا ) .  
ورواه ابن حزم في ( الأشربة ) عن أبي بردة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
بلفظ : ( اشربوا في الظروف ولا تسكروا ) . . وقال : وهذا لا يصح ، لأنه  
من رواية سماك بن حرب ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن  
أبي بردة ، وسماك يقبل التلقين ، شهد عليه بذلك شعبة ، وغيره .  
والحديث ذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) عن أبي بردة بن نيار ، ورمز لكونه  
مخرجا عند الطيالسي ، والنسائي ، والطبراني في ( الكبير ) والبيهقي . .  
انظر : ( سنن النسائي ٣١٩ / ٨ ) ( الدراية ٢٥٢ / ٢ ) ( ميزان الاعتدال  
١٧٧ / ٢ ) ( سنن الدارقطني ٢٥٩ / ٤ ) ( سنن البيهقي ٢٩٨ / ٨ )  
( منيرة المعبود ٣٣٦ / ١ ) ( المحلى ٢٣٧ / ٨ ) ( كنز العمال ٣٧٤ / ٥ )  
وايضا : ( نصب الراية ٣٠٨ / ٤ ، ٣٠٩ ) .

( ١ ) ك ( انه قال ) .

( ٢ ) ك ( انظروا ان ) .

( ٣ ) رواه النسائي في ( الأشربة ) من طريق العوام ، عن عبد الملك بن نافع ،  
قال : قال ابن عمر : ( رأيت رجلا جاء الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
وسلم - بقدر فيه نبيذ وهو عند الركن ، ودفع اليه القدح فرفعه الى فيه  
فوجده شديدا فردّه على صاحبه فقال له رجل من القوم : يا رسول الله أجرام  
هو ؟ فقال : على بالرجل فأتي به فأخذ منه القدح ، ثم دعا بما فصبه  
فيه فرفعه الى فيه فقطب ، ثم دعا بما أيضا فصبه فيه ثم قال : اذا اغتسلت  
عليكم هذه الأوعية فاكسروا متونها بالماء ) .

قال النسائي : عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور ، ولا يحتج بحديثه . والمشهور  
عن ابن عمر خلاف حكايته . . ثم أخرج عن ابن عمر حديث تحريم المسكرين =

غير وجهه ، ثم قال : وهؤلاء أهل الثبوت والعدالة ، مشهورون بصحة النقل ،

وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم ولو عاضده من أشكاله جماعة ...

ورواه الدارقطني في ( الاثرية ) من طريق اسحاق الشيباني ، عن مالك بن

القمقاع قال : سألت ابن عمر عن النبيذ الشديد .. وذكر الحديث .. ثم

قال : كذا قال مالك بن القمقاع ، وقال غيره : عن عبد الملك بن نافع بن

أخي القمقاع ، وهو رجل مجهول ضعيف ، والصحيح عن ابن عمر ، عن النبي -

صلى الله عليه وسلم - قال : ( ما أسكر كثيره فقليله حرام ) .

ورواه البيهقي في ( الاثرية ) من طريقين .. الاولى : من طريق سليمان الشيباني

عن عبد الملك بن نافع بن أخي القمقاع ، عن ابن عمر ...

والثانية : من طريق قرة العجلي ، عن عبد الملك بن أخي القمقاع بن

شوار ، عن ابن عمر .. قال البيهقي : فهذا حديث يعرف بعبد الملك

بن نافع هذا ، وهو رجل مجهول اختلفوا في اسمه واسم أبيه ، فقل :

هكذا ، وقيل : عبد الملك بن القمقاع ، وقيل : ابن أبي القمقاع ،

وقيل : مالك بن القمقاع ..

ورواه الطحاوي في ( الاثرية ) من طريق عبد السلام ، عن ليث ، عن عبد الملك

بن أخي القمقاع بن شور ، عن ابن عمر ...

وذكره ابن حزم في ( الاثرية ) وقال : خبر ابن عمر هو من طريق عبد الملك بن

نافع ، وعبد الملك بن أخي القمقاع كلاهما عن ابن عمر مسندا ، وكلاهما

مجهول وضعيف سواء كانا اثنين أو كانا انسانا واحدا ، ثم هو عنهما من

طريق أسباط بن محمد القرشي ، وليث بن أبي سليم ، وقرّة العجلي ، والحوام ،

وكلهم ضعيف ...

وذكره الذهبي في ( الميزان ) من طريق قرة العجلي ، عن عبد الملك بن القمقاع ،

عن ابن عمر ، وقال : رواه ابن أبي شيبة ...

ورواه ابن حبان في ( المجروحين ) عند ترجمة - عبد الملك بن نافع - من طريق

قرّة العجلي ، عن عبد الملك بن القمقاع ، عن ابن عمر .. ثم قال : ولا أعلم

له شيئا مرويا غير هذا الخبر الواحد ، وقد خالف فيه أصحاب ابن عمر

الثقات مثل سالم ، ونافع ، وذويهما .. لا يجوز أن يحكم لرجل ما روى إلا

خبرا واحدا على جماعة ثقات خالفوه ، بل الحكم لهؤلاء عليه أولى والساق

الخطأ به أجسرى ، ولا يجوز الاحتجاج به بحال ... =

واستدل (١) بحديث أبي (٢) سعيد الخدري قال : ( اتى رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - بنشوان (٣) ،

فقال له : أشربت (٤) خمرًا ؟

فقال : (٥) والله ما شربتها منذ حرمها الله ورسوله ،

قال : فماذا شربت ؟

قال : الخليطين (٦) .

فدل على أنه لا ينطلق على النبيذ اسم الخمر ولا يحرم ، بخلاف الخمر .

قال الزيلعي في (النصب) : قال البخاري : لا يتابع عليه ، وقال أبو حاتم :

هذا حديث منكر ، وعبد الملك بن نافع شيخ مجهول . . .

انظر : ( سنن النسائي ٣٢٣/٨ - ٣٢٥ ) ( سنن الدارقطني ٢٦٢/٤ ) ( سنن

البيهقي ٣٠٥/٨ ) ( شرح معاني الآثار ٢١٩/٤ ) ( المحلى ٢٣٩/٨ ،

٢٤٠ ) ( ميزان الاعتدال ٦٦٢/٢ ، ٦٦٣ ) ( المجروحين ١٣٢/٢ )

( نصب الراية ٣٠٨/٤ ) .

(١) ن ( واستدلوا ) .

(٢) ن ( أبو ) .

(٣) ك هـ ج ( بشراب ) .

(٤) ج ، ن ( فقال أما شربت ) .

(٥) ك ( فقال له ) .

(٦) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ .

وقد روى البيهقي ، وابن حزم في ( الأثرية ) والطحاوي في ( الحدود ) والطيالسي

في ( مسنده ) من طريق أبي التياح ، عن أبي الوداك ، عن أبي سعيد

الخدري أنه قال : لا أشرب النبيذ الجربعد إذ أتى رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - بنشوان فقال : يا رسول الله ما شربت خمرًا إنما شربت نبيذ زبيب

وتمر في دباءة ، قال : فأمر به النبي - صلى الله عليه وسلم - فنهز بالأيدي ،

وخفق بالنعال ، قال : ونهى عن الزبيب والتمر وعن الدباء - واللفظ

للبيهقي -

انظر : ( سنن البيهقي ٣١٢/٨ ) ( شرح معاني الآثار ١٥٦/٣ ) ( المحلى

٢٨٨/٨ ، ٢٨٩ ) ( منحة المعبود ٣٠٢/١ ) .

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لو فد عبد القيس : ( اشرسوا

ولا تسكروا ، فان اشتد عليكم فاكسروه ( ١ ) بالماء ) ( ٢ )

واستدل بما روى عبد الله بن مسعود أنه قال : ( شهدت تحريم النبيذ كما

شهدتم ، ثم شهدت تحليله فحفظت ونسيت ) ( ٣ )

( ١ ) ج ، ن ( فاكسبوه ) .

( ٢ ) حديث وفد عبد القيس رواه ابو داود ، والبيهقي ، والطحاوي ، وابن حزم في

( الاشرية ) من طريق عوف بن أبي جميلة ، عن أبي القموص زيد بن عيسى

قال : حدثني رجل كان من الوفد الذين وفدوا الى النبي - صلى الله

عليه وسلم - من عبد القيس يحسب عوف أن اسمه قيس بن النعمان فقال :

( لا تشربوا في نقيير ، ولا مزفت ، ولا دباء ، ولا حنتم ، واشربوا في الجلد

الموكى عليه ، فان اشتد فاكسروه بالماء ، فان أعياكم فأهريقوه ) . -

واللفظ لأبي داود -

قال البيهقي : في هذا الاسناد من يجهل حاله .

وقال ابن حزم : هذا الخبر لا يصح ، وفيه : أبو القموص مجهول .

وقصة وفد عبد القيس رواها عبد الرزاق في ( مصنفه ) من طريق ابن جريج ، عن

أبي هارون المبدى ، عن أبي سعيد الخدري ، وفيه : ( لا تنبذوا في

الدباء ، ولا في النقيير ، ولا في الحنتم ، وانتبذوا في هذه الأسقية التي

يلاث على أفواهها ، فان رايكم فاكسروها بالماء ) . . .

انظر : ( سنن أبي داود ٢/٢٩٧ ) ( سنن البيهقي ٨/٣٠٢ ) ( المحلى

٨/٢٤٣ ) ( شرح معاني الآثار ٤/٢٢١ ) ( مصنف عبد الرزاق ٩/٢٠١ ) .

( ٣ ) ذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) من طريق جوير بن سعيد الأزدي ، عن

الضحاك ، عن ابن مسعود أنه ذكر عند تحريم النبيذ ، فقال : ( قد

شهدنا تحريمه كما شهدتم ، وشهدنا تحليله فحفظنا ونسيت ) ورمز لكونه

مخرجا عند ابن جرير الطبري . .

وقد روى أحمد في ( مسنده ) وفي ( الاشرية ) والطحاوي في ( الاشرية ) من طريق

الريبع بن انس ، عن أبي العالية وغيره ، عن عبد الله بن مغفل المزني قال :

( انا شهدت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين نهى عن نبيذ الجره

وانا شهدت حين رخص فيه ، وقال : واجتنبوا المسكر - واللفظ لأحمد - =

فهذه سنن مروية عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - من قول وعمل ، تدل  
على اباحة النبيذ • وتتبعها من أقاويل الصحابة ما ينفي احتمالها  
ويبطل تأويلها •

فمن ذلك : ما روى قيس بن حازم ( ١ ) ، عن عتبة بن فرقد ( ٢ ) : ( أنه قدم

قال الهيثمي : رواه احمد ورجاله ثقات ، وفي أبي جعفر الرازي كلام لا يضر وهو  
ثقة ، ورواه الطبراني في الكبير والأوسط •

والحديث ذكره ابن حجر في ( المطالب ) عن عبد الله بن مغفل ، بلفظ :  
( سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين نهى عن النبيذ الجر ،  
وحين أمر بشرب النبيذ الجر ) ورمز لكونه مخرجا عند الحارث - وسكت عنه •  
انظر : ( كنز العمال ٥/٥٣١ ) ( مسند أحمد ٤/٨٧ ) ( الأثرية ٨١ ) ( شرح  
معاني الآثار ٤/٢٢٩ ) ( مجمع الزوائد ٥/٦٢ ) ( المطالب العالقة  
١٠٢/٢ ) •

( ١ ) أبو عبد الله قيس بن أبي حازم حصين بن عوف البجلي •

من كبار التابعين ، روى عن العشرة وخلق من الصحابة ••• وعنه الأعمش ،  
وسان بن بشر ، وعدة •• قال ابن حجر : وقد تكلم أصحابنا فيه ، فمنهم  
من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسناد ، ومنهم من حمل  
عليه وقال : له أحاديث مناكير ، وهو ثقة •• قال الذهبي : حديثه محتج  
به في كل دواوين الاسلام ••• اختلفوا في سنة وفاته ، ف قيل : ( ٩٨ هـ )  
وقيل : ( ٩٧ ) وقيل : ( ٨٤ ) وقيل : ( ٨٦ ) وقيل : غير ذلك •  
انظر ترجمته في : ( قبول الأخبار ل ٣٢ ) ( الاغتباط ل ٧ ) ( تهذيب التهذيب  
٣٨٦/٨ ) ( الكاشف ٢/٤٠٣ ) ( النجوم ١/٢٤١ ) ( الشذرات ١/١١٢ )  
( تذكرة الحفاظ ١/٦١ ) •

( ٢ ) أبو عبد الله عتبة بن فرقد بن يربوع السلمي •

صحابي جليل ، روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وعن عمر •• وعنه  
امراته ام عاصم ، وعامر الشعبي ، وعرفجة الثقفي ، وغيرهم •• غزا مع رسول  
الله غزوتين • كان أميراً لعمر بن الخطاب على بعض فتوح العراق •• سكن  
الكوفة ، وكان له بها عقب يقال لهم : الفارقة •••

انظر ترجمته في : ( الاصابة ٢/٤٥٥ ) ( اسد الغابة ٣/٣٦٥ ) ( الاستيعاب ٣/١١٩ )  
( التاريخ الكبير ٦/٥٢١ ) ( ذكر أخبار اصبهان ١/٧١ ) ( تهذيب التهذيب  
١٠١/٧ ) ( الطبقات الكبرى ٦/٤١ ) •

على عمر بن الخطاب فدعا بعس (١) من نبيذ شديد ، فقال : اشرب (٢) ،  
فأخذته فشربت فما كدت أسيغه ، ثم أخذ فشرب ، ثم قال : يا عتبة انا ننحر (٣)  
كل يوم جزورا ، فأما وركها (٤) وأطاييها (٥) فلمن حضرننا من أفاق المسلمين ،  
وأما عنقها فلأل عمر ، نأكل هذا اللحم الغليظ ونشرب هذا النبيذ الشديد  
يقطه (٦) في بطوننا أن يؤذينا (٧) .

وهذا فعل منتشر لم ينكره عليه أحد فصار كالاجماع .

(١) جاء في (اللسان) : العس : القدح النخم ، وقيل : هو أكبر من الخمر ، وهو  
الى الطول ، يروى الثلاثة والأربعة والمدة . . . .  
انظر مادة - عس - في : (لسان العرب ٦ / ١٤٠) وايضا : (المصباح  
٥٩ / ٢) .

(٢) ج عن (اشرب) ساقطه .

(٣) ج (نتخذ) .

(٤) ج (ردكها) .

(٥) ن (واطابتها) .

(٦) ج عن (نقطمه) .

جاء في (اللسان) : القط : القطع عامة ، وقيل : هو قطع الشيء الصلب  
كالحقة ونحوها . . . . وقيل : هو القطع عرضا . . . .  
انظر مادة - ققط - في : (لسان العرب ٧ / ٣٨٠) .

(٧) رواه الدارقطني في (الأشربة) من طريق عبد الجبار بن العلاء ، عن مروان بن  
معاوية ، عن اسماعيل ، عن قيس ، عن عتبة بن فرقة قال : حملت سلالا من  
خبث الى عمر بن الخطاب ، فلما وضعتهم بين يديه ، فتح بعضهم ، فقال :  
يا عتبة كل المسلمين يجد مثل هذا ؟ قلت : يا أمير المؤمنين هذا شيء يختص  
به الامراء ، قال : ارفعه لا حاجة لي فيه ، قال : فبينما أنا عنده إذ دعا  
بنخلائه ، فأتى بلحم غليظ ومخبز خشن ، فجعلت أهوى الى البضعة أحسبها  
سناما ، فإذا هي علباء العنق ، فألوكها ، فإذا غفل عني جعلتها بيني وبين  
الخوان ، ثم دعا بنبيذ له قد كاد أن يصير خلا فمزجه حتى إذا أمكن ،  
شرب وسقاني ، ثم قال : يا عتبة انا ننحر كل يوم جزورا ، =



وروى : ( ان عمر بن الخطاب أثى برجل سكران فجلده (١) ، فقال : انما شرمت من ادوتك (٢) فقال : انما أضربك على السكر منها ولا أضربك على الشرب ) (٣) .

فدل على تحريم السكر دون الشرب .

فاما وركها وأطاييها فلمن حضرنا من أهل الآفاق والمسلمين ، وأما عنقها فلنا ، نأكل هذا اللحم الغليظ الذي رأيت ، ونشرب عليه من هذا النبيذ يقطعه في بطوننا . . .

جاء في ( التعليق ) : الحديث اسناده صحيح . . .

وقد رواه مختصرا كل من : أبي حنيفة في ( مسنده ) والطحاوي ، والبيهقي ، والدارقطني في ( الاثرية ) من طريق أبي اسحاق ، عن عمرو بن ميمون ، قال : قال عمر : انا نشرب من هذا النبيذ شرابا يقطع لحوم الابل ففى بطونها من أن يؤذينا ، قال : وشرمت من نبيذه فكان أشد النبيذ . . . واللفظ للطحاوي -

ورواه ابن حزم في ( الاثرية ) من طريق اسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن عقبة بن فرقد - مختصرا - وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) عن عمر بلفظ : ( انا لنشرب هذا النبيذ الشديد لنقطع به ما في بطوننا من لحوم الابل أن يؤذينا ، فمن رابه من شرابه شىء فليمزجه بالماء ) . ورمز لكونه مخرجا عند ابن أبي شيبة ففى ( مصنفه ) .

انظر : ( سنن الدارقطني ٢٥٩/٤ ، ٢٦٠ ) ( جامع مسانيد ٢١٥/٢ ) ( شرح معاني الآثار ٢١٨/٤ ) ( التعليق المغنى ٢٦٠/٤ ) ( سنن البيهقي ٢٩٩/٨ ) ( المحلى ٢٤٦/٨ ) ( كنز العمال ٥١٤/٥ ) .

(١) ج ( يجلده ) .

(٢) قال ابن الأثير : الاداة - بالكسر - : انا صغير من جلد يتخذ للماء كالسطيحة ونحوها . . . وجمعها أداوى . . .

انظر مادة - أدا - فى : ( النهاية ٣٢/١ ) وايضا : ( لسان العرب ٢٥/١٤ ) . (٣) رواه الطحاوي في ( الاثرية ) من طريق أبي اسحاق ، عن سعيد بن ذى حدان ، أو ابن ذى لموة ، قال : جاء رجل قد ظمى الى خازن عمر ، فاستسقاء فلم يسقه ، فأتى بسطيحة لعمر ، فشرب منها فسكر ، فأتى به عمر فاعتذر اليه وقال : انما شرمت من سطاحتك ، فقال عمر : انما أضربك على السكر ، فضربه عمر . . . =

.....  
 وذكره ابن حزم في ( الأشرية ) وقال : فيه : ابن ذى حدان أو ابن ذى لموة ،  
 مجهولان . . .

ورواه أبو يوسف في ( الخراج ) من طريق الشيباني ، عن حسان بن المخارق قال :  
 سائر رجل عمر بن الخطاب في سفر وكان صائما ، فلما أفطر الصائم أهوى  
 إلى قرية لعمر - رضى الله عنه - معلقة فيها نبيذ فشرب منها فسكر ، فضربه  
 عمر - رضى الله عنه - الحد ، فقال له الرجل : انما شربت من قربتك ،  
 فقال عمر - رضى الله عنه - : انما جلدتك لسكر لا على شرك .  
 وذكره ابن الهمام في ( شرح الفتح ) من طريق على بن مسهر ، عن الشيباني ،  
 عن حسان بن مخارق قال : بلغني أن عمر بن الخطاب سائر رجلا . . . .  
 الخير ، ثم قال : رواه ابن أبي شيبة في ( مصنفه ) وفيه بلاغ وهو عندي  
 انقطاع .

ورواه الدارقطني في ( الأشرية ) من طريق عامر ، عن سعيد بن ذى لموة : أن  
 أعرابيا شرب من أداة عمر نبيذا فسكر ، فضربه عمر الحد . . .  
 قال الدارقطني : لا يثبت هذا .

قال الزيلعي : ورواه العقيلي في ( كتابه ) وزاد فيه : فقال الأعرابي : ( انما  
 شربته من أدواتك ، فقال عمر : انما جلدناك على السكر ) وأعله بسعيد ابن  
 ذى لموة ، وأسند تضعيفه عن البخاري . . وقال البيهقي في ( المعرفة ) :  
 قال البخاري : سعيد ابن ذى لموة ، عن عمر في النبيذ يخالف الناس في  
 حديثه ، لا يعرف . وقال بعضهم : سعيد بن حدان وهو وهم .  
 وقال في ( التنقيح ) : قال ابن المديني : سعيد هذا مجهول . وقال أبو حاتم :  
 لا أعلم روى عنه غير الشعبي ، وأبي اسحاق . . انتهى .  
 ورواه الدارقطني في ( الأشرية ) من طريق وكيع ، عن سفيان ، عن أبي اسحاق ،  
 عن عامر : ( أن أعرابيا شرب من أداة عمر نبيذا ، فسكر ، فضربه عمر الحد ) .  
 قال الدارقطني : هذا حديث مرسل ، ولا يثبت . . .

انظر : ( شرح معاني الآثار ٢١٨ / ٤ ) ( المحلى ٢٤٥ / ٨ ) ( الخراج ١٧٨ )

( سنن الدارقطني ٢٦٠ / ٤ ، ٢٦١ ) ( شرح فتح القدير ١٨٣ / ٤ )

( نصب الراية ٣ / ٣٥٠ ) .



وروى : ( ان على بن أبي طالب أضاف (١) عبد الرحمن بن أبي ليلسى (٢) وسقاه نبينا ، فلما دخل الليل وأراد ان ينصرف ، دفعه الى خادمه قنبر (٣) ومعه مزهر ليوديه (٤) الى بيته ( والمزهر : السراج ) ، فقال له : أهده (٥) يعنى : الى منزله لسكره .

(١) ن ( ضاف ) .

(٢) أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار الأنصارى .

من كبار التابعين ، اتفقوا على توثيقه وجلالته ، ولد لست بقين من خلافة عمر . . .  
روى عن أبيه ، وعثمان ، وعلى ، وسعد ، وغيرهم . . . وعنه ابنه عيسى ،  
والشعبي ، والأعمش ، وجماعة . . . قتل يوم الجماجم سنة ٨٢ هـ ، وقيل : غير  
ذلك . . .

انظر ترجمته فى : ( تهذيب الكمال ١٣/٥ ) ( تاريخ بغداد ١٠/١٩٩ )  
( تذكرة الحفاظ ١/٥٨ ) ( النجوم ١/٢٠٦ ) ( الشذرات ١/٩٢ ) ( وفيات  
الاعيان ٣/١٢٦ ) .

(٣) قنبر خادم على بن أبي طالب - رضى الله عنه - .

قال ابن حبيب البغدادي : كان حاجب على بن أبي طالب . . . وقال الذهبي :  
لم يثبت حديثه وقل ما روى . . . قال الأزدى : يقال كبرحتى كان لا يدرى  
ما يقول أو يروى . . . قال أبوحاتم الرازى : قنبر خادم على بن أبي طالب ،  
روى عن على . . .

انظر ترجمته فى : ( الاغتيال ٧ ) ( الاكمال ٦/٣٩٩ ) ( المحبر ٩/٢٥٩ ) ( لسان  
الميزان ٤/٤٧٥ ) ( ميزان الاعتدال ٣/٣٩٢ ) ( الجرح والتعديل -  
١٤٦/٧ ) ( التنبيه والاشراف ٨/٢٥٨ ) ( تهذيب الاسماء - القسم الاول -  
٦٠/٢ ) .

(٤) ن هـ ج ( يوديه ) .

(٥) رواء الدارقطنى فى ( الاشرية ) من طريق بكر بن خداس عن قطن عن عبد الأعلى  
الثعلبي ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : انطلقت أنا وأبى الى على بن  
أبى طالب - رضى الله عنه - لعشاء ، فتعشى ، ثم سقانا ، ثم خرجنا فى  
الظلمة فلم نهتد ، فأرسل معنا بشعلة من نار ، وخرجنا .

قلت : فى اسناده : عبد الأعلى عامر الثعلبي ، قال فيه أحمد : ضعيف الحديث . =

وروى عن عبد الله بن مسعود (١) أنه قال : ( ما من جماعة يجلسون على شراب ، الا وينصرفون عنه وقد حرم عليهم ) (٢) • يعنى : أنهم لا يقتصرون (٣) على ما لا يسكر حتى يتجاوزوه الى ما يسكر •  
وروى عن عبد الله بن عباس أنه قال : ( ان شرب أحدكم تسعة أقداح فلم (٤) يسكر فهو حلال ، وان شرب العاشر فسكر (٥) فهو حرام ) (٦) •

-----  
= وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه • وقال أبو حاتم : ليس بالقوى • • • وقال ابن سعد : كان ضعيفا فى الحديث • • • وقال الدارقطنى فى ( العلل ) : ليس بالقوى عندهم • • •  
انظر : ( سنن الدارقطنى ٢٥٨ / ٤ ) ( تهذيب التهذيب ٩٤ / ٦ ، ٩٥ ) ( الجرح والتعديل ٢٥ / ٦ ، ٢٦ ) •

(١) ن ( عبد الرحمن بن مسعود ) •  
(٢) رواه الطحاوى فى ( الاثرية ) من طريق محمد بن كثير ، عن سفيان ، عن أبيه ، عن ليبيد ، عن شماس ، قال : قال عبد الله بن مسعود : ( ان القوم يجلسون على الشراب ، وهو يحل لهم ، فما يزالون حتى يحرم عليهم ) •  
قال ابن حزم : خبر ابن مسعود ( ان القوم يجلسون على الشراب وهو لهم حلال ، فما يقومون حتى يحرم عليهم ) • لا حجة فيه ، لأنه عن سعيد بن مسروق ، عن شماس بن ليبيد ، عن رجل ، عن ابن مسعود • شماس ، وليبيد مجهولان ، ورجل أجهل وأجهل • • •  
انظر : ( شرح معانى الآثار ٢٢٠ / ٤ ) ( المحلى ٢٤٩ / ٨ ) •

(٣) ج ( لا ينصرفون ) •

(٤) ن ج ( ولم ) •

(٥) ن ج ( وسكر ) •

(٦) رواه الجصاص فى ( تفسير سورة المائدة آية ٩٠ ) من طريق ابو بكر بن عياش ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( كل مسكر حرام ، فقلنا : يا ابن عباس ان هذا النبيذ الذى نشرب يسكرنا ، قال : ليس هكذا ، ان شرب أحدكم تسعة أقداح لم يسكر فهو حلال • =

فهذا ما عَضِدَ (١) السنة من آثار (٢) الصحابة ، وان كان عندهم كثيرا .

فاما ما استدلوا به من المعاني ، فمن وجوه :

منها : ان اسم الخمر لا ينطلق على ما عداها من الأنبذة لأمرين :

( لغة ) و ( شرعا ) ( ٣ ) .

احدهما : اختصاص كل واحد باسم ينتفى ( ٤ ) عن الآخر .

فيقال ( ٥ ) لمصير العنب : خمر ( ٦ ) وليس بنبيذ .

ويقال ( ٧ ) لغيره من الأشربة : نبيذ ( ٨ ) وليس بخمر .

وقد قال أبو الاسود الدؤلي ( ٩ ) في شعره :

فان شرب العاشر فاسكره فهو حرام ( )

وذكره ابن حزم في ( الأشربة ) ثم قال : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه فضيحة الدهر ، موضوع بلا شك ، رواه أبو بكر ابن عياش - ضعيف - عن الكلبي -

كذاب مشهور - ، عن أبي صالح - هالك - . . .

انظر : ( احكام القرآن ٤٦٣ / ٢ ) ( المحلى ٢٤١ / ٨ ، ٢٤٢ ) . .

( ١ ) ج ، ن ( فهذا بيان لماخذ ) .

( ٢ ) ج ، ن ( واثار ) .

( ٣ ) ك ( وشرع ) .

( ٤ ) ج ، ن ( ينتفى ) .

( ٥ ) ن ( فقال ) .

( ٦ ) ج ، ن ( خمر ) .

( ٧ ) ن ( وليس ) .

( ٨ ) ج ، ن ( نبيذ ) .

( ٩ ) أبو الاسود ظالم بن عمرو الدؤلي ( ١ ق ه - ٦٩ ه ) .

من كبار التابعين ، وهو معدود من الفقهاء والفرسان والامراء . . له شعر جيد في

ديوان ، وهو أول من نقط المصحف . . . سكن البصرة في خلافة عمر ، وولى امارتها

في أيام علي . . . . . وتوفي بها . . . =

دع الخمر يشربها الغواة (١) فائسى

• رأيت أخاها مجزها (٢) لمكانها

فان لم يكنها أو تكفه (٣) فائسه

• أخوها غذته (٤) امه بلبانها

فأخبر ان النبيذ غير الخمر ، وهو من فصحاء العرب المحتج (٥) بقولهم (٦)

• في اللغة

والثاني : انه لما انتفى حكم الخمر في النبيذ من تكفير (٧) مستحله وتفسيق

شاربه ، انتفى عنه اسم الخمر (٨) ، لان ما علق بالاسم من حكم

لم يزل بوجود الاسم ، كما ان الحكم اذا علق بعملة لم يزل مع

• وجود (٩) العملة

ومنها : أن تحريم الأنبيذة مما تعم (١٠) به البلوى ، وما عم به البلوى وجب ان

يكون بيانه (١١) عاما ، ( وما كان بيانه ) (١٢) عاما (١٣) كان نقله

متواترا ، وليس فيه تواتر فلم يثبت به التحريم

== انظر ترجمته في : ( بلوغ الأرب ١٤٩/٣ ) ( سمط اللالي ٦٤٢/٢ ) ( شرح شواهد

المغنى ٥٤٣/٢ ) ( خزانة الأدب ٢٥٦/١ ) ( النجوم الزاهرة ١٨٤/١ )

( الطبقات الكبرى ٩٩/٧ )

(١) ج ( نشرها الفداة ) ك ( للغواة )

(٢) ج ( محريا )

(٣) ن هـ ج ( فان لم يليها أو تليه )

(٤) ك ( عذبة )

(٥) ن ( الصحيح )

(٦) ك ( نقوله ) ج ( بقولهم )

(٧) ن ( في تكفير ) ج ( بتكفير )

(٨) ما بين القوسين تكرر في ( ن )

(٩) ج ( بوجود )

(١٠) ج ( مما تعم )

(١١) ك ( ثباته ) ن ( شأنه )

(١٢) ك ( وما لم يكن ثباته ) ن ( وما لم يكن بيانه )

(١٣) ك هـ ن ( عاما ) ساقطه

ومنها : ان جميع الأشربة قد كانت حلالا وتحريمها نسخ ، والنسخ لا يثبت  
الا بالنص ، والنص مختص بالخمير دون النبيذ ، فدل على تحريم  
الخمير ( ١ ) وإباحة النبيذ .

ومنها : ان النبيذ بالمدينة عام والخمر فيها نادر ( ٢ ) ، لان النبيذ يعمل  
من ثمارها ، والخمر يجلب اليها من الشام والطائف .  
وقد روى عن ابن عمر أنه قال : ( حرمت الخمر وليس بالمدينة منها شيء ) ( ٣ )  
فلواستويا ( ٤ ) في التحريم لكان أهل المدينة الى بيان تحريم النبيذ  
نصا أحوج منهم الى بيان تحريم الخمر ، فلما ( ٥ ) عدل بالنص عن النبيذ  
( الى الخمر ، دل على اختصاصها بالتحريم دون النبيذ ) ( ٦ ) .

ومنها : ان الله تعالى ما حرم شيئا الا وأغنى عنه بمباح من جنسه ، فانه حرم  
الزنا وأباح النكاح ، وحرم لحم الخنزير وأباح لحم الجمل ، وحرم الحرير  
وأباح القطن والكتان ، وحرم الفارة وأباح الغنمية ، وحرم التعدى  
والغلبة وأباح الجهاد ، وقد حرم الله ( ٧ ) الخمر فوجب أن يغنى عنها

#### بمباح

- 
- ( ١ ) ن ( الخمر ) ساقطه .  
( ٢ ) ج ( نادر فيها ) .  
( ٣ ) رواه كل من : الامام البخارى ، والبيهقى ، وابن حزم فى ( الأشربة ) من طريق  
مالك بن مغول ، عن نافع ، عن ابن عمر - رضى الله عنه - انه قال : ( لقد  
حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء ) .  
قال البيهقى : يعنى لم يكن بالمدينة خمر المنب حين حرمت .  
انظر : ( صحيح البخارى ١٣٦ / ٧ ) ( سنن البيهقى ٢٩٠ / ٨ ) ( المجلس  
٢٥١ / ٨ ) .

- ( ٤ ) ن ( فلواستويا ) .  
( ٥ ) ج ( ولما ) ن ( ولو ) .  
( ٦ ) ما بين القوسين ساقط فى ( ن ) .  
انظر : ( المبسوط ٤ / ٢٤ ) .  
( ٧ ) ج ( الله ) ساقطه .

من جنسها ، وليس من جنسها (١) ما يفنى (٢) عنها سوى النبيذ ،

فوجب ان يكون مباحا اعتبارا بسائر المحرمات •

ومنها : ان الله قد وعدنا بالخمرة في الجنة ورغب فيها أهل الطاعة ، وما لا تعرف  
لذته لا يتوجه (٣) اليه الترغيب فيه (٤) ، فاقضى ان يستحبوا (٥)

ما يستدلوا (٦) به على لذتها وليس ذلك في غير النبيذ فاقضى

ان يحل لهم النبيذ اعتبارا بسائر الترغيبات • (٧)

— فهذه دلائل من أباح النبيذ من نصوص ومعان —

-----  
(١) ج هـ ( وليس من جنسها ) ساقطه •

(٢) ج هـ ( وما يفنى ) •

(٣) ن ( لا توجه ) •

(٤) ج ( فيه ) ساقطه •

(٥) ك ( ما يستحبوا ) •

(٦) ك ( ما نستدل ) •

(٧) انظر: ( المبسوط ٢٤/١٦ ) •

فصل

د / ٨٢ -

والدليل على تحريمه قول الله تعالى في تحريم الخمر : ( إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْمَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ( ١ ) فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ) ( ٢ ) .

وهذا المعنى موجود في النبيذ كوجوده ( ٣ ) في الخمر ، فوجب ان يستويا

في التحريم لا ستوائهما في التعليل .

ومن السنة : ما رواه ايوب وموسى بن عقبة ( ٤ ) ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن

النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( ٥ ) ( كل مسكر خمر ، وكل

مسكر حرام ) ( ٦ ) .

فدل على تسمية النبيذ خمرًا وعلى تحريمه كالخمر .

( ١ ) ك ( والبغضاء ) ساقطه .

( ٢ ) سورة المائدة الآية ( ٩١ ) .

( ٣ ) ن ( لوجوده ) .

( ٤ ) أبو محمد موسى بن عقبة بن أبي عياش الاسدي ( ٠٠ - ١٤١ هـ ) .

من ثقات رجال الحديث ، كان عالما بالسيرة النبوية . روى عن عكرمة ، والاعرج ،

ونافع ، وطائفة . . . . . وعنه السفينان ، وابن المبارك ، وخلق . وثقه احمد ،

ومالك ، والمجلى ، وابن حبان ، وغيرهم . مولده ووفاته بالمدينة . . . . .

انظر ترجمته في : ( تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٦٠ ) ( التبيين لأسماء المدلسين

ل ٦ ) ( تذكرة الحفاظ ١ / ١٤٨ ) ( النجوم الزاهرة ١ / ٣٤٥ ) ( الشذرات

١ / ٢٠٩ ) ( مرآة الجنان ١ / ٢٩٢ ) .

( ٥ ) ن هـ ( أنه قال ) ساقطه .

( ٦ ) الحديث من طريق ايوب ، عن نافع ، عن ابن عمر .

رواه كل من : مسلم ، وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، والدارقطني ،

والبيهقي ، والطحاوي في ( الاثرية ) واحمد في ( مسنده ) بلفظ : =



وروى طاوس ، عن ابن عباس ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( ١ ) ( كل

مخمر خمر ( ٢ ) وكل مسكر حرام ) ( ٣ )

= ( كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ، ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يئس منها لم يتب ، لم يشربها في الآخرة ) - واللفظ لمسلم -

والحديث من طريق موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . رواه كل من : مسلم ، والبيهقي في ( الأثرية ) وأحمد في ( مسنده ) بلفظ : ( كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ) .

انظر : ( صحيح مسلم ١٠٠ / ٦ ) ( سنن أبي داود ٢٩٣ / ٢ ) ( سنن الترمذي ١٩٢ / ٣ ) ( سنن النسائي ٢٩٦ / ٨ و ٢٩٧ ) ( سنن الدارقطني ٢٤٨ / ٤ ) ( سنن البيهقي ٢٩٣ / ٨ ) ( شرح معاني الآثار ٢١٦ / ٤ ) ( مسند أحمد ٢٩ / ٢ و ٩٨ ) .

( ١ ) ك ( انه قال ) .

( ٢ ) ج ، ن ( كل خمر حرام ) .

( ٣ ) رواه الامام أبو داود ، والبيهقي في ( الأثرية ) من طريق النعمان بن بشير ،

عن طاوس ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( كل مخمر خمر ، وكل مسكر حرام ، ومن شرب مسكرا بخست صلاته أربعين صباحا ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد الرابعة كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال ، قيل : وما طينة الخبال يا رسول الله ؟ قال : صديد أهل النار ، ومن سقاء صغيرا لا يعرف حلاله من حرامه كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال ) . . .

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) بلفظ : ( كل مخمر خمر ، وكل مسكر حرام ، ولا يكون شراب أحد طرفيه حرام والآخر حلال ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ) . ورمز لكونه مخرجا عند الحاكم في ( الكنى ) عن ابن عباس .

جاء في ( عون المعبود ) : والحديث سكت عنه المنذرى . . . قلت : وللحديث شواهد بمعناه يتقوى بها . . .

انظر : ( سنن أبي داود ٢٩٣ / ٢ و ٢٩٤ ) ( سنن البيهقي ٢٨٨ / ٨ ) ( كنز العمال ٣٦٩ / ٥ ) ( عون المعبود ١٢١ / ١٠ ) .



فان قيل : فقد روى عباس الدوري (١) عن يحيى بن معين (٢) ، انه قال :  
( ثلاثة أحاديث (٣) لا تصح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : كل  
مسكر خمر (٤) ، ولا نكاح الا بولي ، ومن مسفرجه (٥) فليتوضأ ) . (٦)

- 
- (١) أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم الدوري (١٨٥ - ٢٧١ هـ) .  
من حفاظ الحديث . روى عن خالد بن مخلد ، وأبي داود الطيالسي ، وسعيد  
بن عامر ، وخلق كثير . . . . وعنه البغوي ، ومحمد بن مخلد ، وطائفة . .  
وثقه النسائي ، وابن معين ، وابن حبان . . . له كتاب في ( الرجال )  
رواه عن يحيى بن معين . . .  
انظر ترجمته في : ( معجم الأئمة النبيل ل ٥١ ) ( تهذيب التهذيب ١٢٩/٥ )  
( طبقات الحفاظ ٢٥٧ ) ( الشذرات ١٦١/٢ ) ( الكاشف ٦٨/٢ )  
( تاريخ بغداد ١٤٤/١٢ ) .
- (٢) ن ( معين ) ساقطه .  
أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المزي ( ١٥٨ - ٢٣٣ هـ ) .  
امام الجرح والتعديل ، أصله من سرخس ( بخرسان ) كان أبوه على خراج الري ،  
فخلف له ثروة كبيرة فأنفقها في طلب الحديث . وعاش ببغداد وتوفي  
بالمدينة حاجاً . . . له كتاب ( التاريخ والعلل ) في الرجال .  
انظر ترجمته في : ( فقه أهل العراق ٦٤ ) ( معجم الأئمة النبيل ل ٧٦ ) ( الاعلام  
٢١٨/٩ ) ( وفيات الأعيان ١٣٩/٦ ) ( الطبقات الكبرى ٣٥٤/٧ ) ( تذكرة  
الحفاظ ٤٢٩/٢ ) ( تهذيب التهذيب ٢٨٠/١١ ) ( تاريخ بغداد ١٧٢/١٤ )
- (٣) ن هـ ج ( أحاديث ) ساقطه .  
(٤) ن هـ ج ( حرام ) .  
(٥) ن ( فرجه ) ساقطه .  
(٦) ذكر الامام الزيلعي في ( النصب ) حديث : ( كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام )  
ثم قال : قال المصنف : وهذا الحديث طعن فيه يحيى بن معين ، وذكر  
غيره من أصحابنا أن ابن معين طعن في ثلاثة أحاديث : منها هذا ،  
وحديث : من مس ذكره فليتوضأ ، وحديث : لا نكاح الا بولي ، وهذا  
الكلام كله لم أجده في شيء من كتب الحديث - والله أعلم - . =

فمنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : ان أحمد بن حنبل ( أثبت وأعلم ) ( ١ ) بطريق الحديث وصحته  
من يحيى بن معين ( ٢ ) ، وقد أثبت هذا الحديث ورواه في ( كتاب  
الاشربة ) ( ٣ ) .

والثاني : انه لا يقبل منه انكار هذا ( ٤ ) الحديث اذا رواه الثقة ، حتى يبين  
وجه فساد ، وقد رواه من ذكرناه ( ٥ ) .

=====

ومنحوه قال الامام ابن حجر في ( الدراية ) .

قلت : حديث ( كل مسكر حرام ) رواه ابن معين في ( تاريخه ) من طريق ابن  
جريج ، عن أيوب بن هاني ، عن مسروق ، عن ابن عمر مرفوعا ، ثم  
قال : هذا في كتب ابن جريج مرسل فيما أظن ، ولكن هذا حديث  
ليس يساوي شيئا ، قدم أيوب بن هاني ، هذا ، وكان ضعيف الحديث ...  
كما روى حديث : ( لا نكاح الا بولي ) من طريق مندل ، عن هشام بن عروة ،  
عن أبيه ، عن عائشة مرفوعا ، ثم قال : وهذا حديث ليس بشيء .  
وروى أيضا حديث : ( من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ ) من طريق يحيى  
بن سعيد القطان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن بسرة بنت صفوان  
مرفوعا ...

قال ابن معين : هذا الحديث خطأ .

انظر : ( نصب الراية ٢٩٥ / ٤ ) ( الدراية ٢٤٧ / ٢ ) ( تاريخ ابن معين ٢١٨ / ١ ) ،  
٤ / ٣٠ ، ٤٨٤ ) .

( ١ ) ج ( هو أعلم ) .

( ٢ ) ك ( ابن معين ) ساقطه .

( ٣ ) رواه أحمد في ( الاشربة ) من طريق أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ) .

انظر : ( الاشربة ٣٩ ) .

( ٤ ) ج ( هذا ) ساقطه .

( ٥ ) ك ( من ذكرنا ) ن ( ما ذكرناه ) .

والثالث : ان الأخذ به والعمل عليه قد سبق يحيى ، فلم يكن حدوث ( ١ )

قدحه مؤثرا . ( ٢ )

فان قيل : فرسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يعلمنا الاسماء وانما يعلمنا الأحكام ، لان أهل اللغة قد شاركوه في معرفتها لتقدم اللسان العربي

على مجيء الشرع .

فعمنه ( ٣ ) جوابان :

أحدهما : أنه يجوز أن ( ٤ ) تؤخذ عنه الاسماء شرعا اذا تعلقت عليها ( ٥ )

الأحكام ، لان الصلاة كانت في اللغة : الدعاء ، فنقلها الشرع الى أفعالها ،

وكذلك ( ٦ ) الزكاة والصيام ، فلم يمتنع أن ينقل اسم النبيذ الى الخمر .

والثاني : ان النبيذ نوع من الخمر ، واسم الخمر أعم فدخل في اسم الاعم وهو

الخمر عموما ، وانفرد باسم النبيذ خصوصا ( ٧ ) ، فبينه الرسول - صلى

الله عليه وسلم - لمن ( ٨ ) خفي عليه .

وقد قال ( ٩ ) عبدة بن الأبرص ( ١٠ ) - وهو شاعر جاهلي سبق ورود الشرع - :

( ١ ) ج ( حدوث ) ساقطه .

( ٢ ) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٦٧ ) .

( ٣ ) ك ( ففيه ) .

( ٤ ) ج ( يجوز أن ) ساقطه .

( ٥ ) ك زيادة : ( أحكام كما تؤخذ ) .

( ٦ ) ن ( فذلك ) .

( ٧ ) ج هـ ( خصوصا ) ساقطه .

( ٨ ) ن ( لم ) .

( ٩ ) ك هـ ( وقد روى ) .

( ١٠ ) ج ( عبدة بن الأصم ) .

أبو زياد عبدة بن الأبرص الأصبدي ( ٠٠ - ٢٥ ق هـ ) . =

هي الخمر حقا (١) وتكنى (٢) الطلا (٣)

كما الذئب يكنى أبا جمدة • (٤)

والطلا : (٥) اسم نوع منه يختص (٦) بالمطبخ دون السني • (٧)

وروى عبد الرحمن بن غنم (٨) ، عن أبي مالك الأشمري (٩) قال : سمعت نبي

من دهاة الجاهلية وحكائها ، وهو أحد أصحاب ( المجهرات ) عاصر أمراً القيمه  
وله معه مناظرات ومناقضات ، عمر طويلاً حتى قتله النعمان بن المنذر ، له  
ديوان شعر . . . . .

انظر ترجمته في : ( سمط اللالي ٤٣٩/١ ) ( المعمر ٧٥ ) ( المزهري ٤٨٦/٢ )  
( المعارف ٦٤٩ ) ( خزانة الأدب ١٨٦/٢ ) ( الشعر والشعراء ٢٦٧ )  
( شرح شواهد المعنى ٢٦٠/١ ) .

(١) ك ه ن ( حقا ) ساقطه •

(٢) ن ( تكنا ) ك ( تكنى ) •

(٣) ن ( الطلى ) •

(٤) انظر : ( المزهري ٥٠٨/١ ) ( لسان العرب ١٢٣/٣ ، ١١/١٥ ) •

(٥) ن ( الطلى ) •

(٦) ن ( يختص ) ساقطه •

(٧) انظر : ( شرح مختصر المزني ١٦٧/٩ ) ( ١٦٨ ) •

(٨) ج ( غنيم ) •

عبد الرحمن بن غنم الأشمري ( . . . ٧٨ هـ ) •

مختلف في صحبته • روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وعمر ، وعثمان ،

وخلق كثير . . . . . وعنه ابنه محمد ، ومكحول ، وصفوان بن سليم ، وجماعة ،

بعثه عمر بن الخطاب الى الشام ليفقه أهلها . . . . .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ١٠/٥ ) ( الاصابة ٤١٧/٢ ) ( النجوم

١٩٨/١ ) ( الاستيعاب ٤٢٤/٢ ) ( اسد الغابة ٣١٨/٣ ) ( تذكرة

الحفاظ ٥١/١ ) •

(٩) أبو مالك الأشمري •

اختلف في اسمه ، قيل : الحارث بن الحارث ، وقيل : عبيد الله ، وقيل : كعب

بن عاصم ، وقيل : غير ذلك . . . . . روى عنه شهر بن حوشب ، وأبي سلام الاسود •

الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : ( ليشرين ( ١ ) ناس ( ٢ ) من امتي

الخمير يسمونها بخير اسمها ) ( ٣ )

وسنذكر من أنواع أسائها ما يدخل في عموم الخمير .

ويدل عليه ما رواه الشافعي ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ،

عن عائشة — رضى الله عنها — أنها قالت : ( سئل رسول الله —

-----

= وأبي صالح الأشعري ، وغيرهم . قال ابن سعد وخليفة : توفي في خلافة

عمر بن الخطاب . زاد ابن حجر : مات في طاعون عمواس سنة ثمانى عشرة .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٩ / ٧١ ) ( الاصابة ٤ / ١٧١ ) ( الاستيعاب

٤ / ١٢٥ ) ( الكاشف ٣ / ٣٧٣ ) ( اسد الغابة ٥ / ٢٨٧ ) ( التاريخ

الكبير ٩ / ٦٢ ) ( تهذيب التهذيب ١٢ / ٢١٨ ) .

( ١ ) ن ( ليشرا بن ) .

( ٢ ) ن ( أناس ) .

( ٣ ) رواه أبو داود ، والبيهقي في ( الأشربة ) وأحمد في ( مسنده ) وابن ماجه في

( الفتن ) وابن حبان في ( صحيحه ) والطبراني في ( الكبير ) من طريق

مالك بن أبي مريم ، عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري ، عن أبي مالك

الأشعري . . . .

زاد كل من : ابن ماجه ، وابن حبان ، والبيهقي ، والطبراني قوله : ( يعزف

على رؤسهم بالمعازف والمغنيات ، يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم القردة

والخنزير ) .

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) وقال : رواه ابن حبان في ( صحيحه ) . . . .

والبيهقي في ( شعب الايمان ) عن أبي مالك الأشعري . . . .

وروى البخاري في ( الأشربة ) نحوه ، من طريق عطية بن قيس الكلابي ، عن عبد

الرحمن بن غنم الأشعري ، عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله

— صلى الله عليه وسلم — : ليكونن من امتي أقوام يستحلون الحر ( الزنا )

والحرير ، والخمر ، والمعازف ، ولينزلن أقوام الى جنب علم يروح عليهم

بسارحة لهم ، ياتيهن يعنى الفير لحاجة ، فيقولوا : ارجع الينا غدا ،

فيبيتهم الله ويضع العلم ، ويمسح آخرين قردة وخنزير الى يوم القيامة . . .

انظر : ( سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٣٣ ) ( سنن أبي داود ٢ / ٢٩٥ ) ( مسند أحمد

٥ / ٣٤٢ ) ( سنن البيهقي ٨ / ٢٩٥ ) ( موارد الظمان ٣٣٦ ) ( كنز العمال ٥ / ٣٤٧ ) =

— صلى الله عليه وسلم — عن البتخ ؟ فقال : كل شراب أسكر فهو حرام (١) •

فان قيل : الذى أسكر هو القدح الاخير (٢) الذى ظهر به السكر وهو حرام ،

وما قبله غير مسكر فكان حلالا •

فعنه ستة أجوبة :

أحدها : ان المراد بالسكر (٣) صفة جنسه فاطلق (٤) على قليله وكثيره ،

كما يقال فى الطعام : انه مشبع ، وفى الماء : (٥) انه مروي (٦) ،

وان كان الشبع (٧) والرى ينتفى (٨) عن القليل وهو موصوف به كالكثير •

والثانى : ان تعليق التحريم بالاخير يوجب تعليقه بالأول والأخير (٩) ،

لأن أول (١٠) الأخير لا يسكر كأول الأول ، ثم كان أول الأخير

حراما كأخيره فكذلك (١١) الاول يجب ان يكون حراما كالأخير •

والثالث : انه ليس جزء من أجزاء الخمر (١٢) الا ويجوز (١٣) ان يكون هو الأخير

== ( صحيح البخارى ١٣٨/٧ ) ( المجمع الكبير ٣٢٠/٣ ، ٣٢١ ) •

(١) تقدم تخرج الحديث صفحة ( ١٠٠٤ ) •

(٢) ج ( الآخر ) •

(٣) ك ( بالسكر ) •

(٤) ك ( فأنطلق ) •

(٥) ن هـ ك ( وللماء ) •

(٦) ك هـ ن ( مروي ) •

(٧) ن ( الممتنع ) •

(٨) ج ( منفى ) •

(٩) ج ( بأول الأخير ) •

(١٠) ج ( وان كان من أول ) •

(١١) ج ( كذلك ) •

(١٢) ن هـ ج ( الخمر الاول ) •

(١٣) ن ( الا و ) ساقطه •

المحرم ، وهو غير متميز ( ١ ) فوجب ان يكون الكل حراما .  
والرابع : ان كل مقدار من الخمر يجوز أن يسكر ، لان العتيق ( ٢ ) يسكر بقليله كما يسكر الحديث ( ٣ ) بكثيره ، ومن الناس من يسكر بقليله ومنهم من لا يسكر بكثيره ( ٤ ) ، فصار كل شئ منه مسكرا ، فوجب ان يكون حراما .  
والخامس : ان لكل جزء من الخمر تأثيرا ( ٥ ) في السكر ، والقدر ( ٦ ) الاول مبتداه ( ٧ ) والقدر الاخير منتهاه ، فصار قليله وكثيره مسكرا فوجب ان يكون حراما . كالضرب القاتل يكون بالسوط الاول مبتداه ( ٨ ) الألب والآخر غايته ( ٩ ) والجميع قاتل .  
والسادس : ان ( ١٠ ) الاخير الذي يسكر لا يعلم انه مسكر الا بعد شربه ، فلم يصح تعليق التحريم به ( ١١ ) .  
 وقد روى هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( كل مسكر حرام أوله وآخره ) ( ١٢ ) .

- 
- ( ١ ) ج ( ميز ) .  
 ( ٢ ) ك ( الصغير ) ن ( العيش ) .  
 ( ٣ ) ك ، ن ( الكبير ) .  
 ( ٤ ) ن ( بالكثير ) .  
 ( ٥ ) ن ( تأثير ) .  
 ( ٦ ) ك ، ن ( فالقدر ) .  
 ( ٧ ) ك ( مبتداه ) .  
 ( ٨ ) ج ، ن ( مبتداه ) .  
 ( ٩ ) ج ( والاخير غايته ) ساقطه . ن ( والا يمكنه ) .  
 ( ١٠ ) ن ( ان ) ساقطه .  
 ( ١١ ) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٦٩ )  
 ( ١٢ ) ذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند الشيرازي في ( الألقاب )  
 عن عائشه ... =



وروى القاسم بن محمد (١) عن عائشة قالت : سمعت رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - يقول : ( ما أسكر الفرق منه فالحسوة (٢) منه حرام ) (٣)

ورواه البيهقي في ( الأشربة ) من طريق ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ،

عن عروة أنه حدث عن عمر بن عبد العزيز ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( اجلدوا في قليل الخمر

وكثيره ، فإن أولها وآخرها حرام ) .

ورواه الخطيب في ( تاريخه ) من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة

قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( كل مسكر حرام ، وكل

حرام خمر ، وما أسكر كثيره فالقطرة منه حرام ) .

انظر : ( كنز العمال ٣٦٩/٥ ) ( تاريخ بغداد ٢٥١/١٢ ) ( سنن البيهقي

٣١٣/٨ ) .

(١) أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (٣٧ - ١٠٧ هـ) .

أحد الفقهاء السبعة في المدينة اثنقوا على توثيقه ، روى عن عائشة ، والعبادة ،

وغيرهم . وعنه الشعبي ، والزهرى ، وأبي الزناد ، وعدة . عني في أواخر

أيامه . توفي بقديد ( بين مكة والمدينة ) حاجاً . واختلفوا في سنة وفاته .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ١١٧/٦ ) ( الحلية ١٨٣/٢ ) ( الشذرات

١٣٥/١ ) ( تهذيب التهذيب ٣٣٣/٨ ) ( صفة الصفوة ٨٨/٢ ) ( نكت

الهميان ٢٣٠ ) ( وفيات الأعيان ٥٩/٤ ) .

(٢) ك ( فالحموة ) .

(٣) رواه كل من : الترمذي ، والدارقطني ، وأبي داود ، والبيهقي ، وابن الجارود ،

وابن المنذر ، والطحاوي في ( الأشربة ) وأحمد في ( مسنده ) وابن حبان

في ( صحيحه ) والخطيب في ( تاريخه ) وأحمد في ( الأشربة ) من طريق

أبي عثمان الأنصاري ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت : قال رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - : ( كل مسكر حرام ، ما أسكر الفرق منه فمل الكف

منه حرام ) .

وعند بعضهم : ( الحسوة منه حرام ) .

قال الترمذي : هذا حديث حسن .

وقال ابن حبان : هو في الصحيح ، غير ذكر الفرق .

قال الزيلعي في ( النصب ) : قال المنذري في ( مختصره ) : رجاله كلهم محتج بهم =



والفرق : أجد مكاييل العرب ، وهو ستة عشر رطلا ، لأن لهم أربعة ( ١ )  
مكاييل :

المد : وهو رطل وثلث (٢) .

والقسط : وهو ضعف (٣) المد ، رطلان وثلثان (٤) .

والصاع : وهو ضعف (٥) القسط ، خمسة أرطال وثلث (٦) .

والفرق : وهو ثلاثة (٧) أضعاف الصاع ، ستة عشر رطلا (٨) .

— فدل هذا على تحريم القليل والكثير — .

== في الصحيحين ، الا عمرو بن سالم ، وهو مشهور لم أجد لأجد فيه كلاما .  
وقال ابن القطان في ( كتابه ) : وأبو عثمان هذا لا يعرف حاله . . . وتعقبه  
صاحب ( التنقيح ) فقال : وثقه أبو داود ، وذكره ابن حبان في ( الثقات ) .  
انظر : ( سنن الترمذي ١٩٤/٣ ) ( سنن الدارقطني ٢٥٥/٤ ) ( سنن أبي  
داود ٢٩٥/٢ ) ( سنن البيهقي ٢٩٦/٨ ) ( منتقى ابن الجارود ٢٩١ )  
( الاوسطل ١١٦ ) ( شرح معاني الآثار ٢١٦/٤ ) ( الاشارة ٣٣ )  
( مسند أحمد ٧١/٦ ، ٧٢ ، ١٣١ ) ( موارد الزمان ٣٣٦ ) ( تاريخ  
بغداد ٢٢٩/٦ ) ( نصب الراية ٣٠٤/٤ ) .

( ١ ) ن ( أربع ) .

( ٢ ) قال الجوهرى : المد — بالضم — : مكيال ، وهو رطل وثلث عند أهل الحجاز

والشافعى ، ورطلان عند أهل العراق وأبى حنيفة . . .

انظر مادة — مدد — في : ( لسان العرب ٤٠٠/٣ ) ( المصباح ٢٣١/٢ )

( مختار الصحاح ٦١٨ ) .

( ٣ ) ن ( نصف ) .

( ٤ ) انظر مادة — قسط — في : ( ترتيب القاموس ٦١٨/٣ ) ( لسان العرب ٣٧٨/٧ )

( المغرب ٣٨٢ ) .

( ٥ ) ن ( نصف ) .

( ٦ ) انظر مادة — صوع — في : ( تاج العروس ٤٢٣/٥ ) ( مختار الصحاح ٣٧٣ ) .

( ٧ ) ن ( ثلاث ) .

( ٨ ) انظر مادة — فرق — في : ( المصباح المنير ١٢٥/٢ ) ( المغرب ٣٥٧ )

( النهاية في غريب الحديث ٤٣٧/٣ ) .

ويدل عليه ما رواه عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر ( ١ )  
 وجابر بن عبد الله ( ٢ ) - رضى الله عنهم - بأسانيد ثابتة ، ان رسول  
 الله - صلى الله عليه وسلم - ( ٣ ) قال : ( ما أسكر كثيره فقليله حرام ) ( ٤ )

( ١ ) ج هـ ( وعبد الله بن عمر ) ساقطه .

( ٢ ) ج هـ ( وجابر بن عبد الله ) ساقطه .

( ٣ ) من قوله : ( بأسانيد ثابتة . . ) ساقط في ( ج هـ )

( ٤ ) أولا : رواية عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لم أقف عليها .

ثانيا : رواية على بن أبي طالب - رضى الله عنه - .

رواه البيهقي في ( الأشربة ) والبغدادى في ( تاريخه ) من طريق حسين  
 بن عبد الله بن ضميرة ، عن أبيه ، عن جده ، عن على بن أبي طالب ،  
 عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( ما أسكر كثيره فقليله  
 حرام ) .

ورواه الدارقطنى في ( الأشربة ) من طريق عيسى بن عبد الله بن محمد بن  
 عمر بن على بن أبي طالب ، حدثنى أبي ، عن أبيه ، عن جده ، عن على  
 بن أبي طالب قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( كل  
 مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ) .

قال ابن حجر في ( الدراية ) : اسناده ساقط .

وذكره المتقى الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند الشيرازى ، والخطيب ،  
 عن على بن أبي طالب . . .

ثالثا : رواية عبد الله بن عمر - رضى الله عنه - .

رواه أحمد في ( مسنده ) والبيهقي ، وابن حزم في ( الأشربة ) من طريق

موسى بن عقبة ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه . . .

ورواه ابن ماجه في ( الأشربة ) من طريق زكريا بن منظور ، عن أبي حازم ، عن

عبد الله بن عمر . . .

جاء في ( الزوائد ) : في اسناده زكريا بن منظور ، وهو ضعيف . . .

ورواه الخطيب في ( تاريخه ) والبيهقي في ( الأشربة ) من طريق محمد بن

أبي معشر ، عن أبيه ، عن نافع ، عن ابن عمر . . .

قال الزيلعي : ورواه اسحاق بن راهويه في ( مسنده ) والطبراني في ( معجمه ) =

وروى سعد بن أبي وقاص ، وخباب بن الارت ( ١ ) ان رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - قال : ( أنهاركم عن قليل ما أسكر كثيره ) . ( ٢ )

من طريق موسى بن عقبة ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه مرفوعا ، ورواه  
الطبراني في ( الاوسط ) من طريق مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، ومن طريق  
ابن اسحاق ، عن نافع به .

رابعا : رواية جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - .

رواه كل من : أبي داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، والطحاوى ، وابن  
الجارود ، والبيهقى ، وأحمد ، وابن حزم في ( الأثرية ) ، وأحمد في ( مسنده )  
من طريق داود بن بكر بن أبي الفرات ، عن محمد بن المنكدر ، عن  
جابر بن عبد الله ، مرفوعا .

قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب من حديث جابر .

وقال ابن حجر في ( التلخيص ) : رجاله ثقات . . . وفي الباب ، عن عيسى ،  
وعائشة ، وخوات بن جبير ، وسعد ، وعبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وزيد  
بن ثابت .

انظر : ( سنن البيهقى ٢٩٦/٨ ) ( تاريخ بغداد ٣٢٧/٣ ، ٩٤/٩ ) ( سنن  
الدارقطنى ٢٥٠/٤ ) ( كنز العمال ٣٦٩/٥ ) ( الدراية ٢٥٠/٢ ) ( مسند  
أحمد ٩١/٢ ، ٣٤٣/٣ ) ( المحلى ٢٦٩/٨ ، ٢٧٠ ) ( سنن ابن ماجه  
١١٢٤/٢ ، ١١٢٥ ) ( نصب الراية ٣٠٤/٤ ) ( سنن أبي داود ٢٩٤/٢ )  
( سنن الترمذى ١٩٤/٣ ) ( شرح معانى الآثار ٢١٧/٤ ) ( منتقى ابن  
الجارود ٢٩١ ) ( الأثرية ٦٧ ) ( تلخيص الحبير ٧٣/٤ ) .

( ١ ) أبو عبد الله خباب بن الارت التميمى ( ٣٦ ق هـ - ٣٧ هـ ) .

صحابى جليل . أول من أظهر اسلامه ، شهد المشاهد كلها . كان فسى  
الجاهلية قينا يعمل السيوف بمكة . . . نزل الكوفة فمات فيها . . .  
انظر ترجمته في : ( الاصابة ٤١٦/١ ) ( الحلية ١٤٣/١ ) ( الرياض المستطابة  
٦٤ ) ( تهذيب التهذيب ١٣٣/٣ ) ( صفة الصفوة ٤٢٧/١ ) ( الجمع بين رجال  
الصحيحين ١٢٤/١ ) .

( ٢ ) أولا : رواية سعد بن أبي وقاص - رضى الله عنه - .

رواه كل من : البيهقى ، والدارقطنى ، والدارمى ، والطحاوى ، والنسائى ، وابن  
الجارود ، وابن حزم ، وابن المنذر في ( الأثرية ) وابن حبان =

فان قيل : انما أراد بتحريم قليله الأخير الذى يظهر به السكر ، فصار هو (١)

المحرم دون ما تقدمه من الكثير الذى لم (٢) يسكر .

فمنه (٣) ثلاثة أجوبة :

أحدها : ان هذا تكلف تأويل يخالف الظاهر ، فكان مطرحا .

والثاني : ان هذا الحديث يعم الخمر والنبيد ، فلما لم يحمل على (٤)

هذا التأويل فى الخمر ، لم يجوز حمله ( عليه فى ) (٥) النبيد .

والثالث : انه اذا حرم القليل كان تحريم الكثير أغلظ ، كالخمر اذا حرمت

بغير سكر كان (٦) تحريمها بالسكر أغلظ .

=====

فى ( صحيحه ) وأحمد فى ( الأشربة ) من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن

عامر بن سعد ، عن أبيه مرفوعا . . .

وذكره ابن حجر فى ( المطالب ) ورمز لكونه مخرجا عند اسحاق بن راهويه فى

( مسنده ) عن سعد بن أبي وقاص . . .

قال الزيلعى فى ( النصب ) : قال المنذرى فى ( مختصره ) : أجود أحاديث هذا

الباب حديث سعد ، فانه من رواية محمد بن عبد الله الموصلى ، وهو أحد

الثقات ، عن الوليد بن كثير ، وقد احتج بهما الشيخان . . .

ثانيا : رواية خباب بن الارت - رضى الله عنه - لم أقف عليها .

انظر : ( سنن البيهقى ٢٩٦/٨ ) ( سنن الدارقطنى ٢٥١/٤ ) ( سنن الدرامى

١١٣/٢ ) ( شرح معانى الآثار ٢١٦/٤ ) ( سنن النسائى ٣٠١/٨ )

( منتقى ابن الجارود ٢٩١ ) ( المحلى ٢٧٠/٨ ) ( الأوسط ١١٦ ) ( موارد

الظمان ٣٣٦ ) ( المطالب العالىة ١٠٨/٢ ) ( نصب الراية ٣٠٢/٤ )

( الأشربة ٣٣ ) .

(١) ج هـ ( هو ) ساقطه .

(٢) ج ( لم ) ساقطه .

(٣) ك ( فقيه ) .

(٤) ج هـ ( على ) ساقطه .

(٥) ج ( على )

(٦) ن ( كان ) ساقطه .

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( من شرب خمرا لا تقبل

له صلاة سبعة أيام ( ١ ) ، ومن سكر منها لم تقبل له ( ٢ ) صلاة أربعين

يوما ( ٣ ) .

( ١ ) من قوله : ( لا تقبل له صلاة ٠٠٠ ) ساقط في ( ن ) .

( ٢ ) ك ( له ) ساقطه .

( ٣ ) رواه النسائي في ( الأشربة ) من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن

عبد الله بن عمرو ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( من شرب

الخمير فجعلها في بطنه لم يقبل الله منه صلاة سبعا ، ان مات فيها مات

كافرا ، فان أذهبت عقله عن شيء من الفرائض لم تقبل له صلاة أربعين يوما ،

ان مات فيها مات كافرا ) .

قال الهيثمي في ( الزوائد ) : رواه الطبراني ، وفيه : يزيد بن أبي زياد ، وهو

ضعيف . . .

قلت : والحديث له شواهد تقويه . . . فقد روى الترمذي ، والطيالسي ، والبخاري

في ( الأشربة ) وأحمد في ( مسنده ) من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير ،

عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

( من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحا ، فان تاب تاب الله

عليه ، فان عاد لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحا ، فان تاب

تاب الله عليه ، فان عاد لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحا ،

فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد الرابعة لم يقبل الله له صلاة أربعين

صباحا ، فان تاب لم يتب الله عليه ، وسقاه من نهر الخبال ، قيل : يا أبا

عبد الرحمن وما نهر الخبال ؟ قال : نهر من صديد أهل النار ) .

قال الترمذي ، والبخاري : هذا حديث حسن .

ونحوه روى الحاكم في ( الأشربة ) وأحمد في ( مسنده ) من طريق عطاء ، عن

نافع بن عاصم ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا . . .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . . . ووافقه الذهبي على

التصحيح .

ونحوه روى ابن حبان في ( صحيحه ) وابن ماجه ، والدارمي في ( الأشربة ) من

طريق ربيعة بن يزيد ، عن عبد الله الديلمي ، عن عبد الله بن عمرو ، مرفوعا . =

ويدل عليه ما روى الشافعى ، عن سليمان التيمى (١) ، عن أنس بن مالك

قال : ( كنت قائما على عمومة لى من الانصار أسقيهم فضيخا لهم ) (٢) ،

فأتى رجل من قبل النبى - صلى الله عليه وسلم - وهو مذعور (٣) ،

فقلنا : ما وراك ؟

فقال : حرمت الخمر .

فقالوا لى : أكفها (٤) ، فكفاتها . فقال : وهو كان خمرهم يومئذ (٥) .

== انظر : ( سنن النسائى ٣١٦/٨ ) ( مجمع الزوائد ٧١/٥ ) ( سنن الترمذى

١٩٢/٣ ) ( شرح السنة ٣٥٧/١١ ) ( منحة المعبود ٣٣٩/١ ) ( مسند

أحمد ٣٥/٢ ، ١٨٩ ) ( المستدرک ١٤٦/٤ ) ( موارد الظمان ٣٣٤ )

( التلخيص للذهبي - ١٤٦/٤ ) ( سنن ابن ماجه ١١٢٠/٢ ) ( سنن

الداريمى ١١/٢ ) .

(١) ك ( أبى سليمان التيمى ) .

أبو المعتمر سليمان بن طرخان التيمى (٤٦ - ١٤٣ هـ) .

من حفاظ البصرة ، روى عن أنس ، وطاوس ، والحسن البصرى ، وخلق كثير . . .

وعنه شعبة ، والسفيانان ، وغيرهم . وثقه ابن سعد ، والمجلى وابن معين ،

والنسائى ، وابن حبان . . . توفي بالبصرة . . .

انظر ترجمته فى : ( السابق واللاحق ل ٥٠ ) ( التبيين لأسماء المدلسين ل ٤ )

( النجوم ٣٥١/١ ) ( تذكرة الحفاظ ١٥٠/١ ) ( صفة الصفوة ٢٩٦/٣ )

( شذرات الذهب ٢١٢/١ ) ( البداية والنهاية ٨٠/١٠ ) ( تهذيب

التهذيب ٢٠١/٤ ) .

(٢) ن ( فصالحهم ) .

(٣) ن ( مذعورا ) .

(٤) ج ( ألتها ) ن ( ألتفها ) .

(٥) رواه كل من : البخارى ، ومسلم ، والبيهقى فى ( الأثرية ) من طريق معتمر عن

أبيه قال : سمعت أنسا قال : كنت قائما على الحى أسقيهم عمومتي وأنا

أصغرهم الفضىخ ، فقليل : حرمت الخمر ، فقالوا : أكفها ، فكفأنسا ،

قلت لأنس : ما شرابهم ؟ قال : رطب ومسر .

فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم ، فلم ينكر أنس . =



وروى الشافعى ، عن مالك ، عن اسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة (١) عن أنس بن مالك (٢) قال : ( كنت أسقى عمومتى أبا عبيدة بن الجراح (٣) وأبا طلحة الانصارى (٤) ، وأبى بن كعب شربا من فضيخ وتمسره

-----  
 = وحدثنى بعض أصحابى أنه سمع أنسا يقول : كانت خمرهم يومئذ .  
 - واللفظ للبخارى -

ورواه الحميدى فى ( مسنده ) من طريق سفيان ، عن سليمان التيمى ، عن أنس بن مالك ، وفيه : فأتانا رجل من قبل النبى - صلى الله عليه وسلم - مدعورا ، قلنا : ما وراءك ؟ قال : حرمت الخمر...  
 انظر: ( صحيح البخارى ١٣٦/٧ ) ( صحيح مسلم ٨٧/٦ ، ٨٨ ) ( سنن البيهقى ٢٩٠/٨ ) ( مسند الحميدى ٥٠٩/٢ ) .

(١) اسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة الانصارى ( ٠٠ - ١٣٢ هـ ) .  
 من حفاظ أهل المدينة . روى عن أبيه ، وأنس ، وعلى بن خالد ، وعدة . وعنه  
 الازاعى ، ومالك ، وأبى جريح ، وغيرهم . وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ،  
 وأبو حاتم ، والنسائى ، ومالك ، وأبى حبان . اختلفوا فى سنة وفاته .  
 انظر ترجمته فى : ( تهذيب الكمال ٨٤/١ ) ( الشذرات ١٨٩/١ ) ( الجرح  
 والتعديل ٢٢٦/٢ ) ( التاريخ الكبير ٣٩٣/١ ) ( الكاشف ١١١/١ ) ( مرآة  
 الجنان ٢٧٧/١ ) .

(٢) ج ، ن ( ابن مالك ) ساقطه .

(٣) أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح ( ٤٠ ق هـ - ١٨ هـ ) .  
 أمين الأمانة ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، ولد بمكة ، وشهد المشاهد كلها .  
 ولله عمر بن الخطاب قيادة الجيش الزاحفالى الشام ، ففتح الديار الشامية ،  
 وغيرها . توفى بطاعون عمواس .  
 انظر ترجمته فى : ( الفتح ٣١١/١ ) ( الاصابة ٢٥٢/٢ ) ( الحلية ١٠٠/١ )  
 ( صفة الصفوة ٣٦٥/١ ) ( الرياض المستطابة ١٨١ ) ( الرياض النضرة  
 ١٢٤/٤ ) .

(٤) أبو طلحة زيد بن سهل الانصارى ( ٣٦ ق هـ - ٣٤ هـ ) .  
 صحابى جليل ، من الشجعان المعدودين فى الجاهلية والاسلام . شهد العقبة  
 والمشاهد كلها . كان جهير الصوت . توفى فى المدينة ، وقيل : ركب البحر  
 غازيا فمات فيه . =

فجاءهم آت ، فقال : ان الخمر قد حرمت .

فقال أبو طلحة : يا أنس قم الى هذه الجرار فأكسرها .

قال : فقامت الى مهرانا فضربتها بأسفله حتى تكسرت ( ١ )

والفضيخ من البسر فجعلوه خمرا محرما ( ٢ ) . والمهراس : الفأس .

وروى أبو داود في ( سننه ) باسناده ، عن أبي موسى الأشعري ( ٣ ) أنه

قال : ( سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن شراب من العسل ،

فقال : ذلك من البتع . فقلت : وينبذون من الشمير والذرة .

فقال : ذلك المز ، ثم قال : أخبر قومك ان كل مسكر حرام ) . ( ٤ )

-----

= انظر ترجمته في : ( معجم الصحابة ل ٢٠٠ ) ( تهذيب الكمال ٥٦٦ / ٣ )

( تهذيب تاريخ ابن عساكر ٤ / ٦ ) ( الاصابة ٥٦٦ / ١ ) ( الشذرات ٤٠ / ١ )

( الطبقات الكبرى ٥٠٤ / ٣ ) ( صفة الصفوة ٤٧٧ / ١ ) ( التاريخ الكبير

٣ / ٣٨١ ) .

( ١ ) رواه كل من : البخاري ، ومسلم ، ومالك في ( الأشربة ) والشافعي في

( مسنده ، والام ) - بالاسناد المذكور -

وعند البخاري : فقال أبو طلحة : قم يا أنس فأهرقها ، فأهرقها .

انظر : ( صحيح البخاري ١٣٦ / ٧ ) ( صحيح مسلم ٨٨ / ٦ ) ( الموطأ ٨٤٦ / ٢ )

( بدائع المنن ٤٣٨ / ٢ ) ( الام ١٧٩ / ٦ ) .

( ٢ ) ج هـ ( محرما ) ساقطه .

( ٣ ) أبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري ( ٢١ ق هـ - ٤٤ هـ ) .

صحابي جليل ، من الشجعان الولاة الفاتحين . استعمله الرسول على زبيد ،

وعدت . . . وولاه عمر بن الخطاب البصرة ، فافتتح أصفهان والأهواز ، وتوفي

بالكوفة في عهد علي . . .

انظر ترجمته في : ( معجم الصحابة ل ٣٦٠ ) ( تهذيب الكمال ١٢٥ / ٤ ) ( اسد

الغابه ٢٤٥ / ٣ ) ( الاصابة ٣٥٩ / ٢ ) ( مرآة الجنان ١٢٠ / ١ ) ( الرياض

المستطابة ١٨٨ ) .

( ٤ ) رواه أبو داود في ( الاشربة ) من طريق عاصم بن كليب عن أبي بردة ، عن أبي

موسى الأشعري . . . . . =



وروى اسرائيل (١) عن أبي اسحاق ، عن أبي بردة (٢) عن أبيه ، قال :  
( بحثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنا ومعاذ بن جبل الى اليمن ،  
فقال : بشرا ولا تنفرا ، وميسرا ولا تمسرا ، وتطاولا ولا تعاصيا .

وينحوه روى كل من : مسلم ، والبيهقي ، والطيالسي ، والطحاوي في ( الاثرية )  
والبخاري في ( الآداب ) واحمد في ( مسنده ) من طريق شعبة ، عن سميد  
بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن أبي موسى ، في حديث طويل . وفيه : قال  
أبو موسى : يا رسول الله انا بأرض يصنع فيها شراب من العسل يقال له :  
البتع ، وشراب من الشعير يقال له : المزر ، فقال رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - : كل مسكر حرام .

انظر : ( سنن أبي داود ٢/٢٩٤ ، ٢٩٥ ) ( صحيح مسلم ٦/٩٩ ) ( سنن  
البيهقي ٨/٢٩١ ) ( منحة المعبود ١/٣٣٩ ) ( شرح معاني الآثار  
٤/٢١٧ ) ( صحيح البخاري ٨/٣٦ ) ( مسند أحمد ٤/٤١٧ ) .

(١) أبو يوسف اسرائيل بن يونس السبعمي ( ١٠٠ - ١٦٢ هـ ) .

أجد الأعلام الحفاظ ، روى عن سماك بن حرب ، والاعمش ، ومنصور بن  
المعتمر ، وغيرهم . وروى عنه وكيع ، وابن مهدي ، وأبي نعيم ، وخلق .  
وثقه أحمد ، وأبو حاتم ، وابن سعد ، والمجلى ، وابن حبان . وضعفه  
ابن حزم ، وابن المديني ، قال ابن المهدي : اسرائيل لص يسرق الحديث .  
انظر ترجمته في : ( المختصر في طبقات علماء الحديث ٣٠ ) ( الكاشف ١/١١٦ )  
( اللباب ٢/١٠٢ ) ( ميزان الاعتدال ١/٢٠٨ ) ( تهذيب التهذيب  
١/٢٦١ ) ( الجرح والتعديل ٢/٣٣٠ ) ( تذكرة الحفاظ ١/٢١٤ ) .

(٢) أبو بردة بن أبي موسى الأشمري ( ٠٠٠ - ١٠٤ هـ ) .

اسمه : الحارث ، وقيل : عامر ، وقيل : اسمه كنيته ، روى عن أبيه ، وعلى ،  
وعائشة ، وغيرهم . وعنه قتادة ، والشعبي ، وثابت البناني ، وعدة . وثقه  
ابن سعد ، والمجلى ، وابن حبان . . . . . اختلفوا في سنة وفاته .  
انظر ترجمته في : ( الكنى والاسماء ل ٨ ) ( الطبقات الكبرى ٦/٢٦٨ ) ( تهذيب  
التهذيب ١٢/١٨ ) ( تذكرة الحفاظ ١/٩٥ ) ( الكاشف ٣/٣١٢ ) ( شذرات  
الذهب ١/١٢٦ ) ( طبقات الحفاظ ٣٦ ) .

فقال معاذ : يا رسول الله انك ( ١ ) بعثتنا الى بلاد كثير شراب اهلها ، فما

نشرب ؟

قال : اشربوا ولا تشربوا مسكرا ( ٢ ) .

وروى أحمد بن حنبل ، والحميدى ( ٣ ) في كتابهما في ( الاشربة ) عن مرشد

( ١ ) ج هـ ( انك ) ساقطه .

( ٢ ) رواه كل من : النسائي ، والطحاوى في ( الاشربة ) من طريق اسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبيه ، قال : ( بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنا ومعاذ الى اليمن ، فقال : انك تبعثنا الى أرض كثير شراب اهلها ، فما أشرب ؟ قال : اشرب ولا تشرب مسكرا ) .  
- واللفظ للنسائي -

ورواه الدارمي في ( الاشربة ) بالسناد المتقدم ، بلفظ : ( بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنا ومعاذ بن جبل الى اليمن ، فقال : اشربوا ولا تشربوا مسكرا ، فان كل مسكر حرام ) .  
ومنحوه روى كل من : مسلم ، والبيهقي في ( الاشربة ) والبخاري في ( الأدب ) من طريق سعيد بن أبي بردة ، عن أبي بردة ، عن أبيه ، قال : بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومعاذ الى اليمن ، فقال : ادعوا الناس ، وشرا ولا تنفرا ، ويسرا ولا تعسرا ، قال : فقلت : يا رسول الله أفنتا في شرا بين كنا نصنعهما باليمن ، البتة وهو من العسل ينبذ حتى يشتد ، والمزروع وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد ، قال : وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد اعطى جوامع الكلم بخواتمه ، فقال : أنهي عن كل مسكر أسكر عن الصلاة . - واللفظ لمسلم - .

انظر : ( سنن النسائي ٢٩٨/٨ ) ( شرح معاني الآثار ٢٢٠/٤ ) ( سنن الدارمي ١١٣/٢ ) ( صحيح مسلم ١٠٠/٦ ) ( سنن البيهقي ٢٩١/٨ ) ( صحيح البخاري ٣٦/٨ ) .

( ٣ ) أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدى ( ٠٠ - ٢١٩ هـ ) .

أحد الأئمة في الحديث ، روى عن الشافعي ، وابن عيينة ، وفصيل بن عياض ، وغيرهم . . . وعنه أبي حاتم ، وأبى زرعة ، والبخاري ، وخلق . وثقه ابن سعد ، =

بن عبد الله اليزنى (١) عن ديلم الحميرى (٢) قال : ( سألت رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - فقلت : يا رسول الله انا بارضى باردة نعالج بها (٣)  
( عملا شديدا ، وانا نتخذ (٤) شرابا من هذا القمح فنتقوى به ) (٥) على  
أعمالنا وعلى برد بلادنا ،

فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : هل يسكر ؟ قلت : نعم ،

= وابو حاتم ، وابن حبان ٠٠٠ روى عنه البخارى (٧٥ حديثا) ٠ توفي بمكة ٠  
واختلفوا فى سنة وفاته ٠٠٠

انظر ترجمته فى : ( تهذيب الكمال ٤/ل ٨٣ ) ( معجم الأئمة النبيل ل ٥٣ )  
( الانتقاء ١٠٤ ) ( الرسالة المستطرفة ٥٠ ) ( الشذرات ٢/٤٥ ) ( النجوم  
٢/٢٣١ ) ( الجمع بين رجال الصحيحين ٢٦٥ ) ( تذكرة الحفاظ ٢/٤١٣ )  
( ١ ) أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزنى ( ٠٠ - ٩٠ هـ ) .

مفتى أهل مصر فى زمانه ٠ روى عن عقبة بن عامر ، وعمرو بن العاص ، وزيد بن  
ثابت ، وغيرهم ٠ وعنه جعفر بن ربيعة ، وكعب بن علقمة ، ويزيد بن أبى  
حبيب ، وخلق ٠٠٠ وثقه ابن حبان ، والمجلى ، وابن سعد ، وابن معين ٠  
انظر ترجمته فى : ( تهذيب الكمال ٧/ل ١١٤ ) ( تذكرة الحفاظ ١/٧٣ )  
( الكاشف ٣/١٣٠ ) ( الشذرات ١/٩٩ ) ( النجوم الزاهرة ١/٢٢١ )

( ٢ ) ديلم بن فيروز الحميرى الجيشانى ٠

من الصحابة ، سكن مصر ٠ روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نفسى  
الاشربة ، وروى عنه ابو الخير مرثد اليزنى ٠٠ قال ابن يونس : هو أول واند  
الى رسول الله من اليمن ، بعثه معاذ بن جبل ، وشهد فتح مصر ٠ قال  
ابن الأثير : وهو الذى قتل الاسود العنسى الكذاب باليمن ، وحمل رأسه  
الى المدينة ٠

انظر ترجمته فى : ( معجم الصحابة ل ١٥٦ ) ( حسن المحاضرة ١/١٩٦ ) ( اسد  
الغابة ٣/١٣٤ ) ( الاصابة ١/٤٧٧ ) ( الاستيعاب ١/٤٧٥ ) ( ميزان  
الاعتدال ٢/٢٩ ) .

( ٣ ) ج ( فيها ) ٠

( ٤ ) ج ( وانا نتخذ ) ٠

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط فى ( ن ) ٠

قال : فاجتنبوه ، قال : نقلت : ان الناس غير تاركيه ،

قال : فان لم يتركوه فاقتلوههم ( ١ ) .

وروى الحميدى فى ( كتابه ) ( ٢ ) عن جابر بن عبد الله : ( ان نفرا من

جيشان ( ٣ ) أهل اليمن قالوا : يا رسول الله ان لنا أرضا باردة ( ٤ ) ، وانا

نعمل بأنفسنا وليس لنا من يمهّن ( ٥ ) دون أنفسنا ، ولنا شراب نشربه

بأرضنا يقال له : المزر ، فاذا شربناه نفى ( ٦ ) عنا البرد .

( ١ ) رواه كل من : البيهقى ، وأبى داود ، وابن حزم فى ( الاثرية ) وأحمد فى ( مسنده )

والطبرانى فى ( الكبير ) وأحمد فى ( الاثرية ) من طريق يزيد بن أبى

حبيب ، عن مرثد بن عبد الله اليزنى ، عن ديلم الحميرى . . .

قال الساعتى : فى اسناده - محمد بن اسحاق - ثقة ، ولكنه مدلس وقد

عنعن .

قلت : جاء فى ( الميزان ) عند ترجمة محمد بن اسحاق : قال الدارقطنى :

لا يحتج به ، وقال أبو داود : قدرى معتزلى ، وقال سليمان التيمى :

كذاب ، وقال هشام بن عروة : كذاب . . .

ولم أقف على الحديث فى مسند الامام الحميدى .

انظر : ( سنن البيهقى ٢٩٢/٨ ) ( سنن أبى داود ٢٩٤/٢ ) ( المحلى

٢٦٩/٨ ) ( مسند أحمد ٢٣٢/٤ ) ( الفتح الربانى ١٣٣/١٧ ) ( ميزان

الاعتدال ٤٦٨/٣ ، ٤٦٩ ) ( الاثرية ٨٢ ، ٨٣ ) ( المعجم الكبير

٢٦٩/٤ ) .

( ٢ ) لم أقف على الحديث فى مسند الامام الحميدى .

( ٣ ) انظر : ( مرصد الاطلاع ٣٦٧/١ ) .

( ٤ ) ك ( ان أرضنا أرض باردة ) .

( ٥ ) ك ( من نمتهن ) ج ( وليس لنا مهن ) .

قال الرازى : المهنة - بالفتح - : الخدمة . . . والماهن : الخادم ، وقد

مهّن القوم يمهّنهم - بالفتح - : أى خدمهم . . .

انظر مادة - مهن - فى : ( مختار الصحاح ٦٣٨ ) وايضا : ( لسان العرب

٤٢٤/١٣ ) ( النهاية فى غريب الحديث ٣٧٦/٤ ) .

( ٦ ) ن ( نفا ) .

فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( أمسكر هو ؟

قالوا : نعم ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( ١ ) كل مسكر حرام ، وان الله تعالى عهد الى ان كل من شرب مسكرا أن يسقيه طينة الخبال .

قالوا : يا رسول الله وما طينة الخبال ؟

قال : عرق أهل النار أو عصارة أهل النار ) ( ٢ )

وروى أبو كثير السحيمي ( ٣ ) عن أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

( ١ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن هـ ج ) .

( ٢ ) رواه كل من : مسلم ، والبيهقي ، والنسائي في ( الاشارة ) وأحمد في ( مسنده )

من طريق عبد العزيز بن محمد ، عن عمارة بن غزية ، عن أبي الزبير ، عن جابر : ( أن رجلا قدم من جيشان ( وجيشان من اليمن ) فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة ، يقال له : المزر ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : أو مسكر هو ؟

قال : نعم ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : كل مسكر حرام ، ان على الله - عز وجل - عهدا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال ، قالوا : يا رسول الله وما طينة الخبال ؟ قال : عرق أهل النار أو عصارة أهل النار ) . - واللفظ لمسلم -

انظر : ( صحيح مسلم ١٠٠ / ٦ ) ( سنن البيهقي ٢٩٢ / ٨ ) ( سنن النسائي

٣٢٧ / ٨ ) ( مسند أحمد ٣٦١ / ٣ ) .

( ٣ ) ن هـ ج ( أبو سعيد السحيمي ) .

أبو كثير السحيمي الخبري اليمامي الاعشى .

قيل : اسمه يزيد بن عبد الرحمن الضير ، وقيل : يزيد بن عبد الله بن أذينة ، وقيل : ابن غفيلة . . . . . روى عن أبيه ، وأبي هريرة . . . . . وعنه ابنه زفر ، ويحيى بن أبي كثير ، وعكرمة بن عمار ، وموسى بن نجدة ، وغيرهم . . . . . وثقه أبو حاتم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن حبان ، والذهبي ، وابن حجر . . . . .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٦٨ / ٩ ) ( مشاهير علماء الامصار ١٢٣ ) =

- أنه قال : ( الخمرة (١) من هاتين الشجرتين النخلة والعنب ) (٢) .
- فان قالوا : ( يسمى ما يعمل ) (٣) من النخلة خمرا على سبيل (٤) المجاز .
- قييل : لا يصح هذا ، لانه جمع بين النخلة والعنب ، وهو من العنب خمير
- على الحقيقة فكذلك (٥) من النخل .
- فان قيل : فنحمله في (٦) العنب على الحقيقة (٧) وفي النخل على المجاز .
- قييل : لا يصح هذا (٨) ، على أصل أبي حنيفة ، لان اللفظة الواحدة
- لا (٩) يجوز أن يراد بها الحقيقة والمجاز على قوله ، فلم يجوز تأويله (١٠) ،

- 
- = ( الطبقات الكبرى ٥/٥٥٤ ) ( الكاشف ٣/٣٧٠ ) ( الجرح والتعديل ٩/٢٧٦ )
- ( تقريب التهذيب ٢/٤٦٥ ) .
- (١) ك هـ ( الخمر ) .
- (٢) رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي في ( الأشربة ) وأحمد في ( مسنده ) من طريق يحيى بن أبي كثير ، عن أبي كثير ، عن أبي هريرة ، مرفوعا .
- ورواه ابن ماجه ، والترمذي في ( الأشربة ) من طريق عكرمة بن عمار ، عن أبي كثير السحيمي ، عن أبي هريرة .
- قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .
- ورواه الدارمي في ( الأشربة ) من طريق الاوزاعي ، عن أبي كثير ، عن أبي هريرة .
- انظر : ( صحيح مسلم ٦/٨٩ ) ( سنن أبي داود ٢/٢٩٣ ) ( سنن النسائي ٨/٢٩٤ ) ( مسند أحمد ٢/٢٧٩ ، ٤٠٨ ) ( سنن ابن ماجه ٢/١١٢١ ) ( سنن الترمذي ٣/١٩٨ ) ( سنن الدارمي ٢/١١٣ ) .
- (٣) ج ( ما سمي ) .
- (٤) ك هـ ( طريق ) .
- (٥) ج هـ ( وكذلك ) .
- (٦) ن ( في ) ساقطه .
- (٧) ن زيادة : ( وكذلك من النخل ، فان قيل ) .
- (٨) ج هـ ( هذا ) ساقطه .
- (٩) ن هـ ج ( لا ) ساقطه .
- (١٠) ك ( تأويله عليه ) .



على ان المجاز اذا وافقه عرف الشرع صار حقيقة يقدم (١) على حقيقة

اللغة اذا خالفها . (٢)

وقد روى الأعمش ، عن محارب (٣) ، عن جابر عن النبي - صلى الله عليه

وسلم - أنه قال : ( الزبيب والتمر هي الخمر ) (٤)

وهذا نص في حقيقة الاسم دون مجازه .

وروى الشعبي ، عن النعمان بن بشير (٥) عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) ج هـ ( تقدم ) .

(٢) انظر : ( شي مختصر المزي ٩ / ل ١٦٨ ) .

(٣) أبو دثار محارب بن دثار بن كردوس ( ٠٠٠ - ١١٦ هـ ) .

قاضى الكوفة ، كان فقيها فاضلا . روى عن ابن عمر ، والاسود بن يزيد ، وجابر ،

ومخلق . . . وعنه الأعمش ، وشعبة ، والسفيانان ، وغيرهم . . وثقه أحمد ،

وابن معين ، وابو حاتم ، وابوزرعة ، والنسائي ، وعدة . . .

انظر ترجمته في : ( الثقات - لابن شاهين - ل ٩٩ ) ( قبول الأخبار ل ٨٢ )

( الأنس الجليل ٢٨٧ / ١ ) ( النجوم ٢٨٧ / ١ ) ( الكاشف ١٢٢ / ٣ )

( التاريخ الكبير ٢٨ / ٨ ) ( الجرح والتعديل ٤١٦ / ٨ ) ( ميزان الاعتدال

٤٤١ / ٣ ) ( تهذيب التهذيب ٤٩ / ١٠ ) .

(٤) ك ( هي الخمرة ) .

الحديث رواه كل من : النسائي ، والحاكم في ( الأشربة ) من طريق عبيد الله

بن موسى ، عن شيان ، عن الأعمش ، عن محارب بن دثار ، عن جابر ،

عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( الزبيب والتمر هو الخمر )

يعنى : اذا انتبذا جميعا . - واللفظ للحاكم -

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

ورواه أحمد في ( الأشربة ) من طريق شعبة ، عن محارب بن دثار قال : سمعت

جابر بن عبد الله يقول : ( التمر والزبيب أو التمر والبسر خمر ) .

انظر : ( سنن النسائي ٢٨٨ / ٨ ) ( المستدرک ١٤١ / ٤ ) ( الأشربة ٦٧ ) .

(٥) أبو عبد الله النعمان بن بشير الانصارى ( ٢ - ٦٥ هـ ) .

من أجلاء الصحابة ، وهو أول مولود ولد في الأنصار بعد الهجرة . سكن الكوفة =

أنه قال : ( ان من العنب خمرا ، وان من التمر خمرا ، وان من العسل خمرا ،

وان من البر خمرا ، وان من الشعير خمرا ) (١) .

وهذا نص لا يعترضه تأويل .

— فهذه نصوص السنة —

وقد روى عن الصحابة — رضى الله عنهم — ما يعارضها .

فمن ذلك : ما روى الشعبي ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر بن الخطاب — رضى

الله عنه — انه قال : ( نزل تحريم الخمر يوم نزل ، وهى من خمسة أشياء :

== مدة ، وكان يليها لمعاوية ، ثم خرج الى الشام فسكنها وولى قضاء دمشق ،

قتل بحمص وكان عاملا لابن الزبير على حمص .

انظر ترجمته فى : ( الاصابة ٥٥٩/٣ ) ( الاستيعاب ٥٥٠/٣ ) ( الاستبصار

١٢٢ ) ( تهذيب الكمال ١٤/٨ ) ( الرياض المستطابة ٢٦٢ ) ( الطبقات

الكبرى ٥٣/٦ ) ( اسد الغابة ٢٢/٥ ) .

(١) رواه كل من : الترمذى ، وأبى داود ، والبيهقى ، والدارقطنى فى ( الاثرية )

واحمد فى ( مسنده ) من طريق اسرائيل ، عن ابراهيم بن مهاجر ، عن

الشعبي عن النعمان بن بشير ، مرفوعا .

قال الترمذى : هذا حديث غريب . . .

قلت : فى اسناده : ابراهيم بن مهاجر ، تكلموا فيه . جاء فى ( التهذيب ) :

قال يحيى بن سعيد : ليس بالقوى . . . وضعفه يحيى بن معين . وقال

ابن حبان فى ( الضعفاء ) : هو كثير الخطأ . وقال النسائى فى ( الكنى ) :

ليس بالقوى فى الحديث .

ورواه ابن ماجه ، والحاكم فى ( الاثرية ) من طريق السرى بن اسماعيل ، عن الشعبي ،

عن النعمان بن بشير ، مرفوعا .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه .

انظر : ( سنن الترمذى ١٩٧/٣ ) ( سنن أبى داود ٢٩٣/٢ ) ( سنن البيهقى

٢٨٩/٨ ) ( سنن الدارقطنى ٢٥٣/٤ ) ( مسند أحمد ٢٦٧/٤ ) ( تهذيب

التهذيب ١٦٧/١ ، ١٦٨ ) ( سنن ابن ماجه ١١٢١/٢ ) ( المستدرک

١٤٨/٤ ) .



من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير ، والخمر ما خامر العقل ( ١ ) .

فدل على أمرين :

أحدهما : إطلاق اسم الخمر على النبيذ .

والثاني : تعليل الخمر بأنه ما خامر العقل .

ومثل ذلك في ( ٢ ) الاسم : ما روى ( ٣ ) صفوان بن محرز ( ٤ ) قال : سمعت

أبا موسى الأشعري وهو يخطب الناس على منبر البصرة وهو يقول : ( ٥ )

( لا ( ٦ ) ان خمر المدينة البسر والتمر ، وخمر أهل فارس العنب ، وخمر أهل

( ١ ) رواه البخاري ، والنسائي ، وأبو داود ، والترمذي في ( الأشربة ) ومسلم في

( التفسير ) من طريق أبي حيان التيمي ، عن الشعبي ، عن ابن عمر ،

عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - .

زاد البخاري ، ومسلم ، وأبو داود في الحديث قوله : وثلاث أيها الناس وددت

أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان عهد الينا فيهن عهدا نفتي

اليه : الجد ، والكلالة ، وأبواب من أبواب الربا ( .

- واللفظ لمسلم -

انظر : ( صحيح البخاري ١٣٧ / ٧ ) ( صحيح مسلم ٢٤٥ / ٨ ) ( سنن النسائي

٢٩٥ / ٨ ) ( سنن أبي داود ٢٩١ / ٢ ) ( سنن الترمذي ١٩٧ / ٣ ) .

( ٢ ) ن ، ج ( في ) ساقطه .

( ٣ ) ك ( ما رواه ) .

( ٤ ) صفوان بن محرز بن زياد المازني ( . . . - ٧٤ هـ ) .

تابعي جليل ، من المتجردين لله بالعبادة . روى عن ابن عمر ، وابن عباس ،

وابن مسعود ، وغيرهم . . . . . وعنه قتادة ، وعاصم الأجل ، وعلى بن جدعان ،

ومخلق ، وثقه أبو حاتم ، وابن سعد ، وابن حبان ، والعجلي .

انظر ترجمته في : ( طبقات الأتقياء ١ / ٩٢ ) ( المختصر في طبقات علماء الحديث

ل ٦ ) ( الكاشف ٣٠ / ٢ ) ( تذكرة الحفاظ ٦٠ / ١ ) ( التاريخ الكبير ٣٠٥ / ٤ )

( الطبقات الكبرى ١٤٧ / ٧ ) .

( ٥ ) ج ، ن ( وهو يقول ) ساقطه .

( ٦ ) ن ( السي ) .

اليمن البتخ ، وخمر الحبشة السكركة (١) : وهى الارز (٢) .

ومن (٣) ذلك : ما رواه الشافعى ، عن سفيان ، عن الزهرى ، عن السائب

بنيزيد : ( أن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — خرج يصلى على جنازة

نشم من ابنه عبيد الله (٤) رائحة شراب ، فسأله ، فقال : انى شربت

الطلاء (٥) فقال : ان عبيد الله (٦) ابنى شرب شرابا وانى سائل عنه ،

-----

(١) ج ( الكركة ) ن ( الكركره ) .

(٢) رواه البيهقى ، والطيالسى ، وأحمد فى ( الاشارة ) من طريق على بن زيد بن

جدعان ، عن صفوان بن محرز قال : سمعت أبا موسى الاشعري يخطب . .

وذكره ابن حجر فى ( المطالب ) وسكت عنه .

قلت : فى اسناده — على بن جدعان — قال ابن حجر فى ( التهذيب ) :

ضعفه أحمد ، والنسائى ، والجوزجاني . . . وقال ابن خزيمة : لا يحتج

به لسوء حفظه .

وقال الذهبى فى ( الميزان ) : قال البخارى ، وأبو حاتم : لا يحتج به .

انظر : ( سنن البيهقى ٢٩٥/٨ ) ( منحة المعبود ٣٣٩/١ ) ( المطالب العالية

١٠٨/٢ ) ( تهذيب التهذيب ٣٢٢/٧ — ٣٢٤ ) ( ميزان الاعتدال ٣

١٢٧ — ١٢٩ ) ( الاشارة ٨٧ ) .

(٣) ج ، ن ( ومثل ) .

(٤) ج ، ن ( عبد الله ) .

أبو عثمان عبيد الله بن عمر بن الخطاب ( . . . — ١٤٧ هـ ) .

أحد الفقهاء السبعة ، والعلماء الأثبات بالمدينة ، روى عن أبيه ، وعطاء ، وابن

المنكدر ، وغيرهم . . . وعنه الحمادان ، والسفيانان ، وطائفة . . . وثقه

ابن معين ، والنسائى ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وخلق .

انظر ترجمته فى : ( الارشاد ٣٨/٢ ) ( الفتح ٢١٢/٣ ) ( الكاشف ٢٣١/٢ )

( الطبقات الكبرى ١٥/٥ ) ( تهذيب التهذيب ٣٨/٧ ) ( تذكرة الحفاظ

١٦٠/١ ) ( الجيع والتعديل ٣٢٦/٥ ) ( التاريخ الكبير ٣٩٥/٥ )

(٥) ن ، ج ( الطلى ) .

(٦) ن ، ج ( عبد الله ) .

فان كان (١) مسكرا حددتسه ، فسأل عنه ، فكان مسكرا ، فحدته (٢) .  
 وروى عنه (٣) أنه لما سأل عنه أنشد له (٤) قول عبيد : (٥)  
 هي الخمر حقا (٦) وتكنى الطلا (٧)  
 كما الذئب يكنى أبا جمدة (٨) .

-----

- (١) ن (كان) ساقطه .
- (٢) رواه الامام الشافعي في (مسنده) — بالاسناد المذكور — . ورواه البيهقي في (الأشربة) من طريق الشافعي . . . .
- ورواه كل من : مالك ، والدارقطني ، والبيهقي ، والطحاوي ، والنسائي ، وابن المنذر في (الأشربة) والشافعي في (مسنده) ، والام (وعبد الرزاق في (مصنفه) من طريق الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن عمر بن الخطاب . قال ابن حجر في (الفتح) : سنده صحيح .
- ورواه البخاري في (الأشربة) تعليقا من غير اسناد ، فقال : وقال عمر : وجدت من عبيد الله ربح شراب وأنا سائل عنه ، فان كان يسكر جلدته .
- انظر : (بدائع المنن ٢/٣٠٦ ، ٣٠٧) (سنن البيهقي ٨/٢٩٥ ، ٣١٥) (الموطأ ٢/٨٤٢) (سنن الدارقطني ٤/٢٤٨) (شرح معاني الآثار ٤/٢٢٢) (سنن النسائي ٨/٣٢٦) (الاستطال ١١٥) (الام ٦/١٤٤ ، ١٨٠) (مصنف عبد الرزاق ٩/٢٢٨) (فتح الباري ١٠/٦٥) (صحيح البخاري ٧/١٣٩) .
- (٣) ج ، ن (عنه) ساقطه .
- (٤) ك (له) ساقطه .
- (٥) ج (ابن أبي عبيد) ك (ابن عبيدة) ن (ابن أبي عبيدة) .
- والصواب : أبو زياد عبيد بن الأبرص ، وقد تقدمت ترجمته صفحة (١٠٤٥) .
- (٦) ك ، ن (حقا) ساقطه .
- (٧) ج ، ن (الطلي) .
- (٨) تقدم ذكر البيت صفحة (١٠٤٦) . ولم أقف على هذه الرواية لعمر بن الخطاب .

— رضى الله عنه — .

ومن ذلك : ما رواه (١) جعفر بن محمد (٢) عن أبيه (٣) عن جده (٤) عن  
علي بن أبي طالب أنه قال : ( لا أوتي بأحد شرب خمرًا أو نبيذًا مسكرًا ) (٥)  
الا (٦) حددته (٧) .

(١) ن ( ما ) ساقطه .

(٢) أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي الصادق ( ٨٠ - ١٤٨ هـ ) .

من أجيال التابعين ، له منزلة رفيعة في العلم . روى عن أبيه ، ومحمد بن  
المنكدر ، والزهرى ، وخلق . وعنه مالك ، وأبي حنيفة ، وشعبة ، وطائفة ،  
وثقه ابن معين ، وابن حبان ، والشافعى . مولده ووفاته بالمدينة .  
انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ١/٢ ل ١ ) ( صفة الصفوة ٢/١٦٨ ) ( تذكرة  
الحفاظ ١/١٦٦ ) ( وفيات الأعيان ١/٣٢٧ ) ( الحلية ٣/١٩٢ )  
( ميزان الاعتدال ١/٤١٤ ) .

(٣) أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الطالبي ( ٥٧ - ١١٤ هـ ) .

من أفاضل أهل البيت وقرائهم . روى عن أبيه ، وابن عباس ، وجابر ، وغيرهم .  
وعنه الأوزاعى ، والاعرج ، والزهرى ، وعدة . . . . اتفقوا على توثيقه  
وجلالته . توفي بالمدينة ، واختلفوا في سنة وفاته . . . .  
انظر ترجمته في : ( مروج الذهب ٣/٢٣٢ ) ( وفيات الأعيان ٤/١٧٤ )  
( المراسيل ١٨٥ ) ( الكاشف ٣/٧٩ ) ( الحلية ٣/١٨٠ ) ( صفة الصفوة  
٢/١٠٨ ) ( تذكرة الحفاظ ١/١٢٤ ) .

(٤) أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الهاشمي ( ٣٨ - ٩٤ هـ ) .

زين العابدين ، من فقهاء أهل البيت ، ومن يضرب بهم المثل في الحلم والورع ،  
روى عن أبيه ، وجده علي بن أبي طالب مرسلًا . . . . وعنه أولاده محمد ،  
وزيد ، وعبد الله ، وعمر ، وخلق . . . . مولده ووفاته بالمدينة ، واختلفوا في  
ذلك . . . .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٥/١٦١ ل ١ ) ( الطبقات الكبرى ٥/٢١١ )  
( صفة الصفوة ٢/٩٣ ) ( النجوم ١/٢٢٩ ) ( الحلية ٣/١٣٣ ) ( وفيات  
الاعيان ٣/٢٦٦ ) .

(٥) ن ( أو مسكرا ) .

(٦) ن ( الا ) ساقطه .

(٧) رواه الشافعى في ( مسنده ، والام ) وعنه البيهقي في ( الاشرية ) من =

ومن ذلك : ما روى عن عثمان بن عفان أنه قال : ( خمر البتخ من المسلى ،

وخمر المزرم من الذرة ) ( ١ ) .

ومن ذلك : ما رواه مجاهد ، عن ابن عمر : ( أن ( ٢ ) رجلا سأله عن الفضيخ ،

فقال : ما الفضيخ ؟ ( ٣ ) فقال : بسر وتسر .

قال : ذاك ( ٤ ) الفضيخ لقد حرمت الخمر وهي شرابنا ( ٥ ) .

ومن ذلك : ما رواه الشافعي ، عن سفيان قال : ( سمعت أبا الجويرية الجرهمي ( ٦ )

يقول : سألت ابن عباس وهو مسند ظهره السـ

طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه أن علي بن أبي

طالب - رضي الله عنه - قال : ( لا أوتي برجل شرب خمرا ولا نبينا

مسكرا إلا جلدته الحد ) .

انظر : ( سنن البيهقي ٣١٣ / ٨ ) ( الام ١٨٠ / ٦ ) ( بدائع المنن ٣٠٣ / ٢ )

( ١ ) لم أقف على هذا القول لعثمان بن عفان - رضي الله عنه - .

وقد روى الامام أحمد في ( الأشربة ) من طريق مالك ، عن أكيك ، عن الشعبي

قال : قال ابن عمر : البتخ من المسلى ، والمزرم من الذرة .

انظر : ( الأشربة ٦٦ ) .

( ٢ ) ك ، ن ( ان ) ساقطه .

( ٣ ) ن ( وما الفضيخ ) .

( ٤ ) ج ، ن ( ذلك ) .

( ٥ ) رواه الامام أحمد في ( الأشربة ) من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ،

عن ابن عمر أن رجلا سأله عن الفضيخ ؟ فقال : وما الفضيخ ؟

قال : بسر وتسر ، قال : ذلك الفضيخ ، لقد حرمت الخمر وهي شرابنا .

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) عن مجاهد ، عن ابن عمر ، ورمز لكونه مخرجا

عند ابن أبي شيبة في ( مصنفه ) .

انظر : ( الأشربة ٦٥ ، ٦٦ ، ٨١ ) ( كنز العمال ٥٠٤ / ٥ )

( ٦ ) أبو الجويرية حطان بن خفاف بن زهير الجرهمي .

الكعبة ، وأنا ( ١ ) والله أول العرب سألته ( ٢ ) عن الباذق .

فقال : سبق محمد ، الباذق : ما أسكر فهو حرام ( ٣ ) .

والباذق : المطبوخ

قال ابن عباس : ( هي كلمة فارسية عريت ) ( ٤ ) .

— فهذا قول من ذكرنا من الصحابة وغيرهم ، وليس لهم مخالف فكان اجماعا —

-----

== من الطبقة الثالثة من التابعين ، روى عن ابن عباس ، وعبد الله بن المغيرة ،

ومدر بن خالد ، وغيرهم . وعنه السفينان ، وشعبة ، وشريك ، وعدة ،

وثقه أحمد ، وابن حبان ، وابن معين ، والمجلي ، وخلق . . .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٢/ ١٠٣ ) ( الثقات — لابن شاهين — ل ٢٦ )

( طبقات الأتقياء ١/ ٣٢ ) ( الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ١١٢ )

( الكاشف ١/ ٢٣٩ ) ( التاريخ الكبير ٣/ ١١٨ ) ( الجرح والتعديل

٣/ ٣٠٤ ) .

( ١ ) ج ( فانا ) .

( ٢ ) ن ( سألته ) .

( ٣ ) رواه الشافعي في ( مسنده ، والام ) والبخاري ، والبيهقي ، والنسائي في

( الأشربة ) والحميدي في ( مسنده ) وعبد الرزاق في ( مصنفه ) من طريق

سفيان الثوري قال : ( سمعت أبا الجوزية الجرمي يقول : اني لاول

العرب سأل ابن عباس وهو مسند ظهره الى الكعبة ، فسألته —

الباذق ، فقال : سبق محمد الباذق وما أسكر فهو حرام ) .

— واللفظ للشافعي —

زاد البخاري : ( قال : الشراب الحلال الطيب ، قال : ليس بعد الحلال

الطيب الا الحرام الخبيث ) .

انظر : ( بدائع المنن ٢/ ٤٣٤ ) ( الام ٦/ ١٧٩ ) ( صحيح البخاري ٧/ ١٣٩ )

( سنن البيهقي ٨/ ٢٩٤ ) ( سنن النسائي ٨/ ٣٢١ ) ( مسند الحميدي

١/ ٢٤٥ ) ( مصنف عبد الرزاق ٩/ ٢٢٣ ) .

( ٤ ) قال البيهقي : وانما قال ابن عباس ذلك ، لان الباذق كلمة فارسية عريت

فلم يعرفها . . . . . انظر : ( سنن البيهقي ٨/ ٢٩٥ ) .

ثم نتبع (١) ما ذكرنا من السنن والاثار ، ما روى عن النبي - صلى الله عليه

وسلم - من النهي عن (٢) أوانيها وثمارها (٣) .

وذلك ما رواه (٤) الشافعي ، عن ابن علي (٥) ، عن اسحاق بن سويد (٦) ،

عن معاذة (٧) ، عن عائشة قالت : ( نهى رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - عن الدباء ، والمزفت (٨) والحنتم ، والنقير ) (٩) .

(١) ن هـ ( يتبع ) .

(٢) ن ( على ) .

(٣) ن ( وثمارها ) ساقطه .

(٤) ك ( ما روى ) .

(٥) ن ( ابن علي ) ساقطه .

(٦) ك ( اسحاق بن شريك ) .

اسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي ( ٠٠ - ١٣١ هـ ) .

من التابعين ، روى عن ابن عمر ، وابن الزبير ، وخلق ٠٠ وعنه شعبة ، والحمادان ،

وعدة ٠٠٠ وثقه ابن معين ، وأحمد ، والنسائي ، وابن سعد ، وطائفة ٠٠

قال الصقلي : كان يحمل على علي بن أبي طالب تحاملاً شديداً ٠٠٠

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ١/٨٣ ) ( الطبقات الكبرى ٧/٢٤٣ )

( الجرح والتعديل ٢/٢٢٢ ) ( الشذرات ١/١٨١ ) ( الكاشف ١/١١٠ )

( التاريخ الكبير ١/٣٨٩ ) .

(٧) أم الصبها معاذة بنت عبد الله العدوية ( ٠٠ - ١٠١ هـ ) .

زوجة صلة بن اشم ، من أهل البصرة . روت عن عائشة ، وعلي ، وهشام بن

عامر ، وغيرهم ٠٠٠ ومنها قتادة ، وعاصم الاحول ، وأبي قلابة ، وعدة ،

وثقها ابن معين ، وابن حبان ، وابن حجر ، والذهبي ٠٠٠

انظر ترجمتها في : ( تهذيب التهذيب ١٢/٤٥٢ ) ( تاريخ ابن معين ٢/٧٣٩ )

( الكاشف ٣/٤٨١ ) ( أعلام النساء ٥/٦٠ ) ( امرأة الجنان ١/٢١١ ) .

(٨) ج ( هو المزفت ) .

(٩) رواه الشافعي في ( مسنده ) والنسائي في ( الاشربة ) وأحمد في ( مسنده ) من

طريق ابن علي ، عن اسحاق ، عن معاذة ، عن عائشة ٠٠٠ =



وتفسير هذه الأواني محكى عن أبي بكرة (١) الثقي ، قال : ( أما الدباء :  
فأنا (٢) معاشر ثقيف كنا بالطائف نأخذ الدباء (٣) يعنى : الیقطينة  
من القرع (٤) فنخرط (٥) فيها عناقيد العنب ، ثم ندفننها حتى تهدر  
ثم تموت ، وأما النقير : فان أهل الیمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ، ثم  
يشدخون (٦) فيها الرطب والبسر (٧) حتى تهدر وتموت (٨) ،

===== ورواه الطيالسى فى ( الاثرية ) من طريق القاسم بن الفضل ، عن ثامة بن  
حزن قال : لقيت عائشة فسألتها عن النبذ ، فقالت : ( نهى رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - عن الدباء ، والمزفت ، والنقير ، والحنتم ، ودعت  
جارية حبشيه فقالت : سل هذه فانها كانت تنبذ لرسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - فقالت : كنت أنتبذ له فى سقاء فاوكله وأعلقه فاذا أصبح شره ) .  
ورواه الطحاوى فى ( الأثرية ) من طريق الأشعث ، عن حبة العرنى ، عن  
عائشة - رضى الله عنها - .

انظر : ( بدائع المنن ٤٣٦/٢ ) ( سنن النسائى ٣٠٧/٨ ) ( مسند أحمد  
٤٧/٦ ) ( منحة المعبود ٣٣٣/١ ) ( شرح معانى الآثار ٢٢٤/٤ ) .

- (١) ج هـ ( أبى بكر ) .  
(٢) ج ( فانا ) .  
(٣) ن ( الدباء ) .  
(٤) انظر مادة - دبی - فى : ( تاج السروس ١٠/١٢٣ ) ( لسان العرب ١٤/٢٤٩ )  
( تهذيب اللغة ١٤/٢٠١ ) .

(٥) ج ( فنخرط ) ن ( فيخرط ) .

(٦) ن هـ ج ( يسدحون ) .

جاء فى ( اللسان ) : الشدخ : الكسر فى كل شىء رطب . . .

وقيل : هو التهشيم ، يعنى به كسر اليابس وكل أجوف . .

انظر مادة - شدخ - فى : ( لسان العرب ٣/٢٨ ) وايضا : ( ترتيب القاموس

٦٨٥/٢ ) .

(٧) ك ( أو البسر ) .

(٨) ج هـ ك ( أو تموت ) .



واما المزفت : فالأوعية تطلّى (١) بالزفت ، واما الحنتم : فجرار حمر كانت  
يحمل (٢) الينا فيها الخمر (٣) .

(١) ك ( تطلا ) .

(٢) ج هـ ( تحمل )

(٣) ج هـ ( فيها الخمر ) ساقطه .

رواه كل من : الطيالسي ، والبيهقي في ( الاثرية ) وابن حبان في ( صحيحه )  
من طريق عيينة بن عبد الرحمن ابن جوشن ، عن أبيه قال : كان أبو بكر  
يقتبذ له في جر ، فقدم أبو برزة من غيبة كان غابها فنزل بمنزل أبي بكر ،  
قبل ان يأتي منزله فلم يجد أبا بكر في منزله ، فوقف على امرأة له يقال لها :  
مليسة ، فسألها عن أبي بكر وعن حاله ، ونظر فأبصر الجرة التي فيها  
النبيذ ، فقال : ما في هذه الجرة ؟ قالت : نبيذ لأبي بكر ، فقال :  
لوددت انك جعلته في سقاء ثم خرج ، فأمرت بالنبيذ فحول في سقاء  
ثم علقتة ، فجاء أبو بكر فاخبرته عن أبي برزة وعن قدومه ، ثم أبصر السقاء ،  
فقال : ما هذا ؟ فقالت : قال أبو برزة كذا وكذا ، فحولت نبيذك في  
السقاء ، فقال : ما أنا بشارب منه شيئا آه ان جعلت العسل في جر  
ليحرم على ، ولئن جعلته في سقاء ليحلن لي ، انا قد عرفنا الذي نهينا  
عنه : نهينا عن الدباء والنقير والحنتم والمزفت ، فاما الدباء : فانا  
معشر ثقيف بالطائف كنا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندفننها ،  
ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت ، وأما النقير : فان أهل اليمامة كانوا ينقرون  
أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ، ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت ،  
واما الحنتم : فجرار كان يحمل الينا فيها الخمر ، واما المزفت : فهي هذه  
الأوعية التي فيها هذا الزفت ) . — واللفظ للطيالسي — .

والحديث ذكره ابن حجر في ( المطالب ) ورمز لكونه مخرجا عند الطيالسي ، ومسدد ،  
وأحمد بن منيع . — وسكت عنه —

وذكره الهيثمي في ( الزوائد ) : وقال : رواه البزار ، ورجاله ثقات . .

انظر : ( منحة المعبود ٣٣٥ / ١ ) ( سنن البيهقي ٣٠٩ / ٨ ) ( موارد الظمآن

٣٣٧ ) ( المطالب العاليه ١١١ / ٢ ) ( مجمع الزوائد ٦٤ / ٥ ، ٦٥ ) .

قال الأصمعي : هي الجرار الخضراء خاصة (١)

وقال آخرون : كل نوع من الجرار حنتم وان اختلفت (٢) ألوانها .

— وهو (٣) أصح — (٤)

لرواية الشافعي ، عن سفيان ، عن أبي اسحاق الشيباني (٥) عن ابن أبي

أوفى (٦) قال : ( نهى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن نبيذ

الجرار الأخضر والأبيض والأحمر ) (٧) .

(١) ن ( خالصة ) .

(٢) ن ( فان اختلف ) .

(٣) ن ( وهي ) .

(٤) انظر مادة — حنتم — في : ( تهذيب اللغة ٣٣٠/٥ ) ( لسان العرب

١٦١/١٢ ) ( تاج المروس ٢٦٤/٨ ) ( النهاية في غريب الحديث

٤٤٨/١ ) .

(٥) أبو اسحاق سليمان بن فيروز الشيباني ( ٠٠٠ — ١٣٨ هـ ) .

من الحفاظ الثقات ، روى عن النخعي ، وعكرمة ، والشعبي ، وطائفة . . . وعنه

أبي حنيفة ، وشعبة ، والسفيان ، وخلق . . . وثقه ابن عبد البر ،

والمجلى ، والنسائي ، وابن معين ، وغيرهم . . . اختلفوا في سنة

وفاته .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ١٤٦/٣ ) ( الجرح والتعديل ١٣٥/٤ )

( التاريخ الكبير ١٦/٤ ) ( تذكرة الحفاظ ١٥٣/١ ) ( الكاشف ٣٩٥/١ )

( الشذرات ٢٠٧/١ ) .

(٦) أبو ابراهيم عبد الله بن أبي أوفى علقمة الأسلمي ( ٠٠٠ — ٨٧ هـ ) .

صاحب جليل ، شهد بيعة الرضوان والحديبية وخيبر . . . سكن الكوفة

بعد وفاة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وكف بصره في آخر عمره ،

وهو آخر من توفي بالكوفة من الصحابة . . . اختلفوا في سنة وفاته . . .

انظر ترجمته في : ( معجم الصحابة ل ٣٨١ ) ( تهذيب الكمال ٦٨/٤ )

( الرياض المستطاب ٢٠٣ ) ( جمهرة أنساب العرب ٢٤٢/١ ) ( المحبر

٢٩٨ ) ( الاصابة ٢٧٩/٢ ) .

(٧) ج ( الجرار الخضراء والبيضاء والحمراء ) .

الحديث رواه الشافعي في ( مسنده ، والام ) وعنه البيهقي في ( الأثرية ) =

وفى نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن الانتباز فى هذه الأواني - وان كان

حكم جميعها واحدا - تأويلان : (١)

أحدهما : انه كان ذلك قبل تحريم الخمر ، فجعل النهى عن هذه الاواني

مقدمة يتواطئون بها على ما يرد بعدها (٢) من تحريم الخمر ، لأنهم قد

كانوا ألقوها ، فوطأهم لتحريمها .

والتأويل الثانى : انه كان ذلك بعد التحريم ، لانه (٣) حرم عليهم المسكر ،

واباح لهم غير المسكر ، وهذه الاواني تعجل (٤) اسكار شرابها ،

والحميدى فى ( مسنده ) - بالاسناد المذكور - .

ورواه النسائى فى ( الاثرية ) وعبد الرزاق فى ( مصنفه ) وأحمد فى ( مسنده )

بالاسناد المتقدم ، بلفظ : ( نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن

الجر الأخضر والأبيض ) .

وعند عبد الرزاق وأحمد : قلت : والأبيض ؟ قال : لا أدري .

ورواه البخارى ، والبيهقى فى ( الاثرية ) من طريق عبد الواحد ، عن الشيبانى ،

عن عبد الله بن أبى أوفى قال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

عن الجر الأخضر ، قلت : أنشرب فى الابيض ؟ قال : لا .

ورواه الطيالسى فى ( الاثرية ) وأحمد فى ( مسنده ) من طريق شعبة ، عن

الشيبانى ، عن عبد الله بن أبى أوفى قال : نهى رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - عن الجر الأحمر ( وعند أحمد : الأخضر ) قلت : والأبيض ؟

قال : لا أدري ...

انظر : ( بدائع المنن ٤٣٦/٢ ) ( الام ١٧٩/٦ ) ( سنن البيهقى ٣٠٩/٨ )

( مسند الحميدى ٣١٢/٢ ) ( سنن النسائى ٣٠٤/٨ ) ( منحة المعبود

٣٣٥/١ ) ( مصنف عبد الرزاق ٢٠٠/٩ ) ( مسند أحمد ٣٨٠٠٣٥٦/٤ )

( صحيح البخارى ١٣٩/٧ ) .

(١) انظر : ( بحر المذهب ١٠/١١٤ ) ( معالم السنن ٩٣/٤ ) .

(٢) ج هـ ( بعدها ) ساقطه .

(٣) ج ( لأنهم ) .

(٤) ك هـ ن ( يتمجل ) .

فنهى عنها ليطول مكث ما لا يسكر في غيرها ، ولذلك ( ١ ) : ( أمر رسول الله  
 - صلى الله عليه وسلم - باراقة ( ٢ ) مانس ( ٣ ) من الشراب ، واتى بشراب قد  
 نش ( ٤ ) فضرب به عرض الحائط ، وقال : انما يشرب هذا من لا خلاق له ) . ( ٥ )

( ١ ) ج ( فلذلك ) ن ( فذلك ) .

( ٢ ) ن ( باراقها ) .

( ٣ ) ج ( باراقة فيها ما شن ) .

( ٤ ) ج ، ن ( قد نش ) ساقطه .

جاء في ( اللسان ) : الخمر تنشر اذا أخذت في الغليان . . .

وفي حديث النبيذ : اذا نش فلا تشرب ، أى اذا غلى .

انظر مادة - نش - في : ( لسان العرب ٣٥٢ / ٦ ) وايضا : ( تاج العروس

٣٥٦ / ٤ ) .

( ٥ ) الحديث رواه ابن ماجه ، والبيهقي ، وأبو داود ، والنسائي في ( الأشربة ) من  
 طريق زيد بن واقد ، عن خالد بن عبد الله بن حسين ، عن أبي هريرة قال :  
 علمت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصوم ، فتحنيت فطره  
 بنبيذ صنمته في دباء ، ثم أتيته به فاذا هو ينش فقال : ( اضرب بهذا  
 الحائط ، فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر ) .  
 - واللفظ لأبي داود -

ورواه الدارقطني في ( الأشربة ) من طريق زيد بن واقد ، عن قرعة ، عن أبي

هريرة . . .

وذكره ابن حجر في ( المطالب ) ورمز لكونه مخرجا عند أبي يعلى ، عن أبي هريرة ،

وسكت عنه .

ورواه البيهقي ، وأحمد في ( الأشربة ) من طريق محمد بن أبي موسى ، عن القاسم

بن مخيمرة ، يخبر أن أبا موسى الأشعري أتى النبي - صلى الله عليه وسلم -

بنبيذ جر ينش فقال : ( اضرب به الحائط فانه لا يشرب هذا من كان يؤمن

بالله واليوم الآخر ) .

وحديث أبي موسى ذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند : أبي

يعلى في ( مسنده ) ، والطبراني في ( الكبير ) ، وأبي نعيم في ( الحلية )

والبيهقي في ( السنن ) ، وابن عساكر في ( تاريخه ) . . . =

ومن ذلك : ما رواه الشافعى ، عن عبد المجيد ، عن ابن جريج ( ١ ) ، عن  
عطاء قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - : ( لا تجمعوا بين الرطب والبسر ، ولا بين ( ٢ ) الزبيب والتمر  
نبيذا ) ( ٣ ) .

وفى نهيه عن الجمع بينهما ما ذكرنا من التأويلين ، وإن كان حكمها فى الانفراد  
والجمع سواء .

أحد التأويلين : أن ذلك قبل التحريم توطئة لهم فى التحريم ، لأنهم كانوا  
يجمعون بينهما لقوة شدتهما ( ٤ ) وكثرة لذتهما ( ٥ ) ، ويسمونه نبيذاً  
الخليطين .

-----  
= وذكره الهيثمى فى ( الزوائد ) وقال : رواه أبو يعلى والبيهزارى والطبرانى كلاهما  
باختصار ، وفيه موسى بن سليمان ابن موسى ، وثقه أبو حاتم ، ومثقة رجاله  
ثقات . . .

انظر : ( سنن ابن ماجه ١١٢٨ / ٢ ) ( سنن البيهقى ٣٠٣ / ٨ ) ( سنن أبى  
داود ٣٠١ / ٢ ) ( سنن النسائى ٣٠١ / ٨ ، ٣٢٥ ) ( سنن الدارقطنى  
٢٥٢ / ٤ ) ( المطالب العالىة ٩٩ / ٢ ) ( كنز العمال ٥٣٣ / ٥ ، ٥٣٤ )  
( الأشربة ٨٩ ) ( مجمع الزوائد ٦١ / ٥ ) .

( ١ ) ك ( ابن جريج ) .

( ٢ ) ن ، ك ( وبين ) .

( ٣ ) رواية الامام الشافعى ، عن عبد المجيد ، عن ابن جريج ، لم أقف عليها .  
والحديث رواه كل من : مسلم ، والبخارى ، والنسائى فى ( الأشربة ) وأحمد  
فى ( مسنده ) وعبد الرزاق فى ( مصنفه ) من طريق ابن جريج ، عن عطاء  
بن أبى رباح ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - : ( لا تجمعوا بين الرطب والبسر ، وبين الزبيب والتمر نبيذا ) .  
- واللفظ لمسلم -

انظر : ( صحيح مسلم ٩٠ / ٦ ) ( صحيح البخارى ١٤٠ / ٧ ) ( سنن النسائى ٢٩٠ / ٨ )  
( مسند أحمد ٢٩٤ / ٣ ، ٣٠٠ ) ( مصنف عبد الرزاق ٢١١ / ٩ ) .

( ٤ ) ج ، ن ( شدتهما ) .

( ٥ ) ج ، ن ( لذتهما ) .

والثاني : أنه بعد التحريم ، لان جمعها (١) يجعل حدوث السكر منها

ليدوم عليهم مكث ما لا يسكر اذا انفرد ، ولا يتعجل اسكاره اذا

اجتمع . — فهذه دلائل النصوص والظواهر من السنن والاثار —

فاما دلائل ما يوجبه الاعتبار من المعاني والعلل فمن وجوه :

منها : الاشتقاق ، وهو ان الخمر سمي خمرا لأحد وجهين :

اما لأنه خامر العقل : أي غطاه — وهو قول عمر — (٢) .

واما لأنه يخمر : أي يخطأ .

ومن أيهما اشتق فهو في النبيذ موجود كوجوده في الخمر ، فوجب ان

يشتراكا في الاسم ، ولذلك قالوا لمن بقيت فيه نشوة السكر مخمورا ،

اشتقاقا من اسم الخمر سواء كان سكره من نبيذ أو خمر من غير فسر ،

ولو افترقا في الاسم لافترقا في الصفة ، ولقيل له (٣) في نشوة النبيذ :

منبوز (٤) ، كما قيل له في نشوة الخمر : مخمور (٥) .

فان قيل : فهذا معارض بمثله ، لانهم قالوا في خل العنب : خل الخمر ، ولم

يقولوا في خل التمر : خل الخمر ، فان دل ما نص على اشتراكهما في

الاسم دل هذا على افتراقهما فيه .

فيصل : هذه التسمية مجاز (٦) وليست بحقيقة يستمر (٧) فيها قياس (٨) ،

(١) ن ( جميعها ) .

(٢) تقدم قول عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — صفحة ( ١٠٦٢ ) .

(٣) ك ، ن ( فليل له ) .

(٤) ج ، ك ( منبوزا ) .

(٥) ج ، ن ( مخمورا ) .

(٦) ج ، ن ( مجازا ) .

(٧) ك ( ليستمر ) .

(٨) ن ( القياس ) .

وصح فيها اشتقاق ، لان خل (١) العنب لا يسمى خمرا وان حدث  
عن العنب ، كما لا يسمى خل (٢) التمر نبذا وان حدث عن التمر •  
ولو كان لهذه العلة : (٣) خل العنب خل الخمر لوجب (٤)  
بهذه (٥) العلة أن يسمى خل التمر خل النبيذ ، وفي فساد هذا التحليل  
بطلان هذا (٦) التماز • (٧)

ومنها : المعنى ، وهو ان الخمر مختص بمعنيين :

• صفة تحله (٨) : وهي الشدة المطرسة •

• وتأثير يحدث عنه (٩) : وهو السكر •

يثبت (١٠) بها اسم الخمر وتحريمه ، ( ويزول بارتفاعهما اسم الخمر

وتحريمه ) (١١) •

لانه اذا كان عصيرا ليس فيه شدة ولا يحدث عنه (١٢) اسكار لم ينطلق (١٣)

عليه ( اسم الخمر ولم يجز عليه ) (١٤) حكمه في التحريم •

-----

(١) ج (خل) ساقطه •

(٢) ك ، ج (خل) ساقطه •

(٣) ج (لسمى) •

(٤) ج (ولوجب) •

(٥) ن (هذه) •

(٦) ج (هذا) ساقطه •

(٧) انظر : (شرح مختصر المزني ١/١٦٨) •

(٨) ن ، ج (نخلة) •

(٩) ن ، ج (عنه) ساقطه •

(١٠) ن ، ج (ثبت) •

(١١) ما بين القوسين ساقط في (ن) •

(١٢) ج (ولم يحدث فيه) •

(١٣) ن (يطلق) •

(١٤) ما بين القوسين ساقط في (ن) •



واذا حدثت فيه الشدة المطرية وصار مسكرا انطلق عليه اسم الخمر وجسرى

عليه حكمه في التحريم • (١)

فان ارتفعت الشدة وزال عنه (٢) الاسكار ، ارتفع عنه اسم الخمر وزال عنه

حكم التحريم •

فدل على تعلق (٣) الاسم والحكم بالصفة والتأثير دون الجنس •

وقد وجدت صفة الشدة وتأثير السكر في النبيذ ، فوجب ان يتعلق به

اسم الخمر وحكمه في التحريم •

ولان ما زالت عنه الشدة لم يختلف باختلاف أجناسه ، كذلك (٤) ما حلته (٥)

الشدة لم يختلف باختلاف أجناسه • (٦)

فان قيل : فلو كان كذلك لوجب أن يكون كل حامض خلا ، لا نأ نراه خلا اذا (٧)

حدثت فيه الحموضة ، وغير خل اذا ارتفعت عنه الحموضة •

فلما (٨) لم يكن كل حامض خلا لم يكن كل مسكر (٩) خمرا •

قيل : صحة التحليل موقوف على اطراده ، وهو في الخمر مطرد فصح (١٠)

وفي الخل غير مطرد فيبطل •

(١) من قوله : ( واذا حدثت ... ) ساقط في (ج) •

(٢) ن هـ ج (عنها) •

(٣) ن (تعليق) •

(٤) ج (كذلك) •

(٥) ك (ما جلبته) •

(٦) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩/١٦٩ ، ١٧٠ ) •

(٧) ن (لو) •

(٨) ج (ولما) •

(٩) ك (منشور) •

(١٠) ن (وصح) •



ومنها : انه لما كان قليل الخمر (١) مثل كثيره (٢) وجب (٢) ان يكون قليل

النبيذ مثل كثيره (٣) ، لانهما قد استويا (٤) في حكم الكثير فوجب

• ان يستويا في حكم القليل

وتحريره قياسا : انه شراب مسكر فوجب ان يستوى حكم كثيره وقليله كالخمر •

فان قيل : لا يصح اعتبار ( القليل بالكثير ) (٥) في التحريم ، لان كثير

السقمونيا (٦) وما أشبهه من الأدوية حرام وقليله غير حرام (٧) •

قيل : لان تحريم السقمونيا لضرر (٨) وهو موجود في الكثير دون القليل ،

وتحريم الخمر لشدة وهي موجودة في الكثير والقليل •

• فان منعوا من التعليل فقد تقدم الدليل

ثم يقال : لما لم يمنع الاسكار (٩) من التسوية بين قليل (١٠) الخمر وكثيره ،

لم يمنع من التسوية بين قليل النبيذ وكثيره •

(١) ك ( الخل ) •

(٢) ج ( جاز ) •

(٣) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) •

(٤) ك ه ن ( اجتماع ) •

(٥) ج ( الكثير بالقليل ) •

(٦) جاء في ( التاج ) : السقمونيا : نبات يستخرج من تجاويفه رطوبة دبقة وتجفف ،

وتدعى باسم نباتها مضادتها للمعدة والاحشاء أكثر من جميع المسهلات ••

انظر مادة - سقم - في : ( تاج العروس ٣٣٦/٨ ) وايضا : ( المصباح ٣٠٠/١ ) •

(٧) ن ه ج ( وقليله غير حرام ) ساقطه •

(٨) ن ( لضرورة ) •

(٩) ك ه ن ( هذا ) •

(١٠) ج ه ك ( القليل ) •

( ومنها : أن دواعي الحرام ) ( ١ ) يتعلق بها حكم التحريم ، لأن تحريم  
المسبب ( ٢ ) يوجب تحريم السبب ( ٣ ) • وشرب المسكر يدعو الى السكر ،  
وشرب القليل يدعو الى شرب الكثير ، فوجب ان يحرم المسكر لتحريم السكر ،  
ويحرم ( ٤ ) القليل لتحريم الكثير •

فان منعوا ( ٥ ) من هذا بقبلة الصائم تدعوا الى الوطى • ولا تحرم ( ٦ ) عليه  
لتحريم الوطى •

قيل : اذا دعت الى الوطى حرمت ( ٧ ) ، وانما يباح منها ( ٨ ) ما لم يدع ( ٩ )  
الى الوطى •

ومنها : ان أبا حنيفة علق على طبع الأشرة حكيمين متضادين ، فجعله محلا ( ١٠ )  
للحرام ومحرا للحلال •

لانه يقول : اذا طبع الخمر حل ، واذا طبع النبيذ حرم • ( ١١ )

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : انه علق عليه حكيمين متضادين •

والثاني : انه جعل له تأثيرا في التحليل والتحريم •

-----

( ١ ) ج ( ولان علة التحريم ) •

( ٢ ) ج ( السبب ) •

( ٣ ) ج ( المسبب ) •

( ٤ ) ن ، ج ( وتحريم ) •

( ٥ ) ن ( امتنعوا ) •

( ٦ ) ك ( ولا يحرم ) •

( ٧ ) ج ( حرم منها ) •

( ٨ ) ن ، ج ( وانما يباح منها ) ساقطه •

( ٩ ) ن ، ج ( تدع ) •

( ١٠ ) ك ( محلا ) •

( ١١ ) تقدم مذهب الامام أبي حنيفة صفحة ( ١٠١٨ ) •

ومعلوم ان ما حل (١) من لحم الجمل لم يحرم بالطبخ ، وما حرم من لحم الخنزير لم يحل بالطبخ ، فوجب اسقاط تأثيره .  
وقد ثبت ان نبي الخمر حرام فكذلك (٢) مطبوخه ، وان مطبخ النبيذ حرام فكذلك نبيه . (٣)

ومنها : ان تأثير الشمس (٤) في الأشربة كتأثير (٥) الطبخ وان كانت أبطأ (٦) ثم ثبت (٧) ان الاعتبار بالشمس (٨) حدوث الشدة (٩) ، (١٠) وجب ان يكون الاعتبار بالطبخ حدوث الشدة (١٠) ، لأنهما لما استويا في التأثير وجب ان يستويا في الحكم .  
ومنها : ما احتج به الشافعي عليهم في (كتاب الأشربة) من الام (١١) .  
فقال لهم : ما تقولون اذا شرب أقداحا (١٢) فلم يسكر .  
قالوا : حلال .  
قال : فان خرج الى الهواء (١٣) فضربه الريح فسكر .

- 
- (١) ك ، ن ( انما حل ) .
  - (٢) ن ( وكذلك ) .
  - (٣) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩/١٦٩ ) .
  - (٤) ج ، ن ( الشمس ) ساقطه .
  - (٥) ن ( كتأثيره في ) .
  - (٦) ج ، ن ( أيضا ) .
  - (٧) ج ، ن ( لم يثبت ) .
  - (٨) ن ( بالطبخ ) .
  - (٩) ج ، ن ( الشدة المطربة ) .
  - (١٠) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .
  - (١١) ن ( الأهر ) .
  - (١٢) ن ( أقداح ) .
  - (١٣) ن ( الهوى ) .

قالوا : يكون حراما •

قال : يا عجباً ينزل (١) الشراب (٢) الى جوفه (٣) حلالا ، ثم

يصير (٤) بالريح حراما • (٥)

قالوا : يكون التحريم مراعى (٦) •

قيل لهم : انما يكون مراعى (٧) مع بقاءه ، لان المراعى (٨) موقوف ،

والموقوف ممنوع ، والممنوع محرم (٩) • وان ما راعيتموه (١٠) بمعد

شره أبحتموه (١١) مشكوكا فيه ، والشك يمنع من الاباحه ، وغسرتهم

به (١٢) فى اباحه (١٣) ما تحرمونه عليه ، وما أفضى الى هذا

كان (١٤) حراما •

ومنها : ما احتج به المزنئ عليهم : ان جميع الأشربة اذا كانت حلوة فهي حلال ،

ولا يختلف حكمها باختلاف جناسها ، فاذا (١٥) حمضت وصارت

(١) ن (من) •

(٢) ج (ن) (الطعام) •

(٣) ج (الجوف) •

(٤) ك (ن) (يصير) •

(٥) انظر : (الام ١٨١/٦) •

(٦) ك (ن) (مراعى) •

(٧) ك (ن) (مراعى) •

(٨) ك (ن) (المراعى) •

(٩) ج (ن) (والممنوع محرم) ساقطه •

(١٠) ج (ن) (وان راعيتموه) (وان أعتموه) •

(١١) ج (ن) (فقد أبحتموه) •

(١٢) ن (ج) (به) ساقطه •

(١٣) ن (اباحته) •

(١٤) ن (فكان) •

(١٥) ج (ن) (واذا) •

خلا فہی حلال ء ولا یختلف حکمہا باختلاف أجناسہا ء ( وجب اذا ا  
اشددت واسکرت أن یكون حکمہا واحدا ء ولا یختلف حکمہا باختلاف  
أجناسہا ) ( ١ ) ء

فلما لم یحل ( ٢ ) جمیعہا وجب ( ٣ ) أن یحرم ( ٤ ) جمیعہا ء ولمسا  
لم ( ٥ ) یحل قليلہا وکثیرہا وجب ( ٦ ) أن یحرم قليلہا وکثیرہا ( ٧ )  
ومنها : ان الخمر قد اختلفت اسماءہا ( ولم یختلف حکمہا ء والنبيذ قد اختلفت  
أسماءہو ولم یختلف حکمہ ) ( ٨ ) ء

فمن أسماء الخمر : ( ٩ ) - العقار - ( ١٠ ) سمیت ( ١١ ) به لأنها تعاقـر  
الاناء : ( ١٢ ) ای تقيم ( ١٣ ) فيه ( ١٤ ) ء  
ومن اسمائها : - المدام - لأنها تدوم فی الاناء ( ١٥ ) ء

( ١ ) ما بین القوسین ساقط فی ( ن هـ ج ) ء

( ٢ ) ن هـ ج ( فلولم تحل ) ء

( ٣ ) ج ( لوجب ) ء

( ٤ ) ن هـ ج ( تحرم ) ء

( ٥ ) ج ( ولولم ) ء

( ٦ ) ج ( لوجب ) ء

( ٧ ) انظر : ( شرح مختصر المزنی ٩ / ١٦٩ ) ء

( ٨ ) ما بین القوسین ساقط فی ( ن هـ ج ) ء

( ٩ ) ج ( فمن اسمائها ) ء

( ١٠ ) ن ( فمن أسماء الخمر العقار ) ساقطه ء

( ١١ ) ج هـ ن ( وسمیت ) ء

( ١٢ ) ن ( الانائی ) ء

( ١٣ ) ج هـ ن ( یقیم ) ء

( ١٤ ) انظر مادة - عقر - فی : ( لسان العرب ٤ / ٥٩٨ ) ( کنز الحفاظ ٢١٢ )

( مختار الصحاح ٤٤٥ ) ء

( ١٥ ) انظر مادة - دوم - فی : ( لسان العرب ١٢ / ٢١٤ ) ( نہایۃ الارب ٤ / ٨٧ ) ء

( کنز الحفاظ ٢١٣ ) ء

ومن أسماؤها : - القهوة - سميت به ( ١ ) لأنها تقهى عن الطعام :

أى تقطع شهوته ( ٢ ) .

ومن أسماؤها : - السلاف - وهو الذى ( ٣ ) يخرج من عنبه ( بخير اعتصار ) ( ٤ ) .

- ولها غير ذلك من الأسماء -

ومن أسماء النبيذ : - السكر - ( سعى بذلك لأنه يسكر ) ( ٥ ) ، وهو الذى

لم يطبخ ( ٦ ) .

ومن أسماؤه : - الباذق - وهو المطبخ ( ٧ ) .

ومن أسماؤه : - الفضيخ - ( ٨ ) وهو من البسر ، سعى بذلك لافتضاخ البسر

فيه ( ٩ ) . ويسميه أهل البصرة : المعرى ( ١٠ ) .

ومن أسمائه : - البتسخ - ( ١١ ) وهو ( ١٢ ) من العسل لأهل اليمن ( ١٣ ) .

-----

( ١ ) ج ( سميت به ) ساقطه .

( ٢ ) انظر مادة - قها - فى : ( لسان العرب ٢٠٦ / ١٥ ) ( تاج العروس ٣٠٨ / ١٠ )

( تهذيب الصحاح ١٠٥٥ / ٣ ) .

( ٣ ) ن ( وهى التى ) .

( ٤ ) ج هـ ( زمن اعتصاره ) .

انظر مادة - سلف - فى : ( كنز الحفاظ ٢١٤ ) ( تهذيب اللغة ٤٣٣ / ١٢ )

( مختار الصحاح ٣١٠ ) .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط فى ( ج )

( ٦ ) ج زيادة : ( وسعى بذلك لأنه يسكر ) .

( ٧ ) انظر مادة - بذق - فى : ( نهاية الارب ٨٨ / ٤ ) ( لسان العرب ١٤ / ١٠ )

( الهداية ١١٠ / ٤ ) .

( ٨ ) ك ( الفضخ ) .

( ٩ ) انظر مادة - فضخ - فى : ( تهذيب اللغة ١١٥ / ٧ ) ( لسان العرب ٤٥ / ٣ )

( ١٠ ) ك هـ ( المعرى ) .

( ١١ ) ن ( البيخ ) .

( ١٢ ) ن ( وهو ) ساقطه .

( ١٣ ) انظر : ( ترتيب القاموس ٢١١ / ١ ) ( نهاية الارب ٨٨ / ٤ ) ( اللباب ٢١٥ / ٣ ) .

ومنه :- المزر - وهو من الذرة لأهل الحبشة . (١)

ومنه :- المزاء - وهو من أشربة الشام . (٢)

ومنه :- السكر - وهو نقيع التمر الذي لم تمسه النار . (٣)

ومنه :- السكركة - وهو من الارز لأهل الحبشة . (٤)

ومنه :- الجعة - وهو من الشعير . (٥)

ومنه :- الصعف - وهو من عنب ، يشدخ (٦) كالفضيح من البسريترك

في أوعيته حتى يغلى . (٧)

ومنه :- الخليطان - وهو ما جمع فيه بين ( بسروغب ) (٨) أوبيسن

تمر وزبيب .

ومنه :- المقدى - (٩) الذي (١٠) استخرج لعبد الملك بن مروان

بالشام من ماء العنب وماء الرمان . (١١)

(١) انظر مادة - مزز - في : ( تاج العروس ٥٤١/٣ ) ( لسان العرب ١٧٢/٥ ) .

(٢) انظر مادة - مزز - في : ( نهاية الارب ٨٨/٤ ) ( النهاية في غريب الحديث

٣٢٤/٤ ) ( لسان العرب ٤٠٩/٥ ) .

(٣) انظر مادة - سكر - في : ( الهداية ١١٠/٤ ) ( بدائع الصنائع ٢٩٣٤/٦ )

( لسان العرب ٣٧٣/٤ ) .

(٤) انظر مادة - سكر - في : ( نهاية الارب ٨٨/٤ ) ( لسان العرب ٣٧٥/٤ )

( المغرب ٢٢٩ )

(٥) انظر مادة - جعه - في : ( النهاية في غريب الحديث ٢٧٧/١ ) ( نهاية الارب

٨٨/٤ ) ( اللباب ٢١٥/٣ ) .

(٦) ج ( لشدخ ) .

(٧) انظر مادة - صعف - في : ( تهذيب اللغة ٤٤/٢ ) ( تاج العروس ١٦٥/٦ )

( لسان العرب ١٩٣/٩ ) .

(٨) ن ( البسرينزل في أوعيته ) .

(٩) ج ( المقدى ) .

(١٠) ن ( الذي ) ساقطه .

(١١) انظر مادة - مقد - في : ( نهاية الارب ٨٨/٤ ) ( تهذيب اللغة ٤٣/٩ ) ( لسان

العرب ٤٠٨/٣ ) .

ومنه ما يتغير بالطبخ :

- فمنه : المنصف : وهو (١) ما ذهب بالنار نصفه وقى نصفه . (٢)
- ومنه : المثلث : وهو ما ذهب ثلثه وقى ثلثاه . (٣)
- ومنه : الطلا : (٤) وهو ما ذهب ثلثاه وقى ثلثه . (٥)
- ومنه : - الجمهورى - وهو ما يجمد فاذا أريد (٦) شربه حل بالماء والنار . (٧)
- وعليه تسمية أهل فارس البختج . (٨)
- الى غير ذلك من الاسماء التي لا تحصى (٩) -
- فلما اختلفت (١٠) اسماء الخمر وافقت أحكامه (١١) للاشتراك فى معنى الشدة ،
- واختلفت (١٢) اسماء النبيذ وافقت أحكامه مع الشدة ،

-----

- (١) ن هـ ( وهى ) .
- (٢) انظر مادة - نصف - فى : ( ترتيب القاموس ٣٨٣/٤ ) ( بدائع الصنائع ٢٩٣٤/٦ )
- ( الباب ٢١٤/٣ ) .
- (٣) انظر مادة - ثلث - فى : ( مختار الصحاح ٨٥ ) ( لسان العرب ١٢٤/٢ )
- ( الهداية ١١٠/٤ ) .
- (٤) ن هـ ( الطلى ) .
- (٥) انظر : ( الباب ٢١٤/٣ ) ( تبين الحقائق ٤٥/٦ ) ( مختار الصحاح ٣٩٧ )
- (٦) ن ( ازيد ) .
- (٧) انظر مادة - جمهور - فى : ( لسان العرب ١٤٩/٤ ) ( نهاية الارب ٨٨/٤ )
- ( بدائع الصنائع ٢٩٣٤/٦ ) .
- (٨) ج ( البختج ) .
- انظر مادة - بختج - فى : ( تاج الصروس ٦/٢ ) ( لسان العرب ٢١١/٢ )
- ( نهاية الارب ٨٨/٤ ) .
- (٩) ج ( لا تحصى ) .
- (١٠) ن ( اختلفا ) .
- (١١) ك ( أحكامها ) .
- (١٢) ن ( واختلف ) .



وجب اذا اختلف (١) اسم الخمر والنبيذ أن تتفق (٢) أحكامها لأجل الشدة .  
وهذا استدلال في سائر (٣) اختلاف الاسماء ، وهو قول طائفة من أصحاب  
الشافعى .

وتأثير ذلك : ان من اطلق على النبيذ اسم الخمر حرمه بالنص ، ومن لم يطلق  
عليه (٤) اسم الخمر حرمه بالقياس . (٥)

- 
- (١) ن (احتلم) .  
(٢) ج هـ (يتفق) .  
(٣) ج هـ (سائر في) .  
(٤) ن (عليه) ساقطه .  
(٥) انظر: (بحر المذهب ١٠/ل ١١٤) .

٨٧/هـ - فصل

فاما الجواب عن قوله تعالى : ( تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ) • ( ١ )

فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : ان اختلاف ( ٢ ) اهل العلم في تأويل السكر على ما قدمناه ( ٣ )

يمنع من الاحتجاج ببعضه ، لان فيه سبعة أقاويل :

أحدها : انه الخمر - قاله الحسن وعطاء - • ( ٤ )

والثاني : انه ( ٥ ) النبيذ - قاله ابن عباس - • ( ٦ )

والثالث : انه ( ٧ ) ما طاب ولم يسكر - قاله مجاهد - • ( ٨ )

والرابع : انه المسكر - وهو الظاهر - • ( ٩ )

والخامس : انه الحرام - قاله ابن قتيبة - • ( ١٠ )

( ١ ) سورة النحل الاية ( ٦٧ ) •

( ٢ ) ن ( اختلاف ) ساقطه •

( ٣ ) ج ( على ما قدمناه ) ساقطه •

( ٤ ) انظر : ( تفسير القرطبي ١٠ / ١٢٨ ) ( زاد المسير ٤ / ٤٦٤ ) ( الدر المنثور

• ( ١٢٢ / ٤ )

( ٥ ) ج ( انه ) ساقطه •

( ٦ ) اخبر ابن أبي حاتم ، عن ابن عباس في الاية ، قال : السكر : الخل والنبيذ

وما أشبهه • والرزق الحسن : الثمر والزبيب وما أشبهه • • •

انظر : ( الدر المنثور ٤ / ١٢٢ ) •

( ٧ ) ن ( انه ) ساقطه •

( ٨ ) انظر : ( تفسير الطبري ١٤ / ١٣٧ ) •

( ٩ ) تقدم الكلام على هذا صفحة ( ٩٢٠ ) •

( ١٠ ) انظر : ( القرطبي - للكناني - ١ / ٢٤٦ ) ( زاد المسير ٤ / ٤٦٤ ) •

والسادس : انه الطعام — قاله أبو عبيدة — (١) •

والسابع : انه الخل • (٢)

فمنع (٣) اختلاف هذا (٤) التأويل (٥) أن يصح في أحدها دليل ، ويجوز ان يحمل على العموم في أسماء السكر (٦) المذكور ، لان أصحابنا قد اختلفوا في الاسم المشترك اذا لم يقترب به ما يدل على أحدها هل يجوز حمله على عمومها ؟

ذهب (٧) أكثرهم الى جواز حمله على عموم الاعيان المشتركة في اسم اللون والمين ،

كما يجوز حمله على عموم الاجناس ( المتماثلة في قول الله تعالى : ( الزانية

والزاني ) (٨) ( والسارق والسارقة ) (٩) في حمله على كل زان وسارق •

وقال بعضهم : لا يجوز حمله على عموم الاعيان ، وان جاز حمله على عموم

الاجناس (١٠) ، لتفاير الاعيان وتماثل الاجناس •

وقال اخرون منهم : يجوز حمله على عموم الاعيان والاجناس اذا دخلهم

الالفوالام في المين واللون ، وفي الزاني والسارق لا يجوز

(١) تقدم قول أبو عبيدة صفحة ( ٩٢٢ ) •

(٢) انظر من قال بهذا صفحة ( ٩٢١ ) •

(٣) ن ( فمنع من ) •

(٤) ج ( هذه ) •

(٥) ج ( التأويلات ) •

(٦) ن ( اليسكر ) •

(٧) ك ( فذهب ) ج ( وذهب ) •

(٨) سورة النور الآية (٢) •

(٩) سورة المائدة الآية (٣٨) •

(١٠) ما بين القوسين ساقط في ( ج ه ن ) •

حملهما على العموم مع حذف الألف واللام اذا قيل : اقطع سارقا

واجلد (١) زانيا • — فهذا جواب —

والثاني : انه محمول على ما قبل التحريم استعمالا للنصين فيه • (٢)

والثالث : انه (٣) اخبار من الله تعالى عن اتخاذه دون اباحتها ، لأنه

قال : ( تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ) (٤) فكأنه قال : ( تتخذون

منه حراما وحلالا ) •

واما الجواب عن حديث (٥) ابن عباس : ( حرمت الخمر (٦) بعينها والسكر من

كل شراب ) (٧) فمن (٨) خمسة أوجه :

أحدها : ان راويه عبد الله بن شداد ولم يلق ابن عباس ، فكان منقطعا

لا يلزم (٩) العمل به • (١٠)

والثاني : انه رواه موقوفا على ابن عباس غير مسند الى (١١) الرسول — صلى

الله عليه وسلم — فلم يكن فيه حجة • (١٢)

(١) ن ( و جلد ) •

(٢) قال القاضي أبو الطيب : هذه الآية منسوخة ، ويدل على ذلك : انها في سورة النحل وهي مكية ، وتحريم الخمر نزل بالمدينة ، والمتأخر يجب أن يكون ناسخا

للمتقدم •• انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٧٠ ) •

(٣) ك عن ( أنها ) •

(٤) سورة النحل الآية (٦٧) •

(٥) ن ( حديث ) ساقطه •

(٦) ك ه ج ( الخمرة )

(٧) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٠٩ ) •

(٨) ن ( من )

(٩) ن ( فلا يلزم ) •

(١٠) أشار الامام ابن حجر عند ترجمة — عبد الله بن شداد — الى أنه روى ، عن ابن

عباس — رضى الله عنه — • انظر : ( تهذيب التهذيب ٥ / ٢٥١ )

(١١) ن ( عن ) •

(١٢) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٧١ ) •

والثالث : ان الرواية ( والمسكر من كل شراب ) فسها ( ١ ) الراوى ، فاسقط

من ( المسكر ) ميمها ( ٢ ) فروى ( والسكر من كل شراب ) .

والرابع : انه لو كانت الرواية ( السكر ) ( ٣ ) لكان المراد به ( المسكر )

لان السكر ليس من فعل الشارب فينهي ( ٤ ) عنه وانما شرب

المسكر فعله ، فصار النهى متوجها اليه .

والخامس : ان تحريم السكر فى هذا الخبر لا يمنع من تحريم المسكر فيما

رويناه من الاخبار ، فيحرم السكر والمسكر جميعا .

وتكون ( ٥ ) اخبارنا أولى ( ٦ ) من وجهين :

احدهما : أنها أعم حكما ، لان تحريم المسكر يوجب تحريم السكر ، وتحريم

السكر ( ٧ ) لا يوجب تحريم المسكر .

والثانى : ان السكر محرم بالعقل لاستقبحه ( ٨ ) ، والمسكر محرم

بالشرع لزيادته على مقتضى العقل . ( ٩ )

واما الجواب عن حديث أبى مسعود البدرى ( ١٠ ) : ( ان النبى - صلى الله

عليه وسلم - شرب فى طوافه فى السقاية نبذا ) . ( ١١ )

( ١ ) ج ( سها ) ن ( فسهى ) .

( ٢ ) ك ( ميمها ) ن ( منها ) .

( ٣ ) ك ( السكر ) ساقطه .

( ٤ ) ن ( فنهى ) .

( ٥ ) ج ، ن ( ويكون ) .

( ٦ ) ن ( أولى ) ساقطه .

( ٧ ) ن ( المسكر ) .

( ٨ ) ج ، ن ( لا ستيفاء حقه فيه ) .

( ٩ ) انظر : ( النكت ل ٢٨٣ ) ( شرح مخترع المزنى ٩ / ل ١٧١ ) .

( ١٠ ) ج ( أبى سعيد الخدرى ) ن ( أبى سعيد البلدى ) .

( ١١ ) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٢١ ) .

فمن ثلاثة أوجه :

أجدها : انه حديث ضعيف ، تفرد بروايته يحيى بن يمان ( ١ ) ، عن سفيان الثوري ولم يتابعه عليه ( أجد من أصحاب سفيان ) ( ٢ ) وقد سئل سفيان ( ٣ ) عن الداذي ( ٤ ) ، فقال : ( ذلك شراب الفاسقين ) ( ٥ ) .  
وروى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : ( يستحل قوم من امتي الخمر يسمونها ( ٦ ) بغير اسمها ) ( ٧ ) .

- ( ١ ) أبو زكرياء يحيى بن يمان العجلي ( ٠٠٠ — ١٨٩ هـ ) .  
من الحفاظ ، فلج بأخيه فتغير حفظه . . . روى عن الأعمش ، والثوري ، وأبى —  
عجلان ، وعدة . . . وعنه ابن معين ، وأبي كريب ، وابنه داود . . . وثقه  
ابن حبان ، والعجلي . . . وضعفه أحمد ، والنسائي ، وابن عدي . . .  
انظر ترجمته في : ( الكامل في الضعفاء ٣ / ١١١ ) ( من تكلم فيه الدارقطني ٢٢ )  
( المختصر في طبقات علماء الحديث ٤٣ ) ( الجرح والتعديل ١٩٩ / ٩ )  
( الشذرات ١ / ٣٢٥ ) ( الكاشف ٣ / ٢٧٣ )  
( ٢ ) ج ، ن ( من أصحاب سفيان أجد ) .  
( ٣ ) ج ، ن ( صفوان ) .  
( ٤ ) ج ( الوادي ) ن ( الداري ) .  
( ٥ ) رواه أبو داود في ( الأشربة ) من طريق شيخ من أهل واسط ، عن أبي منصور  
الحارث بن منصور قال : سمعت سفيان الثوري وسئل عن الداذي فقال :  
قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : ( ليشربن ناس من أمتي الخمر ،  
يسمونها بغير اسمها ) .  
قال أبو داود : وقال سفيان الثوري : الداذي شراب الفاسقين .  
انظر : ( سنن أبي داود ٢ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ ) .  
( ٦ ) ن ( فيسمونها ) .

( ٧ ) رواه أحمد في ( مسنده ) وابن ماجه في ( الأشربة ) من طريق ابن محيريز  
عن ثابت بن السمط ، عن عبادة بن الصامت ، قال : قال رسول الله —

.....  
 = صلى الله عليه وسلم - : ( ليستحلن طائفة من أمتي الخمر باسم يسمونها

اياه ) - واللفظ لأحمد - .

قال الهيثمي : رواه أحمد ، وفيه : ثابت بن السميطة وهو مستور ، وبقية رجاله  
 ثقات . . . قال ابن حجر في ( الفتح ) : سنده جيد .

ورواه عبد الرزاق في ( مصنفه ) من طريق ابن جريج ، عن إبراهيم بن أبي بكر ،  
 عن رجل من أهل الشام يقال له : عبد الله بن محيرز الجمحي ، عن  
 النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( سيكون في آخر أمتي ناس يستحلون  
 الخمر باسم يسمونها اياه ) .

ورواه الطيالسي في ( الاثرية ) من طريق أبي بكر بن حفص ، عن ابن محيرز ،  
 عن زياد بن الصمت ، عن عبادة بن الصامت . .

ورواه النسائي في ( الاثرية ) وأحمد في ( مسنده ) من طريق شعبة ، عن أبي  
 بكر بن حفص يقول : سمعت ابن محيرز يحدث عن رجل من أصحاب  
 النبي - صلى الله عليه وسلم - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :  
 ( يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ) .

ورواه الخطيب في ( تاريخه ) من طريق اسحاق الشيباني ، عن أبي بكر بن  
 حفص ، عن ابن عمر ، مرفوعا .

ورواه الدارمي في ( الاثرية ) من طريق أبي وهب الكلابي ، عن القاسم بن  
 محمد ، عن عائشة قالت : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

يقول : ان أول ما يكفي ، قال زيد : يعني الاسلام كما يكفأ الاناء يعني  
 الخمر ، فقيل : كيف يا رسول الله وقد بين الله فيها ما بين ؟

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( يسمونها بغير اسمها فيستحلونها ) .

قال ابن حجر في ( الفتح ) : سنده لين . . .

ورواه البيهقي في ( الاثرية ) من طريق سعيد بن أبي هلال ، عن محمد بن  
 عبد الله ان أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة زوج النبي - صلى

الله عليه وسلم - فجملت تسأله عن الشام وعن بردها فجعل يخبرها ،

ف قالت : كيف تصبرون على بردها ؟ فقال : يا أم المؤمنين انهم يشربون

شرابا لهم يقال له : الطلاء ، فقالت : صدق الله وبلغ حبي ، سمعت

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ( ان ناسا من أمتي يشربون

الخمر يسمونها بغير اسمها ) .

والثاني : ان نبئذ السقاية كان غير مسكر ، لأنه كان يصنع للحجاج اذا صدروا  
من منى لطواف الافاضة ، ليستطيروا به شرب ماء زمزم ، وكان ( ١ )  
ثقيلا ولا يستبقا أكثر من ( يومين أو ثلاثة ) ( ٢ ) وذلك غير مسكر .  
فان قيل : فقد قطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجهه ( ٣ ) حين  
شربه واستدعا ( ٤ ) بماء فصبه عليه ، فدل على انه كان نبئذا مشتدا .  
قيل : ( ٥ ) يجوز ان يكون قطب لحموضته وصب عليه الماء لغلظه .  
والثالث : ان نبئذ السقاية كان نقيع الزبيب غير مطبوخ ، وهو اذا اسكر حرام ( ٦ )  
عند أبي حنيفة . ( ٧ ) فلم يصح له حمله عليه فبطل ( ٨ ) استدلاله  
به . ( ٩ )

== انظر : ( مسند أحمد ٢٣٧/٤ ٣١٨/٥٤ ) ( سنن ابن ماجه ١١٢٣/٢ )  
( مجمع الزوائد ٧٥/٥ ) ( فتح الباري ٥١/١٠ ٥٢٤ ) ( مصنف عبد الرزاق  
٢٣٤/٩ ) ( منحة المعبود ٣٣٩/١ ) ( سنن النسائي ٣١٢/٨ ) ( تاريخ  
بغداد ٢٠٥/٦ ) ( سنن الدارمي ١١٤/٢ ) ( سنن البيهقي ٢٨٤/٨ )  
( ١ ) ج ( فكان ) .  
( ٢ ) ج ( يوم وليلة ) .  
( ٣ ) ك ، ن ( وجهه ) ساقطه .  
( ٤ ) ك ( فدعا ) .  
( ٥ ) ك ( قيل الجواب ) ج ( والجواب ) .  
( ٦ ) من قوله : ( والثالث : ان نبئذ . . . ) ساقط في ( ن ، ج ) .  
( ٧ ) انظر : ( الهداية ١١٠/٤ ) ( اللباب ٢١٤/٣ ) .  
( ٨ ) ك ، ن ( ومطل ) .  
( ٩ ) انظر : ( شرح مختصر المزني ١٧٠/٩ ل ) ( النكت ل ٢٨٣ ) .



واما الجواب عن حديث ابن عباس : ( ان النبي - صلى الله عليه وسلم -

كان ينتبذ له (١) الى ثلاث فيشره (٢) ، ثم يسقيه (٣) الخدم

ثم (٤) يهراق (٥) .

فهو انه كان يشره ويسقيه الخدم اذا لم يشتد ثم يهراق اذا اشتد ، لا ن

النبذ لا يشتد لثلاث (٦) حتى تطول مدته ، ولذلك (٧) كان

يأمر (٨) باراقة (٩) مانش (١٠) .

وكذلك الجواب عن حديث ابي مسعود البدرى : ( ان النبي - صلى الله عليه

وسلم - أباح النبذ (١١) (١٠٠٠) الحديث (١٢) مع ضعفه عند

أصحاب الحديث .

وكذلك (١٣) الجواب عن حديث عبد الله بن الديلمي (١٤) ان النبي - صلى الله

-----

(١) ج ( ينبد له ) .

(٢) ن ، ج ( وشره ) .

(٣) ن ، ج ( ثم يسقاه ) .

(٤) ج ( أو ) .

(٥) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٢٣ ) .

(٦) ج ( الى ثلاث ) .

(٧) ن ( وكذلك ) .

(٨) ن ( يأمره ) .

(٩) ج ( باراقته ) .

(١٠) ن ، ج ( مانش ) ساقطه .

انظر : ( النكت ل ٢٨٣ ) ( شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٧٠ ) .

(١١) ج ( النبذ ) ساقطه .

(١٢) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٢٤ ) .

(١٣) ك ( وكذا ) .

(١٤) أبو بشر عبد الله بن فيروز الديلمي .

من كبار التابعين ، كان يسكن بيت المقدس . روى عن أبيه ، وزيد بن ثابت ،

وابن مسعود ، وحذيفة ، وغيرهم . . . . . وعنه أبي أدريس الخولاني ، وعروة بن روم ،

ووهب الحمصي ، وطائفة . . . . . وثقه ابن معين ، والمجلى ، وابن حبان ، =

عليه وسلم — قال : ( ١ ) ( انتبذوه ( ٢ ) على عشائكم واشربوه على غداكم ) • ( ٣ )

واما ( ٤ ) الجواب عن قوله : ( اشربوا ولا تسكروا ) ( ٥ ) فمن وجهين :

أحدهما : انه حديث ضعيف تفرد به أبو الأحوص ( ٦ ) ، ووهم فيه ( ٧ ) •

وقد روى في الصحيحين : ( اشربوا ولا تشربوا مسكرا ) • ( ٨ )

والثاني : ان السكر ليس من فعل الشارب ، فيتوجه النهي اليه ، فلم  
يجز حمله عليه •

واما الجواب عن حديث ابن عمر : ( اذا اغتلمت عليكم فاقطعوا متونها بالماء ) ( ٩ )

فمن وجهين :

والذهبي ، وابن حجر •••

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٤ / ل ١٢٤ ) ( الأنس الجليل ١ / ٢٨٧ )

( لسان الميزان ٣ / ٢٨٤ ) ( التاريخ الكبير ٥ / ٨٠ ) ( الكاشف ٢ / ١١٨ )

( تقريب التهذيب ١ / ٤٤٠ ) •

( ١ ) ن ( قال ) ساقطه •

( ٢ ) ك ( انتبذوه ) •

( ٣ ) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٢٥ ) •

( ٤ ) ج ( فاما ) •

( ٥ ) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٢٦ ) •

( ٦ ) أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفى ( ٠٠٠ — ١٧٩ هـ ) •

من الطبقة السادسة ، روى عن سماك بن حرب ، ومنصور ، والاعمش ، وغيرهم •

وعنه وكيع ، وأبى نعيم ، ومسدد ، وهناد بن السرى ، وعدة ••• وثقه

ابن معين ، والمجلى ، وابن حبان ، وأبو زرعة ، والنسائى •••

انظر ترجمته في : ( ترتيب ثقات المجلى ل ٢٣ ) ( الثقات — لابن شاهين — ل ٣٩ )

( ميزان الاعتدال ٢ / ١٧٦ ) ( الكاشف ١ / ٤١٣ ) ( التاريخ الكبير ٤ / ١٣٥ )

( تهذيب التهذيب ٤ / ٢٨٢ ) ( تذكرة الحفاظ ١ / ٢٥٠ ) ( الطبقات الكبرى

٣٧٩ / ٦ ) •

( ٧ ) ن ( وتوهم فيه ) •

( ٨ ) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٦٠ ) •

( ٩ ) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٢٢ ) •

أجدهما : انه ضعيف ، لان راويه ( ١ ) عبد الملك بن أخى القمقاع ( ٢ ) ،  
وهو ضعيف .

والثانى : ان اغتلامها هو تغييرها اما الى حموضة أو قوة ، وليس فى واحد  
منهما سكر ولذلك كسرت بالماء ( لتزول حموضتها أو قوتها ) ( ٣ )  
واما الجواب عن حديث أبى سعيد ( ٤ ) الخدرى : ( ان النبى - صلى الله  
عليه وسلم - حين ( ٥ ) سأل السكران : أشرت خمرا ؟ قال : لا ، شربت  
الخليطين ) ( ٦ ) فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : انه حديث ضعيف لا يعرف اسناده ولا يحفظ لفظه ( ٧ ) ، فلم  
يثبت به حكم .

والثانى : انه لم ينقل عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيه جواب من  
اباحة ولا حظر .

والثالث : ان الامساك منه لا يمنع من استعمال قوله : ( كل مسكر حرام ) .

( ١ ) ن ( رواية ) .

( ٢ ) أبو ثور عبد الملك بن نافع الشيبانى الكوفى .

ابن أخى القمقاع بن شور . . . . روى عن ابن عمر . . . . وعنه العوام بن حوشب ،  
وقرة المجلى ، وأبى اسحاق الشيبانى ، وغيرهم . . . . ضعفه النسائى ، وابن حبان ،  
والدارقطنى ، والذهبى . . . . وقال أبو حاتم : شيخ مجهول لم يرو الا حديثا  
وحدا . . . . وقال ابن معين : كان خمارا .

انظر ترجمته فى : ( تهذيب الكمال ٥ / ٦٣ ) ( الجرح والتعديل ٥ / ٣٧١ )  
( الكاشف ٢ / ٢١٦ ) ( المجروحين ٢ / ١٣٢ ) ( ميزان الاعتدال ٢ / ٦٦٢ ) .

( ٣ ) ج ، ن ( ليزول حمضها وقوتها ) .

انظر : ( النكت ل ٢٨٣ ) ( شرح مختصر المزنى ٩ / ١٧٠ ) .

( ٤ ) ن ( حديث أبى ) ساقطه .

( ٥ ) ك ( حين ) ساقطه .

( ٦ ) تقدم تخرج الحديث صفحة ( ١٠٢٩ ) .

( ٧ ) ج ( لفظه ) ساقطه .

واما الجواب عن حديث عبد الله بن مسعود : ( شهدت تحريم النبيذ كما شهدت )

ثم شهدت تحليلها فحفظت ونسيتم ) ( ١ ) فمن وجهين :

احدهما : ان من أحل النبيذ لم يعترف بتحريمه قبله ، ومن حرّمه لم يدع

احلاله بعده ، فلم يكن فيه دليل .

والثاني : ان المراد به النهي عن الأوعية :

فقد روى أبو هريرة : ( ان النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن

الأوعية الا وعا يوكا ) ( ٢ ) .

وما قدمناه من النهي عن الدباء والحنتم والمزفت ، واباح مايوكا ( ٣ )

من أوعية الأديم .

ثم اختلف أصحابه في ( ٤ ) النهي عن ( ٥ ) هذه الظروف بعد تحريم السكر هل

نسخ أم لا ؟ ( ٦ )

فذهب عمر بن الخطاب ، وعائشة ، وعبد الله بن عمر ، وأبو هريرة : الى بقائها

( ١ ) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١٠٣٠ ) .

( ٢ ) ك ه ن ( بوكا ) .

الحديث رواه أحمد في ( مسنده ) من طريق وكيع ، عن أبان بن صمعة ، عن

زينب ابنة النعمان ، عن أبي هريرة قال : ( نهى رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - عن الأوعية الا وعا يوكا رأسه ) .

قلت : في اسناده - أبان بن صمعة - اختلط بآخره . . .

: وفي اسناده أيضا : - زينب ابنة النعمان - قال ابن حجر : زينة بموحدين ،

وقيل : بنون بنت النعمان ، عن أبي هريرة ، عنها أبان بن صمعة ،

لا تعرف . . .

انظر : ( مسند أحمد ٤٤٥ / ٢ ) ( تهذيب التهذيب ٩٥ / ١ ) ( تعجيل المنفعة

٣٦٥ ) .

( ٣ ) ج ( ما يوكي ) .

( ٤ ) ك ه ن ( عن ) .

( ٥ ) ك ه ن ( في ) .

( ٦ ) ج ( أولا ؟ ) .

على التحريم فيما لم يسكر • (١)

فقال عمر : ( لأن تختلف الا سنة في جوفى (٢) أحب الى من (٣) أن أشرب

نبيذ الجر ) • (٤)

وقال (٥) أبو هريرة : ( اجتنبوا الحناتم والنقيير ) • (٦)

(١) قال ابن حزم : وقد ثبت على تحريم ما صح النهى عنه من ذلك : عمر بن الخطاب ،

وعلى ، وابن عمر ، وأبو سعيد الخدرى •

انظر : ( المحلى ٢٩٨/٨ ) •

(٢) ج • ن ( فى بطنى ) •

(٣) ن ( من ) ساقطه •

(٤) ج • ن ( الجر ) •

والحديث رواه أحمد فى ( الأشربة ) من طريق غالب التمار عن عبد الله ابن أبى

تميم ، ان عمر بن الخطاب قال : ( لان تختلف الا سنة في جوفى أحب الى

من أن أشرب نبيذ الجر ) •

وروى عبد الرزاق فى ( مصنفه ) وابن حزم فى ( الأشربة ) من طريق معمر ، عن

قتادة أن عمر بن الخطاب قال : ( لأن أشرب قمحا من ماء محمى يحرق ما

أحرق ويبقى ما أبقي أحب الى من أن أشرب نبيذ الجر ) •

وذكره المتقى الهندى فى ( الكنز ) بنحو ما رواه ابن حزم ، ورمز لكونه مخرجا عند

عبد الرزاق فى ( مصنفه ) وابن أبى الدنيا فى ( ذم المسكر ) وابن جرير •

انظر : ( الأشربة ٨٨ ) ( المحلى ٢٦٥/٨ ) ( كنز العمال ٥١٦/٥ ) •

(٥) ج • ن ( فقال ) •

(٦) رواه كل من : مسلم ، والطحاوى فى ( الأشربة ) والشافعى فى ( مسنده ، والام )

والحميدى فى ( مسنده ) من طريق الزهرى ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة

أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لا تتبذوا فى الدباء والمزفت )

قال : ثم يقول أبو هريرة : ( واجتنبوا الحناتم والنقيير ) •

انظر : ( صحيح مسلم ٩٢/٦ ) ( شرح معانى الآثار ٢٢٦/٤ ) ( الام ١٧٩/٦ )

( بدائع المنن ٤٣٦/٢ ) ( مسند الحميدى ٤٦٣/٢ ) •

وقالت عائشة - رضی الله عنها - : ( اشرب ( ١ ) في سقايلا ( ٢ ) على

فيه ( ٣ ) أي يشد .

وذهب عبد الله بن مسعود وجمهور الصحابة : الى اباحتها فيما لم يسكر ونسخ

تحريمها . - وهو الصحيح - ( ٤ )

لما روى ( ٥ ) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال : ( ان الظروف

لا تحرم شيئا فاشربوا في كل وعاء ، ولا تشربوا مسكرا ) ( ٦ )

( ١ ) ج ، ن ( اشرب ) ساقطه .

( ٢ ) ك ، ن ( ثلاث ) .

( ٣ ) رواه الامام أحمد في ( مسنده ) من طريق جعفر بن كيسان ، عن أمية القيسية

قالت : سمعت عائشة تقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

( لا تشربوا الا فيما أوكى عليه ) .

قال ابن حجر : أمية القيسية لا تعرف .

وروى أحمد في ( مسنده ) من طريق القاسم بن الفضل ، عن ثامة بن حزن

القشيري قال : سألت عائشة عن النبيذ فقالت : ( قدم وفد عبد القيس

على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنهاهم أن ينبذوا في الدبسا

والنقيير والمقير والحنتم ، ودعت جارية حبشية ، فقالت لي : سل هذه فانها

كانت تنبذ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سقاء من الليل اوكتنه

واعلقه فاذا أصبح شرب منه ) .

انظر : ( مسند احمد ٧٢/٦ ، ١٣١٥ ) ( تعجيل المنفعة ٣٦٣ ) .

( ٤ ) انظر : ( معالم السنن ٩٣/٤ ) ( عمدة القاري ١٧٨/٢١ ) ( فتح الباري ٥٨/١٠ )

( روضة الطالبين ١٠/١٦٨ ) .

( ٥ ) ن ( بما روى ) .

( ٦ ) رواه كل من : مسلم ، والترمذي ، والبيهقي ، وابن الجارود في ( الاشربة ) وأحمد

في ( مسنده ) من طريق علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه أن رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( نهيتكم عن الظروف ، وان الظروف

أو ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرمه ، وكل مسكر حرام )

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . . . . .

وروى محارب بن دثار (١) عن ابن بريدة ، عن أبيه أن رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - قال : ( نهيتكم عن ثلاث وأنا أمركم (٢) بهن : نهيتكم  
عن زيارة القبور فزورها ، فان زيارتها تذكرة • ونهيتكم عن الأشرية أن  
تشربوا (٣) الا في ظرف (٤) الأدم (٥) ، فاشربوا في كل وعاء غير أن  
لا تشربوا مسكرا • ونهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تأكلوها بعد ثلاث ،  
فكلوا واستمتعوا ) • (٦)

وتأثير نسخ الشرب في هذه الاوعية في الكراهية دون التحريم (٧) •

فمن ذهب الى أنها غير منسوخة : كره ان يشرب منها الا مالا يسكر •

== ورواه الامام مسلم في ( الأشرية ) من طريق محارب بن دثار ، عن عبد الله بن  
بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( نهيتكم  
عن النبيذ الا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ، ولا تشربوا مسكرا ) •  
انظر : ( صحيح مسلم ٩٨/٦ ) ( سنن الترمذى ١٩٦/٣ ) ( سنن البيهقي ٣١١/٨ )  
( منتقى ابن الجارود ٢٩٢ ) ( مسند أحمد ٣٥٦/٥ ) •

(١) ن ( ديار ) •

(٢) ج ( امرتكم ) •

(٣) ج ( ان لا تشربوا ) •

(٤) ن ( طرق ) •

(٥) ج ( من الأدم ) •

(٦) الحديث رواه الامام النسائي ، وأبو داود في ( الأشرية ) •

زاد فيه أبو داود : ( فكلوا واستمتعوا بها في أسفاركم ) •

وروى كل من : مسلم ، والبيهقي ، والبخارى في ( الأشرية ) جزء منه ، من طريق  
محارب بن دثار ، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - : كنت نهيتكم عن الأشرية في ظروف الادم ، فاشربوا في كل  
وعاء غير أن لا تشربوا مسكرا • • •

انظر : ( سنن أبي داود ٢٩٨/٢ ) ( سنن النسائي ٣١١/٨ ) ( صحيح مسلم

٩٨/٦ ) ( سنن البيهقي ٣١١/٨ ) ( شرح السنة ٣٦٧/١١ ) •

(٧) ن ( تحريم ) •



ومن قال هي منسوخة : لم يكره شرب ما لا يسكر منها • وهو مذهب الشافعى فى

الجديد • (١) والأول مذهبه فى القديم •

واما الجواب عن آثار (٢) الصحابة : فقد روينا عنهم ما يخالفه • وهو أصح

اسنادا (٣) وأشبه بأفعالهم • وتشدد دهم فى دين الله • واجتناب (٤)

محظوراته (٥) •

وشرب عمر من اداة (٦) حد (٧) شاربها • فلأن عمر شرب (٨) قبل اسكارها •

وشرب الرجل بعد اسكارها • (٩)

وما ذكره من شرب ابن أبى ليلى عند على بن أبى طالب • فلا يجوز ان يحكا (١٠)

مثله •

واما الجواب عن استدلالهم من المعانى : بأنه لما انتفى عن النبذ حكم الخمر فى

تكفير مستحله انتفى عنه حكم الخمر فى الاسم والتحريم • فمن ثلاثة أوجه :

احدها : انه ليس المراد (١١) اذا افترقا فى حكم يجب ان يفترقا فى كل حكم •

الا ترى أنهما قد استويا فى تحريم الكثير وافترقا عنده فى تحريم اليسير •

(١) انظر : ( شرح النووى على مسلم ١/١٨٦ ) •

(٢) ج ( آثار ) ساقطه • ن ( عن آثار ) ساقطه •

(٣) ن ( اسناده ) •

(٤) ج ( واجتنابا ) ن ( واجتنابه ) •

(٥) ن ( فى طوراته ) •

(٦) ج • ن ( مزادة ) •

(٧) ن ( من ) •

(٨) ن ( شرب ) ساقطه •

(٩) انظر : ( شرح مختصر المزنى ٩/١٧١ ) •

(١٠) ج ( يحكى ) •

(١١) ك ( المراد ) ساقطه •



ولم يكن الفرق بين اليسير مانعا من التساوى فى الكثير، كذلك (١) لا يكون

افتراقهما فى التكفير موجبا لافتراقهما فى التحريم .

والثانى : انه ليس يمتنع ان يقع التساوى فى التحريم مع الافتراق فى التكفير .

الا ترى ان الكبائر والصغائر يستويان فى التحريم ويفترقان فى التكفير ،

فيكفر باستحلال (٢) الكبائر ولا يكفر (٣) باستحلال الصغائر . كذلك

الخمير والنبيذ لا يمتنع (٤) افتراقهما فى التكفير واستوائهما (٥) فى

التحريم .

والثالث : انه ليس التكفير علة التحريم حتى يستدل بزوال التكفير فى استحلال

النبيذ على (٦) اباحته ، كما دل التكفير فى استباحة الخمير على تحريمه ،

وانما العلة فى التكفير ارتفاع الشبهة عما استحلت من الحرام ، وهذا موجود

فى الخمير ومعدوم فى النبيذ .

كما يقول أبو حنيفة : ان النبيذ النقي (٧) محرم (٨) ولا يكفر مستحله . (٩)

واما الجواب عن استدلالهم (١٠) بأن ما عمت به البلوى يجب ان يكون مستفيضا ،

فمن ثلاثة أوجه :

(١) ج ( لذلك ) .

(٢) ن ( فى استحلال ) .

(٣) ن ( فلا يكفر ) .

(٤) ج ( لا يمتنع ) .

(٥) ن ( واستويا ) .

(٦) ن ( فى ) .

(٧) ج ( الذى ) .

(٨) ج ( يحرم ) .

(٩) انظر : ( الهداية ١١٠ / ٤ ) ( البحر الرائق ٢٤٨ / ٨ ) فتاوى قاضى خان

٢٣٠ / ٣ .

(١٠) ك ( عن استدلالهم ) ساقطه .

أحدها : ان الاستفاضة يجب ان تكون في البيان لا في النقل ، وقد استفاض

البيان ، لان ( ١ ) رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمر  
مناديه ( ٢ ) فنادى به ، وقد أخبر أبو طلحة ( بتحريم النبيذ ) ( ٣ )  
وهو على شرابه فأمر أنسا بآراسته ( ٤ ) .

والثاني : ان النقل والبيان معا مستفيضان ( ٥ ) ، وانما وقع الخلاف في

التأويل لا في البيان .

والثالث : ان بيانه مأخوذ ( ٦ ) من نص الكتاب في قوله : ( إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ  
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) ( ٧ )

فأجزاء بيان الكتاب عن الاستفاضة في بيان السنة .

واما الجواب عن استدلالهم : بأن تحريم ما ثبت تحليله نسخ ، والنسخ لا يصح

الا بالنص المستفيض المتواتر ، فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : ان تحريم النبيذ ابتداء شرع وليس بنسخ ( ٨ ) ، لانهم كانوا في

صدر الاسلام مستديمين لاستباحتها ( ٩ ) من قبل ، فجاء الشرع

بتحريمها ، ( وما هذه سبيله ) ( ١٠ ) يجوز اثبات حكمه بأخبار الاحاد ،

( ١ ) ج ( ان ) .

( ٢ ) ج ( مناديا ) .

( ٣ ) ك ( بالنداء ) ن ( بتحريم ) ساقطه .

( ٤ ) ن ( فأمر أنسا بأراسته ) .

( ٥ ) ن ( مستفيضا ) .

( ٦ ) ج ( موجود ) .

( ٧ ) سورة المائدة الآية ( ٩٠ ) .

( ٨ ) ن ( نسخ ) .

( ٩ ) ج هـ ( لاستباحتها ) .

( ١٠ ) ج ( وما هذا حكمه ) .

كما : ( نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير ) • ( ١ )

• ويجوز اثباته بالقياس كما جاز اثبات الربا فى الارز قياسا على البر •

والثانى : انه لو كان نسخا لكان مأخوذا من تحريم الخمر فى القرآن وهو —

نص مستفيض •

والثالث : انه لا يمتنع ( ٢ ) — وان لم يدخل فى آية الخمر — ان ينسخ بما

يستفيض بيانه ( وان لم يستفيض نقله ) ( ٣ ) • كما حولت القبلة الى

الكعبة وأهل قباء فى الصلاة الى بيت المقدس • فأتاهم من أخبرهم

بنسخها وتحولها الى الكعبة • فاستداروا اليها وعملوا على قوله وهو

واحد • ( ٤ )

( ١ ) روى ابن ماجه • والنسائى فى ( الصيد ) وأبو داود فى ( الأطعمة ) من طريق

ميمون بن مهران • عن سعيد بن جبير • عن ابن عباس قال : نهى رسول

الله — صلى الله عليه وسلم — يوم خيبر عن أكل كل ذى ناب من السباع •

وعن كل ذى مخلب من الطير •

ورواه الترمذى فى ( الصيد ) من طريق يحيى بن أبى كثير • عن أبى سلمة • عن

جابر قال : حرم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يعنى يوم خيبر الحمر

الأنسية • ولحوم البغال وكل ذى ناب من السباع وذى مخلب من الطير • • •

قال الترمذى : وفى الباب عن أبى هريرة • وعرياض بن سارية • وابن عباس •

وحديث جابر حديث حسن غريب • • •

ورواه مسلم فى ( الصيد ) وأحمد فى ( مسنده ) من طريق الحكم • عن ميمون بن

مهران • عن ابن عباس — رضى الله عنه — •

انظر : ( سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ ) ( سنن النسائى ٢٠٦/٧ ) ( سنن أبى

داود ٣٢٠/٢ ) ( سنن الترمذى ١٩/٣ ) ( صحيح مسلم ٦٠/٦ ) ( مسند

أحمد ٢٨٩/١ ) •

( ٢ ) ن ( انه لا يمتنع ) •

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط فى ( ج ) •

( ٤ ) انظر : ( شرح مختصر المزنى ١٧١/٩ • ١٧٢ ) •

واما الجواب عن استدلالهم بان ما عمت به البلوى ( ١ ) يجب ( ١ ) أن يعم بيانه ،

فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : ان هذا أصل ( ٢ ) مختلف فيه فلا نسله ، ويجوز ان يكون بيان

ما تعم به البلوى ( ٣ ) مبلفا ( ٤ ) من اخبار الاحاد ، كما ان

تحريم ( ٥ ) الكلام فى الصلاة مما تعم به البلوى وهو من أخبار الاحاد .

والثانى : انه لما كان ملحقا بالخرصا راما داخلا فى اسمه فهو ( ٦ ) نص ،

واما ان يكون مشاركا له فى المعنى فهو ( ٧ ) فرع لأصل عم بيانه ،

فصار بيان الفرع عاما كأصله .

والثالث : انه لما لم يمنع هذا من تحريم النبيذ النى " عنده " ، لم يمنع مسن

تحريم ( ٨ ) المطبوخ عندنا .

واما الجواب عن استدلاله بان النبيذ بالمدينة أكثر فهو ( ٩ ) الى بيان تحريمه

أجوب ، فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : ان من جعل النبيذ داخلا فى اسم الخمر فقد جعل العموم مشتملا

عليهما . - وهو اصح وجهى أصحابنا - فزال ( ١٠ ) به الاستدلال .

( ١ ) ج ( وجب ) .

( ٢ ) ج ( الاصل ) .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط فى ( ن ) .

( ٤ ) ك ، ن ( خاصا ) .

( ٥ ) ج ( يحرم ) .

( ٦ ) ج ( وهو ) .

( ٧ ) ج ( وهو ) .

( ٨ ) ن ( تحريم ) ساقطه .

( ٩ ) ك ( وهم ) ن ( فهو ) ساقطه .

( ١٠ ) ج ( وزال ) ن ( وال ) .

والثاني : ان بيان (١) تحريمها (٢) لم يكن مقصورا على أهل المدينة بل

هو لجميع الخلق ، ولئن كان النبيذ بالمدينة أكثر من الخمر ، فان

الخمر بالشام وفارس أكثر من النبيذ ، والبعيد أحوج الى عموم

البيان من القريب ..

والثالث : ان في تحريم القليل تنبيها على الكثير ، فجاز الاقتصار عليه . (٣)

واما الجواب عن استدلالهم (٤) بان الله تعالى لم (٥) يحرم شيئا الا وأغنى (٦)

عنه بمباح من جنسه ، فمن وجهين :

احدهما : انه لما حرم السكر (٧) ولم يغنى عنه بمباح (٨) من جنسه .

• جاز ان يحرم (٩) المسكر ( وان لم يغنى عنه بمباح من جنسه ) (١٠) .

والثاني : ان الله تعالى قد أباح من جنسه ما لا يسكر ، فأغنى عن المسكر .

واما الجواب عن استدلالهم بالترغيب بهما في الجنة ، فمن وجهين :

احدهما : انهم قد عرفوا لذتهما (١١) قبل التحريم ، فاستغنوا بها عن

المعرفة بعد التحريم .

(١) ن ( بيانه ) .

(٢) ن ( لتحريمها ) .

(٣) انظر : ( النكت ل ٢٨٣ ) ( شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٧١ ) .

(٤) ج ( استدلاله ) .

(٥) ج ( لم ) ساقطه .

(٦) ن ( الا وأغنى ) .

(٧) ك ( المسكر ) ن ( والسكران ) .

(٨) ن ( مباح ) .

(٩) ج ( جاز تحريم ) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

(١١) ك ( لذتها ) .

والثانى : ان خمر الجنة غير مسكر ، لان الله تعالى قد وصفها بان لا غول

فيها ولا تأثيم . ( ١ )

اى : لا تفتال عقولهم بالسكر ولا ياثمون بارتكاب الحظر . ( ٢ )

-----  
( ١ ) قال الله تعالى : ( يتنازعون فيها كأسا لا لغو فيها ولا تأثيم - الطور الاية

٢٣ - ) .

( ٢ ) انظر : ( شرح مختصر المزنى ٩ / ١٧٢ ) ( النكت ل ٢٨٣ ) .

٨٨ مسألة

قال الشافعي : وفيه (١) الحد قياسا على الخمر . (٢)

اما شارب الخمر : فعليه الحد سكر منه أو لم يسكر . وقد دللنا عليه .  
واما شارب النبيذ : فان سكر منه حد في قول الجميع ، وان لم يسكر منه  
حد في قول من حرمه ، ولم يحد في قول من أحله . وقد دللنا على  
تحريمه ، فوجب فيه الحد كالخمر .

وهما في الحد سواء ، وان كان الخمر أغلظ مأثما ، كما ان الحد في الخمر يستوي  
فيه من سكر منه ومن لم يسكر ، وان كان السكر أغلظ مأثما .  
— فهذا حكم الحد (٣) —

فاما التكفير : فلا يكفر مستحل النبيذ ، ويكفر مستحل الخمر .

— وقد مضى وجه الفرق بينهما — (٤)

واما التفسيق : فيفسق شارب الخمر في قليلها وكثيرها ، واما شارب النبيذ  
فيفسق في كثيره (٥) المسكر ، وتفسيقه في قليله معتبر بحال شربه (٦) .  
فان تأول في شربه : اما باجتهاد نفسه ان كان من أهل الاجتهاد ، أو بفتيا  
فقيه من أهل الاجتهاد لم يفسق وان حد .  
وان شربه غير متأول : فسق وحده .

(١) ن ( وفي ) .

(٢) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٥ / ٨ ) .

(٣) ج ، ن ( الخمر ) .

(٤) انظر صفحة ( ١٠١١ ) .

(٥) ن ( كثير ) .

(٦) ج ( بحال الشارب ) .

فأستوى (١) حده في الحالين ، وان افترق بفسقه (٢) فيهما • (٣)

(١) ج ( واستوى ) •

(٢) ن ( تفسيقه ) •

(٣) قال الامام الشافعى - رحمه الله - : من شرب من الخمر شيئاً وهو يعرفها -

خمراً ، والخمر : العنب الذى لا يخالطه ماء ، ولا يطبخ بنار ويعتق حتى يسكر ، هذا مردود الشهادة •

لأن تحريمها نص في كتاب الله - عز وجل - سكر أو لم يسكر... ومن شرب ما سواها من الأشربة من المنصف والخليطين أو مما سوى ذلك كما زال أن يكون خمراً وان كان يسكر كثيره ، فهو عندنا مخطىء بشربه ثم به ، ولا أرد به شهادته ، وليس بأكثر مما أجزنا عليه شهادته من استحلال الدم المحرم عندنا ، والمال المحرم عندنا ، والفروج المحرم عندنا ، ما لم يكن يسكر منه • فإذا سكر منه فشهادته مردودة من قبل أن السكر محرم عند جميع أهل الاسلام ، إلا أنه قد حكى لى عن فرقة أنها لا تحرمه وليست من أهل العلم •

وقال الامام الشيرازى : ومن شرب قليلاً من النبيذ لم يفسق ولم ترد شهادته •

ومن أصحابنا من قال : ان كان يعتقد تحريمه فسق وردت شهادته •

- والمذهب الاول - •

لان استحلال الشيء أعظم من فعله بدليل أن من استحل الزنا كفره ولو فعله لم يكفر... فاذا لم ترد شهادة من استحل القليل من النبيذ فلا ين لا يرد شربه أولى ، ويجب عليه الحد •

وقال المزنى - رحمه الله - : لا يجب ، كما لا ترد شهادته •

وهذا خطأ : لأن الحد للردع ، والنبيذ كالخمر في الحاجة الى الردع ، لانه يشتمى كما يشتمى الخمر ، ورد الشهادة لارتكاب كبيرة ، لأنه اذا أقدم على كبيرة أقدم على شهادة الزور ، وشرب النبيذ ليس بكبيرة ، لانه مختلف في تحريمه ، وليس من أقدم على مختلف فيه كمن أقدم على شهادة الزور ، وهى من الكبار •

انظر : ( الام ٢٠٦/٦ ) ( المذهب ٣٢٦/٢ ) •



وقال مالك : يفسق في الحالين كما يحد فيهما ، ولا يبقى مع وجوب حده

عدالة . ( ١ )

ودلينا : هو ان ( شرب ما اختلف فيه ) ( ٢ ) لا يوجب الفسق اذا تأول

كشارب لبن الابن .

ولان العدالة لا تمنع من وجوب الحد اذا تاب بعد شربه وقبل حده ،

فانه يحد وهو عدل ، كذلك لا يمنع ( ٣ ) ان يجب الحد عليه ( ٤ )

وهو عدل تسوية بين حال ( ٥ ) الابتداء والانتها . ( ٦ )

والفرق بين الحد والتفسيق في التأويل : ان ( ٧ ) الحد موضوع للزجر ، فاستوى

فيه حال المتأول وغير المتأول .

( والتفسيق مختص بالخطر ، فافترق فيه حكم المتأول وغير المتأول ) . ( ٨ )

-----

( ١ ) قال ابن عبد البر : وأما من سكر من النبيذ أو غيره من الأشرية ففاسق مـردود

الشهادة عند الجميع . وكلهم يرى عليه الحد في ذلك .

انظر : ( الكافي ٨٩٦/٢ ) وايضا : ( المنتقى ٢٠٧/٥ ) ( بداية المجتهد

٤٧٩/٢ ) ( حاشية الدسوقي ٣١٣/٤ ) .

( ٢ ) ج هـ ( شربها مختلف فيه ) .

( ٣ ) ن ( لا يمنع ) .

( ٤ ) ج هـ ( عليه ) ساقطه .

( ٥ ) ج ( حالي ) .

( ٦ ) ن ( والابتداء ) .

( ٧ ) ن ( لان ) .

( ٨ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .

مسألة

٨٩-

قال الشافعي : ولا يحد (١) الا بأن يقول : (٢) ( شربت الخمر ، أو يشهد عليه به ، أو يقول : ) (٣) شربت (٤) ما يسكر (٥) ، أو يشرب (٦) من اناء واحد هو ونفسه ، فيسكر بعضهم ، فيدل (٧) على ان الشراب مسكر .

واحتج بأن علي بن أبي طالب قال : ( لا أوتي بأحد (٨) شرب خمر أو نبيذ مسكرا (٩) الا جلده الحد ) (١٠) - وهذا صحيح -  
إذا ثبت وجوب الحد في شرب (١١) كل مسكر من خمر أو نبيذ ، فثبت شربه للمسكر يكون بأربعة أوجه ذكرها الشافعي ها هنا :

أحدها : ان يعترف (١٢) بشرب المسكر ( فيلزمه حكم اعترافه .  
والثاني : ان يشهد عليه شاهدان بشرب المسكر (١٣) ، فيحكم عليه بالشهادة ، ولا يلزم سؤال الشاهدين عن وصف الشهادة في شرب المسكر ، وان لزم شهود الزنا سؤالهم عن صفة الزنا .

- 
- (١) ك هـ ( لا يحد ) .
  - (٢) ج ( نقول ) .
  - (٣) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .
  - (٤) ج هـ ( شربته ) .
  - (٥) ج ( مسكرا ) ن ( ليسكر ) .
  - (٦) ج ( ويشرب ) .
  - (٧) ن ( فدل ) .
  - (٨) ج ( برجل ) .
  - (٩) ك هـ ( أسكر ) .
  - (١٠) انظر : ( مختصر المزي ٢٦٥ / ٨ ) ( الام ١٤٤ / ٦ ) .
  - (١١) ج ( شرب ) ساقطه .
  - (١٢) ج ( يقذف ) .
  - (١٣) ما بين القوسين ساقط في ( ج هـ ) .

والفسق (١) بينهما : ان (٢) الزنا ينطلق على ما يوجب الحد وما لا

يوجبته (٣) .

وشرب المسكر لا ينطلق الا (٤) على ما يوجب (٥) الحد . (٦)

والثالث : ان يشرب شرابا يسكر منه ، ( فيعلم انه شرب مسكرا .

والرابع : ان يشرب هو وجماعة من شراب يسكر منه ) (٧) بعضهم ، فيعلم بسكر

بعضهم ان جميعهم شرب مسكرا .

فاذا ثبت شربه للمسكر بأحد هذه الوجوه الأربعة ، كان وجوب حده بعد شربه

معتبرا بأربعة شروط :

أحدها : ان يعلم ان الشراب مسكر ، فان (٨) لم يعلم فلا حد عليه . (٩)

والثاني : ان يشربه مختارا ، فان أكره على شربه فلا حد عليه . (١٠)

(١) ك ( للفرق ) ن ( الفرق ) .

(٢) ك هـ ن ( بان ) .

(٣) ك هـ ن ( ولا يوجبته ) .

(٤) ك هـ ن ( الا ) ساقطه .

(٥) ك هـ ن ( ما لا يوجب ) .

(٦) انظر : ( بحر المذهب ١٠/١١٧ ) ( الشامل ٦/١٣٤ ) ( شرح مختصر المزني

٩/١٧٣ ) .

(٧) ما بين القوسين ساقط في ( ج هـ ن ) .

(٨) ج ( وان ) .

(٩) قال الامام النووي : ولو شرب خمرا وهو يظن أنه يشرب غير مسكر من جنسه : فلا حد ،

وان سكر منه لم يلزمه قضاء الصلوات كالمغص عليه .

وان علم أنه من جنس المسكر ، وظن أن ذلك القدر لا يسكر : حد ، ولزمه قضاء الصلوات

الفائتة في السكر .

انظر : ( روضة الطالبين ١٠/١٢٠ ) وايضا : ( بحر المذهب ١٠/١١٧ ) .

(١٠) قال الامام النووي : والمذهب أنه لا يحد من أكره حتى شرب . . . . .

وذكر ابن كج فيه وجهين . . . .

انظر : ( روضة الطالبين ١٠/١٦٩ ) وايضا : ( فتح العزيز ١٢/١٢٩ ) ( كفاية

النبية ١٣/١٥٠ ) ( شرح مختصر المزني ٩/١٧٣ ) .

والثالث : ان يكون عالما بتحريم المسكر ( ١ ) ، فان لم يعلم به لقرب عهده

بالاسلام : فلا حد عليه .

والرابع : ان لا تدعوه ضرورة الى شربه ، فان اضطر ( ٢ ) اليه ( لشدة عطش ) ( ٣ )

أو تداوى به من ( ٤ ) مرض لا يجد الطب ( ٥ ) من شربه : فلا حد ( ٦ )

عليه ، وان كان شربه في هاتين الحالتين مختلف فيه . ( ٧ )

فاذا استكملت فيه هذه الشروط الأربعة وجب عليه الحد .

( ١ ) ج ( السكر ) .

( ٢ ) ج هـ ( احضر ) .

( ٣ ) ج هـ ( فشربه من عطش )

( ٤ ) ك هـ ( به من ) ساقطه .

( ٥ ) ج ( الطلب ) ك ( لا يوجد له الطب ) ن ( لا يوجد له الطلب ) .

( ٦ ) ن ( ولا حد ) .

( ٧ ) قال النووي : وأما شربها للتداوى والعطش والجوع اذا لم يجد غيرها ، ففيه  
أوجه :

أصحها والمنصوص وقول الأكثرين : لا يجوز لعموم النهي ، ولان بعضها يدعوا  
الى بعض .

والثاني : يجوز ، كما يجوز شرب البول والدم لذلك وكما يتداوى بالنجاسات ،  
كلحم الحية والسرطان والمعجون فيه خمر .

والثالث : يجوز للتداوى دون العطش والجوع ، ورجحه الروايات .

والرابع : عكسه ، لأن دفع العطش موثوق به في الحال ، وهذا هو الصحيح

عند الامام ، ونقل اتفاق الأصحاب على تحريم التداوى .

والخامس : يجوز للعطش دون الجوع ، لأنها تحرق كبد الجائع .

ثم الخلاف في التداوى مخصوص بالقليل الذي لا يسكر .

ويشترط خبر طبيب مسلم ، أو معرفة المتداوى ان عرف .

ويشترط أن لا يجد ما يقوم مقامها . . . . . =

٨٩ / ١ - فصل

ولا يحد برائحة المسكر من فمه ، ولا (١) اذا تقيأ مسكرا . (٢)

وقال مالك : أحده برائحة المسكر وتقي (٣) المسكر . (٤)

استدللا : بان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال في ما عـزـ:

( استنكهوه ) (٥) فجعل للرائحة حكما .

=====

ويعتبر هذان الشرطان في تناول سائر الأعيان النجسة ...

انظر: ( روضة الطالبين ١٠/١٦٩ ) وايضا : ( فتح العزيز ١٢/١٢٩ )

( كفاية النبيه ١٣/١٥٠ ) .

(١) ن ( لا ) ساقطه .

(٢) انظر: ( الشامل ٦/١٣٤ ) ( شرح مختصر المزني ٩/١٧٣ ) ( البيهقي ١٠/١٦٧ )

(٣) ك ( وقفي ) .

(٤) قال الامام ابن جزى : ما يثبت به الحد هو الاعتراف أو شهادة رجلين على الشرب ،

ويلحق بذلك أن تشتم عليه رائحة الشراب خلافا لهما ، ويشهد بذلك من

يعرفها ، ويكفي في استنهاك الرائحة شاهد واحد ، لانه من باب الخبر ...

انظر: ( قوانين الاحكام ٣٩١ ) وايضا : ( الذخيرة ٦/٧٤ ) ( اسهل

المدارك ٣/١٧٦ ) ( الكافي ٢/١٠٧٩ ) ( الفواكه الدواني ٢/٢٩٠ ) .

(٥) رواه الامام البزار في ( الحدود ) من طريق العباس بن عبد العظيم ، عن يحيى

بن يعلى بن الحارث المحاربي ، عن أبيه ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ،

عن أبيه قال : جاء ما عز بن مالك الى النبي - صلى الله عليه وسلم -

فردّه ثم قال : استنكهوه ، فاستنكهوه ، ثم رجم ...

قال البزار: لا نعلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال : استنكهوه ، الا

في حديث يحيى بن يعلى ...

قال الهيثمي : رواه البزار ورجال رجال الصحيح ....

ولان عمر بن الخطاب حد ابنه عبيد الله بالرائحة (١) .

ولان : ( عثمان بن عفان حد الوليد بن عقبة بن أبي معيط (٢) في الخمر (٣) )

بشاهدين ، شهد أحدهما (٤) أنه شربها ، وشهد الآخر أنه تقيها ،

فقال عثمان : ما تقيها حتى شربها (٥) .

ولانه لما جازان يستدل (٦) برائحة الخمر عند مشاهدتها فيعلم (٧) بالرائحة

ورواه أبو داود في ( الحدود ) من طريق علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن

أبيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - استنكه ماعزاً .

ورواه مسلم ، والبيهقي ، والدارقطني في ( الحدود ) - بالاسناد المتكسر -

في حديث طويل ، جاء فيه : فسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

أبه جنون فأخبر أنه ليس بمجنون ، فقال : أشرب خمرًا ؟ فقام رجلاً

فاستنكه فلم يجد منه ريح خمر . . .

انظر : ( كشف الاستار ٢/٢٢٢ ) ( مجمع الزوائد ٦/٢٧٩ ) ( سنن أبي داود

٢/٤٦٠ ) ( صحيح مسلم ٥/١١٩ ) ( سنن الدارقطني ٣/٩٢ ) ( سنن

البيهقي ٨/٢١٤ ) .

(١) تقدم تخرج الخبر صفحة ( ١٠٦٨ ) .

(٢) أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط ( ٠٠ - ٦١ هـ ) .

أخو عثمان بن عفان لأبيه ، أسلم يوم فتح مكة ، وبعثه رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - على صدقات بني المصطلق . . . ثم ولاه عمر بن الخطاب صدقات

بني تغلب . . . وولاه عثمان الكوفة ثم عزله لشربه الخمر . . . اعتزل الفتنة بين

على ومعاوية . . . مات بالرقعة . . .

انظر ترجمته في : ( الاصابة ٣/٦٣٧ ) ( الكامل - للمبرد - ٣/٢٧٧ ) ( نهاية

الأرب ١٧/٣٤٩ ) ( الفتح ٢/٣٥٣ ) ( الطبقات الكبرى ٦/٢٤ ) ( الكاشف

٣/٢٤٠ ) ( الاستيعاب ٣/٦٣١ ) .

(٣) ج ( بن أبي معيط في الخمر ) ساقطه .

(٤) ج ( شهد الواحد ) .

(٥) سوفياتي تخرج الحديث صفحة ( ١١٣٤ ) .

(٦) ك عن ( يستدرك ) .

(٧) ج ن ( فتعلم ) .

- أنها خمر ، جاز (١) ان يستدل (٢) عليها (٣) بعد شربها بالرائحة . (٤)
- ودليلنا : قوله تعالى : ( وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ) (٥) وليس له بالرائحة علم متحقق (٦) ، فلم يجوز ان يحكم به .
- ولانه يجوز (٧) ان يكون تفضيل بالخمير ثم مجها ولم يشربها ، فلم تدل رائحتها من فمه على شربها .
- ولانه ربما اكره على شربها .
- ولان رائحة الخمر مشتركة ، قد يجوز ان توجد (٨) مثلها في أكل النبق وبعض الفواكه ، فلم يقطع به عليها .
- ولان (٩) رائحة الخمر قد توجد في كثير من الاشربة المباحة (١٠) كشراب التفاح والسفرجل ، ورب (١١) الفواكه ، فلم يجوز ان يقطع بالرائحة عليها اذا غابت لاشتراكها ، وان (١٢) جاز ان يقطع بالرائحة عليها اذا شوهدت ، لان مشاهدة جسمها ينفي عنها (١٣) ظنون الاشتباه ، وفي هذا دليل وانفصال .

- 
- (١) ك ( جاز ) ساقطه .
- (٢) ك هـ ( يستدرك ) .
- (٣) ك هـ ( بالرائحة ) .
- (٤) ك هـ ( بالرائحة ) ساقطه .
- (٥) سورة الاسراء الاية (٣٦) .
- (٦) ج ( يتحققه ) ن ( فيحققه ) .
- (٧) ن ( ولا يجوز ) .
- (٨) ك ( يوجد ) .
- (٩) ن ( لان ) .
- (١٠) ج ( المباحة ) ساقطه .
- (١١) ن هـ ج ( ورب ) .
- (١٢) ن ( فان ) .
- (١٣) ج ( عنها ) ساقطه . ن ( يبقى على ) .

فأما أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - باستنكاه ماعز ، فلأنه رآه نائراً  
الشعر متغير اللون ، مقراً بالزنا ، فاشتبهت عليه حاله في ثبات عقله  
أو زواله ( ١ ) ، فأراد اختبار حاله باستنكاهه ، ولم يعلق بالاستنكاه حكماً .  
وأما عمر : فإنه سأل ابنه حين شم منه الرائحة ، فاعترف بشرب الطلاء ، فحده  
باعتراقه .

وأما عثمان : فإنه ( ٢ ) لما ( اقترن بشهادة القبي ) ( ٣ ) شهادة الشرب جاز  
أن يعمل عليها ، وإن كان ضعيفاً .

### ب/ ٨٩ - فصل

ولا يحد السكران حتى يسئل عن سكره ، فيعترف ( ٤ ) بشرب ما يوجب الحد .  
وقال أبو علي بن أبي هريرة : أحده بالسكر ، إلا أن يدعى ما يسقط الحد . ( ٥ )  
- وهذا خطأ - لأن المسكر متردد بين أمرين :  
أحدهما : موجب للحد ( ٦ ) ، وهو أن يشرب الخمر مختاراً مع العلم بها .  
والثاني : غير موجب للحد ، وهو أن يشربها ( ٧ ) مكرهاً عليها أو غير  
عالم بها .

- 
- ( ١ ) ن ( زواله ) .  
( ٢ ) ك ( فلانه ) .  
( ٣ ) ج ( افترقت ) ن ( افترق ) .  
( ٤ ) ن ( فيعترف ) ساقطه .  
( ٥ ) انظر : ( حلية العلماء ٢ / ٢٣٦ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١١٧ ) .  
( ٦ ) ن ( وجوب الحد ) .  
( ٧ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .



فكان ادراء الحد عنه بالشبهة أولى من اثباته بها ، لقول النبي - صلى الله

عليه وسلم - : ( ادراؤ الحدود بالشبهات ) ( ١ ) - والله أعلم - ( ٢ )

( ١ ) ك ( بالشبهة ) .

تقدم تخریج الحديث صفحة ( ٢٠٥ ) .

( ٢ ) قال الامام النووي : ثم صيغة المقر والشاهد إن كانت مفصلة بأن قال : شربت

الخمرة ، أو شربت ما شرب منه غيري فسكر منه ، وأنا به عالم مختاره ، وفصل

الشاهد كذلك ، فذاك .

وان قال : شربت الخمر ، أو ما شربه غيري فشرب منه فسكر منه ، واقتصر عليه ،

أو شهد اثنان أنه شرب الخمر من غير تمرض للعلم والاختيار ، فوجهان :

أحدهما : لاحد ، لاحتمال الجهل والاكراه ، كما لا بد من التفصيل في الزاني ،

- وهذا قال القاضي أبو حامد ، واختاره الامام -

وأصحهما وأشهرهما ، وظاهر النص فيه قطع بعضهم : يجب الحد ، لأن اضافة

الشرب اليه حاصلة ، والأصل عدم الاكراه ،

والظاهر من حال الأكل والشارب العلم بما يشربه ، وصار كالأقرا ر

بالبیع والطلاق وغيرهما . . .

انظر : ( روضة الطالبين ١٠ / ١٢٠ ) وايضا : ( بحر المذهب ١٠ / ١١٧ )

( فتح العزيز ١٢ / ١٣١ ) ( مثنى المحتاج ٤ / ١٩٠ ) .

٩٠ - باب عدد حد الخمر

ومن يموت من ضرب الامام ، ومن حد السلطان

قال الشافعي : أخبرنا الثقة ، عن معمر ( ١ ) عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن أزهر ( ٢ ) قال : ( اتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بشارب ، فقال : أضربوه ( ٣ ) ، فضربوه ( ٤ ) بالأيدى والنعال وأطراف الثياب وحثوا عليه التراب ، ثم قال : بكتوه ، ثم أرسله . . . الفصل . ( ٥ )

- ( ١ ) أبو عمرو معمر بن راشد الأزدي ( ٩٥ - ١٥٣ هـ ) .  
 من الفقهاء المتقنين ، روى عن قتادة ، وعاصم الاحول ، والزهري ، وخلق . .  
 وعنه شعبة ، وابن المبارك ، والثوري . . . وثقه أحمد ، وابن معين ،  
 وابن حبان ، والمجلى . . . مات باليمن ، واختلفوا في سنة وفاته . . .  
 انظر ترجمته في : ( الارشاد ١/ ١٠ ) ( المختصر في طبقات علماء الحديث ل ٢٧ )  
 ( الشذرات ١/ ٢٣٥ ) ( الكاشف ٣/ ١٦٤ ) ( ميزان الاعتدال ٤/ ١٥٤ )  
 ( تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤٥ ) ( تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٠ ) .  
 ( ٢ ) أبو جبير عبد الرحمن بن أزهر الزهري المدني .  
 ابن عم عبد الرحمن بن عوف . شهد غزينا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
 روى عن رسول الله ، وعن جبير بن مطعم . . . وعنه ابنه عبد الله وعبد الحميد ،  
 والزهري . . . قال ابن سعد : بقي الى فتنة ابن الزبير . . . وقال ابن مسعود :  
 مات قبل الحرة . . .  
 انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ٤/ ١٢٤ ) ( الجني والتمديد ٥/ ٢٠٨ )  
 ( الاصابة ٢/ ٣٨٩ ) ( الكاشف ٢/ ١٥٥ ) ( الاستيعاب ٢/ ٤٠٦ ) ( اسد  
 الغابة ٣/ ٢٧٩ ) .

( ٣ ) ن ( أضربوه ) .

( ٤ ) ك ( ضرب ) .

( ٥ ) انظر بقية الحديث والفصل في : ( مختصر المزني ٨/ ٢٦٦ ) .

وسوف يأتي تخرين الحديث في الصفحة التالية . . .

قد ذكرنا وجوب الحد في شرب الخمر وشرب كل مسكر ، سكر الشارب ( ١ ) منه  
أولم يسكر .

فأما صفة الحد : فأصله ما رواه الشافعي بإسناده ، عن عبد الرحمن بن أزهر

قال : ( رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - عام حنين ( ٢ ) يسأل ( ٣ )  
عن رجل خالد ( بن الوليد ، فجريت بين يديه أسأل عن رجل خالد ( ٤ )  
حتى أتاه وقد جرح ، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بشار ، فقال :  
أضربوه ، فضربوه ( ٥ ) بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وحثوا ( ٦ ) عليه  
التراب ، ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : بكتوه ، فبكتوه ثم  
أرسله .

قال : فلما كان أبو بكر سأل من حضر ذلك الضرب ( ٧ ) ، فقومه ( ٨ )  
أربعين ، فضرب أبو بكر في الخمر أربعين حياته ( ٩ ) ، ثم عمر  
- رضي الله عنهما - ثم تتابع الناس في الخمر ، فستشار ، ( ضرب  
ثمانين .

وروي أن عمر استشار ( ١٠ ) الصحابة في حد الخمر ، فقال علي بن أبي  
طالب : انه اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افتري ، وحد

المفتري ثمانون ( ١١ ) .

- 
- ( ١ ) ن ( الشارب ) .  
( ٢ ) ك ، ن ( خير ) .  
( ٣ ) ن ( قال ) .  
( ٤ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .  
( ٥ ) ج ، ن ( فضربوه ) ساقطه .  
( ٦ ) ج ، ن ( وحثوا ) .  
( ٧ ) ج ( الضرب ) ساقطه .  
( ٨ ) ج ، ن ( فقومه ) .  
( ٩ ) ج ( مدة خلافته ) ن ( جناية ) .  
( ١٠ ) ما بين القوسين ساقط في ( ن ، ج ) .  
( ١١ ) رواه الامام الشافعي في ( مسنده ، والام ) وعنه البيهقي في ( الاشرية ) من =

وقال عبد الرحمن بن عوف : ( أخف الحدود ثمانون ، فأخذ بها (١) عمر وجلد

في بقية أيامه ثمانين ) (٢) .

( وجلد عثمان بن عفان في أيامه أربعين وثمانين ) (٣) .

طريق معمر ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن أزهر . . .

ورواه كل من : الدارقطني ، والحاكم ، وأبي داود في ( الحدود ) من طريق

اسامة بن زيد ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن أزهر . . .

زادوا فيه : ( فلما كان عمر ، كتب إليه خالد بن الوليد : ان الناس قد انهمكوا

في الشرب وتحاقروا الحد والعقوبة ، قال : هم عندك فسلهم ، وعنده

المهاجرون الأولون ، فسألهم ، فأجمعوا على أن يضرب ثمانين ، قال :

وقال على : ان الرجل اذا شرب افتري ، فأرى أن يجعله كحد القرية ) .

— واللفظ لأبي داود — .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . . .

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند ابن أبي شيبة ، وابن

جرير الطبري ، عن عبد الرحمن بن أزهر . . .

قال ابن حجر في ( التلخيص ) : ورواه أيضا أبو داود والنسائي من طرق ، والحاكم ،

وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي عنه وأبازرة ، فقالا : لم

يسمعه الزهري ، عن عبد الرحمن بن أزهر . . .

انظر : ( الام ١٨٠ / ٦ ، ٢٦٦ / ٨ ) ( بدائع المنن ٣٠٣ / ٢ ) ( سنن البيهقي

٣١٩ / ٨ ) ( سنن أبي داود ٤٧٥ / ٢ ) ( سنن الدارقطني ١٥٧ / ٣ )

( المستدرک ٣٧٥ / ٤ ) ( كنز العمال ٤٩٢ / ٥ ) ( تلخيص الحبير ٧٥ / ٤ ) .

(١) ن ( فأخذها ) .

(٢) قول عبد الرحمن لعمر بن الخطاب سوف يأتي صفحة ( ١١٣١ ) .

(٣) رواه كل من : الدارقطني ، وأبي داود في ( الحدود ) والبيهقي في ( الأشربة )

من طريق الزهري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر ، عن أبيه ،

وفيه : ( ثم جلد عثمان الحدين كليهما ثمانين وأربعين ، ثم أثبت معاوية

الحد ثمانين ) .

ورواه الحاكم في ( الحدود ) والبيهقي في ( الأشربة ) من طريق الزهري ، عن

عبد الرحمن بن الأزهر ، عن مرة الكلبی . . .

( و جلد على ثمانين ) ( ١ ) .

وروى ( ٢ ) سفيان ، عن أبي حصين ( ٣ ) ، عن عمير بن سعيد ( ٤ ) ، عن علي

قال : ( ما كنت لا قيم حدا على انسان ، فيموت صاحبه ( ٥ ) فأجد فسى

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . . .

انظر : ( سنن أبي داود ٤٧٥ / ٢ ) ( سنن الدارقطني ١٥٨ / ٣ ) ( سنن

البيهقي ٣٢٠ / ٨ ) ( المستدرک ٣٧٥ / ٤ ) .

( ١ ) ثبت أن علي بن أبي طالب - رضی الله عنه - جلد النجاشي الحارثي بالكوفة

حد الخمر ثمانين . . . كما سيأتي ذلك صفحة ( ١١٢٩ ) .

قال ابن حجر في ( التلخيص ) : ثبت في صحيح مسلم عن علي في جلد الوليد

بن عقبة أنه جلده أربعين ، وقال : جلد رسول الله أربعين ، وأبو

بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب الي ، فلو كان هو

المشير بالثمانين ما أضافها الى عمر ، ولم يعمل بها ، لكن يمكن أن يقال :

انه قال لعمر باجتهاد ، ثم تغير اجتهاده . . .

انظر : ( تلخيص الحبير ٧٥ / ٤ ، ٧٦ ) .

( ٢ ) ك ه ن ( فرى ) .

( ٣ ) أبو حصين عثمان بن عاصم الاسدي ( ٠٠ - ١٢٨ هـ ) .

من الطبقة الثالثة ، روى عن مجاهد ، وابن الزبير ، وشريح ، وطائفة . . . وعنه

شعبة ، والثوري ، والسفيانان ، وخلق . قال ابن عبد البر : اجمعوا على أنه

ثقة حافظ . . . اختلفوا في سنة وفاته . . .

انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ١١١ / ٥ ) ( الطبقات الكبرى ٣٢١ / ٦ )

( التاريخ الكبير ٢٤٠ / ٦ ) ( الكاشف ٢٥١ / ٢ ) ( غاية النهاية ٥٠٥ / ١ )

( الجرح والتعديل ١٦٠ / ٦ ) .

( ٤ ) أبو يحيى عمير بن سعيد النخعي ( ٠٠ - ١٠٧ هـ ) .

من التابعين ، روى عن علي ، وابن مسعود ، وأبي موسى ، وغيرهم . . . وعنه

الشعبي ، والاعمش ، والسبيعي ، وعدة . . . وثقه ابن معين ، وابن حبان ،

والمجلي . . . قال ابن حجر : مجهول ، واستنكر ابن حجر هذا .

انظر ترجمته في : ( طبقات المحدثين بأصبهان ل ٦٩ ) ( الضعفاء - لابن الجوزي -

ل ١٨٩ ) ( تهذيب الكمال ٦٢ / ٦ ) ( الكاشف ٣٥٢ / ٢ ) ( التاريخ الكبير

٥٣٢ / ٦ ) .

( ٥ ) ج ( صاحبه ) ساقطه .

نفسى منه شيئا الا الخمر ، فانى كنت أدية ، فان رسول الله — صلى

الله عليه وسلم — لم يسنه ( ١ ) .

وكان ( ٢ ) عمر أول من حد فى الخمر ثمانين ، وأول من حده عمر فى الخمر ثمانين

قدامة بن مظهر بن الجمحى ( ٣ ) ، ثم حد عمر ( ٤ ) بعده عمرو بن أميصة

الضمري ( ٥ ) فى الخمر ثمانين .

( ١ ) رواه مسلم ، والبخارى ، وابن ماجه فى ( الحدود ) وأحمد فى ( مسنده ) وعبد

الرزاق فى ( مصنفه ) والبيهقى فى ( الاشربة ) من طريق سفيان ، عن أبى

حصين ، عن عمير بن سعيد النخعى ، عن على بن أبى طالب قال : ( ما كنت

لأقيم حدا على أحد فيموت فأجد فى نفسى الا صاحب الخمر فانه لو مات

وديته ، وذلك أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لم يسنه ) .

— واللفظ للبخارى — .

ورواه أبو داود ، والطحاوى ، والطيالسى ، والدارقطنى فى ( الحدود ) من طريق

شريك ، عن أبى حصين ، عن عمير بن سعيد النخعى ، عن على . . . .

انظر : ( صحيح مسلم ١٢٦/٥ ) ( صحيح البخارى ١٩٧/٨ ) ( سنن ابن ماجه

٨٥٨/٢ ) ( مسند أحمد ١٢٥/١ ١٣٠٥ ) ( مصنف عبد الرزاق ٣٧٨/٧ )

( سنن البيهقى ٣٢١/٨ ) ( سنن أبى داود ٤٧٤/٢ ) ( شرح معانى الآثار

١٥٣/٣ ) ( منحة المعبود ٣٠٣/١ ) ( سنن الدارقطنى ١٦٥/٣ ) .

( ٢ ) ك ( فكان ) .

( ٣ ) انظر : ( سنن البيهقى ٣١٥/٨ ٣١٦ ) ( مصنف عبد الرزاق ٢٤٠/٩ — ٢٤٣ )

( ٤ ) ن هـ ج ( عمر ) ساقطه .

( ٥ ) أبو أمية عمرو بن أمية بن خويلد الضمرى .

صحابى جليل ، أسلم حين انصرف المشركون من أحد ، وكان شجاعا ، كان أول

مشاهده بئر ممنة . . . روى عنه أولاده جعفر ، وعبد الله ، والفضل ، وغيرهم . .

عاش الى خلافة معاوية ، فمات بالمدينة . . قال أبو نعيم : مات قبيل

الستين . . .

انظر ترجمته فى : ( الاصابة ٥٢٤/٢ ) ( الاستيعاب ٤٩٧/٢ ) ( الكاشف ٣٢٤/٢ )

( تهذيب التهذيب ٦/٨ ) ( الرياض المستطابة ٢١٤ ) ( اسد الغابة ٨٦/٤ ) .

( واحد عثمان بن عفان الوليد بن عقبة في الخمر ثمانين (١) ، وقد صلى (٢)

بالناس (٣) في الكوفة (٤) ، فقال : أزيدكم (٥) .

فاختلف (٦) في مقدار حده .

فروى (٧) عنه قوم : انه حده أربعين .

وروى آخرون : انه حده ثمانين .

( واحد على بن أبي طالب النجاشي الحارثي (٨) بالكوفة ، وقد شرب الخمر في

نهار رمضان ، فحده ثمانين ، ثم عشرين .

فقال النجاشي : أما الثمانين (٩) فقد عرفت بها ، فما هذه العالوة ؟

فقال على : لجراؤك على الله في شهر رمضان (١٠) .

(١) ك هـ ( ثمانين ) ساقطه .

(٢) ن ( صار ) .

(٣) ن ( الناس ) .

(٤) ك هـ ( بالكوفة ) .

(٥) سوفياتي تخريج الخبر صفحة ( ١١٣٤ ) .

(٦) ج هـ ( واختلف ) .

(٧) ن ( فروا ) .

(٨) ج ( الحارثي ) ن ( الحارثي ) .

قيس بن عمرو بن مالك النجاشي ، من كهلان .

شاعر هجاء مخضرم ، اشتهر في الجاهلية والاسلام ، واستقر في الكوفة .

وهجأ أهلها ، فهدده عمر بقطع لسانه . وضربه علي على السكر في رمضان ، قال

البكري : النجاشي من أشرف العرب الا أنه كان فاسقا . . . وكانت أمه من

الحبشة فنسب اليها . . . توفي نحو سنة ٤٠ هـ . . .

انظر ترجمته في : ( خزنة الأدب ٥٦/٢ ) ( الاصابة ٥٨٢/٣ ) ( سبط اللالسي

٨٩٠/٢ ) ( تاريخ الطبري ١٦٨/٤ ) ( تاريخ الأدب العربي ١٢٣/١ ) .

(٩) ك ( الثمانون ) .

(١٠) رواه البيهقي في ( الأشربة ) والطحاوي في ( الحدود ) وعبد الرزاق في ( مصنفه ) =



فصل

٩٠ / ١

فاذا تقرر ما ذكرنا فقد اختلف الفقهاء في مقدار حده .

فذهب الشافعي : الى ان حد (١) الخمر أربعون (٢) ، لا يجوز ان ينقص

منها ، وما زاد عليها (٣) الى الثمانين تمزيق ، يقف على اجتهاد الامام

لا يزيد عليها ، ويجوز ان ينقص منها . (٤)

وقال مالك (٥) وأبو حنيفة (٦) وسفيان الثوري (٧) : حد الخمر ثمانون كالقذف ،

لا تجوز الزيادة عليها ولا النقصان منها .

وأبوسوسف في ( الخراج ) من طريق عطاء بن أبي مروان ، عن أبيه ، قال : (أتى

على بالنجاشي قد شرب الخمر في رمضان ، فضربه ثمانين ، ثم أمر بسـ

الى السجن ، ثم أخرجه من الخد فضربه عشرين ، ثم قال : انما جلدتك

هذه العشرين لافطارك في رمضان ، وجرأتك على الله ) — واللفظ للطحاوي —

وذكره المتقي الهندي في ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند . . . ابن جرير .

انظر : ( سنن البيهقي ٣٢١ / ٨ ) ( شح معاني الآثار ١٥٣ / ٣ ) ( مصنف

عبد الرزاق ٣٨٢ / ٢ ) ( الخراج ١٢٩ ) ( كنز العمال ٤٨٤ / ٥ ) .

(١) ج هـ ( مقدار حد ) .

(٢) ن ( أربعين ) .

(٣) ج ( عنها ) .

(٤) انظر : ( الشامل ١٣٤ / ٦ ) ( المحرر ٢١٠ ) ( تهذيب الاحكام ١٢٩ / ٤ ) .

(٥) انظر : ( المدونة ٢٦١ / ٦ ) ( الكافي ١٠٧٩ / ٢ ) ( مقدمات ابن رشد ١٠ / ٢ )

( القوانين الفقهية ٣١٠ ) ( مواهب الجليل ٣١٧ / ٦ ) .

(٦) انظر : ( مختصر الطحاوي ٢٢٨ ) ( الهداية ١١١ / ٢ ) ( درالمنتقى ٦١٠ / ١ )

( كشف الحقائق ٢٨٩ / ١ ) ( فتح المعين ٣٧٤ / ٢ ) .

(٧) ج ( وسفيان الثوري ) ساقطه .

انظر : ( بحر المذهب ١١٨ / ١٠ ) ( الحلية ٢٣٦ / ٢ ) ( البيان ١٦٥ / ١٠ )

( المغني — لابن قدامة — ١٦١ / ٩ ) .



استدلالا : برواية شعبة (١) عن قتادة ، عن أنس : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتى برجل قد شرب الخمر فجلده (٢) بجريدتين نحو الأرمعين ، وفعله أبوبكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن بن عوف : أخف (٣) الحدود ثمانون ، فأخذ بها عمر (٤) .  
فصار اجتهاد الصحابة موافقا لفعل (٥) الرسول ، لأن الأرمعين بالجريدتين ثمانون (٦) .

وروى أبو سعيد الخدري : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جلد في الخمر أرمعين بنمطين ، فلما كان (٧) زمن (٨) عمر جلد بدل كل نعل سوطا ) (٩) .

-----

- (١) ك ( سعيد ) .
- (٢) ج هـ ( فحده ) .
- (٣) ن ( فقال : عبد الكرب عقوق احب ) .
- (٤) بهذا الاسناد والمتن رواه كل من : مسلم ، والترمذي ، وأبي داود ، والدارسي في ( الحدود ) .

قال الترمذي : حديث انس حديث حسن صحيح . . .  
وبالاسناد المتقدم رواه البخاري في ( الحدود ) مختصرا ، بلفظ : ( ان النبي - صلى الله عليه وسلم - ضرب في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبوبكر أرمعين ) .

انظر : ( صحيح مسلم ١٢٥/٥ ) ( سنن أبي داود ٤٧٢/٢ ) ( سنن الترمذي ٤٤٩/٢ ) ( سنن الدارسي ١٧٥/٢ ) ( صحيح البخاري ١٩٦/٨ ) .

- (٥) ك ( لقول ) .
- (٦) ن ( ثمانين ) .
- (٧) ن ( كما كان ) .
- (٨) ج هـ ( في زمان ) .
- (٩) رواه أحمد في ( مسنده ) والطحاوي في ( الحدود ) من طريق زيد الصمي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري قال : ( جلد على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - في الخمر بنمطين أرمعين ، فلما كان زمن عمر جلد بدل كل نعل سوطا ) وذكره صاحب ( الكنز ) ورمز لكونه مخرجا عند ابن أبي شيبة . . .

فدل على ان (١) اجتهاد الصحابة كان في صفة الحد (٢) لاني عدده .  
وقد روى محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه (٣) : ( ان رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - جلد شارب الخمر ثمانين ) (٤) وهذا نص .

ورواه الترمذي في ( الحدود ) وأحمد في ( مسنده ) من طريق مسعر ، عن زيد  
الحمي ، عن أبي الصديق ، عن أبي سعيد الخدري : ( ان رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - ضرب الحد بنعلين أربعين ) قال مسعر : أظنه  
في الخمر .

قال الترمذي : وفي الباب عن علي ، وعبد الرحمن بن أزهر ، وأبي هريرة ، والسائب  
ابن عباس ، وعتبة بن الحارث . وحديث أبي سعيد حديث حسن .  
انظر : ( مسند أحمد ٦٧٥٣٢ / ٣ ) ( شرح معاني الآثار ١٥٧ / ٣ ) ( سنن  
الترمذي ٤٤٩ / ٢ ) ( كنز العمال ٤٧٣ / ٥ ) .

(١) ن ( ان ) ساقطه .

(٢) ج ، ن ( الجلد ) .

(٣) سياق السند : محمد بن علي بن أبي طالب ، عن علي بن أبي طالب .

(٤) رواه الطحاوي في ( الحدود ) من طريق نبيه بن وهب ، عن محمد بن علي بن أبي  
طالب ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه  
جلد رجلا في الخمر ثمانين .

قال الطحاوي : وهذا عندنا فاسد ، لا يثبت عن علي - رضي الله عنه - لما قد  
روينا عنه من قوله : ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مات ، ولم يسن  
في الخمر حدا ، وأنهم جعلوه بعده ثمانين .  
ولا يجوز - والله أعلم - عن علي - رضي الله عنه - أن يكون يحتاج في استخراج  
حد الخمر من ذلك ، وعنده فيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ما في  
هذا الحديث .

ورواه عبد الرزاق في ( مصنفه ) مرسلا من طريق الثوري ، عن عوف أو غيره ، عن  
الحسن أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضرب في الخمر ثمانين .  
قال ابن حجر في ( التلخيص ) : قال ابن حزم في الاعراب : صح أنه - صلى  
الله عليه وسلم - جلد في الخمر أربعين ، وورد من طريق لا تصح أنه جلد  
ثمانين .

ومن الاعتبار : انه حد يجب على ( شارب الخمر ) ( ١ ) فلم يتقدر بالاربعين كالقذف ، لان ( ٢ ) حد القذف أخف ( ٣ ) وحد الشرب أغلظ ، لما فسى النفوس من الدواعى اليه ( ٤ ) وقلبة الشهوة عليه ( ٥ ) ، فكان ان لم يزد عليه فأولى أن لا ينقص منه .

ولان ( ٦ ) الزيادة على الأربعين لو كانت ( ٧ ) تعزيرا ( لم يجز أن تبلغ ) ( ٨ ) أربعين ، لان التعزير لا يجوز ان يكون مساويا للحدود ( ٩ ) .

== قال الزيلعى فى ( النصب ) : رواه الطبرانى فى ( معجمه الوسط ) من طريق نبيه بن وهب ، عن محمد بن الحنفية ، عن أبيه على بن أبى طالب ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جلد فى الخمر ثمانين . انتهى . وقال : لا يروى هذا الحديث الا بهذا الاسناد . . .

قال ابن حجر فى ( الدراية ) : هذا الحديث يعارضه ما رواه مسلم ، عن على فى قصة جلد الوليد بن عقبة : ( جلد النبى - صلى الله عليه وسلم - أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة وهذا أحب الى ) . وللبخارى عن عمير بن سعيد ، عن على : ( ما كنت أقيم على أحد حدا فيموت فيه فأجد منه فى نفسى الا صاحب الخمر ، لأنه ان مات وديته ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يسنه ) .

انظر : ( شرح معانى الآثار ١٥٥ / ٣ ) ( مصنف عبد الرزاق ٣٧٩ / ٧ ) ( تلخيص الحبير ٧٧ / ٤ ) ( نصب الراية ٣٥٢ / ٣ ) ( الدراية ١٠٦ / ٢ ) .

- ( ١ ) ك ( الحر ) ن ( الخمر ) ساقطه .
- ( ٢ ) ك ، ن ( ولان ) .
- ( ٣ ) ج ، ن ( أضعف ) .
- ( ٤ ) ج ( اليه ) ساقطه ، ك ( الداعى اليه ) .
- ( ٥ ) ج ( عليه ) ساقطه .
- ( ٦ ) ن ( قولان ) .
- ( ٧ ) ن ( وكانت ) .
- ( ٨ ) ن ( لم يبلغ فيه ) .
- ( ٩ ) ك ( الحد ) .

ودليلنا : مع ما قدمناه (١) في صدر الباب من حديث عبد الرحمن بن أزهر . (٢)  
 ما رواه حزين بن المنذر أبو ساسان الرقاشي (٣) قال : ( شهد عثمان  
 بن عفان وقد أتى بالوليد بن عقبة ، فشهد عليه حمران (٤) ورجل آخر ،  
 شهد أحدهما : أنه شرب الخمر ، وشهد الآخر : أنه تقيها ، فقال  
 عثمان : ما تقيها حتى شربها ، فقال (٥) لعلي : أقم عليه الحد ، فقال  
 علي للحسن : (٦) أقم عليه الحد ، فقال الحسن : ول (٧) حارها (٨)  
 من تولى قارها ، أي : ول صاحبها من تولى سهلها .

(١) ج ( ما قررنا ) .

(٢) تقدم حديث عبد الرحمن بن أزهر صفحة ( ١١٢٤ ) .

(٣) أبو ساسان حزين بن المنذر الرقاشي ( ٠٠٠ - ٩٧ هـ ) .

كان صاحب رؤية على يوم صفين . روى عن علي ، وعثمان ، ومجاشع بن مسعود ،  
 وغيرهم . عنه الحسن البصري ، وابنه يحيى ، وعبد الله الداناج ، وخلق ،  
 وثقه المجلي ، وابن حبان ، والنسائي . . .

انظر ترجمته في : ( شرح الاسماء ل (٥) ) ( التاريخ الصغير ١١٧ ) ( تهذيب  
 التهذيب ٣٩٥ / ٢ ) ( الكاشف ٢٣٩ / ١ ) ( الجرح والتعديل ٣١١ / ٣ ) .

(٤) حمران بن ابان مولى عثمان بن عفان .

ابتاعه عثمان من المسيب بن نجبة فاعتقه . . ادرك أبا بكر وعمر . روى عنه عروة  
 بن الزبير ، وجامع بن شداد ، وشقيق بن سلمة ، وغيرهم . اختلفوا في سنة  
 وفاته ، قيل : ٧٥ هـ . وقيل : ٧٦ هـ . وقيل : ٧١ هـ .

انظر ترجمته في : ( طبقات الاتقياء ل (٣٠) ) ( تهذيب الكمال ١٣٢ / ٢ )  
 ( التاريخ الكبير ٨٠ / ٣ ) ( الكاشف ٢٥٣ / ١ ) ( الطبقات الكبرى ١٤٨ / ٧ )  
 ( ميزان الاعتدال ٦٠٤ / ١ ) ( الجرح والتعديل ٢٦٥ / ٣ ) .

(٥) ج ( ثم قال ) .

(٦) ن ( الحر ) .

(٧) ن ( وان ) .

(٨) ك ( جارها ) .

فقال على لعبد الله بن جعفر : ( ١ ) أقيم عليه الحد ، فجلد عبد الله بالسوط  
وعلى يعد ، فلما بلغ أربعين قال : حسبك ، جلد رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ( ٢ ) ثمانين  
وكل ( ٣ ) سنة ، وهذا أحب الي ( ٤ ) .

وهذا نص من وجهين :

أحدهما : ما أخبر به عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من اقتصاره على  
الأربعين .

- ( ١ ) عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ( ١ - ٨٠ هـ ) .  
صاحب جليل ، أول من ولد بأرض الحبشة من المسلمين ، كان أحد الأمراء  
في جيش على يوم صفين . . . . وكان كريما يسمى بحر الجود ، روى عن رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - وأسماء ، وعلى . . . . توفي بالمدينة .  
انظر ترجمته في : ( معجم الصحابة ل ٣٤٠ ) ( تهذيب الكمال ٤ / ل ٧١ )  
( مروج الذهب ٣ / ١٢٦ ) ( فوات الوفيات ٢ / ١٧٠ ) ( الاستيعاب ٢ / ٢٧٥ )  
( الاصابة ٢ / ٢٨٩ ) ( عنوان النجاة ١١٩ ) ( الرياض المستطابة ٢٠٠ ) .
- ( ٢ ) ن ( عثمان ) .
- ( ٣ ) ك ن ( كلاهما ) .
- ( ٤ ) رواه الامام مسلم في ( الحدود ) من طريق عبد العزيز بن المختار ، عن عبد الله  
بن فيروز مولى ابن عامر الداناج ، عن حزين بن المنذر أبو ساسان قال :  
شهدت عثمان بن عفان واتى بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ثم قال :  
أزيدكم ، فشهد عليه رجلان ، أجدهما : حمران أنه شرب الخمر ، وشهد  
آخر : انه رآه يتقيا ، فقال عثمان : انه لم يتقيا حتى شربها . . . . الخبر .  
ورواه أحمد في ( مسنده ) والطحاوي في ( الحدود ) من طريق سعيد بن أبي  
عروبة ، عن عبد الله بن الداناج ، عن حزين بن المنذر . . . .  
وفيه : ان الوليد بن عقبة صلى بالناس الصبح أربعا ، ثم التفت اليهم فقال :  
أزيدكم ، فرفع ذلك الى عثمان . . . .
- ورواه كل من : البيهقي ، وأبو داود ، والدارقطني ، والطيالسي في ( الحدود ) =

والثاني : اخباره بان (١) كلى العددين (٢) سنة يعمل بها ، ويصح (٣)

• التخيير فيها

ومن القياس : أنه سبب يوجب الحد ، فوجب أن يختص بعدد لا يشاركه غيره

فيه (٤) كالزنا والقذف •

فان قيل : فوجب (٥) ان لا يقدر بأربعين كالزنا والقذف •

قيل : الحدود موضوعة على الاختلاف في المقدار لاختلافها في الاسباب ،

فجاز لنا اعتبار بعضها ببعض في التفاضل ، ولم يجز لهم (٦) اعتبار

بعضها ببعض في التماثل • (٧)

ولان الحدود تترتب بحسب اختلاف الاجرام (٨) ، فما كان جرمه أغلظ

كان الحد فيه (٩) أكثر ، لان الزنا لما غلظ جرمه للاشتراك فيه (١٠)

غلظ حده ، والقذف لما اختص بالتعدى الى واحد كان أخف من الزنا ،

والخمر لما اختص بواحد لم يتعد عنه ، وجب ان يكون أخف من القذف •

===== من طريق عبد العزيز بن المختار ، عن عبد الله بن فيروز الداناج ، عن حسين ••

انظر : ( صحيح مسلم ١٢٦/٥ ) ( مسند أحمد ١٤٤/١ ، ١٤٥ ) ( شرح معاني

الانثار ١٥٢/٣ ) ( سنن البيهقي ٣١٦/٨ ) ( سنن أبي داود ٤٧٢/٢ )

( سنن الدارقطني ٢٠٦/٣ ) ( منحة المعبود ٣٠٢/١ ) •

(١) ج ( أن ) •

(٢) ج ( الحدين ) •

(٣) ن هـ ج ( ويقع ) •

(٤) ج ( فيه غيره ) •

(٥) ج ( يوجب ) •

(٦) ك ( لهم ) ساقطه •

(٧) انظر : ( شرح مختصر المزني ١٧٢/٩ ) ( النكت ل ٢٨٣ )

(٨) ج ( الجرائم ) ن ( الاحكام ) •

(٩) ك ( كان حده ) ن ( فيه ) ساقطه •

(١٠) ج هـ ( لاشتمال به ) •

فاما الجواب عن حديثي : أنس ، وأبي سعيد فمن وجهين :

أحدهما : اضطراب الحديثين ، لانه لو كان في حد الخمر نص (١) ما

اجتهد فيه الصحابة ، ولعملوا فيه على النقل .

والثاني : تحمل الرواية بجريدين ونملين (٢) على أن أحدهما بعد

الآخرى ، لان (٣) الاولى (٤) تقطعت فأخذ الثانية .

واما الجواب عن حديث علي بن الحسين : فهو مرسل لا يلزم ، وفيه نص (٥) لم

يعمل به لاجتهاد الصحابة فيه ، فصار الاجماع مانعا من العمل به .

واما الجواب عن قياسهم على القذف : فهو ما قدمناه من (٦) أن اختلاف اسباب

الحدود يمنع من تساويها . (٧)

واما الجواب عن استدلالهم بان حد القذف أضعف (٨) : فهو ان حد القذف (٩)

أغلظ من وجهين :

أحدهما : ان القذف متعدد والشرب غير متعدد .

والثاني : ان حد (١٠) القذف من حقوق المباد ، وحد الشرب من

حقوق الله تعالى ، وما تعلق بالمباد أغلظ . (١١)

(١) ج ، ن ( يقين ) .

(٢) ك ( والنملين ) .

(٣) ج ، ن ( كأن ) .

(٤) ن ( أولى ) .

(٥) ج ، ن ( تمين ) .

(٦) ك ( من ) ساقطه . ن ( يقرب ) .

(٧) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٧٣ )

(٨) ج ( أخف ) ن ( أضعف ) ساقطه .

(٩) ج ( ان حد القذف ) ساقطه .

(١٠) ج ( حد ) ساقطه .

(١١) انظر : ( النكت ل ٢٨٣ ، ٢٨٤ ) .



وأما الجواب عن قولهم : لو كانت (١) الزيادة على الأربعين (٢) تعزيرا ما

جاء (٣) أن تساوى (٤) حدا ، فمن وجهين :

أحدهما : أنه لا يبلغ بالتعزير أربعين (٥) إذا كان سببه واحدا ، فاما

إذا كانت الأسباب مختلفة جاز ، لأن لكل سبب حكما ، وتعزيره فسى

الخير لأسباب ، لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى (٦) وإذا هذى

افترى (٧) .

والثانى : أن هذا تعزير انعقد (٨) اجماع (٩) الصحابة عليه فسى

الأربعين ، فصار مخصوصا عن (١٠) غيره .

ثم يقال لأبي حنيفة : ألسن تقول : أن أكثر التعزير تسعة وثلاثون ولا يجوز

أن يبلغ به الأربعين لثلا يساوى أقل الحدود ، فلزمك أن تكون الأربعون

حدا .

(١) ن زيادة (على الأربعين) .

(٢) ج (على الأربعين) ساقطه .

(٣) ن (ما كان) .

(٤) ك (يساوى) .

(٥) ك (أربعين) ساقطه .

(٦) ك (هذا) .

(٧) ج (افترا) .

انظر: (البيان ١٠/ل ١٦٦) (شرح مختصر المزنى ٩/ل ١٧٢) (بحر المذهب

١٠/ل ١١٩) .

(٨) ك (بمقد) .

(٩) ن (باجماع) .

(١٠) ك (من) .



فصل

ب / ٩٠ -

فاذا (١) ثبت ما وصفنا من (٢) أن الثمانين (٣) حد وتعزير ، فلا يجوز  
ان ينقص من الاربعين ، ولا يجوز ان يزيد على الثمانين ، ( ويجوز ان  
يقتصر على الأربعين ) (٤) ، وهو فيما (٥) زاد عليها (٦) الى الثمانين  
موقوف على اجتهاد الامام .

فان ( راه محتملا بلغ الثمانين به ) (٧) وان لم يره كف عنه . (٨)  
فاما (٩) صفة حده : فقد روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( انه حده  
بالثياب والنعال وأمر بتبكيته وحثو التراب عليه ) . (١٠)

(١) ج ( واذا ) .

(٢) ك ( من ) ساقطه .

(٣) ن ( التمر ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .

(٥) ك ( وهو بما ) . ن ( وهو ما ) .

(٦) ج ( على الأربعين ) .

(٧) ك ( عمل به ) ن ( يحمل به ) .

(٨) قال ابن الرقعة : الزائد على الاربعين هل هو حد أو تعزير ؟

فيه وجهان في تعليق القاضي الحسين وغيره . . . .

احدهما : - عن ابي اسحاق المروزي - انه حد لكنه أضعف من الاربعين الاولى ،

لانها ثابتة بالسنة ، وهذه باجتهاد الصحابة وارائهم .

واظهرهما : - وهو الذي أورده الاكثرون - منهم البندنيجي وابن الصباغ ،

والقاضي أبو الطيب ، والبغوي انه تعزيره لأنه لو كان حدا لما جاز

تركه ، ويجوز ان ينزل ويقتصر على الأربعين . . . .

انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٥١ ) وايضا : ( روضة الطالبين ١٠ / ١٧٢ ) .

(٩) ج ( واما ) .

(١٠) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ١١٢٥ ) .

وروى عن الصحابة أنهم حدوه بالسياط (١) .

فاختلف أصحابنا في حد النبي - صلى الله عليه وسلم - بالثياب والنمال هل

كان شرعا أو لعذر ؟ على وجهين :

أحدهما : وهو قول أبي العباس بن سريج وأبي إسحاق المروزي - أنه كان

لعذر (٢) بالشارب (٣) من مرض ، أو لأنه كان نضوا كما حد مقمدا

بأثكال النخل . (٤)

فعلى هذا : يكون حد الصحابة بالسياط (٥) في غير المعذور (٦) ، لأنه

جنس (٧) ما تستوفي (٨) به الحدود ، فيحد بالسياط (٩) ويكسون

حد الخمر مخففا من وجه واحد ، وهو مقدار المدد دون صفة الحد .

والوجه الثاني : - وهو قول الجمهور - أن حده (١٠) بالثياب والنمال كان

شرعا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خفف به حد (١١)

الخمركما خففه في المدد . (١٢)

(١) ك ( بالسياط ) .

(٢) ن ( بمزره ) .

(٣) ك ( في الشارب ) ن ( الشارب ) .

(٤) قال الروياني : واختار هذا الشيخ أبو حامد . . .

انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٠ ) وايضا : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٥٢ )

( حلية العلماء ٢ / ٢٣٦ ) ( المذهب ٢ / ٢٨٧ ) .

(٥) ك ( بالسياط حدا ) .

(٦) ن ( المعذورة ) .

(٧) ج ( جنس ) ساقطه .

(٨) ن ( ما يستوفي ) .

(٩) ج ( فيحد بالسياط ) ساقطه .

(١٠) ن ( أن حد ) .

(١١) ج ( خفف بجلد ) ن ( خفف حد ) .

(١٢) صحح هذا الوجه الرافعي . . . وقال العمراني : هذا قول أكثر أصحابنا . . .

انظر : ( المحرر ٢١٠ ) ( البيان ١٠ / ١٦٧ ) .

فعلى هذا : يكون عدول الصحابة عنه الى السياط عن اجتهاد منهم فيه (١) ،

حين تتابعوا (٢) في الخمر واستهانوا بحده ، كما اجتهدوا في زيادة

العدد الى الثمانين .

• ويكون حد الخمر مخففا من وجهين : في مقدار العدد ، وصفة الحد (٣) .

• ويكون العدول الى السياط اجتهادا ، كما كانت الزيادة الى الثمانين اجتهادا .

فاما التبكيث وحشو التراب : فزيادة في التعزير وليس بشرط في الحد ، وهو

موقوف على اجتهاد الامام في فعله وتركه (٤) . — والله اعلم — .

### مسألة

٩١-

قال الشافعي : واذا (٥) ضرب الامام في خمر أو ما يسكر من الشراب بنعلين

أو طرف ثوب أو رداء ، أو ما أشبهه ضربا يحيط (٦) العلم أنه لا يجاوز

أربعين فمات من (٧) ذلك فالحق قتله . (٨) — وهذا كما قال —

اذا جلد الامام في الخمر أربعين اقتصارا على الحد دون التعزير ، فمات المحدود ،

فعلى ضربين :

أحدهما : ان يكون (٩) ضربه بالنعال واطراف الثياب فلا ضمان على الامام

في موته .

(١) ج هـ ( فيه ) ساقطه .

(٢) ك هـ ( تتابعوا ) .

(٣) ج ( الجلد ) ن ( الخمر ) .

(٤) ج ( في فعله وتركه ) ساقطه .

(٥) ن ( فاذا ) .

(٦) ن ( يحفظ ) .

(٧) ج هـ ( في ) .

(٨) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٦/٨ ) .

(٩) ج ( يكون ) تكررت .

لما روى (١) عن عمر بن الخطاب : ( انه لما أمر بجلد ابنه في الشراب (٢) ،

قال له ابنه : يا ابي (٣) قتلتنى ، فقال له : الحق قتلك (٤) .

ومعلوم ان قتيل الحق غير مضمون .

ولأن حدوث التلف عن الحدود الواجبة هدر لا يضمن (٥) كجلد الزانى

وحصد القاذف . (٦)

والضرب الثانى : ان يحده (٧) الأربعين بالسياط فيموت ، ففي ضمانه وجهان

من اختلاف الوجهين في حده بالنعال والثياب ، هل (٨) كان لصدر

أو شرعا ؟ (٩) .

احدهما : لا يضمن وتكون نفسه هدرا ، اذا قيل : ان حده بالثياب كان

لعذر وان السياط فيه نص (١٠) .

(١) ن هـ ج (كما روى) .

(٢) ج (بالثياب) ن (في الثياب) .

(٣) ك (يا بة) ج (يا بة) .

(٤) هذا الاثر أورده ابن الرفعة في : (كفاية النبية ١٣/١٥٣) والممراني في :

(البيان ١٠/١٦٦) . ولم أقف عليه في كتب السنن والاثار .

(٥) ك (لا تضمن) .

(٦) قال الرافعى : فان ضرب بالنعال واطراف الثياب فمات منها ، ففي وجوب

الضمان وجهان بناء على انه هل يجوز ان يحده هكذا ؟

ان قلنا : يجوز — وهو الاصح — فلا ضمان كما في سائر الحدود . . .

وان قلنا : لا يجوز ، وجب الضمان ، لانه عدل عن الجنس الواجب في الحد الى غيره .

انظر : (فتح العزيز ١٢/١٣٨) وايضا : (روضة الطالبين ١٠/١٧٧) .

(٧) ج (أن يجلد) ن (ان يحده) .

(٨) ن (قيل هل) .

(٩) ك هـ (أو شرع ؟) .

(١٠) صح عدم الضمان الرافعى ، والبخوى . . .

قال النووى : والمشهور لا ضمان كسائر الحدود . . . =

والوجه الثاني : يضمن اذا قيل : ان حده بالثياب كان شرعا ، وان السياط فيه

اجتهاد . (١)

فعلى هذا : في قدر ما يضمنه وجهان :

احدهما : جميع ديته ولا يضمن بعضها ، لان المدول عن (٢) جنس

الحد الى غيره يجعل الكل غير مستحق .

والثاني : يضمن نصف ديته ، لتلفه (٣) من واجب ومحذور . (٤)

== انظر: ( فتح العزيز ١٢/١٣٨ ) ( تهذيب الاحكام ٤/١٢٩ ) ( روضة

الطالبين ١٠/١٧٨ ) .

(١) ن ( اجتهاد ) .

من قال بالضمان : الشيرازي ، والمستظهرى . . .

انظر: ( المذهب ٢/٢٨٧ ) ( حلية العلماء ٢/٢٣٦ ) .

(٢) ج هـ ن ( من ) .

(٣) ن ( لتلزم ) .

(٤) قال العمراني : فاذا قلنا : يضمن ، فكم يضمن ؟ فيه ثلاثة أوجه :

احدها : يضمن جميع الدية ، لانه تعدى بجميع الضرب فضمن جميع الدية ،

كما لو ضربه بما يجرح فمات . . .

قلت : صح هذا الوجه النووي . . . وقال الرافعي : وهو الظاهر من قول

الامام وغيره . . .

الثاني : يضمن بقدر ما زاد ألم السوط على ألم النعال . . .

قلت : قال الروياني : هذا ما ذكره أبو حامد . . .

وقال الرافعي : وهذا شيء لا يتأتى ضبطه . . .

الثالث : يضمن نصف الدية ، لان قدر الضرب بالايدي والنعال مستحق ،

وما زاد عليه متعدد به ، فصار بعضه مضمونا وبعضه غير مضمون ، فسقط

النصف لما هو غير مضمون ووجب النصف لما هو مضمون .

قلت : قال الروياني : والى هذا ذهب ابن المزيان .

انظر: ( البيان ١٠/١٦٧ ) ( روضة الطالبين ١٠/١٧٨ ) ( فتح العزيز

١٢/١٣٨ ) ( بحر المذهب ١٠/١٢٠ ) وايضا : ( حلية العلماء ٢/٢٣٦ ) .

مسألة

٩٢-

قال الشافعي : وان ضربه أكثر من أربعين بالنعال أو غير (١) ذلك فمات ،  
فديته على عاقلة الامام دون بيت المال . . . الى آخر الفصل من كلام  
المزني . . . (٢)

وجملته : ان الامام اذا جلد في الخمر أكثر من أربعين (٣) فمات المحدود لم  
يخلو (٤) حاله (٥) من ثلاثة أقسام :

أحدها : ان يستكمل فيه الحد والتعزير ، فيجلده ثمانين لا يزيد عليها ولا  
ينقص (٦) منها : فيضمن نصف ديته ، لانه مات من حد واجب ، وتعزير  
مباح فسقط (٧) من ديته النصف ، لأنه في مقابلة الحد الواجب ، ولسزم  
من ديته النصف لانه في مقابلة التعزير المباح . (٨)

فان قيل : لم ضمن (٩) ما قابل التعزير مع اباحته ؟  
قيل : لان المباح منه ما لم يفض الى التلف ، فاذا (١٠) أفضى اليه صار  
غير مباح ، كضرب الزوج امرأته (١١) مباح له ما لم يفضي الضرب

- 
- (١) ك (ن) بالنعال وغير .  
(٢) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٦/٨ ) .  
(٣) ن (الأربعين) .  
(٤) ك هـ (يخل) .  
(٥) ك (حاله فيه) .  
(٦) ك (ولا تنقص) .  
(٧) ن (يسقط) .  
(٨) انظر : (البيان ١٠/١٦٦) (الشامل ٦/١٣٥) (المهذب ٢/٢٨٧) (فتح العزيز ١٢/١٣٩) (شرح مختصر المزني ٩/١٧٣) .  
(٩) ن (لمن ضمن) .  
(١٠) ج هـ (وان) .  
(١١) ج (لزوجه) .

الى تلفها ، فان أتلغها ضمنها ، كذلك ضرب التمزير (١) .

والقسم الثاني : (٢) ان يستكمل الحد وبعض التمزير فيجلده فوق الأيمن

ودون الثمانين ، كأنه جلده خمسين فمات ، ففي قدر ما يضمنه من ديتته  
قولان :

أحدهما : يضمن نصف ديتته (٣) اعتبارا بالنوع ، لانه مات في حد (٤)

واجب وغير (٥) واجب ، ولم يعتبر العدد ، كما لا يعتبر في الجراح ،

فان رجلا لو جرح رجلا جرحا ، وجرحه (٦) الاخر عشر (٧) جراحات (٨)

كانا في الدية سواء (٩) ، ولا تنقسط (١٠) على (١١) عدد الجراح (١٢)

اعتبارا بعدد الجناة (١٣) كذلك في الضرب .

والقول الثاني : يضمن خمس ديتته اعتبارا بعدد الضرب ، لتعلق الضمان بعشرة

من (١٤) خمسين ، لان لكل (١٥) واحدا من العدد تأثيرا فسي

- 
- (١) ن (الفرر)
  - (٢) ن (الثاني) ساقطه .
  - (٣) ك (قيمه) .
  - (٤) ك (حد) ساقطه .
  - (٥) ن (وضر) .
  - (٦) ك (وجرحا) .
  - (٧) ن هك (عشرا) .
  - (٨) ن هك (جراحات) ساقطه .
  - (٩) ن (سواء) ساقطه .
  - (١٠) ك هن (ولا تنقسط) .
  - (١١) ن (على) ساقطه .
  - (١٢) ك (أعداد الجراح) .
  - (١٣) ج (الحياة) .
  - (١٤) ن (في) .
  - (١٥) ن (كل) .

تلفه (١) ، والضرب متشابه (٢) فتقسط الدية عليه ، وان لم تنقسط  
على عدد الجراح ، ( لان للجرح مورا ) (٣) في اللحم ( يختلف ولا يتشابه ،  
لذلك جاز ان يموت من جراحة ويميش من عشرة ) (٤) ، وليس للضرب (٥)  
مورا (٦) في اللحم يختلف (٧) فصار متشابها ، وامتنع ان يموت مسن  
سوط (٨) ويميش من عشرة (٩) ، فافترق بذلك (١٠) ضمان الجرح (١١)  
وضمان الضرب (١٢) .

فعلی هذا : لو ضربه ستين فمات (١٣) ضمن نصف (١٤) ديته في أجسد  
القولين ، اذا قيل : باعتبار ( النوع ) ، وضمن ثلث ديته في القول الثاني  
اذا قيل : باعتبار (١٥) العدد .

- 
- (١) ج ( بدنه ) ن ( تلزمه ) .  
(٢) ك ( مشبه ) .  
(٣) ج هـ ( لان الجراح لها غور ) .  
(٤) ج ( فصارت غير متشابهة ، ويجوز ان يموت من واحد ويميش مع عشرة ) .  
ن ( فصار متشابها وامتنع ان يموت من جراحه ويميش في غيره ) .  
(٥) ن ( الضرب ) .  
(٦) ن ( مؤثرا ) .  
(٧) ك ( في اللحم يختلف ) ساقطه . ن ( يختلف ) ساقطه .  
(٨) ج ( من عشر ) ن ( من سوط ) ساقطه .  
(٩) ج ( أرمين ) .  
(١٠) ك ( لذلك ) .  
(١١) ن ( الجراح ) .  
(١٢) انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٥٢ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٠ ) ( تهذيب  
الاحكام ٤ / ١٢٩ ) ( حلية العلماء ٢ / ٢٣٦ ) ( المذهب ٢ / ٢٨٧ ) .  
(١٣) ج هـ ( فمات ) ساقطه .  
(١٤) ن ( نصف ) ساقطه .  
(١٥) ما بين القوسين ساقط في ( ن ) .



وعلى هذا القياس : في السبعين اذا مات منها ضمن نصف ديته على القول الاول ،

• وثلاثة أسباعها على القول الثاني •

فاما اذا مات من الثمانين فيضمن نصف ديته على القولين معا ( ١ ) ، لأنه

• قد تساوى فيه ضمان النوع وضمان العدد •

والقسم الثالث : ان يزيد في جلده ( ٢ ) على استكمال ( ٣ ) الحد ( ٤ ) والتميز ،

فيجلده ( ٥ ) تسعين فيموت ( ٦ ) ، ففي قدر ما يضمنه ( ٧ ) قولان :

أحدهما : يضمن نصف ديته اعتبارا بعدد النوع ، لانه مات من واجب وغير

واجب ، ولم يقع الفرق بين ما ابيع في ضرب التعزير وما لم ( ٨ ) يبيع

• من الزيادة عليه •

والقول الثاني : انه يضمن خمسة اتساع ديته اعتبارا بعدد الضرب •

ثم على هذا ( ٩ ) ، المبرة في الزيادة والنقصان ( ١٠ ) ، ولا يضمن نفس

• الاقسام الثلاثة جميع ديته على القولين معا •

فاما المزني : فانه لما قال الشافعي : فديته على عاقلة الامام ، توهم انه اراد

جميع الدية ، فقال : لم يمت من الزيادة وحدها ، وانما مات من الأرمحين

وغيرها ، فكيف تكون الدية على الامام كلها • ( ١١ )

( ١ ) ك ( معا ) ساقطه •

( ٢ ) ن ( في جلد ) •

( ٣ ) ك ( الاستكمال ) •

( ٤ ) ك ( للحد ) •

( ٥ ) ج ( فيجاوز ثمانين ورجلده ) •

( ٦ ) ج ( فيموت ) ساقطه • ن ( سبعين فيموت ) •

( ٧ ) ك • ن ( ما يضمنه من ديته ) •

( ٨ ) ج ( وبين ما لم ) •

( ٩ ) ج • ن ( هذه ) •

( ١٠ ) ن ( من النقصان ) •

( ١١ ) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٦/٨ ) •

وهذا من المزني صحيح في الحكم ، وخطأ (١) على الشافعي في التأويل ، لأنه لم يرد جميع الدية ، وإنما أراد القدر الذي يودا (٢) ، واطلقه اكتفاء بما أوضحه من مذهبه وقدمه من أصوله . (٣)  
 وقال أبو علي بن أبي هريرة : يحتمل أن يكون الشافعي أراد جميع الدية ، إذ ا  
عدل عن ضربه بالثياب إلى السياط في أحد الوجهين ، وهو الظاهر  
 من مذهبه الذي أشار إليه في (كتاب الام) . (٤)

٩٢ / أ - فصل

فإذا تقرر ما ذكرنا من قدر المضمون من الدية ، لم يخلو (٥) حال الزيادة التي (٦) تعلق الضمان بها من ثلاثة (٧) أقسام :  
أحدها : أن يكون الامام قد أمر بها فيكون الضمان على الامام دون الجلاله  
 ويكون (٨) ضمانه على قولين :  
أحدهما : يكون (٩) على عاقلة ، لأنه من خطائه ،

- 
- (١) ج هـ (خطأ) .  
 (٢) ج (يودي) .  
 (٣) انظر : (شرح مختصر المزني ٩/ ١٧٤) (بحر المذهب ١٠/ ١٢١) (الشامل ٦/ ١٣٥) .  
 (٤) قال الروياني : إلى هذا ذهب بعض أصحابنا بخراسان ، وهو ضعيف .  
 انظر : (بحر المذهب ١٠/ ١٢١) وايضا : (الام ٦/ ٨٧) .  
 (٥) ج هـ (يخل) .  
 (٦) ن (إلى) ج (في) .  
 (٧) ن (زيادة) .  
 (٨) ك (واين يكون) ن (وان يكون) .  
 (٩) ك (تكون) .

( فقد (١) أمر عمر (٢) عليا - رضى الله عنه - فى التى أجهضت  
بارهابها (٣) ان تقسم (٤) دية جنيتها على قومه من قريش لأنهم عاقلته  
عمر) • (٥)

فعلى هذا : تكون الكفارة فى ماله ، لان العاقلة لا تحمل الكفارة وان حملت  
الدية • (٦)

والقول الثانى : ان ما لزمه من الدية يكون فى بيت المال ، لانه نائب عن كافة  
المسلمين فاقضى ان يكون ضمانه فى بيت ما لهم كالوكيل الذى يضمن  
ما فعله عن موكله فى مال موكله •

وانما ضمن عمر جنين (٧) المرأة (٨) على عاقلته ، لانه أرهبها فى تهمة لم  
تتحقق عنده ، فعدل بالثمان لأجل (٩) ذلك عن بيت المال الى عاقلته •  
فعلى هذا : فى الكفارة وجهان :

أجدهما : فى بيت المال تعليلا بما ذكرناه (١٠) •

والوجه الثانى : فى ماله ، لان الكفارة لا تتحمل ، وكذلك اذا حملت  
العاقلة الدية لم تتحمل الكفارة • (١١)

(١) ج (قد) •

(٢) ن (عمر) ساقطه •

(٣) ج (ما فى بطنها) •

(٤) ك (ان يقسم) •

(٥) سوف يأتى تخريج الحديث صفحة (١١٨٣) •

(٦) صحح هذا القول الامام الرويانى - رحمه الله - •

انظر: (بحر المذهب ١٠/ ١٢١) •

(٧) ج (غرة الجنين) •

(٨) ج ن (المرأة) ساقطه •

(٩) ج (لأجل) تكررت •

(١٠) ك (بما ذكرنا) ن (بما ذكر) •

(١١) انظر: (شرح مختصر المزنى ٩/ ١٧٣) (الشامل ٦/ ١٣٥) (تهذيب الاحكام

٤/ ١٢٩) (البيان ١٠/ ١٦٦) (بحر المذهب ١٠/ ١٢١) •

وقد حكى ابن أبي هريرة عن بعض أصحابنا في ضمان الامام وجها ثالثا :  
انه ان ضمن ( ١ ) فيما يعود نفعه على كافة المسلمين ( ٢ ) ( كتعزير المتمرض

للزنا والاذى ، فديته في بيت مالهم •

وان ضمن فيما يعود نفعه على المضمون ( ٣ ) كتعزير من عزز نفسه ، أو قدح

في عرضه ، فديته على عاقلة الامام دون بيت المال • ( ٤ )

والقسم الثاني : ان تكون ( ٥ ) الزيادة من فعل الجلاذ ، فهذا على ضربين :

أحدهما : ان يكون الامام قد فوضه الى رأيه ووكله الى اجتهاده ، فيكون

خطاؤه فيه كخطاء الامام ، فيكون فيما يلزمه من الدية قولان :

أحدهما : على عاقلته ( ٦ ) •

والثاني : في بيت المال ، لانه قد صار بالتفويض في حكم الامام • ( ٧ )

والضرب الثاني : ان يكون الامام قد أمره بالحد وحده ( ٨ ) ، فزاد الجلاذ

عليه فيضمنه الجلاذ على عاقلته — قولاً واحداً — لحدوثها عن

تعمديه • ( ٩ )

والقسم الثالث : ان تكون الزيادة مشتركة بين الامام والجلاذ ، كأنه أمره أن ( ١٠ )

يحدده ثمانين فحده مائة ، فمات •

( ١ ) ك ( انه يضمن ) •

( ٢ ) ك ( على المضمون ) •

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط في ( ك ) •

( ٤ ) انظر : ( حلية العلماء ٢ / ٢٣٧ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٢ ) •

( ٥ ) ن هـ ج ( ان يكون ) •

( ٦ ) ن هـ ج ( على ما قلته ) •

( ٧ ) انظر : ( البيان ١٠ / ١٦٦ ) ( الشامل ٦ / ١٣٦ ) ( شرح مختصر المزني

٩ / ١٢٥ ) •

( ٨ ) ج هـ ن ( وحده ) ساقطه •

( ٩ ) انظر : ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٢٩ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٢١ ) ( فتح

العزیز ١٢ / ١٣٩ ) •

( ١٠ ) ك ( بان ) •

فان قيل : ان الضمان مقسط (١) على اعداد الضرب .

ضمن الامام خمسين الدية ، لان ضمان الامام (٢) تعلق بأربعين من

جملة مائة .

وضمن الجلاذ خمس الدية ، لان ضمانه تعلق (٣) بعشرين من مائه .

وان قيل : (٤) ان الضمان مقسط على النوع ، فقد اختلف أصحابنا في زيادة

الامام والجلاذ (٥) هل تنوع أم لا ؟ (٦) على وجهين :

احدهما : تنوع ، فيكون الحد نوعا لا يتعلق به ضمان ، وزيادة الامام نوعا (٧)

يتعلق به الضمان ، وزيادة الجلاذ نوعا (٨) يتعلق به الضمان فيسقط (٩)

ثلث الدية ، ويجب على الامام ثلثها ، وعلى الجلاذ ثلثها ، لاختلاف الامام

والجلاذ .

والوجه الثاني : لا تنوع الزيادة وان اختلف فاعلوها (١٠) ، ولتساويها في تعلق

الضمان بها (١١) ، فتسقط (١٢) نصف الدية ويضمن الامام ربعها

والجلاذ ربعها . (١٣)

(١) ن ( يتسقط ) .

(٢) ن ( الدية ) .

(٣) ن ( تعلق ) ساقطه .

(٤) ك ( فان قيل ) .

(٥) ن ( الحدود ) .

(٦) ن ( أم لا ) ساقطه .

(٧) ج ، ن ( نوع ) .

(٨) ج ، ن ( نوع ) .

(٩) ك ( فتسقط ) .

(١٠) ك ، ن ( فاعلوها ) .

(١١) ج ، ن ( فيها ) .

(١٢) ن ( فيسقط ) .

(١٣) انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ل ١٥٢ ) ( بحر المذهب ١٠ / ل ١٢٢ ) ( المذهب ٢ / ٢٨٧ ) .

٩٣ - مسألة

قال الشافعي : ولو ضرب امرأة (١) حدا فأجهضت لم يضمنها ، وضمن ما في بطنها لأنه قتله . (٢) - وهذا صحيح .

إذا وجب الحد على حامل لم يجز أن تحد حتى تضع حملها ، ويسكن ألم نفاسها ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال للغامدية (٣) حين اقرت عنده بالزنا وكانت حاملا : ( اذهبي حتى تضعي حملك ) . (٤) ولأنه إذا حدها في حال الحمل أفضى إلى تلفها (٥) واجهاض حملها ، وكلا الأمرين محظوران .

والاجهاض : أن تلقى جنينا ميتا ، فإن ألقتة حيا لم يسم اجهاضا .  
فإن (٦) حدها في حملها ، فلها أربعة أحوال :  
أحداها : (٧) أن تبقى (٨) على حال (٩) السلامة في نفسها وحملها ، فلا شيء على الإمام في حدها وهو (١٠) مسئي (١١) أن علم بحملها ، وغير مسئي (١٢) أن لم يعلم .

- 
- (١) ج ( ولو ضربت ) .  
(٢) انظر : ( مختصر المزنى ٢٦٦/٨ ) .  
(٣) ك ( للعامة ) .  
(٤) تقدم تخريج الحديث صفحة ( ٢٢٣ ) .  
(٥) ج ( قتلها ) .  
(٦) ن ( فلو ) .  
(٧) ن ( أحدها ) .  
(٨) ج ن ( يبقى ) .  
(٩) ج ن ( حال ) ساقطه .  
(١٠) ن ( وهي ) .  
(١١) ج ( مأثوم ) .  
(١٢) ج ( مأثوم ) .

والحال الثانية : ان تجهض (١) ما في بطنها وتسلم من التلف (٢) ، فيضمن

• جنينها بخبرة عبد أو أمة •

• لان (٣) عمر ضمن جنين المرأة التي أُرهبها •

• فان علم بحملها ضمن جنينها في ماله ، لانه من عمده •

• وان لم يعلم بحملها فهو من خطائه ، وفي دية جنينها قولان : (٤)

• احدهما : على عاقلته •

• والثاني : في بيت المال • (٥)

والحال الثالثة : ان تموت من غير اجهاض ، فينظر في سبب موتها ، فان كان

• من اقامة الحد عليها كما لو لم (٦) تكن حاملا : لم يضمنها •

• وان كان من الحمل الذي يتلف به المحدود : ضمن ديتها ، كما يضمنها

• اذا جلدها في شدة حر أو برود •

(١) ك ( ان يجهض ) •

(٢) ن ( التلف ) •

(٣) ن ( ان ) •

(٤) ك ( قولان ) تكررت •

(٥) قال الرافعي : لو جلد الحامل حدا فأجهضت جنينا ميتا لزمت الفرة ، وفي محلها

القولان ان لم يعلم أنها حامل ، فان علم فطريقان :

احدهما : انه على القولين أيضا ، لان اتلاف الجنين لا يكون عمدا محضا فيجرى

مجرى غيره من وجوه الخطاء • وهذا ما رجحه ابن الصباغ •

وأظهرهما : وهو المذكور في الكتاب ، انه على عاقلته ولا يجي فيه القولان ،

لان ذلك الخلاف فيما يخطئ به الامام في الحكم ، وهو هاهنا عادل

• عن الصواب عمدا •

قلت : ذهب القاضي أبو الطيب الى أنه على القولين ...

انظر : ( فتح العزيز ١٢ / ١٥٣ ) ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٤ ) وايضا :

( الشامل ٦ / ١٣٥ ) ( روضة الطالبين ١٠ / ١٨٣ ) •

(٦) ج ن ( أولم ) •

ثم ان علم بحملها : فديتها على عاقلته ، وان لم يعلم فعلى قولين :

أحدهما : على عاقلته •

والثاني : في بيت المال •

والحال الرابعة : ان تجهض (١) جنينها وتموت (٢) ، فيضمن دية جنينها ،

وأبادية (٣) نفسها فمعتبرة (٤) بسبب موتها ، فانه لا يخلو

من ثلاثة أحوال : (٥)

أحدها : ان يكون لأجل الحد ، فلا يضمن ديتها لحدوث تلفها عن (٦) واجب

عليها •

والحال الثانية : ان يكون موتها من اجهاضها ، فيضمن ديتها ، لأنه ممن

عدوان عليها (٧) •

والحال (٨) الثالثة : ان يكون موتها من الحد والاجهاض معا ، فيضمن (٩)

نصف ديتها لحدوث التلف عن سببين : (١٠)

أحدهما : واجب •

والاخر : عدوان • (١١)

(١) ك ( يجهض ) •

(٢) ن ( فيموت ) •

(٣) ن ( فأبادية ) •

(٤) ج ، ن ( فيعتبر ) •

(٥) ك ( أقسام ) •

(٦) ن ( غير ) •

(٧) من قوله : ( والحال الثانية : ان يكون ... ) ساقط في (ك) •

(٨) ن ( والحالة ) •

(٩) ن ( ويضمن ) •

(١٠) ن ( شيئين ) •

(١١) قال الامام ابو الطيب الطبري — بعد ان ذكر الاحوال الثلاثة — : وسمعت

أبا الحسن الماسرخسي — رحمه الله — يقول : سمعت أبا علي بن أبي هريرة يقول : —



فصل

أ/ ٩٣ -

واذا ذكرت امرأة عند الامام بسوء ، فأرسل اليها فأرهبها فأجهضت ما في (١)

بطنها : ضمن دية جنينها •

ولو ماتت هي : لم يضمنها ، لان الارهاب مؤثر في اجهاضها ، وغير مؤثر

في تلفها • (٢)

ولو أرهبها الرسول بخير أمر الامام ، كان الرسول ضامنا دون الامام •

فيه قول آخر : ان الام مضمونة كالجنين ، لانه متعدد بضرها ، فانه امر

بتأخير الضرب حتى تضع ، فاذا ضربها وجب الضمان •••

انظر: ( شرح مختصر المزني ٩/١٧٤ ) وايضا : ( بحر المذهب ١٠/١٢٢ )

( الشامل ٦/١٣٥ ) ( فتح العزيز ١٢/١٥٣ ) ( روضة الطالبين

• (١٨٣/١٠

(١) ك ( ذا ) •

(٢) قال الامام النووي : ولو ماتت الحامل المبعوث اليها ، أوبعث الامام الى رجل

ذكر بسوء ، وهدده ومات : فلا ضمان على الصحيح ، لأنه لا يفضى

الى الموت •••

وفي النهاية : أنه يجب •

انظر: ( روضة الطالبين ٩/٣١٤ ) •

مسألة

٩٤ -

قال الشافعي : ولو حده بشهادة عيدين أو غير عدلين في أنفسهما فمات ،  
ضمنته (١) عاقلته ، لان كل هذا خطأ منه في الحكم ، وليس على  
الجالد شيء . (٢) . - وهذا صحيح -  
إذا أقام الإمام حدا بشهادة عيدين أو فاسقين أو كافرين فمات المحدود :  
ضمن الإمام ديته دون الشهود . (٣)  
ولو شهد عدلان بزور ضمن الشاهدان ديته دون الإمام .  
والفرق بينهما من وجهين :

- 
- (١) ج (ضمنه) .  
(٢) ن (شيء) ساقطه .  
انظر : ( مختصر المزني ٢٦٦/٨ ) .  
(٣) قال الإمام النووي : لو أقام الحد بشهادة اثنين ، ثم بانا ذميّن أو عيدين ،  
أو امرأتين أو مراهقين ، أو فاسقين ، ومات المحدود ، فقد بان بطلان  
الحكم ، فينظر :  
ان قصر في البحث عن حالهما ، فالضمان عليه لا يتعلق ببيت المال ولا  
بالمأقلة أيضا ان تعمد ...  
وان لم يقصر في البحث ، بل بذل وسعه ، جرى القولان في أن الضمان  
على عاقلته أم في بيت المال .  
ثم اذا ضمنّت المأقلة أو بيت المال ، فهل يثبت الرجوع على الشاهدين ؟  
فيه أوجه :  
أحدها : نعم ، لأنهما غرا القاضي .  
وأصحهما : لا ، لأنهما يزعمان أنهما صادقان ، ولم يوجد منهما  
تعد ، وقد ينسب القاضي الى تقصير في البحث .  
والثالث : يثبت الرجوع للمأقلة دون بيت المال ...  
انظر : ( روضة الطالبين ١٨٣/١٠ ) وايضا : ( فتح العزيز ١٢/١٥٣ ) .

أحدهما : ان كشف المدالة على الامام دون الشهود ، فصار الامام ضامنا  
لتقصيره ، والصدق في الشهادة على الشهود دون الامام ، فضمن  
الشهود لكذبهم .

والثاني : ان غير العدل ليس بمعترف بالتعدي فلم يضمن ، وشاهد السزور  
معترف بالتعدي (١) فضمن (٢) .

فاما الجالاد : (٣) فلا ضمان عليه ، سواء علم برق الشهود (٤) أو فسقهما أو لم  
يعلم لأنه مأثور بحكم والأمام أمر (٥) .

### ٩٥ - مسألة

قال الشافعي : (٦) ولو قال الامام للجالد : (٧) أنا أضرب (٨) هذا ظلما ،  
ضمن الامام والجالد (٩) معا (١٠) .

— وهذه مسألة قد استوفيت في كتاب الجنائيات — .

- 
- (١) ج ن ( بالتعدي ) ساقطه .  
(٢) انظر : ( بحر المذهب ١٠/١٢٣ ) ( شرح مختصر المزني ٩/١٧٥ ) ( تهذيب  
الاحكام ٤/١٢٩ ) ( الشامل ٦/١٣٦ ) .  
(٣) ن ( فاما الجالاد ) .  
(٤) ك ( الشاهدين ) ن ( الشاهد ) .  
(٥) ج ( أمره ) .  
(٦) ن هـ ج ( الشافعي ) ساقطه .  
(٧) ج ( للجلاد ) .  
(٨) ك ( أن أضرب ) .  
(٩) ج ( والجلاد ) .  
(١٠) انظر : ( مختصر المزني ٨/٢٦٦ ) .

إذا (١) أمر الاوام بضرب رجل أو بقتله ظلماً ، فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ان لا يعلم الجلاذ بظلم الامام ويعتقد فيه أنه بحق (٢) ، لان

الامام العادل لا يقدم على القتل الا بحق ، فالضمان على الامام دون

الجلاذ ، لانه ملتزم للطاعة فقام أمره مقام فعله لنفوده .

والقسم الثاني : ان يعلم الجلاذ بظلم الامام ، اما بأن يقول له الامام : انا

أضرب هذا ظلماً بخير حق ، أو يعلم ذلك من غير الامام ، ولا يكون

من الامام اكراه للجلاذ (٣) ، فالضمان ها هنا على (٤) الجلاذ

دون الامام في القود والدية ، لأنه جنى (٥) مختاراً . (٦)

والقسم الثالث : ان يعلم الجلاذ بظلم الامام ، والامام مكروه (٧) له عليه ،

فالقود (٨) على الامام الأمر واجب (٩) .

وفي وجوبه على الجلاذ المباشر قولان .

فان سقط القود :

فان قيل : انه لو وجب كان عليهما : فالدية (١٠) مع سقوط القود عليهما .

(١) ج ( واذا ) ك ( فاذا ) .

(٢) ج زيادة : ( فلا شيء عليه ) .

(٣) ن ( لجلاذ ) .

(٤) ن ( على ) ساقطه .

(٥) ج ، ك ( جنا ) .

(٦) ... لقوله — صلى الله عليه وسلم — : ( لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ) .

انظر : ( شرح مختصر المزني ٩ / ١٧٥ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٣٠ )

( روضة الطالبين ١٠ / ١٨٤ ) ( المهذب ٢ / ١٧٧ ) .

(٧) ن ( مكث ) .

(٨) ك ( فلا قود ) ن ( والقود ) .

(٩) ك ( الامن واجب ) ج ( لأمر ) .

(١٠) ك ( الدية ) ن ( بالدية ) .

وان قيل : انه لو وجب كان على الامام دون الجلاذ : ففي الدية وجهان :

• احدهما : على الامام وحده اعتبارا بالقود

• والوجه الثاني : أنها عليهما نصفان (١) •

وهذان الوجهان من اختلاف أصحابنا في سقوط القود عن الجلاذ بأي علة  
سقط ؟

• فملى تحليل البغداديين : ان سقوط القود بشبهة (٢) الاكراه •

• فملى هذا : تكون الدية بينهما نصفين (٣) •

• وعلى تحليل البصريين : ان سقوط القود لأن الأكره نقل حكم الفصل  
الى المكروه (٤) •

• فملى هذا : تكون الدية كلها على الامام (٥) •

-----

(١) ن (نصفين) •

(٢) ك (لشبهة) •

(٣) قال ابن الصباغ : فاذا وجبت الدية كانت عليهما — قولا واحدا — •

قلت : والى هذا ذهب القاضي أبو الطيب الطبري ، والرواني •••

انظر : ( الشامل في فروع الشافعية ٦/ل ١٣٦ ) ( بحر المذهب ١٠/ل ١٢٤ )

( شرح مختصر المزني ٩/ل ١٢٥ ) •

(٤) ج (للمكروه) •

(٥) انظر : ( فتح العزيز ١٢/ل ١٥٥ ) ( تهذيب الاحكام ٤/ل ١٣٠ ) ( الشامل

٦/ل ١٣٦ ) ( شرح مختصر المزني ٩/ل ١٢٥ ) •

مسألة

٩٦-

قال الشافعي : ولو قال الجالد : ( ١ ) ضربته وأنا أرى الامام مخطئا ( ٢ ) وعلمت ان ذلك رأى بعض الفقهاء ، ضمن ( ٣ ) الا ما غاب عنه سبب ضربه . ( ٤ )  
وجملته : ان الامام اذا أمر الجالد بقتل أو جلد مختلف فيه قتل المسلم بالكافر والحرب بالمبد ، وحد الزنا بشهادة الروايات ( ٥ ) ، وحد القذف في التعريض ، لم يخلو ( ٦ ) حالهما فيه من أربعة أقسام :  
أحدها : ان يعتقد الامام والجالد وجوبه : فلا ضمان على واحد منهما قودا ( ٧ ) ولادية ، ولا تكون مخالفة غيرهما مانعا ( ٨ ) من نفوذ الحكم بالاجتهاد .  
والقسم الثاني : ان يعتقداه غير واجب ، فالضمان فيه واجب ، ولا تكون مخالفة غيرهما مسقطة ( ٩ ) للضمان وهي ( مسألة الكتاب ) .  
 لأنه ليس لأحد أن يقدم على قتل يعتقد حظره ( ١٠ ) لأن غيره أباحه ، واذا وجب الضمان :

فان كان الجالد غير مكره ، فالضمان على الجالد دون الامام .

- 
- ( ١ ) ج ( الجالد ) .  
 ( ٢ ) ك ( مخطئا ) .  
 ( ٣ ) ج ، ن ( ضمن ) ساقط .  
 ( ٤ ) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٦/٨ ) .  
 ( ٥ ) ك ( الرويا ) .  
 ( ٦ ) ج ، ك ( يخل ) .  
 ( ٧ ) ن ( قود ) .  
 ( ٨ ) ن ( مانعة ) .  
 ( ٩ ) ن ( مسقط ) .  
 ( ١٠ ) ن ( خطه ) .

وان كان مكرها (١) فالضمان عليهما (٢) على التفصيل الذي قدمناه . (٣)  
 واذا وجب الضمان لم يخلو (٤) المختلف فيه من أن يكون فيه نص أولا نص فيه .  
 فان لم يكن فيه نص كحد الزنا بشهادة الروايات (٥) وحد القذف بالتعريض ،  
 فالضمان متوجه الى الدية دون القود .

وان كان (٦) فيه نص كقتل المسلم بالكافر ، فقد اختلف أصحابنا في وجوب  
 القود فيه على وجهين :  
احدهما : - وهو قول أبي على بن أبي هريرة - ان (٧) القود فيه واجب  
 لأجل النص .

(١) ن (بمكرها) .  
 (٢) ن (عليهما) ساقطه .  
 (٣) قال الامام الرويانى : قال صاحب الانصاح : ومحتمل في ضمان الجلاذ وجهان :  
 احدهما : يلزمه كل الدية .  
 والثانى : يلزمه نصف الدية ، لأنه من الامام أمرا ومن المأمور مباشرة ، فالضمان  
 عليهما ....

وهذا ما ذكره ابن أبى هريرة ، وأشار اليه القاضى أبو حامد ...  
 ومن أصحابنا من قال : المسألة بعكس هذا ، وهو ان الجلاذ يمتقد أن قتله  
 جائز ، والامام يمتقد أنه لا يجوز : فيجب القود على الجلاذ اعتبارا بنية  
 الامام ، والاجتهاد ليس اليه ، وان كان هو من أهل الاجتهاد ، وانما  
 هو الى الامام ، لأن الامام لم يوله القضاء ، ولم يستخلفه حتى يجتهد ،  
 وهو مباشر عالم بالحال ، فيلزمه الضمان ، ولا يلزم الامام المسبب المخطئ  
 شىء ....

انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٤ ) وايضا : ( فتح العزيز ١٢ / ١٥٥ ) .

- (٤) ج (يخل) .  
 (٥) ج (الروايات) .  
 (٦) ن (فان كان) .  
 (٧) ن (بأن) .

والوجه الثاني : لا قود فيه لشبهة (١) الاختلاف . (٢)

والقسم الثالث : ان يعتقد الامام وجوبه ويعتقد الجلال حظره .

فان أكره الجلال على استيفائه : فلا ضمان على الامام لاجتهاده ، ولا ضمان على الجلال لأكراهه .

وان لم يكره الجلال : فلا ضمان على الامام ، وفي وجوبه على الجلال وجهان :

احدهما : لا ضمان عليه ، لأنه ( منفذ لحكم نفذ باجتهاد ) . (٣)

والوجه الثاني : عليه الضمان ، لاقدامه (٤) مختاراً على استهلاك

ما يعتقد وجوب ضمانه . (٥)

والقسم الرابع : ان يعتقد الامام حظره ، ويعتقد الجلال وجوبه ، فهذا على ضربين :

احدهما : ان يردّه الامام الى اجتهاد الجلال ، فلا ضمان على واحد منهما ، أما الامام فلعدم فعله ، وأما الجلال فلنفوذ اجتهاده .

والضرب الثاني : (٦) أن يأمره الامام به ولا يردّه الى اجتهاده ،

(١) ن ( بشبهة ) .

(٢) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٥ ) .

(٣) ن ( فننقل الحكم ينفذ باجتهاده ) .

(٤) ن ( لاقدام ) .

(٥) قال النووي : لو اعتقد الجلال منعه ، والامام جوازه ، أو ظن أن الامام اختار ذلك

المذهب ، ففي وجوب القصاص والضمان على الجلال وجهان :

أصحهما عند الأصحاب : الوجوب ، وه قطع ابن الصباغ والبنغوى وغيرهما ،

لان واجبه الامتناع ، فان أكره فحكمه معروف . . .

والثاني : لا ، اعتباراً باعتقاد الامام .

قلت : رجع الوجوب الرافعي ، وه قطع أبو الطيب الطبري . . .

انظر : ( روضة الطالبين ١٠ / ١٨٥ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٣٠ ) ( شح مختصر

المزني ٩ / ١٧٥ ) ( الشامل ٦ / ١٣٦ ) ( فتح العزيز ١٢ / ١٥٥ ) وايضا :

( بحر المذهب ١٠ / ١٢٥ ) .

(٦) ن ( والضرب الثالث ) .



فلا ضمان على الجلاذ سواء كان مكرها (١) أو غير مكره ، لانه استوفى (٢) باذن  
مطاع ما يراه (٣) مسوغا في الاجتهاد .  
فاما الامام : فان لم يكره الجلاذ : فلا ضمان عليه .  
وان أكرهه : ضمن ، لأنه الجاه الى ما لا يسوغ في اجتهاده . (٤)  
— والله أعلم —

٩٢ — مسألة

قال الشافعى : ولو قال : أضربه ثمانين فزاد سوطا فمات ، فلا يجوز فيسه  
الا واحد (٥) من قولين :

- 
- (١) ن ( مكره ) .  
(٢) ن ( استوفى ) .  
(٣) ن ( ما يراه ) ساقطه .  
(٤) قال الامام النووى : ولو كان الامام لا يمتقد جواز قتل حربى ، فأمره به تاركا  
للبحث ، وكان الجلاذ يمتقد جوازه ، فقتله عملا باعتقاده ، فقد بنسى  
على الوجهين ( اى السابقين ) فى قتله ...  
فان اعتبرنا اعتقاد الامام : وجب القصاص .  
وان اعتبرنا اعتقاد الجلاذ : فلا .  
قال الرافعى : وهذا عندى ضعيف فى هذه الصورة ، فان الجلاذ مختار عالم  
بالحال والامام لم يفرض اليه النظر والاجتهاد ، وانما استعمله للمملى  
فحسب ، ومصير الجلاذ مستقلا بما فعل ...  
قلت : وقد قطع البغوى هنا بوجوب القود على الجلاذ ...  
انظر : ( روضة الطالبين ١٨٥ / ١٠ ) ( فتح العزيز ١٢ / ١٥٥ ) ( تهذيب  
الاحكام ٤ / ١٣٠ ) وايضا : ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٥ ) .  
(٥) ن ( الا واحدا ) .

أحدهما : انه عليهما نصفان ، كما لو جنى (١) رجلان (٢) عليه ، أحدهما :

بضره ، والاخر : بشانين ، ضمنا الدية نصفين .

: أو سهما من إحدى وشانين سهما . (٣)

— وقد مضت هذه المسألة في نظائرها — (٤)

وهو أن يأمر (٥) الإمام في حد القذف وهو ثمانون ، فيضربه الجلاذ أحد (٦)

وشانين فيموت ، فهذا موجب للضمان (٧) ، وفي قدر ما يضمن قولان :

أحدهما : نصف الدية ، لانه مات من نوعين اباحة وحظره ، وقد شبه (٨)

الشاقمى بالجنايات .

والقول الثانى : انه يضمن ( جزءا من احد ) (٩) وشانين جزءا من الدية ،

اعتبارا بعدد الضرب .

واذا وجب الضمان بهذه الزيادة ، لم يخلو (١٠) حالها من ثلاثة

أقسام :

أحدها : ان يكون عن أمر الامام ، فالضمان عليه دون الجلاذ .

والقسم الثانى : ان يكون من فعل الجلاذ عمدا أو خطأ ، فالضمان

عليه دون الامام (١١) .

(١) ج ( جنا ) .

(٢) ن ( رجلا ) .

(٣) انظر : ( مختصر المزنى ٢٦٦/٨ ) .

(٤) انظر صفحة ( ١١٥٠ ) .

(٥) ن ( وهذا ان يأمر ) .

(٦) ج ( أحدا ) .

(٧) ن ( الضمان ) .

(٨) ن ( شبهة ) .

(٩) ن ( جناية واحد ) .

(١٠) ج ( يخل ) .

(١١) من قوله : ( والقسم الثانى ... ) ساقط في ( ن ) .

والقسم الثالث : ان يكون الجلاذ يضرب والامام يعد ، فأخطاء الامام في عدده ، فالضمان على الامام دون الجلاذ ، ( لان الزيادة منسوبة الى العدد ، فعاد الضمان على العاد دون الجلاذ ) . ( ١ ) .  
- والله أعلم -

٩٨ - مسألة

قال الشافعي : واذا خاف رجل نشوز امرأته فضرها ، فماتت ، فالمقل على المارقة ، لان ذلك اباحة وليس يفرض . ( ٢ ) .  
- وهذا صحيح -  
يجوز للرجل اذا خاف نشوز امرأته أن يضربها لقول الله تعالى : ( وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ) . ( ٣ ) .  
وهذا الضرب مباح على وجه التأديب والاستصلاح ، لم يرد الشرع بتقديره ( ٤ ) ، ولم يجز أن يبلغ به أدنى الحد فصار أكثره تسعة ( ٥ ) وثلاثين كالتعزير .  
فاما جنس ما يضرب به : فهو الثوب والنعل وأكثره العصا ، ولا يجوز أن يكون بالسوط لخروجه عن العرف ، ( ولنقصه عن أحكام الحدود ) .

- 
- ( ١ ) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .  
انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٥٢ ) ( فتح العزيز ١٢ / ١٤٩ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٣٠ ) ( الشامل ٦ / ١٣٦ ) ( روضة الطالبين ١٠ / ١٧٨ ) .  
( ٢ ) انظر : ( مختصر المزني ٨ / ٢٦٦ ) .  
( ٣ ) سورة النساء الآية ( ٣٤ ) .  
( ٤ ) ن ( بتقدير ) .  
( ٥ ) ن ( تسع ) .

فان ضربها فافضى الضرب الى تلفها روى الضرب :

فان كان خارجا عن العرف (١) متلفا مثله (٢) في الغالب : فالقود (٣)

• عليه واجب •

وان (٤) كان جاريا على (٥) العرف غير متلف في الغالب : كانت عليه

الدية تتحملها العاقلة ، لانه ضرب أبيح على وجه الاستصلاح يتوصل

اليه بالاجتهاد (٦) ، فوجب ان يكون التلف به مضمونا ، كما ضمن عمر

غرة (٧) جنين المجهضة •

ولان (٨) الاستصلاح يكون مع بقاء النفس ، فاذا صار متلفا لم يكن استصلاحا • (٩)

فان قيل : فيقتضى (١٠) على اعتبار هذا التعليل أن يكون الراى لمن اطلع

عليه من شق باب فقلع (١١) عينه أن يضمنها ، لانه استباح الرمي

• استصلاحا •

قيل : لا يضمن عينه ، لان محل الرمي قد تعين في العين فلم يضمنها ، وليس

كالضرب الذى لا يتعين في موضع من البدن •

(١) ما بين القوسين ساقط في ( ج ، ن ) •

(٢) ج ، ن ( متلفا له ) •

(٣) ج ، ن ( والقود ) •

(٤) ج ، ن ( واذا ) •

(٥) ج ( خارجا عن ) •

(٦) ن ( الاجتهاد ) •

(٧) ك ، ن ( غرة ) ساقطه •

(٨) ك ، ن ( لان ) •

(٩) انظر : ( تهذيب الاحكام ٤/ل ١٣٠ ) ( شرح مختصر المزني ٩/ل ١٢٥ ) ( فتح

المعريز ١٢/ل ١٣٥ ) ( الشامل ٦/ل ١٣٢ ) •

(١٠) ج ( فينبغي ) •

(١١) ن ، ج ( لقلع ) •

فان قيل : على اعتبار هذا التعليل يقتضى أن يكون من دفع رجلا عن نفسه

بضرب (١) أفضى الى تلفة ، ان يكون ضامنا لنفسه ، لان ضربه (٢) لم

يتعين فى موضع من بدنه •

قيل : لا يضمنه (٣) ، لان قتله مباح له (٤) اذا كان لا يندفع (٥) عنه

الا بالقتل ، فلم يكن كغيره (٦) من ضرب التأديب المقصور على الاستصلاح • (٧)

وهكذا ضرب المعلم والاب للصبي المقصود به (٨) الاستصلاح والتأديب ، فاذا (٩)

افضى الى التلف كان مضمونا بالدية •

فان قيل : فيقتضى (١٠) على اعتبار هذا التعليل ان يكون ضرب الرايض اذا

أفضى الى تلف الدابة ان يضمنها •

قيل : لا يضمنها (١١) ، لانه لا يستغنى عن ضربها بغيره من قول أو زجر ،

وقد يستغنى عن ضرب الصبي بالقول والزجر ، فتعين ضرب الدابة فلم

يضمنها ، ولم يتعين ضرب الصبي فضمنه • (١٢)

(١) ن (لضرب) •

(٢) ج (دفعه) •

(٣) ن (لم يضمنه) •

(٤) ك (له) ساقطه •

(٥) ن (لا يدفع) •

(٦) ن (يكره لغيره) •

(٧) انظر: (شرح مختصر المزنى ٩/١٧٦) •

(٨) ج (المقصود منه) •

(٩) ن (اذا) •

(١٠) ج ، ن (يقتضى) •

(١١) ن (قيل : لا يضمنها) ساقطه •

(١٢) انظر: (شرح مختصر المزنى ٩/١٧٦) •

قال الشافعي : ولو عزز الامام رجلا ، فمات ، فالدية على عاقلته والكفارة فسي

ماله . (١) .

أما التمييز فتأديب على ذنوب لم يشرع فيها الحدود ، والكلام فيه (٢) يشتمل (٣)

على فصلين :

أحدهما : في صفته . والثاني : في حكمه .

فأما صفته : فتختلف (٤) باختلاف الذنب واختلاف فاعله .

فيوافق (٥) الحدود في اختلافه باختلاف (٦) الذنوب .

ويخالف (٧) الحدود في الفاعل ، فيختلف التمييز باختلاف الفاعل ، فيكون

تمييز ذي الهيئة أخف من تمييز ذي السفاهة ، ( ويستوى في الحدود

ذو الهيئة وذو السفاهة ) (٨) ، لان الحدود نصوص فاستوى الكافرة

فيها ، والتمييز اجتهاد في الاستصلاح ، فاختلف الناس فيه باختلاف

أحوالهم .

روت عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( تجافوا لذوى الهيئات

عن عثراتهم ) (٩) .

(١) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٦/٨ ) .

(٢) ج هـ ( فيها ) .

(٣) ك ( مشتمل ) .

(٤) ن ( فيختلف ) .

(٥) ن ( موقف ) .

(٦) ن ( باختلاف ) ساقطه .

(٧) ن ( ويخلف ) .

(٨) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .

(٩) رواه الشافعي في ( مسنده ، والام ) من طريق محمد بن أبي بكر بن محمد =

وإذا كان كذلك ، ترتب ( ١ ) التعزير باختلاف الذنوب واختلاف فاعليها على

أربع مراتب .

فالرتبة الاولى : التعزير بالكلام .

والرتبة الثانية : التعزير بالحبس .

والرتبة الثالثة : التعزير بالنفى .

والرتبة ( ٢ ) الرابعة : التعزير بالضرب .

يتدرج ذلك في الناس ( على حسب ) ( ٣ ) منازلهم ، فيكون تعزير من جل قدره

بالاعراض عنه ، وتعزير من دونه بالتعنيف ( ٤ ) ، وتعزير من دونه بزواجـ

الكلام ، وغايته : الاستخفاف الذي لا قذف فيه ولا سب .

ثم يعدل عن ذلك ( ٥ ) الى الرتبة الثانية : وهي الحبس ، ينزلون فيـــــــــــــــــه

== ابن عمرو بن حزم ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة أن رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - قال : ( تجافوا لذوى الهيئات عن عثرتهم ) .

قال الشافعى : سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول : يتجافى

للرجل ذى الهيئة عن عثرته ما لم يكن حدا . . .

ورواه الطبرانى فى ( الصغير ) من طريق أبى الزناد ، عن خارجة بن زيد بسـنـ

ثابت ، عن أبيه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( تجافوا

عن عقوبة ذى المرأة الا فى حد من حدود الله عز وجل ) .

وحديث عائشة روى بلفظ : ( أقبلوا ذوى الهيئات عثرتهم ) وسوف يأتى تخرجه

صفحة ( ١٢٢٦ ) .

انظر : ( بدائع المنن ٢ / ٢٨٠ ) ( الام ٦ / ١٤٥ ) ( المعجم الصغير ٢ / ٤٣ ) .

( ١ ) ج ( يترتب ) ن ( تقدر ) .

( ٢ ) ك هـ ( ثم الرتبة ) .

( ٣ ) ج ( بحسب ) .

( ٤ ) ك ( بالتعنيف له ) ن ( بالتعنيف ) .

( ٥ ) ج ( ثم يعدل بمن دون ذلك ) .

على حسب منازلهم وحسب ذنوبهم ، فمنهم (١) من يحبس يوما ، ومنهم  
من يحبس أكثر منه الى غاية غير (٢) مقدرة بحسب (٣) ما يؤدي الاجتهاد  
اليها ( وراى المصلحة فيها ) (٤) .  
وقال أبو عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعى : يتقدر غايته بشهر للاستبراء (٥)  
والكشف ، وستة أشهر للتأديب والتقويم (٦) .  
ثم يعدل عن ذلك الى الرتبة الثالثة : وهى النفى والابعاد ، وهذا والحبس  
فيمن تعدت ذنوبه الى اجتذاب غيره اليها واستضراره بها .  
واختلف فى غاية نفيه وابعاده .  
فظاهر مذهب الشافعى : أنه ( يقدر الأكثر ) (٧) بما دون السنة ولو بيوم ،  
لئلا يصير مساويا (٨) لتخريب (٩) السنة فى الزنا (١٠) .  
وظاهر مذهب مالك : (١١) أنه يجوز أن يزداد فيه على السنة بما يرى من اسباب  
الاستقامة (١٢) .

- 
- (١) ن ( منهم ) .  
(٢) ن ( غير ) ساقطه .  
(٣) ج هـ ن ( بحسب ) ساقطه .  
(٤) ج هـ ن ( وهى المصلحة ) .  
(٥) ن ( الاستبراء ) .  
(٦) انظر : ( كفاية النبيه ١٣ / ١٦١ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٦ ) ( تبصرة الحكام  
٣٢٩ / ٢ ) ( الاحكام السلطانية - للماوردي - ٢٣٦ ) .  
(٧) ج هـ ن ( مقدر الامر ) .  
(٨) ج هـ ن ( مساويا ) ساقطه .  
(٩) ج هـ ن ( كتخريب ) .  
(١٠) انظر : ( حلية العلماء ٢ / ٢٣٧ ) ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٦ ) ( اعانة الطالبين  
١٦٩ / ٤ ) ( حاشية الجمل ٥ / ١٦٤ ) ( تحفة المحتاج ٩ / ١٨٠ ) .  
(١١) ج ( مالك ) ساقطه .  
(١٢) قال ابن جزى : يجوز فى المذهب التمييز بمثل الحدود وأقل وأكثر على ==



ثم يعدل بمن دون ذلك الى (١) الضرب ، ينزلون فيه على حسب ذنوبهم (٢) •

واختلف في أكثر ما ينتهي اليه (٣) ضرب التعزير •

فمذهب الشافعي : ان أكثره في الحر (٤) تسعة وثلاثون (٥) ، وفي العبد

تسعة عشر ، لينقص عن أقل الحدود في الخمر وهو أربعون فـ

الحر ، وعشرون في العبد • (٦)

وقال أبو حنيفة : أكثره تسعة وثلاثون (٧) في الحر والعبد • (٨)

وقال مالك : لا حد لأكثره ، ويجوز ان يزيد على أكثر الحدود • (٩)

وقال أبو عبد الله الزبيرى : تعزير كل ذنب مستنبط من حده المشروع في جنسه ،

فأعلاه فيمن تعرض لشرب (١٠) الخمر تسعة وثلاثون (١١) ، لان

حد الخمر أربعون •

-----

= حسب الاجتهاد ...

انظر: (قوانين الاحكام ٣٨٨) وايضا : (اسهل المدارك ١٩٠/٣) (الشرح

الكبير ٣١٥/٤) (تهذيب الفروق ٢٠٤/٤) (الشرح الصغير ٤٤٠/٢) •

(١) ن (الى) ساقطه •

(٢) ن (ديونهم) •

(٣) ج هـ (اليه) ساقطه •

(٤) ج هـ (في الحر) ساقطه •

(٥) ج هـ (تسع وثلاثون) •

(٦) انظر: (تهذيب الاحكام ١٣١/٤) (الشامل ١٣٧/٦) (البيان ١٠/١٦٩)

(المهذب ٢٨٨/٢) (روضة الطالبين ١٠/١٧٤) •

(٧) ج هـ (وثلاثون) •

(٨) انظر: (شرح فتح القدير ٢١٤/٤) (البحر الرائق ٥١/٥) (مختصر الطحاوى

٢٦٥) (مجمع الانهر ٦٢٠/١) (اللباب ١٩٨/٣) •

(٩) تقدم في الصفحة السابقة مذهب الامام مالك •

(١٠) ن (لثبوت) •

(١١) ج (وثلاثون) •

- وأعلاه فيمن تعرض (١) بالزنا (٢) خمسة وسبعون ، لان حد القذف  
ثمانون (٣) • ثم جعله معتبرا باختلاف الاسباب في التعريض بالزنا •  
فان وجدته ينال منها ما دون الفرج ضربا ( أكثر التعزير وهو ) (٤) خمسة  
وسبعون (٥) سوطا •  
وان وجد اعرانيين في ازار قد تضامت أبدانها ، ولا حائل بينهما ضربا  
ستين سوطا •  
( فان وجد اعرانيين في ازار غير متضامين ضربا خمسين سوطا •  
وان وجد ا في بيت مبتدلين قد كشفوا سؤاتهما ضربا أربعين سوطا ) (٦) •  
وان وجد ا فيه مستورى (٧) السؤة (٨) ضربا ثلاثين سوطا •  
وان وجد ا في طريق يتحد ثان (٩) بفجورهما ضربا عشرين سوطا •  
وان وجد ا فيه يشير كل واحد منهما الى الآخر بالريبة ضربا عشرة اسواط •  
وان وجد ا فيه وكل واحد منهما يتبع صاحبه (١٠) ضربا خفقات •  
ثم على غير (١١) هذا فيما عداه • (١٢)

- 
- (١) ك ( يعرض ) •  
(٢) ج ( للزنا ) •  
(٣) انظر: ( الاحكام السلطانية - للماوردي - ٢٣٧ ) •  
(٤) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) •  
(٥) ج ( وتسعين ) •  
(٦) ما بين القوسين ساقط في ( ن ، ج ) •  
(٧) ن ( مستورين ) •  
(٨) ج ( العورة ) •  
(٩) ك ( متحادثين ) •  
(١٠) ج ( الاخر ) ن ( واحدهما ) •  
(١١) ج ن ( وعلى غير ) ك ( غيره ) •  
(١٢) انظر: ( كفاية النبيه ١٣ / ل ١٦٢ ) ( الحلية ٢ / ل ١٣٧ ) ( بحر المذهب  
١٠ / ل ١٢٢ ) •

وقال أبو يوسف : أكثر التعزير في جميع الذنوب خمسة وسبعون من غير تفصيل (١) ،

واستثناه (٢) من ذنوب الحدود . (٣)

وما قاله الشافعي أظهر لأمرين :

أحدهما : ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( من بلغ

بما ليس بحد (٤) حدا فهو من المعتدين ) . (٥)

(١) ك ( تفضيل ) .

(٢) ك ( ولا استنباط ) .

(٣) للامام أبي يوسف روايتان :

الاولى : كقول أبي حنيفة ، ثم رجع وقال : يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا ،

لان أدنى الحد ثمانون سوطا ، وحد العبد نصف الحر وليس بحد

كامل .

وروى عنه : أنه يجوز أن يبلغ بالتعزير تسعة وسبعين سوطا .

قال الامام السرخسي : وأما تقدير النقصان بالخمسة على الرواية الاولى ، فهو

بناء على ما كان من عادته انه كان يجمع في اقامة الحد والتعزير بين

خمسة أسواط ويضرب دفعة ، فانما نقص في التعزير ضربة واحدة وذلك

خمسة أسواط .

انظر : ( المبسوط ٣٦ / ٢٤ ) وايضا : ( بدائع الصنائع ٩ / ٤٢٢٠ ) ( تبين الحقائق

٢٠٩ / ٣ ) ( الهداية ١١٧ / ٢ ) ( درالمنتقى ١ / ٦٢٠ ) .

(٤) ج هـ ( من بلغ ثمانين ليس بحد ) .

(٥) رواه أبو نعيم في ( الحلية ) والبيهقي في ( الأشربة ) من طريق مسمر ، عن خاله

الوليد بن عبد الرحمن ، عن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - : ( من ضرب ( وفي رواية : من بلغ ) حدا في غير حد فهو

من المعتدين ) .

قال أبو نعيم : تفرد به عمر بن علي ، عن مسمر . . .

وقال البيهقي : والمحفوظ هذا الحديث مرسل . . .

وذكره الهيثمي في ( الزوائد ) بلفظ : ( من جلد حدا في غير حد فهو من المعتدين )

وقال : رواه الطبراني ، وفيه : محمد بن الحسين الفضاخ والوليد بن عثمان خال

مسمر ولم أعرفهما ، وبقي رجاله ثقات . . .

قال الزيلعي : قال في ( التنقيح ) : ورواه ابن ناجية في ( فوائد ) من طريق مسمر ، =

والثانى : أنه أقل ما قيل فيه ، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

( جنب المؤمن حمى ) ( ١ ) .

== عن خاله الوليد بن عبد الرحمن ، عن النعمان بن بشير ، عن رسول الله . . . ورواه محمد بن الحسن في ( كتاب الآثار ) مرسلًا ، فقال : أخبرنا مسعر بن كدام أخبرني الوليد بن عثمان ، عن الضحاک بن مزاحم قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من بلغ حدا . . . الحديث .

والحديث ذكره ابن حجر في ( الدراية ) وسكت عنه . . .

انظر : ( حلية الأولياء ٢/٢٦٦ ) ( مجمع الزوائد ٦/٢٨١ ) ( سنن

البيهقي ٨/٣٢٧ ) ( نصب الراية ٣/٣٥٤ ) ( الدراية ٢/١٠٧ ) .

( ١ ) الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه . . .

وقد روى الامام البخارى نحوه في ( الحدود ) تعليقًا ، فقال : باب ( ظهر المؤمن حمى الا في حد أو حق ) . . .

قال ابن حجر في ( الفتح ) : هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ نسي ( كتاب السرقة ) من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( ظهور المسلمين حمى الا في حد ود الله ) وفيه محمد بن عبد العزيز - ضعف ، وأخرجه الطبراني من حديث عصمة بن مالك الخطمي بلفظ : ( ظهر المؤمن حمى الا بحقه ) وفي سنده - الفضل بن المختار - وهو ضعيف ، ومن حديث أبي أمامة : ( من جرد ظهر مسلم بغير حق لقى الله وهو عليه غضبان ) وفي اسناده أيضا مقال . . .

وذكره السخاوى في ( المقاصد ) بلفظ : ( ظهر المؤمن حمى الا في حد من حدود الله ) وقال : أخرجه المسكوى ، عن عائشة ، وأبو نعيم ومن جهته الديلمى عن عتبة بن مالك كلاهما مرفوعا به . . .

وذكره السيوطى في ( الجامع الصغير ) ورمز لكونه مخرجا عند الطبراني ، عن عصمتين مالك ، وقال : صحيح .

وتعقبه المناوى في ( الفيض ) فقال : وليس كما قال فقد جزم المنذرى بضعفه ، وأعله الهيثمى بأن فيه - الفضل بن المختار - وهو ضعيف . . .

انظر : ( صحيح البخارى ٨/١٩٨ ) ( فتح البارى ١٢/٨٥ ) ( المقاصد الحسنة ٢٨٠ ) ( الجامع الصغير ٢/٥٧ ) ( فيض القدير ٤/٢٩٥ ) ( مجمع الزوائد ٦/٢٥٣ ) .

واما اشهار المعز في الناس : فجائز اذا أدى (١) اجتهاده (٢) اليه ،  
ليكون زيادة نكال في التعزير (٣) ، وان يجرد من ثيابه الا قدر ما يستمر  
به (٤) عورته ، وينادي (٥) عليه بذنبه اذا تكرر منه ولم يقلع (٦) عنه .  
وجوز ان يحلق شعر رأسه ، ولا يجوز ان يحلق شعر لحيته . (٧)  
واختلف في جواز تسويد وجهه على وجهين :  
يجوز في أحدهما . ومنع منه في الآخر .  
وجوز ان يصلب في التعزير حيا (٨) ، وقد : ( صلب رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - رجلا (٩) على جبل يقال له : ذباب ) . (١٠)

-----

- (١) ن ( كان ) .
  - (٢) ك ( اجتهاد ) .
  - (٣) ك ( في نكال التعزير ) .
  - (٤) ك ( به ) ساقطه .
  - (٥) ن ( وينادي ) .
  - (٦) ن ( ولا يقلع ) .
  - (٧) ن ( ذقنه ) .
- قال ابن الرفعة : قال القاضي ابو الطيب في ( كتاب الأقضية ) وتبعه ابن الصباغ :  
انه لا يحلق نصف رأسه ، ولا يسخم وجهه ، ولا يركبه ولا يطوفه ، لأنه  
مثلة وقد نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المثلة . . .  
انظر : ( كفاية النبية ١٣ / ل ١٦١ ) ،  
(٨) ج ( حبسا ) ن ( حدسا ) .  
(٩) ن ( رجل ) .  
(١٠) ج ( ذيوناب ) ك ( أبوناب ) .

اسم الجبل : ذباب وعليه مسجد يعرف باسم مسجد الراية أو مسجد ذباب ، أسفل  
من ثنية المدينة . . . وقد صلى عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
فاتخذ مصلى ، وعن الحارث بن عبد الرحمن قال : بعثت عائشة - رضي  
الله عنها - الى مروان بن الحكم حين قتل ذبابا وصلبه على جبل ذباب  
تمست يا مروان . . . قال أبو غسان :

ولا يمنع اذا صلب من طعام وشراب ، ولا يمنع من الوضوء للصلاة ، ويصلى مؤميا ،

ويعيد اذا ارسل (١) .

ولا يتجاوز صلبه (٢) أكثر من (٣) ثلاثة أيام (٤) .

-----  
 = وذبذب رجل من أهل اليمن قتل عاملا لمروان ، فقتله مروان في دمه ...  
 قال أبو غسان : وأخبرني بعض مشايخنا : أن السلاطين كانوا يصلبون على  
 ذباب ... فقال هشام بن عروة : عجبوا يصلبون على مضرب قبة رسول الله  
 - صلى الله عليه وسلم - فكف عن ذلك زياد ، وكفت الولاة بعده عنه .  
 والحديث ذكره الامام الرويانى فى : ( بحر المذهب ١٠ / ل ١٢٨ ) وكذا ابن  
 الرفعة فى ( كفاية النبيه ١٣ / ل ١٦١ ) ...

وقد روى الامام الطبرانى فى ( الكبير ) من طريق عبد المهيم بن عباس ، عن أبيه ،  
 عن جده أن النبى - صلى الله عليه وسلم - صلى على ذباب ...  
 قال أبو القاسم : بلغنى أن ذباب جبل بالحجاز ، وقوله : صلى عليه : يعنى  
 بارك عليه .

قلت : يحتمل - والله أعلم - أن هناك التباس بين صلى ، وصلب ...  
 انظر : ( عمدة الأخبار فى مدينة المختار ١٥١ ) ( كتاب الاوائل ٢٣٧ ) ( آثار  
 المدينة المنورة ١٢٨ ) ( معجم ما استمع ٦٠٩ / ٢ ) ( تاريخ المدينة  
 المنورة ل ١٢ ) ( المعجم الكبير ١٥١ / ٦ ) .

(١) قال المستظهرى : قال الشيخ الامام فخر الاسلام : وفى هذا نظر ...  
 انظر : ( حلية العلماء ٢ / ل ٢٣٧ ) .

(٢) ج عن ( بصلبه ) .

(٣) ج عن ( أكثر من ) ساقطه .

(٤) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ل ١٢٨ ) ( كفاية النبيه ١٣ / ل ١٦١ ) ( الاحكام

السلطانية - للماوردى - ٢٣٩ ) ( حلية العلماء ٢ / ل ٢٣٧ ) ( مفسى

المحتاج ٤ / ١٩٢ ) .

٩٩ - فصل

واما حكم التميزير: فهو مخالف لحكم الحدود من وجهين :

• احدهما : في الوجوب والاباحة .

• والثاني : في حدوث التلف عنه .

فاما الحكم الاول : في الوجوب والاباحة ، فالتميزير (١) مباح يجوز المفوع عنه ،

والحدود واجبة لا يجوز المفوع عنها . (٢)

وقال أبو حنيفة : ان كان لا يرتدع (٣) بغير التميزير وجب تعزيره ولم يجز (٤)

المفوع عنه ، وان كان يرتدع بغيره كان على خيار الامام في تعزيره والمفـو

عنه . (٥)

ودليلنا : ما روى : ( ان رجلا قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : اعدل

يا رسول الله ، فقال : لقد شقيت ان لم أعدل ) . (٦)

ولم يعزره ، وان كان ما قاله يقتضيه .

(١) ن ( بالتميزير ) .

(٢) انظر : ( البيان ١٠ / ١٧٠ ) ( تهذيب الاحكام ٤ / ١٣٠ ) ( تجريد المسائل

ل ٢٢٢ ) ( المذهب ٢ / ٢٨٨ ) ( اسنى المطالب ٤ / ١٦٢ ) .

(٣) ن ( لا يزبد ) .

(٤) ن ( ولم يجب ) .

(٥) قال ابن الهمام : نحن نقول : ان الامام مأمر بالحد والتميزير عند عدم ظهور

الانزجار له في التميزير بحق الله تعالى . . .

وقال ابن عابدين : ما نص عليه من التميزير كما في وط ، جارية امراته أو المشتركة

وجب امثال الأمر فيه ، وما لم ينص عليه اذا رأى الامام المصلحة أو علم

أنه لا ينزجر الا به وجب ، لأنه زاجر مشروع لحقه تعالى كالحد ، وما علم

أنه انزجر بدونه لا يجب . . .

انظر : ( شرح فتح القدير ٤ / ٢١٣ ، ٢١٧ ) ( حاشية ابن عابدين ٤ / ٧٤ ) .

(٦) رواه مسلم في ( الزكاة ) واحمد في ( مسنده ) من طريق يحيى بن سعيد ، عن

ابى الزبير عن جابر بن عبد الله قال : اتى رجل رسول الله - صلى الله =



( وحكم بين الزير ورجل من الانصار في شرب بينهما ، فقال للزير : أسق  
أنت ثم أرسل اليه الماء (١) ، فقال الانصارى لرسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - : ان كان (٢) ابن عمك ، اى : قدمته لقربته (٣) لا لحقه ،  
فغضب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال للزير : أجبن الماء  
في ارضك الى الجدار ) (٤) .

== عليه وسلم - بالجعرانة منصرفة من حنين ، وفي ثوب بلال فضة ورسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - يقبض منها ويعطى الناس ، فقال : يا محمد  
اعدل ، قال : ويلك ومن يعدل اذا لم أكن اعدل لقد خبت وخسرت ان لم  
أكن اعدل ، فقال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : دعنى يا رسول  
الله فاقتل هذا المنافق ، فقال : معاذ الله ان يتحدث الناس انى اقتل  
اصحابى ، ان هذا واصحابه يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه  
كما يمرق السهم من الرمية ) .

ورواه ابن ماجه فى ( المقدمة ) من طريق سفيان بن عيينة ، عن أبى الزبير ، عن  
جابر بن عبد الله . . . مرفوعا .

ورواه البخارى فى ( الشهادات ) واحمد فى ( مسنده ) من طريق قرة ، عن عمرو  
بن دينار ، عن جابر بن عبد الله قال : ( بينما رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - يقسم غنيمة بالجعرانة اذ قال له رجل : أعدل ، فقال له :  
شقيت ان لم أعدل ) .

انظر : ( صحيح مسلم ١٠٩/٣ ) ( مسند أحمد ٣٣٢/٣ ، ٣٥٣ ) ( سنن ابن  
ماجه ٦١/١ ) ( صحيح البخارى ١١١/٤ ) .

(١) ن ( الماء اليه ) .

(٢) ك ، ن ( انه ) .

(٣) ك ( اى قدمت بقربته ) ن ( اى قدمته لقربتك ) .

(٤) ك ، ن ( الى الكعبين ) .

الحديث رواه كل من : البخارى فى ( الوكالة ) وابن ماجه فى ( المقدمة ) وابى  
داود فى ( الأفضية ) والترمذى فى ( الاحكام ) والنسائى فى ( اداب القضاة )  
ومسلم فى ( الفضائل ) واحمد فى ( مسنده ) من طريق الليث ، عن ابن شهاب ،  
عن عروة ، عن عبد الله بن الزبير - رضى الله عنهما - أنه حدثه : ==



وفيه (١) أنزل الله تعالى : ( فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا ) (٢) •

ولم يحزره • وان كان ما قاله يقتضيه •

ولان التعزير تأديب فأشبهه تأديب الاب والمعلم • ولذلك قال عثمان وعبد الرحمن

لعمري - رضی الله عنهم - في اجهاض المرأة : ( لا شيء عليك انما

أنت مؤدب ) (٣)

فاذا صح جواز المفوعنه • فهو ضربان :

احدهما : ما تعلق بحق الله تعالى •

والثاني : ما تعلق بحقوق الادميين •

( أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فبى شراج الحرة التي يسقون بها النخل • فقال الأنصارى : سح الماء يمر • فأبى عليه • فاختصما عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للزبير : أسق يا زبير ثم أرسل الماء الى جارك • فغضب الانصارى • فقال : أن كان ابن عمك • فتلون وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم قال : اسق يا زبير ثم أحبس الماء حتى يرجع الى الجدار • فقال الزبير : والله انى لا حسب هذه الآية نزلت في ذلك : فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم - النساء الآية ٦٥ - ) •

- واللفظ للبخارى -

انظر : ( صحيح البخارى ١٤٥/٣ ، ١٤٦ ) ( سنن ابن ماجه ٧/١ ) ( سنن

أبي داود ٢٨٣/٢ ) ( سنن الترمذى ٤٠٨/٢ ) ( سنن النسائى ٢٣٨/٨ )

( صحيح مسلم ٩١/٧ ) ( مسند أحمد ٤/٤ ، ٥ ) •

(١) ج • ن ( فقيه ) •

(٢) سورة النساء الآية (٦٥) •

(٣) سوف يأتى تخريج الخبر صفحة ( ١١٨٣ ) •

فاما المتعلق بحقوق الله تعالى : (فكالتميز بأسباب ) (١) الزنا ، والسرقه ،

وشرب الخمر ، فللامام (٢) أن ينفرد (٣) بالمفوعه اذا رأى ذلك

صلاحاً ، وله ان يستوفيه ، ويكون موقوفاً على خياره فى الصلح . (٤)

واما المتعلق بحقوق الادميين : فكالموأثبة والمشاتمة ، ففيه حق للمشتوم والمضروب ،

وحق للامام فى التقويم والتهذيب فلا يصح المفوع عن التميز فيـه

الا باجتماعهما عليه .

فان عفا الامام عنه : لم يسقط حق المضروب منه وكان له المطالبة به . (٥)

وان عفا عنه المضروب والمشتوم ، نظر فى عفوهِ :

فان كان بعد التراجع الى الامام ، لم يسقط حق الامام منه ( وكان له ان

ينفرد بتمزيهه ) (٦) الا أن يعفو عنه .

وان كان قبل (٧) التراجع الى الامام ، ففي سقوط حق الامام منه وجهان :

(١) ج ( فالمرض لأسباب ) ن ( فالمعتوض بأسباب ) .

(٢) ن ( فالامام و ) .

(٣) ن ( أن يفسد ) .

(٤) ك ( الصلح ) .

(٥) قال الامام النووي : وان تعلقت الجناية بحق آدمي فهل يجب التميز اذا طلب ؟

وجهان :

احدهما : يجب ، وهو مقتضى كلام صاحب ( المذهب ) كالقصاص .

والثانى : لا يجب ، كالتميز لحق الله تعالى ، وهذا هو الذى أطلقه

الشيخ أبو حامد وغيره ، ومقتضى كلام البغوى ترجيحه . . . .

قلت : ممن قال بالوجوب : الرويانى والعمرانى . . وقال ابن الرفعة : وه صرح

القاضى أبو الطيب الطبرى . . . . .

انظر : ( روضة الطالبين ١٠/١٧٦ ) ( المذهب ٢/٢٨٨ ) ( بحر المذهب

١٠/١٢٩ ) ( البيان ١٠/١٦٩ ) ( كفاية النبيه ١٣/١٦٣ ) .

(٦) ج ( ان يقيه بتمزيهه ) ن ( وكان له أن ينفيه بتمزيهه ) .

(٧) ج ن ( وان كان المفوق قبل ) .

احدهما : - وهو قول ابي عبد الله الزبيرى - قد سقط حقه منه ، وليس

له (١) التعزير فيه كالمفوع عن حد القذف يمنع الامام من استيفائه . (٢)

والوجه الثانى : - وهو أظهر - لا يسقط حق الامام منه ، لان التعزير (٣)

فيه من حقوق (٤) المصالح العامة ، فلو تشاتم وتواثب (٥) والدمع

ولده (٦) سقط تعزير الوالد فى حق ولده ، ولم يسقط تعزير الولد

فى حق والده (٧) ، لان الوالد لا يحد لولده ، ويحد الولد لوالده ،

ولا يسقط حق الامام فى تعزير كل واحد منهما ، فيكون تعزير الوالد

مختصا بالامام (٨) وتعزير الولد مشتركا بين الوالد والامام . (٩)

(١) ج ، ن ( له ) ساقطه .

(٢) انظر : ( بحر المذهب ١٠ / ١٢٩ ) ( الحلية ٢ / ٢٣٧ ) ( كفاية النبى -

١٣ / ١٦٣ ) .

(٣) ك ، ن ( التوقيم ) .

(٤) ج ( حقوق ) ساقط .

(٥) ن ، ج ( وتواثب ) ساقطه .

(٦) ك ( ولد ) .

(٧) ما بين القوسين ساقط فى ( ن ) .

(٨) ن ( بالام ) .

(٩) ن ( والام ) .

من قال لا يسقط حق الامام : المستظهرى والنووى والرويانى والشرينى . . .

قال الرافعى : ولو عفا مستحق العقوبة عن القصاص أو الحد أو التعزير فهل

للإمام التعزير ؟ فيه وجوه :

احدهما : لا ، لان المستحق قد اسقطها .

والثانى : نعم ، لانه لا يخلو عن حق الله تعالى ، ولانه قد يحتاج الى

زجر غيره والى زجره عن مثل تلك الجناية . .

واشبههما : الفرق بين ان يكون المفوع عن الحد ، فلا تعزير ، وبين ان يكون

عن التعزير ، فيعزير . . . لان الحد لازم مقدر ولا يتعلق بنظر

الامام ولا سبيل الى العدول الى غيره بعد سقوطه . . . والتعزير =

فصل

ب / ٩٩ -

واما الحكم الثاني : في حدوث التلف عنه ، فهو مضمون على الامام سواء استوفاه

في حقوق ( الله تعالى ) ( ١ ) أو في حقوق العباد ( ٢ )

وقال أبو حنيفة : لا يضمنه في الحاليين ( ٣ ) سواء أوجب أو أباحه ( ٤ )

كالحدود لحدوثه عن تأديب مستحق ( ٥ )

يتعلق أصله بنظر الامام ، فجازان لا يؤثر فيه اسقاط غيره . . .

انظر : ( حلية العلماء ٢ / ٢٣٧ ) ( روضة الطالبين ١٠ / ١٧٦ ) ( بحر

المذهب ١٠ / ١٢٩ ) ( مغني المحتاج ٤ / ١٩٣ ) ( فتح العزيز

١٢ / ١٣٦ ) ( المحرر في فقه الشافعية ل ( ٢١١ )

( ١ ) ن ( له تعين )

( ٢ ) ج ( الامام )

قال الامام العمراني : اذا عزز الامام رجلا ، فمات وجب ضمانه . . .

وحكى الطبري في ( العدة ) وجهها آخر : ان التميز نوعان :

نوع واجب : كتميز من قذف أمه أو ذمية أو وطني اجنبية فيما دون الفسخ ،

فاذا عزز فيه الامام فأدى الى التلف لم يضمنه الامام .

ونوع لا يجب : مثل ان يسيء أدبه في مجلس القاضي ، فاذا عززه القاضي

ومات ، وجب ضمانه . . . - والاول أصح -

انظر : ( البيان ١٠ / ١٧٠ ) وايضا : ( فتح العزيز ١٢ / ١٣٨ ) ( حلية

المعلماء ٢ / ٢٣٧ ) ( الشامل ٦ / ١٣٧ ) ( روضة الطالبين ١٠ / ١٧٧ )

( ٣ ) ن ( الحاليتين )

( ٤ ) ن ( أوجب وأباحه )

( ٥ ) جاء في ( الهداية ) : ومن حده الامام أو عززه فمات : فدمه هدره لأنه فصل

ما فعل بأمر الشرع ، وفعل الأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالفساد والبهزاع .

انظر : ( الهداية ٢ / ١١٧ ) وايضا : ( اللباب ٣ / ٢٠٠ ) ( الاختيار ٤ / ٩٦ )

( تبين الحقائق ٣ / ٢١١ ) ( فتح المعين ٢ / ٣٩٠ )

ودليلنا : قصة (١) عمر (٢) في اجهاض المرأة جنينها حين بحث اليه  
رسولا أذهبها (٣) فشاور عثمان وعبد الرحمن ، فقالا : لا شيء عليك  
انما أنت معلم ، فشاور عليا ، فقال : ان كان صاحبك ما اجتهدا  
فقد غشاك (٤) وان كانا قد اجتهدا فقد أخطأ . عليك الدية ،  
فقال عمر لعلي : (٥) عذمت عليك لا تبرح حتى تضربها (٦) على  
قومك (٧) .

(١) ك ( قضية ) ن ( فيه ) .

(٢) ن ( يجوز ) .

(٣) ن ( رهبها ) .

(٤) ك ، ن ( غشا ) .

(٥) ج ، ن ( لعلي ) ساقطه .

(٦) ن ( تصرفها ) ج ( تصرفها ) .

(٧) رواه عبد الرزاق في ( مصنفه ) من طريق معمر ، عن مطر الوراق وغيره ، عن الحسن

قال : أرسل عمر بن الخطاب الى امرأة مغيبة كان يدخل عليها ، فأكر ذلك

فأرسل اليها ، فقيل لها : أجيبي عمر ، فقالت : يا ويلها مالها ولعمر .

قال : فبينما هي في الطريق فرغت ، فضرها الطلق ، فدخلت دارا فألقت

ولدها ، فصاح الصبي صيحيتين ثم مات ، فاستشار عمر أصحاب النبی

— صلى الله عليه وسلم — فأشار عليه بعضهم أن ليس عليك شيء ، انما

أنت وال ومؤدب ، قال : وصمت علي ، فأقبل عليه ، فقال : ما تقول ؟ قال :

ان كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم ، وان كانوا قالوا في هواك فلم

ينصحو لك ، أرى أن ديتك عليك ، فانك أنت أفرعتها وألقت ولدها فـ

سببك ، قال : فأمر عليا أن يقسم عقله على قریش ، یعنی يأخذ عقله من

قریش ، لأنه خطأ . . . . .

قال عبد الرزاق : عن ابن جريج قال : سمعت الأعمش يحدث بمشورة علي عليه

واسقاطها ، وأمره اياه أن يضرب الدية على قریش . . .

وذكره الامام الشافعي في ( الام ) بلاغا عن عمر مختصرا ، وفيه : فأمر عمر عليا

— رضى الله عنهما — أن يضربها ( أي الدية ) على قومه . . .

قال ابن حجر في ( التلخيص ) : رواه البيهقي من حديث سالم ، عن الحسن البصري

فكان سكوت عثمان وعبد الرحمن عن الجواب (١) رجوعاً منهما الى قول عيسى ،

فصار ذلك اجماعاً من جميعهم .

ويدل عليه (٢) قول علي بن أبي طالب : ( ما أحد يموت من حد يقام عليه

أجد في نفسي من ذلك شيئاً الا شارب الخمر ، فانه شيء رأيناه ،

فان مات فديته (٣) في بيت المال (٤) أو قال : على عاقلة الامام ) . (٥)

فدل على ان (٦) التعزير مضمون .

ولان التعزير لما نقص عن قدر الحدود خالف (٧) حكمها في الضمان كضرب (٨)

الاب والمعلم .

-----

== وهذا منقطع بين الحسن وعمر ...

قلت : وذكره البيهقي في ( الحدود ) مختصراً ...

انظر : ( مصنف عبد الرزاق ٩ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ ) ( الام ٦ / ١٧٦ ) ( تلخيص الحبير

٤ / ٣٦ ، ٣٧ ) ( سنن البيهقي ٨ / ١٠٧ ) .

(١) ج ( عن الجواب ) ساقطه .

(٢) ن ( على ) .

(٣) ج ( وديته ) .

(٤) ك هـ ( في مال المسلمين ) .

(٥) رواه الشافعي في ( الام ) وعنه البيهقي في ( الاشرية ) من طريق ابراهيم بن محمد ،

عن علي بن يحيى ، عن الحسن ان علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -

قال : ( ما أحد يموت في حد من الحدود فاجد في نفسي منه شيئاً الا الذي

يموت في حد الخمر ، فانه شيء أحدثناه بعد النبي - صلى الله عليه وسلم -

فمن مات منه فديته اما قال : في بيت المال ، واما قال : على عاقلة الامام ،

أشك يعني الشافعي ...

وذكره ابن المنذر في ( الحدود ) من غير اسناد ، عن علي بن أبي طالب ...

انظر : ( الام ٦ / ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ٢٦٦ / ٨ ) ( سنن البيهقي

٨ / ٣٢٢ ) ( الاوسط ل ١١٣ ) .

(٦) ن ( أن ) ساقطه .

(٧) ج ( وخالف ) .

(٨) ج ( بضرب ) .

فاذا ضمن الامام دية التالف (١) بالتميزير ، فقد ذكرنا في محلها قولين : (٢)

احدهما : على عاقلة الامام وتكون الكفارة في ماله .

والثاني : في بيت المال ، وفي الكفارة وجهان :

احدهما : في ماله .

والثاني : في بيت المال .

### ١٠٠- مسألة

قال الشافعي : واذا كانت برجل سلعة فأمر السلطان بقطعها أو أكله ، فأمر

بقطع عضومنه فمات : فعلى السلطان القود في المكروه (٣)

وقد قيل : عليه القود في الذي لا يعقل (٤) .

وقيل : (٥) لا قود عليه في الذي لا يعقل (٦) وعليه الدية في ماله .

وأما غير (٧) السلطان يفعل (٨) هذا فعليه القود (٩) .

أما السلعة — بكسر السين — : فهي المقعدة البارزة من البدن .

وأما السلعة — بفتح السين — : فهي الشجة الداخلة في الرأس .

(١) ج هـ ( التالف ) .

(٢) تقدم ذكر القولين صفحة ( ١١٤٨ ) .

(٣) ج ( في الذي لا يعقل ) .

(٤) ج هـ ( الذي يعقل ) .

(٥) ج هـ ( وقد قيل ) .

(٦) ن ( لا يعقل ) ساقطه .

(٧) ك ( فأما غير ) .

(٨) ن ( يعقل ) .

(٩) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٦/٨ ) .



وصورة المسألة : فى انسان به سلعة أو آكلة ، فقطعت منه السلعة أو عضو

الأكلة ، فمات ، فلا يخلو حاله من أحد أمرين .

أما أن يكون ( جائز الأمر ) أو ( مولا ( ١ ) عليه ) .

فإن كان جائز الأمر بالبلوغ ( والمقل لم يخلو ( ٢ ) أن يقطع بأذنه أو بغير ( ٣ )

أذنه .

□ فإن قطعت ( ٤ ) بأذنه : فلا تود على قاطعها سواء كان قطعها مخوفا

أو غير مخوف ، لأن فى الاذن ابراء ، وفى وجوب الدية عليه قولان ،

بناءً على اختلاف قولى ( ٥ ) الشافعى فى دية القتل ، هل تجب ( ٦ )

له فى آخر حياته أو تجب ( ٧ ) ابتداءً للورثة ( ٨ ) بعد موته ؟ ( ٩ )

فإن قيل : تجب له ( ١٠ ) فى آخر حياته ، فلادية على القاطع لبراءه منها

بالاذن . ( ١١ )

وان قيل : تجب لورثته بعد موته ، فعلى القاطع الدية ، لأن المبرى ( ١٢ ) منها

غير المستحق لها .

( ١ ) ج هـ ( أو مولى ) .

( ٢ ) ج هـ ( يخل ) .

( ٣ ) ج هـ ( أو غير ) .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط فى ( ن ) .

( ٥ ) ك ( قول ) .

( ٦ ) ك هـ ( يجب ) .

( ٧ ) ك ( أو يجب ) .

( ٨ ) ج ( لورثته ) .

( ٩ ) انظر : ( تحفة المحتاج ٣٩١/٨ ) ( نهاية المحتاج ٢٤٧/٧ ) .

( ١٠ ) ك ( له ) ساقطه .

( ١١ ) ج ( بالاذن ) ك ( بالالف ) .

( ١٢ ) ن ( المستبرى ) .



□ وان قطعها بغير اذنه : وجب عليه القود سواء (١) كان القاطع لها سلطاناً أو مناسباً (٢) ، كان في قطعها صلاح أو لم يكن ، لان جواز أمره يمنع من الولاية (على بدنه) (٣) ، وهو أحق بمصالح نفسه من غيره ، فصار قطعها منه تعدياً عليه .  
فان عفا عن القود كانت الدية حالة في مال القاطع ، لانها دية عمد محض . (٤)

أ/ ١٠٠ - فصل

فان (٥) كان المقطوع مولى (٦) عليه بصغر أو جنون فلا اعتبار باذنه لارتفاع حكمه ، وللقاطع حالتان :  
أحدهما : ان يكون ممن لا ولاية له (٧) عليه بنسب ولا حكم ، فالقود عليه واجب لتعديده ، سواء كان في قطعها صلاح أو لم يكن ، فان عفا عن القود كانت الدية في ماله حالة .  
والحال الثانية : ان يكون للقاطع (٨) ولاية عليه ، فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام :

- 
- (١) ن (سوى) .
  - (٢) ج (أو متناسب) .
  - (٣) ج (عليه) .
  - (٤) انظر : (شرح مختصر المزني ١/٩ ج ١٧٦) (تهذيب الاحكام ٤/١٣٠ ج ١) بحر المذهب ١٠/١٢٩) (البيان ١٠/١٧١) (الشامل ٦/١٣٧)
  - (٥) ن هـ ج (واذا) .
  - (٦) ن هـ ج (موليا) .
  - (٧) ك (له) ساقطه .
  - (٨) ن (القاطع) .

أحدها : ان تكون ولايته بسلطنة (١) •

والثاني : ان تكون ولايته بنسب •

والثالث : ان تكون ولايته باستنابة •

فاما (٢) القسم الاول : وهو ان يكون الولي (٣) سلطانا ، فعلى ضربين :  
أحدهما : ان يكون قطعها أخوف من تركها ، فالقود فيها على السلطان

واجب ، لانها جناية منه •

والضرب الثاني : ان يكون تركها أخوف من قطعها ، ففي وجوب القود (٤)

عليه قولان :

أحدهما : لا قود عليه ، لانها (٥) من مصالحه ، وعليه الدية لانه (٦)

من خطائه •

القول الثاني : عليه القود ، لانه عجل من تلفه ما كان مرجوا • (٧)

— فهذا حكم السلطان ان (٨) لم يكن اماما كالأمير والقاضي — (٩)

(١) ج هـ ( بسلطانه ) •

(٢) ج ( اما ) •

(٣) ن ( الوالى ) •

(٤) ن ( الدية ) •

(٥) ج هـ ( لانه ) •

(٦) ن ( لانها ) •

(٧) ك ( مؤخرا ) •

(٨) ج ( اذا ) •

(٩) قال الامام النووي : واما السلطان اذا فعل بالصبي ما منعناه ، فسرى الى نفسه :

فعليه الدية مخلطة في ماله لتعديده •

وقيل : في كونه في بيت المال أو على عاقلته القولان ، كما لو أخطأ ، لانه قصد

الاصلاح ... — والمذهب الاول — •

وفي وجوب القصاص قولان :

أظهرهما : لا يجب ، لأنه قصد الاصلاح ، واستبعد الأئمة وجوب القصاص =

فان (١) كان اماما : فقد اختلف أصحابنا فيه على وجهين : (٢)

أحدهما : انه في وجوب (٣) القود عليه كغيره من (٤) قاضى وأمير (٥) ،

لعموم ولاية جميعهم •

والوجه الثانى : وأشار اليه أبو اسحاق المروزي ، انه لا قود عليه ، بخلاف

غيره لأمرين :

أحدهما : انه من التهمة (٦) أبعد •

والثانى : لان (٧) ولايته أعم • (٨)

واذا وجبت الدية :

فان قيل : باستحقاق القود عليه ، كانت دية عمد تجب في ماله حالة ،

ولا تكون على عاقلته ولا في بيت المال •

وان قيل : ان القود لا يستحق ، كانت دية عمد شبه الخطاء ، لانه

عامد في فعله مخطيء في قصده •

===== وقال صاحب (الافصاح) : القولان اذا كان للصبي أب أوجد ، فان لم يكونا فلا

قود بلا خلاف ، لأنه لا بد له ممن يقوم بشأنه ••

قلت : ومن قال بوجوب الدية في ماله : الرافعى ، وأبو الطيب الطبرى •••

انظر : ( روضة الطالبين ١٨٠ / ١٠ ) ( شرح مختصر المزنى ١٧٦ ل / ٩ )

( المحرر ٢١٢ ) وايضا : ( المذهب ٢٨٩ / ٢ ) ( البيان ١٧١ ل / ١٠ )

(١) ك (ن (وان ) •

(٢) انظر : ( البيان ١٧١ ل / ١٠ ) ( الشامل ١٣٧ ل / ٦ ) •

(٣) ج (انه يجب ) •

(٤) ن (من ) ساقطه •

(٥) ج (ووال ) •

(٦) ن ( التهم ) •

(٧) ك ( أن ) •

(٨) انظر : ( حلية العلماء ٢٣٨ ل / ٢ ) ( بحر المذهب ١٣٠ ل / ١٠ ) •

وأيّن تكون الدية ؟ على قولين :

أحدهما : على عاقلته • (١)

والثاني : في بيت المال • (٢)

وأما (٣) القسم الثاني : وهو (٤) ان يكون الولي (٥) عليه مناسبا له كالأب  
والجد ، فلا قود عليه ، لانه لا يقاد والد بولد ، وينظر في قطعها :

□ فان كان تركها أخوف من قطعها : فلا ضمان عليه ، بخلاف السلطان  
لامرين :

أحدهما : انه من التهمة (٦) أبعد •

والثاني : انه بمصالحة (٧) أخص •

□ وان كان قطعها أخوف من تركها : ففي ضمانه للدية وجهان :

أحدهما : لا يضمنها ، لما ذكرنا من الأمرين • (٨)

والثاني : يضمنها ، لظهور المصلحة في تركها •

وهل تكون دية عمد تتعجل في ماله (٩) ، أو دية خطأ شبه العمد ،

(١) هذا ما ذكره ابن الصباغ في ( الشامل ٦/ل ١٣٧ ) •

(٢) انظر : ( بحر المذهب ١٠/ل ١٣٠ ) •

(٣) ن ( أما ) •

(٤) ك هـ ( وهو ) ساقطه •

(٥) ك ( الوالي ) ن ( الثاني ) •

(٦) ن ( التهم ) •

(٧) ك ( لمصالحة ) ج ( بالمصالح ) •

(٨) قال الرافعي : والى هذا ذهب البخوي في ( التهذيب ) •

انظر : ( فتح العزيز ١٢/ل ١٤١ ) •

(٩) الى هذا ذهب : الروماني ، والنووي ، والرافعي ، وأبو الطيب الطبري •••

انظر : ( شرح مختصر المزني ٩/ل ١٧٦ ) ( روضة الطالبين ١٠/١٨٠ )

( بحر المذهب ١٠/ل ١٣٠ ) ( فتح العزيز ١٢/ل ١٤١ ) •

تؤجل على (١) عاقلته ؟ على وجهين • (٢)

وأما القسم الثالث : وهو (٣) ان يكون الولي (٤) عليه مستتابا (٥) ، وهم

صنفان : ( وصي أب ) ( وأمين حاكم ) • وفيهما وجهان :

أحدهما : ان القود عليهما في الاحوال واجب ، لاختصاص ولايتهم

بماله دون بدنه (٦) •

والوجه الثاني : انه يجرى عليهما (٧) حكم من استتابهما ، لقيامهما (٨)

بالاستتابة مقامه •

فان كان وصي أب اجرى عليه حكم الاب اذا (٩) قطعها •

وان كان أمين حاكم اجرى عليه حكم الحاكم اذا قطعها • (١٠)

— والله أعلم —

(١) ج ( تؤخذ من ) •

(٢) انظر: ( البيان ١٠/١٧١ ) ( تهذيب الاحكام ٤/١٣٠ ) •

(٣) ن ( وهو ) ساقطه •

(٤) ك ( الوالى ) •

(٥) ن ( مساويا ) •

(٦) ج ( نفسه ) •

(٧) ك ( عليه ) •

(٨) ج ( لانه يقوم ) ن ( لقيامهما ) ساقطه •

(٩) ن ( ان ) •

(١٠) انظر: ( حلية العلماء ٢/٢٣٨ ) ( الشامل في فروع الشافعية ٦/١٣٧ )

( بحر المذهب ١٠/١٣٠ ) •

مسألة

١٠١-

قال الشافعي : ولو كان رجل أغلف أو امرأة لم تخفض ، فأمر السلطان (١)

فعمزرا وماتا : لم يضمن السلطان ، لانه كان عليهما ان يفعلا ،

الا أن يعذرهما في حر شديد أو برد مفرط الأغلب أنه (٢) لا يسلم

من (٣) عذر في مثله (٤) فيضمن عاقلته (٥) الدية • (٦)

الختان (٧) واجب في الرجال والنساء • (٨)

وقال أبو حنيفة : هو سنة يأثم بتركه (٩) على قول العراقيين من أصحابه •

وقال الخراسانيون منهم : هو واجب (١٠) وليس بفرض ، كما قالوه (١١)

في الوتر والاضحية •

بناء على أصلهم : في الفرق (١٢) بين الفرض والواجب • (١٣)

(١) ج ( فأمر السلطان ) ساقطه •

(٢) ج ( الأغلب أنه ) ساقطه •

(٣) ن ( من ) ساقطه •

(٤) ج ( مثله في الأغلب ) •

(٥) ك ( عاقلة ) •

(٦) انظر : ( مختصر المزني ٢٦٧/٨ ) •

(٧) ك ( اما الختان ففرض ) ن ( الختان ففيه ضرر ) •

(٨) انظر : ( الشامل ١٣٨/٦ ) ( فتح العزيز ١٢/١٤١ ) ( تهذيب الاحكام

١٣٠/٤ ) ( روضة الطالبين ١٨٠/١٠ ) ( مغني المحتاج ٢٠٣/٤ ) •

(٩) ج هـ ( تركه ) •

(١٠) ن ( هو واجب ) •

(١١) ج ( كما قالوا ) •

(١٢) ن ( الرق ) •

(١٣) انظر : ( عمدة القاري ٢٧٢/٢٢ ) ( الجوهر النقي ٣٢٣/٨ ) ( الاختيار ١٦٧/٤ )

( حاشية قرة عيون الاخبار ١١٥/٧ ) ( فتاوى قاضي خان ٤٠٩/٣ ) •

واستدللا : بما روى قتادة عن أبي المليح (١) ، عن أبيه (٢) ، عن النبي صلى الله عليه وسلم — أنه قال : ( الختان سنة في الرجال مكرمة (٣) في النساء ) (٤) وهذا نص .

(١) أبو المليح بن أسامة الهذلي البصري (٠٠ — ٩٨ هـ) .  
 قيل : اسمه عامر . وقيل : زيد بن أسامة ابن عمير ، روى عن أبيه ، ومعاقل بن يسار ، وعائشة ، وابن عباس ، وغيرهم . . . . وعنه أولاده عبد الرحمن ، ومحمد ، ومبشر ، وزباد ، وخلق . . . وثقه ابن حجر ، والذهبي ، وابن سعد ، وأبو زرعة . . . اختلفوا في سنة وفاته .  
 انظر ترجمته في : ( الكنى والاسماء ل ٥٤ ) ( تهذيب التهذيب ١٢ / ٢٤٦ )  
 ( الطبقات الكبرى ٧ / ٢١٩ ) ( الكاشف ٣ / ٣٨٠ ) ( ميزان الاعتدال ٤ / ٥٧٦ ) ( الجرح والتعديل ٦ / ٣١٩ ) .

(٢) أسامة بن عمير بن عامر بن الاقيشر بن عبد الله بن حبيب الهذلي .  
 صحابي جليل ، روى عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سبعة أحاديث ، وعنه ولده أبي المليح . . قال البخاري : روى حديثه أصحاب السنن وأحمد وأبو عوانة ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم في صحاحهم ، قال خليفة : نزل البصرة ، ولم يرو عنه الا ولده ، قاله جماعة من الحفاظ .  
 انظر ترجمته في : ( تهذيب الكمال ١ / ٧٦ ) ( الاصابة ١ / ٣١ ) ( الطبقات الكبرى ٧ / ٤٤ ) ( الاستيعاب ١ / ٥٩ ) ( اسد الغابة ١ / ٦٧ ) .  
 ( التاريخ الكبير ٢ / ٢١ ) ( تهذيب التهذيب ١ / ٢١٠ ) .

(٣) ن ( مكروه ) .

(٤) رواه أحمد في ( مسنده ) والبيهقي في ( الاشرية ) والطبراني في ( الكبير ) من طريق الحجاج ، عن أبي المليح بن أسامة ، عن أبيه أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : ( الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء ) .  
 قال البيهقي : الحجاج بن ارطاة لا يحتج به ، وقيل : عنه ، عن مكحول ، عن أبي أيوب . وهو منقطع . . .

ورواه البيهقي في ( الاشرية ) من طريق محمد بن عجلان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .  
 قال البيهقي : هذا اسناد ضعيف ، والمحفوظ موقوف . . . =



وما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (١) أنه قال : (عشر (٢) من  
 الفطرة : المضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، واحفاء الشارب ، واعفاء  
 اللحية ، وقلم الاظفار ، وغسل البراجم (٣) ، وحلق العانة ، ونشف الابطه  
 والختان ) (٤) .

== قال ابن حجر في ( التلخيص ) - بعد ذكر الحديث - : والحجاج مدلس وقد  
 اضطرب فيه ، فتارة رواه كذا ، وتارة رواه بزيادة شداد بن اوس بعد والد  
 أبي المليح ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وابن أبي حاتم في ( العلل ) والطبراني  
 في ( الكبير ) . . . وتارة رواه عن مكحول ، عن أبي أيوب ، أخرجه أحمد . .  
 وذكر ما بن أبي حاتم في ( العلل ) ، وحكى عن أبيه أنه خطأ من حجاج ،  
 أو من الراوى عنه ، عبد الواحد بن زياد . . .  
 وقال ابن عبد البر في ( التمهيد ) : هذا الحديث يدور على حجاج بن أرطاة ،  
 وليس ممن يحتج به . . . قلت : وله طرق أخرى من غير رواية حجاج ، فقد  
 رواه الطبراني في ( الكبير ) والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا ، وضعفه  
 البيهقي في ( السنن ) . . . وقال في ( المصنف ) : لا يصح رفعه ، وهو  
 من رواية الوليد ، عن ابن ثوبان ، عن ابن عجلان ، عن عكرمة عنه . . . . .  
 ورواته موثقون الا أن فيه تدليسا . .  
 انظر : ( مسند أحمد ٧٥ / ٥ ) ( سنن البيهقي ٣٢٥ / ٨ ) ( تلخيص الحبير ٨٢ / ٤ )  
 ( المعجم الكبير ٣٣٠ / ٧ ) .

- (١) من قوله : ( انه قال : الختان سنة . . . ) ساقط في ( ك ) .
- (٢) ن ( عشرة ) .
- (٣) البراجم : هي العقد التي تكون في ظهور الاصابع يجتمع فيها الوسخ .  
 الوحدة : برجمة - بالضم -
- انظر مادة - برجم - في : ( لسان العرب ٤٦ / ١٢ ) ( النهاية ١١٣ / ١ ) .
- (٤) رواه كل من : مسلم ، وابن ماجه ، وأبي داود في ( الطهارة ) والنسائي في ( الزينة )  
 من طريق طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة قالت : قال  
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( عشر من الفطرة : قص الشارب ،  
 واعفاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص الاظفار ، وغسل البراجم ==



فلما جعله من الفطرة (١) ، والظاهر من الفطرة أنها سنة وقرنه بما ليس

بواجب ، دل على أنه ليس بواجب (٢) .

قال : ولأنه قطع شئ \* من الجسد يقصد به التنظيف ، فوجب أن يكون مستحباً

كتقليم الأظفار ، وحلق الشعر . .

قال : ولأن المقصود بالختان إزالة القلفة التي تغطي (٣) الحشفة ليتمكن

إزالة البول عنها ، وهو معفو عنه عندهم ، فدل على أنه ليس بواجب .

ودليلنا : قول الله تعالى : ( ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ) (٤)

وكان إبراهيم أول من اختتن بالقدم (٥) . — روى مخففاً ومشدداً .

== ونف الأبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء ) .

قال زكريا : قال مصعب : ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة — واللفظ لمسلم —

ونلاحظ أن ( الختان ) لم يرد ذكره في هذا الحديث . . .

وقد روى البخاري في ( اللباس ) ومسلم في ( الطهارة ) من طريق ابن شهاب ، عن

سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : سمعت النبي — صلى الله عليه

وسلم — يقول : ( الفطرة خمس : الختان ، والاستحداد ، وقص الشارب ،

وتقليم الأظفار ، ونفلاً باط ) .

انظر : ( صحيح مسلم ١/١٥٣ ، ١٥٤ ) ( سنن ابن ماجه ١/١٠٧ ) ( سنن أبي

داود ١/١٣ ) ( سنن النسائي ٨/١٢٦ ، ١٢٧ ) ( صحيح البخاري

٢٠٦/٧ ) .

(١) ن ( من الفطرة ) تكررت .

(٢) ك ، ن ( غير واجب ) .

(٣) ن ( تخشم ) .

(٤) سورة النحل الآية (١٢٣) .

(٥) رواه مسلم في ( الفضائل ) والبخاري في ( الاستئذان ) من طريق أبي الزناد ، عن

الاعمى ، عن أبي هريرة أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : اختتن

إبراهيم بعد ثمانين سنة ، واختتن بالقدم — مخففة — .

حدثنا قتيبة حدثنا المغيرة ، عن أبي الزناد وقال : بالقدم — وفي رواية : وهو

موضع مشدد — — واللفظ للبخاري —

ورواه مالك في ( صفة النبي — صلى الله عليه وسلم — ) من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد ==

فمن رواه مخففا : جعله أسم المكان الذى اختتن فيه .

ومن رواه مشددا : فهو ( ١ ) اسم الفاس الذى اختتن به .

وقيل : أنه اختتن وهو ابن سبعين سنة .

وقيل : ثمانين سنة ، ولا يفعل ذلك فى هذا السن الا عن أمر الله تعالى

ووجوه ( ٢ )

وروى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لرجل أسلم : ( ألق عنك شعر ) ( ٣ )

الكفر واختتن ( ٤ ) وهذا أمر يقتضى الوجوب .

-----  
= بن المسيب أنه قال : ( كان ابراهيم - صلى الله عليه وسلم - أول الناس  
ضيف الضيف ، وأول الناس اختتن ، وأول الناس قص الشارب ، وأول الناس  
رأى الشيب ) .

انظر : ( صحيح مسلم ٩٧/٧ ) ( صحيح البخارى ٨١/٨ ) ( الموطأ ٩٢٢/٢ )

( ١ ) ج ( جعله ) .

( ٢ ) ن هـ ( تعالى ووجوه ) ساقطه .

( ٣ ) ن ( شعر ) ساقطه .

( ٤ ) رواه البيهقى فى ( الأثرية ) واحمد فى ( مسنده ) وأبو داود فى ( الطهارة )  
وعبد الرزاق فى ( مصنفه ) من طريق ابن جريج ، عن عثيم ابن كليب ، عن  
أبيه ، عن جده أنه جاء الى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : قد  
أسلمت ، فقال له النبى - صلى الله عليه وسلم - : ( ألق عنك شعر الكفر )  
يقول : أخلق ، وقال : وأخبرنى آخران النبى - صلى الله عليه وسلم -  
قال لاخر معه : ( ألق عنك شعر الكفر واختتن ) . - واللفظ لأبى داود -  
ورواه الطبرانى فى ( الصغير ) من طريق معروف بن الخطاب ، عن وائلة بن الأسقع  
قال : لما أسلمت أتيت النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال لى : ( اغتسل  
بماء وسدر وأخلق عنك شعر الكفر ) .

قال الطبرانى : لم يروى عن وائلة بن الأسقع الا بهذا الاسناد . . .

قال ابن حجر فى ( التلخيص ) - بعد ذكر الحديث - : رواه أحمد وأبو داود ،

والطبرانى ، وابن عدى ، والبيهقى ، وفيه انقطاع . . وعثيم وأبوه مجهولان =

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( أيما رجل حج قبل أن

يختتن لم يقبل حجه ) ( ١ ) .

قال ( ٢ ) ذلك على وجه المبالغة تأكيداً لإيجابه .

ومن الاعتبار : أنه قطع تعبد ( ٣ ) من جسده ما لا يستخلف بعد قطعه ، فوجب

أن يكون فرضاً كالقطع في السرقة .

-----

قاله ابن القطان . وقال عبدان : هو عثيم بن كثير بن كليب ، والصحابي هو كليب ، وإنما نسب عثيم في الأسناد إلى جده ، قلت : وهذا قد وقع مبيناً في رواية الواقدي ، أخرجه ابن مندة في ( المعرفة ) وقال ابن عدي : الذي أخبر ابن جريج به هو إبراهيم بن أبي يحيى . . . . .

لنظر : ( سنن البيهقي ٣٢٣/٨ ، ٣٢٤ ) ( مسند أحمد ٤١٥/٣ ) ( سنن أبي

داود ٨٦/١ ) ( مصنف عبد الرزاق ٣١٧/١٠ ) ( المعجم الصغير ٤٢/٢ ،

( ٤٣ ) ( تلخيص الحبير ٨٢/٤ ) .

( ١ ) الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه . . .

وقد روى البيهقي في ( الأشربة ) من طريق أم الأسود ، عن منية بنت عبيد بن أبي

برزة ، عن جدها أبي برزة قال : ( سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

عن رجل أكلف يحج بيت الله قال : لا ، حتى يختتن ) .

وذكره الهيثمي في ( الزوائد ) عن أبي برزة قال : سألت رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - عن رجل أكلف يحج بيت الله ؟ قال : لا ، نهاني الله عن

ذلك حتى يختتن . . . قال الهيثمي : رواه أبو يعلى ، وفيه منية بنت عبيد

بن أبي برزة ، ولم يرو عنها غير أم الأسود . .

وذكره ابن حجر في ( التلخيص ) وقال : رواه ابن المنذر - وسكت عنه - .

كما ذكره في ( المطالب ) عن أبي برزة الأسلمي ، ورمز لكونه مخرجا عند أبي بكر

بن المنذر ، وأبي يعلى في ( مسنده ) - وسكت عنه - .

انظر : ( سنن البيهقي ٣٢٤/٨ ) ( مجمع الزوائد ٢١٧/٣ ) ( تلخيص الحبير

٨٢/٤ ) ( المطالب المالية ١٢/٣ ) .

( ٢ ) ن ( فان ) .

( ٣ ) ن ( تعبدا ) .

وقولنا : (١) تعبدا ، احترازا (٢) من قطع الأكلة من جسده (٣) ،

فانها غير واجبة •

وقولنا : ما لا يستخلف ، احترازا (٤) من الشعر والاطفار • (٥)

ولان في الختان قطع عضو (٦) وادخال ألم على النفس ، وذلك لا يجوز الا في

واحد من ثلاثة : اما لمصلحة (٧) ، أو عقوبة ، أو واجب •

فلما لم يكن في الختان مصلحة ولا عقوبة دل على أنه واجب • (٨) •

فاما الجواب عن قوله : الختان سنة — مع ضعف طريقه — فمن وجهين :

أحدهما : ان السنة هي الطريقة المتبعة ، وقد يكون ذلك (٩) واجبا

ومستحبا ، ولذلك قال النبي — صلى الله عليه وسلم — : ( عليكم

بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ) • (١٠) •

(١) ن ( وقلنا ) •

(٢) ج ( احتراز ) •

(٣) ن هـ ( الجسد ) •

(٤) ن ( احتراز ) •

(٥) انظر : ( شرح مختصر المزني ٩/ ١٧٧ ) ( النكت ل ٢٨٤ ) •

(٦) ج ( عضو ) ساقطه •

(٧) ن ( المصلحة ) •

(٨) ج هـ ( أنه الواجب ) •

انظر : ( الشامل ٦/ ١٣٨ ) •

(٩) ج ( ذلك ) ساقطه •

(١٠) رواه الترمذي والحاكم في ( العلم ) وأحمد في ( مسنده ) وابن ماجة والدارمي في

( المقدمة ) وابن حبان في ( صحيحه ) وأبو داود في ( السنة ) والبخاري في

( الايمان ) من طريق خالد بن معدان ، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي ،

عن المبراهيم بن سارية قال : صلى لنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

الفجر ، ثم أقبل علينا ، فوعظنا موعظة بليغة ، ذرفت لها الاعين ووجلست

منها القلوب ، قلنا : أو قالوا : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فأوصنا ،

قال : أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وان كان عبدا حبشيا ، =

والثاني : انه أشار (١) بالسنة الى ما قبل البلوغ ، لان وجوهه يكون بعد البلوغ .

واما الجواب عن قوله : ( عشر من الفطرة ) (٢)

فهو ان الفطرة الدين كما (٣) قال تعالى : ( فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ) (٤) يعنى : دينه (٥) الذى فطرهم عليه .

وما قرن به من غير الواجبات لا يدل على أنه فى حكمها ، لانه قد يقتصرن الواجب بغير الواجب . كما قال تعالى : ( كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ) (٦)

واما الجواب عن قياسهم على الحلق والتقليم فمن ثلاثة ( أوجه :

أحدها : ان قولهم : يقصد به التنظيف ، ( غير مسلم ، لأنه يقصد به تأدية

فانه من يعيش منكم يرى بعدى اختلافا كثيرا ، فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الامور ، فان كل محدثة بدعة ، وان كل بدعة ضلالة ) .

— واللفظ لاحمد —

قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . . .

قال البخارى : هذا حديث حسن . . .

قال الحاكم : هذا اسناد صحيح على شرطهما جميعا ، ولا أعرفه علة . . .

انظر : ( سنن الترمذى ١٤٩/٤ ، ١٥٠ ) ( المستدرک ٩٦/١ ، ٩٧ )

( مسند أحمد ١٢٦/٤ ) ( سنن ابن ماجه ١٦/١ ، ١٧ ) ( سنن

الداريمى ٤٤٤/١ ، ٤٥ ) ( موارد الظمآن ٥٦ ) ( سنن أبى داود ٥٠٦/٢ )

( شح السنة ٢٠٥/١ ) .

( ١ ) ك ( انتشار ) .

( ٢ ) ن ( عشرة ) .

( ٣ ) ك ( كما ) ساقطه .

( ٤ ) سورة الروم الاية ( ٣٠ ) .

( ٥ ) ك ( دينهم ) .

( ٦ ) سورة الانعام الاية ( ١٤١ ) .

الفرض دون التنظيف ( ١ ) لان المقصود التنظيف ( ٢ ) بالماء دون غيره ،

ولانه يمكن ( ٣ ) غسل البول مع بقائه .

والثاني : انه لا يمتنع ( ٤ ) وان قصد ( ٥ ) به التنظيف أن يكون فرضا كالوضوء

والفصل من الجنابة . . .

والثالث : انه لما لم يأنم بترك ( ٦ ) الشعر ، ( وأثم بترك ) ( ٧ ) الختان دل

على افتراقهما ( ٨ ) في حكم الوجوب ، وفي هذا جواب ( ٩ ) على ( ١٠ )

استدلالهم ( ١١ ) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .

( ٢ ) ن ( بالتنظيف ) .

( ٣ ) ج ، ن ( ولا يمكن ) .

( ٤ ) ج ، ن ( انه لا يمنع ) .

( ٥ ) ن ( فضل ) .

( ٦ ) ج ، ن ( من ترك ) .

( ٧ ) ج ، ن ( وان لم يترك ) .

( ٨ ) ج ( اقرارهما ) .

( ٩ ) ج ( دليل ) .

( ١٠ ) ج ( عن ) ن ( على ) ساقطه .

( ١١ ) قال القاضي أبو الطيب الطبري : واما الجواب عما احتجوا به من القياس على

تقليم الاظفار وحلق الشعر ، فهو انا لا نسلم انه قصد بالختان النظافة من

البول ، لانه لو قصد به ذلك لم يؤمر بالقطع ، وكفى بالماء في تطهيره

وتنظيفه كما ينظف رأس الذكر وموضع الاستنجاء من النجاسة بالماء ، وكذلك

كل نجاسة يؤمر بازالتها بالماء ولا يؤمر بقطع موضعها ، فلا يجوز ان يكون

المراد بقطع جلدة الختان ما ذكره . . .

وجواب آخر : وهو ان المعنى في الاصل ان الظفر والشعر يموضان ولا آلم نفسي

قطعهما فلم يكن قطعهما واجبا ، وليس كذلك الختان فانه جرح وقطع

طرف ، ومثل ذلك لا يجوز الا لرفع ضرره . . .

انظر : ( شح مختصر المزي ٩ / ل ١٧٧ ) وايضا : ( النكتل ٢٨٤ ) .

١ / ١٠١ - فصل

فاذا ثبت وجوب الختان في الرجال والنساء ،

فهو في (١) الرجال يسمى : اعذارا ، وفي النساء يسمى (٢) : خفضا

ويسمى غير المعذور من الرجال أغلف وأقلف (٣) .

واعذار الرجل : هو قطع القلفة التي تنمى (٤) الحشفة ، والسنة ان تستوعب

من أصلها ، واقل ما يجزى فيه (٥) ان (٦) لا يتنمى بهـ

شيء من الحشفة .

وأما خفض المرأة : فهو قطع جلدة تكون في الفرج فوق مدخل الذكر ومخرج

البول على اصل ( كالنواة تؤخذ فيه ) (٧) الجلدة المستعلية دون أصلها .

روى ثابت (٨) عن أنس ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :

(١) ك ( من ) .

(٢) ك ( يسمى ) ساقطا .

(٣) ج هـ ( وانكف ) .

(٤) ن ( تنمى ) .

(٥) ج هـ ( واقل ما فيه ) .

(٦) ن ( ان ) ساقطه .

(٧) ج ( كالدور يوجد فيه ) . ن ( كالدولة تؤخذ فيه ) .

(٨) أبو محمد ثابت بن أسلم البناني (٤١ - ١٢٧هـ) .

كان من أعبد أهل البصرة ، ورأسا في العلم والعمل . روى عن أنس ، وابن

الزبير ، وابن عمر ، وخلق . . . وروى عنه شعبة ، والاعمش ، والحمادان ،

وجماعة . . . وثقه ابن حبان ، والمجلى ، وابن سعد ، والنسائي ، وابو حاتم ،

قيل : توفي سنة (١٢٣هـ) . . .

انظر ترجمته في : ( طبقات الاتقياء ١ / ل ٦ ) ( الثقات - لابن شاهين - ل ١٥ )

( المختصر في طبقات علماء الحديث ل ١٥ ) ( طبقات الأولياء ١٢٥ ) ( الطبقات

الكبرى ٢٣٢ / ٧ ) ( الأنساب ٢ / ٣٣٠ ) .



( يا أم عطية (١) اذا خففت (٢) فاشمى (٣) ولا تنهكى (٤) ، فأنسه  
أسرى للوجه (٥) وأحظى (٦) عند الزوج ) (٧) .

(١) أم عطية الانصارية الخافضة .

قيل : هي نسيبة بنت الحارث ، من كبار نساء الصحابة ، كانت تغسل الموتى ،  
غزت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غزوات ، فكانت تصنع  
لهم الطعام ، وتداوى الجرحى . . . . . جوز هذا القول أبو موسى . . . وقال  
ابن منده والمستغفرى : هي غيرها . . . .  
انظر ترجمتها فى : ( الاصابة ٤ / ٤٧٧ ) ( الاستيعاب ٤ / ٤٧١ ) ( الطبقات  
الكبرى ٨ / ٤٥٥ ) ( اسد الغابة ٥ / ٦٠٣ ) ( تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٥٥ )  
( الرياض المستطابة ٣٢٨ ) . . .

(٢) ن ( خفت ) .

(٣) ن ( فاشمى ) .

(٤) النهك : المبالغة فى كل شىء . . . لا تنهكى : أى لا تبالفى فى استقصاء  
الختان .

انظر مادة - نهك - فى : ( لسان العرب ١٠ / ٥٠٠ ) ( تاج المعروس  
٧ / ١٨٨ ) ( النهاية فى غريب الحديث ٥ / ١٣٧ ) .

(٥) ن ( بالوجه ) .

(٦) ن هـ ( واحظا ) .

(٧) رواه البيهقى فى ( الاشربة ) والطبرانى فى ( الصغير ) من طريق زائده بن أبى  
الرقاد ، عن ثابت البنانى ، عن أنس بن مالك ان النبى - صلى الله عليه  
وسلم - قال لأم عطية - ختانه كانت بالمدينة - : ( اذا خففت فاشمى  
ولا تنهكى ، فانه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج ) - واللفظ للطبرانى - .  
قال الطبرانى : لم يروه عن ثابت الا زائده ، تفرد به محمد بن سلام .  
قال ابن حجر فى ( التلخيص ) : رواه الطبرانى فى ( الصغير ) وابن عدى أيضا . .  
وقال أيضا : قال ثعلب : رأيت يحيى بن معين فى جماعة بين يدي محمد بن  
سلام ، فسأله عن هذا الحديث ، وقد قال البخارى فى زائده : انه منكر  
الحديث ، وقال ابن المنذر : ليس فى الختان خبر يرجع اليه ، ولا سند  
يتبع . انتهى .

ورواه الحاكم فى ( معرفة الصحابة ) من طريق زيد بن أبى انيسة ، عن عبد الملك =



وقوله : أشمى : أى لا تبالغى .

وفى قوله : اسرى للوجه تأويلان :

أحدهما : اصفى ( ١ ) للونه .

والثانى : ما يحصل لها فى نفس الزوج من الحظوة ( ٢ )

وللختان وقتان : وقت استحباب ، ووقت وجوب .

بن عمير ، عن الضحاك بن قيس . . . .

قال ابن حجر : ورواه الطبرانى ، وأبو نعيم فى ( المعرفه ) والبيهقى من هذا

الوجه ، عن عبيد الله بن عمرو قال : حدثنى رجل من أهل الكوفة ، عن

عبد الملك بن عمير به . . . . انتهى —

ورواه أبو داود فى ( الادب ) من طريق عبد الوهاب الكوفى ، عن عبد الملك بن

عمير ، عن أم عطية ، أن امرأة كانت تختن بالمدينة ، فقال لها النبى —

صلى الله عليه وسلم — : لا تشهكى . . . الخبر .

قال أبو داود : روى عن عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الملك بمعناه واسناده .

قال أبو داود : ليس هو بالقوى ، وقد روى مرسل . . . .

قال أبو داود : ومحمد بن حسان مجهول ، وهذا الحديث ضعيف .

قال ابن حجر فى ( التلخيص ) : رواه أبو داود فى ( السنن ) وأعله بمحمد بن

حسان ، فقال : انه مجهول ضعيف ، وتبعه ابن عدى فى تجهيله والبيهقى ،

وخالفهم عبد الفنى ابن سميد فقال : هو محمد بن سعيد المصلوب . .

وقال أيضا : ورواه ابن عدى من حديث سالم بن عبد الله بن عمر ، ورواه البزار

من حديث نافع كلاهما عن عبد الله بن عمر رفعه : ( يا نساء الأنصار

اختضبن غمسا ، واخفضن ، ولا تشهكن ، فانه أحظى عند أزواجكن ، وإياكن

وكفران النعم ) — واللفظ للبزار —

وفى أسناده — مندل بن على — وهو ضعيف ، وفى أسناد ابن عدى : خالد بن

عمرو القرشى ، وهو أضعف من مندل . . . .

انظر : ( سنن البيهقى ٢٣٤/٨ ) ( المعجم الصغير ٤٧/١ ، ٤٨ ) ( المستدرک

٥٢٥/٣ ) ( تلخيص الحبير ٨٣/٤ ) ( سنن أبى داود ٦٥٧/٢ ) .

( ١ ) ن ( أصف ) .

( ٢ ) ن ( الحصر بها ) .

فاما وقت الاستحباب : فما قبل البلوغ ، والاختيار ان يختن (١) في اليوم السابع ، ( لان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سن ختان المولود في اليوم السابع ، وفيه يحق عنه ، وختن الحسن (٢) والحسين (٣) في اليوم السابع ) . (٤)

- (١) ن (يختتن) .
- (٢) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب (٣ — ٥٥ هـ) .
- سبط رسول الله ، ولد في المدينة ، كان عاقلاً حليماً فصيحاً ، حج عشرين حجة ماشياً ، تنازل عن الخلافة بعد مقتل أبيه لمعاوية ، وسكن المدينة الى أن توفي مسموماً ، دفن بالبقيع . واختلفوا في سنة وفاته . . . .
- انظر ترجمته في : ( التنبيه والاشراف ٢٦٠ ) ( العقد الفريد — لابن عبد ربه — ١٠٣/٥ ) ( الاستيعاب ٣٦٩/١ ) ( مقاتل الطالبين ٤٦ ) ( الحلية ٣٥/٢ ) ( صفة الصفوة ٧٥٨/١ ) ( عنوان النجاة ٦٤ ) .
- (٣) أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب (٤ — ٦١ هـ) .
- سبط رسول الله ، وريحانته من الدنيا ، واحد سيدي شباب أهل الجنة ، روى عن جده ، وأبيه ، وأمه ، وجماعة . . . وعنه أولاده علي ، وزيد ، وسكينمة ، وفاطمة ، وطائفة . . . قتل بكر بلاء في إمارة يزيد بن معاوية ، واختلف في موضع رأسه . . .
- انظر ترجمته في : ( معجم الصحابة ل ٨٨ ) ( خطط الشام ١١٢/١ ) ( الكاشف ٢٣٢/١ ) ( الاستيعاب ٣٧٨/١ ) ( تهذيب التهذيب ٣٤٥/٢ ) ( صفة الصفوة ٧٦٢/١ ) ( مرآة الجنان ١٣١/١ ) ( اسد الغابة ١٨/٢ ) .
- (٤) روى البيهقي في ( الاثرية ) والطبراني في ( الصغير ) من طريق زهير بن محمد المكي عن محمد بن المنكدر ، عن جابر قال : ( عرق رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام ) .
- قال الطبراني : لم يروه عن محمد بن المنكدر الا زهير بن محمد ، ولم يقل أحد ممن روى هذا الحديث ( وختنهما لسبعة أيام ) الا الوليد بن مسلم . . . .
- ورواه الحاكم في ( الذبائح ) من طريق يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة ، — رضي الله عنها — قالت : ( عرق رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن الحسن —

واختلف أصحابنا هل يحتسب فيها بيوم الولادة أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما :- وهو (١) قول أبي علي بن أبي هريرة - يحتسب بيوم

الولادة ، ويختن في اليوم (٢) السابع منه . (٣)

والوجه الثاني :- وهو (٤) قول الأكثرين - لا يحتسب به ، ويختن (٥)

في اليوم (٦) السابع بعد يوم (٧) الولادة . (٨)

فان ختن قبل السابع (٩) كرهناه ، ( وان أجزأ ، لضعف المولود عن احتماله ) (١٠)

وسواء في ذلك الفلام أو الجارية .

-----  
= والحسين يوم السابع ، وسماهما ، وأمر أن يماط عن رؤسهما الاذى (

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه بهذه السياقة .

ووافقه الذهبي في ( التلخيص ) على التصحيح . . .

وابن حجر في ( التلخيص ) ذكر الحديث من رواية عائشة ، وجابر - وسكت عنه -

انظر : ( سنن البيهقي ٣٢٤/٨ ) ( المعجم الصغير ٤٥/٢ ) ( المستدرک

٢٣٧/٤ ) ( التلخيص - للذهبي - ٢٣٧/٤ ) ( تلخيص الحبير ٨٣/٤ ) .

(١) ن ( وهو ) ساقطه .

(٢) ك ( اليوم ) ساقطه .

(٣) انظر : ( شرح مختصر المزني ١٧٧/٩ ) ( حلية العلماء ٢/٢ ) ( بحر

المذهب ١٠/١٣٢ ) .

(٤) ن ( وهو ) ساقطه .

(٥) ن ( ويختن ) .

(٦) ك ( اليوم ) ساقطه .

(٧) ج ( يوم ) ساقطه .

(٨) صحح هذا الوجه : الامام النووي ، وبه قال الرويانى ، والمستظهرى .

انظر : ( روضة الطالبين ١٠/١٨١ ) ( بحر المذهب ١٠/١٣٢ ) ( حلية

المعلماء ٢/٢٣٨ ) وايضا : ( نهاية المحتاج ٨/٣٤ ) ( مغنى المحتاج

٢٠٣/٤ ) .

(٩) ن ( قبل يوم السابع ) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) .

فان (١) اخر عن اليوم (٢) السابع ( لضعف المولود عن احتماله ) (٣) ،  
 فالمستحب بعده ان يختن (٤) في ( الاربعين يوما ، لأن فيه أئسرا ،  
 فان اخر عنه فالمستحب بعده ان يختن في ) (٥) السنة السابعة ، لأنه  
 الوقت الذي يؤمر فيه بالطهارة والصلاة ، ويميز اذا خير بين أبيه .  
 فان لم يختن حتى بلغ ، صار وقت الختانة (٦) فرضا يتمين عليه فعله  
 في نفسه ، ويؤخذ به جبرا في أول أوقات امكانه ، ولا يؤخر عما ذكرناه (٧)  
 من وقت الاستحباب أو وقت الايجاب الا لعذر (٨) في الزمان من شدة  
 حر أو برد ، أو لعذر (٩) في بدنه من شدة مرض يخاف منه (١٠) على  
 نفسه (١١) ان ختن ، فيؤخر الى زوال العذر .  
 فان (١٢) كان نضوا الخلق وغلب (١٣) من حاله انه ان ختن تلف ، سقط  
 فرض الختان عنه ، لأنه لا يعتد (١٤) فيما أفضى الى التلف لقول الله

تعالى :

- 
- (١) ج هـ ( وان ) .  
 (٢) ج هـ ( يوم ) .  
 (٣) ما بين القوسين ساقط في ( ن ، ك ) .  
 (٤) ن ( يختن ) .  
 (٥) ما بين القوسين ساقط في ( ج هـ ) .  
 (٦) ج ( ختانه ) .  
 (٧) ن هـ ( ذكرناه ) .  
 (٨) ن هـ ( بعذر ) .  
 (٩) ن ( ولعذر ) .  
 (١٠) ك ، ن ( منه ) ساقطه .  
 (١١) ج ( يخاف منه على نفسه ) تكررت .  
 (١٢) ج ( وان ) ك ( فلو ) .  
 (١٣) ك ( وعلم ) .  
 (١٤) ج ( لا يقيد ) ن ( لا تعبد ) .

( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) ( ١ )

ولا يجوز ان يتولى ختان المولود الا من كان ذ اولاية عليه بابوة أو وصية أو حكم .  
فان ختته من لا ولاية له عليه ، فافضى الى تلفه ضمن نفسه .  
وان ختته ذو ( ٢ ) ولاية عليه كالأب أو الوصى ( ٣ ) أو السلطان ( ٤ ) فتلفه ،  
نظر :

فان لم يكن ذلك فى زمان عذر لم يضمن نفسه ، لانه تلف من فعل واجب .  
وان كان فى زمان عذر من مرض أو شدة حر أو برد .  
قال الشافعى : ضمن نفسه ، وقال فى المحدود فى حر أو برد أو مرض : أنه  
اذا مات لم يضمنه .

فاختلف ( ٥ ) أصحابنا فيه على طريقتين : ( ٦ )

أحدهما : الجمع بين الجوابين فى الموضعين وتخرجهما ( ٧ ) على قولين :  
أحدهما : يضمن فى المحدود والمختون ( على ما نص عليه فى  
المختون ) ( ٨ ) للتمدى بالزمان .

والقول الثانى : ( لا ضمان فى المختون والمحدود ) ( ٩ ) على ما

نص عليه فى المحدود ، لقيامه بواجبه ( ١٠ ) .

-----

- ( ١ ) سورة البقرة الآية ( ٢٨٦ ) .
- ( ٢ ) ن ( دون ) .
- ( ٣ ) ج هـ ( والوصى ) .
- ( ٤ ) ج هـ ( والسلطان ) .
- ( ٥ ) ن ( واختلف ) .
- ( ٦ ) ج هـ ( طريقين ) .
- ( ٧ ) ك ( ومخرجها ) .
- ( ٨ ) ما بين القوسين ساقط فى ( ج هـ ) .
- ( ٩ ) ج ( فى المختون والمحدود لا ضمان ) .
- ( ١٠ ) ك ( بواجب ) .

الطريقة الثانية : ان الجواب على ظاهر نصه في الموضعين ، فيضمن المختون

• ولا يضمن المحدود

والفرق بينهما من وجهين :

احدهما : ان الختان أخوف لما فيه من قطع عضو وأوراقه دم •

والثاني : ان وقت الختان متسع ووقت الحد مضيق • (١)

فاذا وجب الضمان ففي قدر ما يضمنه وجهان :

احدهما : وهو الظاهر ( من مذهب الشافعي ) (٢) أنه (٣) يضمن

جميع الدية ، لأنها جناية منه •

والوجه الثاني : حكاه أبو حامد الاسفراييني — يضمن نصف الدية ،

لحدوث التلف عن واجب ومحذور • (٤)

فان ضمن ذلك غير السلطان : كان على عاقلته •

وان ضمنه السلطان ، فعلى قوليـن :

احدهما : على عاقلته •

والثاني : في بيت المال •

(١) ك ( بضيق ) •

انظر: ( نهاية المطلب ١٩/٥٢ ) ( البيان ١٠/١٠٩ ) ( الشامل

٦/١٣٨ ) ( تهذيب الاحكام ٤/١٠٧ ) ( المذهب ٢/٢٧١ ) •

(٢) ما بين القوسين ساقط في ( ج ) •

(٣) ن ( أنه ) ساقطه •

(٤) قال الامام النووي : واذا أوجبنا الضمان في الختان في حر شديد ، فالواجب

نصف الضمان على الأصح — وهذا قال الرافعي •

وقيل : كله •

انظر: ( روضة الطالبين ١٠/١٨٢ ) ( فتح العزيز ١٢/١٤٢ )

وايضا : ( بحر المذهب ١٠/١٣٢ ) •••

= ١٢٠٩ =

وتلزمه الكفارة سواء ضمن جميع الدية أو نصفها ، لأنه ضمن تلف نفس

وان تبعضت (١) فيه الدية (٢) .

-----

(١) ج (تنقصت) .

(٢) انظر: (تهذيب الاحكام ٤/ل ١٣١) (بحر المذهب ١٠/ل ١٣٢)

(روضة الطالبين ١٠/١٠١) .

}

